جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية

رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن التابع لمنظمة تحالف المدن في تخطيط المدن

-دراسة تحليلية لآليات تفعيل البرنامج في الجزائر-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية

من إعداد الطالبة
طواهرية أحلام

تحت إشراف الدكتور
مجذوب عبد المؤمن

نوقشت واجيزت في :27جوان 2012

د. بوحنيـــة قوي	استاذ محـاضر (ا)	جامعة ورقلة	رئيســـــــا
د. عبد المؤمن مجدوب	استاذ محـاضر(ا)	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
د. صالح زيانـــي	استاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
د.عبد القادرعبد العالي	استاذ محـاضر(ا)	جامعة سعيدة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2011\2012

بسم الله الرحمن الرحيم

«...يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير...»

الآية 10 من سورة المجادلة

الإهداء

اهدي عملي هذا إلى

ارضي الحبيبة الى كل جبالها وصحاريها الى اشجارها ونخيلها الى بحرها ونهرها الى شهدائها ومجاهديها الى كل من احب ارضي واثر البقاء فيها.

الى عيوني المبصرة في الظلمات الحالكة إلى الوالدين الكريمين.

إلى زهور الزنبق والسماق التي تملا بستان حياتي إلى الأخوة والأخوات والعائلة الكريمة.

إلى كواكب مجرتي السيارة في مساراتها القريبة والبعيدة إلى كل أصدقائي وزملاء الدراسة.

إلى ينابيع العلم المتدفقة من صدور أساتذتي الأفاضل الذين كمل كل واحد منهم مرحلة صقلها الآخرون.

الشكر والعرفان

كل الشكر والعرفان إلى

خالقي ورازقي وولي نعمتي

الى مدير جامعة قاصدي مرباح السيد احمد بوطرفاية على كل المجهودات التي يقوم بها لصالح الطلبة والبحث العلمي واتمنى له كل التوفيق في مساره الاداري والحياتي.

الى العاملين بمركز التخطيط الملكي ببريطانيا على كل التواصل والاهتمام بالموضوع

الى السيد دوغلاس ويبستر الباحث في منظمة تحالف المدن على الوثائق والشرح الذي قدمهما لإتمام البحث.

إلى الدكتور على الأكحل بجامعة الجزائر على كل مساعدته العلمية.

إلى كل الجهات الرسمية التي سهلت لي فرص إتمام المقابلات مع المسؤولين، وسهلت الحصول على الوثائق التي أفادتني كثيرا في عملي.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد لإنجاز عملي هذا من زملاء وأصدقاء.

قائمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنـــوان الجـــدول	الصفحـة
(1)	مرحلة الدراسات الأولية العامة لتخطيط المدينة	25
(2)	مرحلة دراسات الجدوى في تخطيط المدينـة	26
(3)	سكان الاحياء الفقيرة في مدن العالم	57
(4)	الآثار الصحية لوسائل النقل المختلفـة	60
(5)	مشاكل الافرازات الغازية على مستوى البيئـة وصحة الإنسان	61
(6)	تجهيزات اقتصاد المعرفة في مدينة تطوان	83
(7)	عدد المساحات الخضراء في مدينة تطوان	84
(8)	الامكانيات الزراعية في ولاية صفاقس حسب احصائيات 2008م	88
(9)	الامكانيات المادية والحيوانية للأسطول البحري لمدينة صفاقس لسنة 2009م	89
(10)	عدد الجماعات القروية والحضرية في جهة طنجة –تطوان	95
(11)	اعضاء مجلس جماعة تطوان بانتماءاتهم الحزبية	97
(12)	مختلف تكوينات الادارة المحلية في ولاية صفاقس	100
(13)	مشاريع البنك الدولي في الجزائر	141
(14)	برنامج ميدا1 (MEDA 1) في الجزائر	147
(15)	برنامج ميدا2 (MEDA 2) في الجزائر	147
(16)	مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فـي الجزائر	154
(17)	نسبة الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة	156
(18)	مقارنة إحصائية بين مختلف الصادرات الجزائرية	157
(19)	بعض المخصصات المالية في برنامج التنمية الخماسي 2010 م–2014 م	158

(20)	القطاعات والإدارات ذات الصلة في مؤسسة التمويل الدولية	157

قائمــة الاشكـال

رقم الشكل	عنـوان الشكـل	الصفحـة
(1)	تخطيط المدينة على اساس نظرية المدينة الخطية	47
(2)	تخطيط المدينة على اساس نظرية مدينة الغد	52
(3)	تمويلات البنك الدولي حسب المناطق للسنة المالية2007م.	161
(4)	تمويلات البنك الدولي حسب القطاعات للسنة المالية 2007م.	162

قائمـة الملاحق

رقم الملحق	عنـوان الملحـق	الصفحة
الملحق رقم 1	The structure regulatory in the united nations development programme	223
الملحق رقم 2	دليل المقابلة الاولى	224
الملحق رقم 3	دليل المقابلة الثانية	227
الملحق رقم 4	دليل المقابلة الثالثة	229
الملحق رقم 5	دليل المقابلة الرابعة	231

الملخص:

نحاول من خلال دراستنا معالجة امكانية تعميم برنامج استراتيجية تنمية المدن في الجزائر على اساس حرية تطبيق الرؤية الممنوحة لكل من تطوان وصفاقس.

حيث نعالج في البداية وصول تخطيط المدينة الى المنظمات الدولية، والتي شكلت منظمة تحالف المدن ومولت برنامج استراتيجية تنمية المدن وذلك ضمن الفصل الأول، ثم نتطرق الى رؤية البرنامج ومستوى تطبيقها في كل من تطوان وصفاقس وذبك ضمن الفصل الثاني، وأخيرا نحلل مختلف المعوقات التي تحد من تعميم التجربة في الجزائر وذلك في الفصل الثالث.

ولقد توصلنا في الاخير ان تخطيط المدينة انتقل من مسؤولية تخص الدولة وجهازها المركزي الى مسؤلية تخص المنظمات الدولية، وان البرنامج منح حرية نسبية لكل من تطوان وصفاقس في عملية التخطيط، وذلك لغياب مراكز تخطيط مدن في كل من المغرب وتونس، مما ادى بهما للللجوء الى مراكز تخطيط اجنبية ، وبالتالي زيادة الديون، وان هناك العديد من المعوقات منها: استراتيجية التعامل الحالية مع المنظمات وطبيعة الاقتصاد والقطاع الخاص والمجتمع المدني والتسيير الحضري تحد من تعميم البرنامج في الجزائر.

الكلمات المفاتيح :

المدينة– تخطيط المدينة –التنمية – برنامج استراتيجية تنمية المدن – التسيير الحضري.

Résumé

A travers notre étude on a essayé de traiter la possibilité de généraliser le programme de stratégie de développement des villes en Algérie ‹ selon les oriters de la liberté d'appliquer la vision accordée sur Tétouane au Maroc et Sefaxe en Tunisie.

A premier chapitre on a traite l'arrivé du planification dune ville aux organisation internationale ‹ qui forme l'organisation de cities alliance et elle finance le programme de stratégie de développement des villes ‹ Au deuxième chapitre on traite la vision du programme et le niveau application sur Titouane et Sefaxe ‹ Finalement on a analysé les différentes difficulté qui limitent la généralisation L'expérience en Algérie comme un troisième chapitre.

On a constate a la fin que ‹ la planification dune ville transmet a la responsabilité de l'état et son système centrale au responsabilité des organisation internationales ‹ et que le programme donne une liberté relative ‹ concernat l'opération de planification de Tétouane et Sefaxe celui-ci a couse de l'absence des centres de planification des villes en Tunisie et Maroc ‹ c est pourquoi il se retournent vers les centres de planification étrangers‹ et alors l'augmentation des dettes‹Il ya aussi plusieurs obstacles sont par exemple : La stratégie de transaction actuelle avec les organisation ‹ et la nature de l'économie et le secteur privé et la communauté civile‹ qui limitent la généralisation de ce programme en Algérie.

Les mots clefs

La ville- la planification de ville- le développement-le programme de la stratégie du développement des villes – la gestion urbaine.

Abstract

We try from our study treating the possibility of generalizing the strategic programme to develop cities in Algeria، On the basis of practicing the freedom of the view given to Tetouan and Sfax .

We treated the arrival of the urban planning to the international organization، which formed the organization of cities alliance and financed the strategic cities development program، and this within the first chapter. Then we discussed the programme view and how it is applicated in Tetouan and Sfax and this within the second chapter , Finally we analysed the different drawbacks that prevent generalizing the approach and this within the third chapter

We reached at the end that the city planning transmitted from the country responsibility and its central system to the responsibility of international organization، This programme gives proportional freedom to Tetouan and Sfax، due to the absence of the urban planning centers in both Morocco and Tunisia the latter pushed them to look for foreign planning centers as a result the depts Increase، there are a lot of drawbacks : such as actual strategic treating with the organization، and the economy nature، the private sector the urban management limited generalizing the programme in Algeria.

Key words
The city- the city planning – the development –the programme of strategy development of cities – the management of urban.

مقدمـــــــة

توطئـــــة

أصبحت التنمية حديث العالم كله على المستوى الدولي بصفة عامة، وعلى المستوى الوطني بصفة خاصة، ومطلبا جماهيريا يزداد توسعا بزيادة وتعقد حياة الناس وتشابكه ا ومنه لا يخلو حديث سياسي ولا برنامج حزبي من موضوع التنمية ، حيث هذه التنمية اختزلت في السابق في مذهبين اثنين هما المذهب الرأسمالي والاشتراكي، فالأول يدعو إلى حرية التخطيط والتنفيذ وامتلاك وسائل الإنتاج والثاني يدعو إلى مركزية التخطيط والتنفيذ ووسائل الإنتاج وسارت الدول النامية في تطبيق النموذجين طلبا في تحقيق التنمية وبازدياد الوعي الدولي في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها أصبح ينظر للتنمية من منطلق لامركزية التخطيط، حيث النظرة الأفقية التي تمنح الحرية للأقاليم والمناطق في الدولة بالتخطيط، لان النظرة العمودية الفوقية أثبتت عجزها في إدارة الأقاليم والمناطق بجدارة ، وذلك من منطلق خصوصية المكان ، هذا المكان الذي يمكن أن نصطلح عليه تعبير مدينة، والتي تعني منطقة حضرية تختلف عن الريف بالعديد من الخصائص، سواء على مستوى الأنشطة التي تزاول فيها أو عدد سكانها، ليطرح تخطيط المدينة بالشكل الحديث مجددا على ساحة التنمية. هذه المدينة عرفت في السابق من خلال شكل هندسي معين أو بالأحرى تخطيط معين، كالمدن اليونانية والرومانية ليصل العالم إلى أحداث الثورة الصناعية التي أثرت في كامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ...الخ وأدت إلى تراكم العديد من المشاكل خاصة في المدن البريطانية، دفع هذا العديد من المهندسين والباحثين المهتمين بالمدن إلى طرح نظريات لتخطيط المدن، وبهذا النشاط العلمي والعملي الذي قام به هؤلاء المهندسين والباحثين فتحت جامعة ريفربول البريطانية تخصصا جديد هو تخطيط المدن، للمساعدة أكثر علميا في هذا المجال . إن المشكل اليوم أن المدينة لم تقف عند المشاكل التي عرفتها المدن الأوروبية إبان الثورة الصناعية ، بل تعقدت أكثر فالعالم في زيادة سكانية كبيرة ، حيث يعيش اليوم أكثر من ثلاثة مليار نسمة في المدن اي اكثر من النصف ومن المتوقع حسب الدراسات أن يصل عددهم إلى خمس مليارات في بداية 2030 م[1]، ومنه المدن في توسع سكاني مستمر ، ومن جهة أخرى تتحول اغلب مناطق العالم الريفية إلى مناطق حضرية أي مدن ، وبالرجوع إلى الزيادة السكانية والتي كان لها تبعات مختلفة، منها على المستوى البيئي ومستوى زيادة الطلب على السكن وانتشار السكن العشوائي في المدن بصورة كبيرة وازدياد الفقر الحضري وجملة من المشاكل، هذه النقاط وغيرها تبين أهمية المدينة من

1) البنك الدولي ، **تنمية المناطق الحضرية**، البنك الدولي،6\6\2010، انظر:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22434442~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

ناحية، وضرورة تخطيطها وفق دراسات معينة من ناحية أخرى، لينتقل هاجس المدينة وما تسببه من مشاكل إلى منظمات دولية أدركت ضرورة الانطلاق من المدينة، وهنا لدينا البنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ليظهر قطار العولمة في المنتصف والذي فتح الباب أمام المنافسة الدولية ، وحرية التجارة فتظهر المدن الكبرى والتي تختزل فيها جميع الأنشطة المالية والتجارية والصناعية والغذائية ...الخ ومدن حديثة تدخل مضمار المنافسة ، لتخلق خريطة جديدة للتنافس الدولي محورها المدينة وليست الدولة ، وبالرجوع إلى المنظمات الدولية أدركت أن نشاطها الفردي في إطار المدن غير كافي، لذا عقدت فيما بينها العديد من الشراكات الثنائية توجت ببر امج، ورغم هذا التعاون الثنائي بين هذه المنظمات في إطار المدينة ، إلا أن المعوقات بينت ضرورة التعاون المتعدد الأطراف لمواجهة الأخطار الناجمة عن المدن ، ومساعدتها في تحقيق التنمية من خلال التخطيط ووفق رؤية تختزل تجربة هذه المنظمات مع المدن، وتجسد مطلب هذه المنظمات في التعاون في منظمة واحدة هي تحالف المدن*، حيث تسعى المنظمة إلى تعميم مشروعين الأول هو : برنامج مدن خالية من الفقر * والثاني برنامج إستراتيجية تنمية المدن ، والذي هو موضوع الدراسة حيث استفادت منه أكثر من 180 مدينة في العالم[1]. لقد توسع البرنامج ووصل إلى المغرب العربي ضمن مدينتي تطوان المغربية وسفاقس التونسية ، ومن خلال تقارير منظمة تحالف المدن والتي تنظر إلى التجربتين على أنهما حققتا نجاحات في مستويات عديدة وأنهما أوجدتا إطارا جديدا لتخطيط المدن، وهذه إشارة لبقية دول المنطقة للسير في خطى المغرب وتونس ، حيث تنظر منظمة تحالف المدن لمنطقة المغرب العربي ككتلة واحدة، بالرغم من أن البنك الدولي وهو المانح الأكبر في منظمة تحالف المدن يرى من خلال تقاريره الدورية حول منطقة شمال إفريقيا أن هناك اختلافات بين دول المنطقة في جوانب عديدة، إلا أن منظمة تحالف المدن تعول على حرية تطبيق رؤيتها المتعددة الأبعاد في تخطيط المدينة، التي تمنحها للمدن المستفيدة، كإطار جديد للتعامل مع هذه الدول، ومنه حسب نظرة منظم

***منظمة تحالف المدن: او cities alliance**هي منظمة مكونة من 10 منظمات و16 دولة يعود تأسيسها الى الاتفاق الاولي بين البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في 1999م وتعسى المنظمة الى: وضع استراتيجيات لتنمية المدن تعكس رؤية مشتركة عن مستقبل المدن والأولويات المحلية وهي تعمل لسد الفجوات المعرفية لدى السلطات المحلية في الدول بشان تحسين اداء المدن.

* **برنامج مدن خالية الفقر**: ان برنامج مدن خالية من الفقر هو المشروع الثاني في منظمة تحالف المدن حيث حدد البرنامج لنفسه اهم هدف وهو تحسين حياة 100 مليون ساكن في الاحياء الفقيرة بحلول 2020م وتعود فكرة هذا البرنامج الى رئيسه الشرفي نيلسون مانديلا وذلك اثناء الاجتماع الافتتاحي لمنظمة تحالف المدن في مدينة برلين في ديسمبر1999 م ومقر المنطمة في واشنطن.

1)Yarissa Lyngdoh Sommer ، **Significance of City Development Strategies (CDS) for Strengthening Urban Management**، The workshop of ASCI in Hyderabad India، 1\ 29\ 2007، p: 2.

تحالف المدن يمكن تعميم البرنامج في الجزائر على أساس تجربتي المغرب وتونس من خلال حرية تطبيق رؤية البرنامج.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في الجوانب العلمية والعملية الآتية :

– تعد المدينة في ح د ذاتها ذات أهمية لما تسببه على المستوى البيئي حيث تساهم المدينة في تحولات المناخ بنسبة 80 % من الغازات العادمة وهي المصدر الوحيد لغازات الاحتباس الحراري .[1]

– إن 70 % من انبعاثات الغازات الدفيئة تنطلق من المدن.[2]

– تتمركز 800 مليون سيارة في المدن تخلق أثار سلبية على البيئة وصحة الإنسان.[3]

– الزيادة السكانية التي تصل إلى 5 مليار نسمة في المدن تنذر بأزمات سكن ومرافق عامة وغيرها تلقى على عاتق الدولة.[4]

– زيادة التحضر فبحلول 2030م لن يقل نسبة سكان المدن عن 61% ومن المرجح ان يكون العالم متحضرا بالكامل في 2060م(أي اكثر من 80 %من سكان العالم سيعشون في المدن).[5]

– تغير خارطة التنافس العالمية من الدولة إلى المدينة بفعل العولمة[6] ، وبالتالي على الدول التي تعتمد على الرؤية المركزية للتخطيط إعادة النظر في خططها، وفي الجزء الأخر الدول التي تعتمد على البترول لتغطية النقائص على المستوى المحلي اي على مستوى مدنها، أن تدرك أن الثروة النفطية في العالم قد استنفذ نصفها ، ومنه يجب أن تفكر في وضع خطط على المستوى المحلي لرفع قدرات مدنهالكي تكون نقاط قوة لا عبئ عليها.

---

1) مارتين،اورث، **تخطيط المدن في القرن** 21 ، مجلة الارض الالمانية ، 11 \02\2010،انظر:
www.magazin-deutschland.de/.../stadtplanung-im-**21**-jahrhundert.html

2) البنك الدولي، **تنمية المناطق الحضرية**، البنك الدولي،6\6\2010، انظر :
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22434442~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

3)محمد ،عبد الباقي محمد ابراهيم ،**تطورعمران المدن الجديدة في عصر الاستهلاك المنخفض للطاقة**، ورقة مقدمة لمؤتمر تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة قضايا وأولويات، الاسكندرية،28 مارس 2009م ، ص:3.

4) البنك الدولي ، **تنمية المناطق الحضرية**، البنك الدولي،6\6\2010، انظر:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22434442~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

5)منظمة تحالف المدن ،**دليل الى استراتيجية تنمية المدن** ،ط1، منظمة تحالف المدن،2006م، ص:08.

6)عدنان، عبدالله الشيحة، **التنمية الحضرية للمدن السعودية وتحديات العولمة** ، مركز الامير سلمان للإدارة المحلية ، 6\08\2010، انظر:
http://www.psclg.org.sa/web/articles/more/29.pdf

-ازدياد مخاطر الاضطرابات الاجتماعية والأمنية في مدن العالم سواء كانت ناجمة عن الارهاب (جاكرتا، لندن، مانيلا، نيويورك...الخ) او عدم كفاية راس المال الاجتماعي(كينشاسا، نيواورليانز ،باريس...الخ) او نزاعات على الاراضي الحضرية (الصين).[1] وهنا تشهد المنطقة العربية ما يطلق عليه الاعلام بالثورات في مدن معينة نتيجة تردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، مما يبين أن هناك خلل على مستوى تخطيط هذه المدن، وبالتالي ضرورة التخطيط الجيد للمدينة لتفادي عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

-تعاني الدراسات والبحوث العربية من شح علمي في مجال البرامج الدولية ومنها برنامج إستراتيجية تنمية المدن.

-تكمن أهمية الدراسة في إطار البرامج الدولية التي تسعى لوضع رؤى في تخطيط المدن بشكل خاص.

الإشكاليـــــــــة

لتحليل هذا الموضوع تم طرح الإشكالية التالية:

الى اي مدى يمكن على أساس حرية التطبيق التي منحهابرنامج إستراتيجية تنمية المدن في تخطيط مدينتي تطوان وصفاقس تعميم التجربة على الجزائر ؟

التساؤلات الرئيسيـة

تتمخض من الإشكالية الرئيسية التساؤلات التالية:

-هل الدولة وجهازها المركزي وإداراتها المحلية المسؤول الوحيد عن تخطيط المدينة ؟

-هل منح برنامج إستراتيجية تنمية المدن حرية تطبيقرؤيته لكل من تطوان وسفاقس؟

-ما هي المعوقات التي تقف دون تعميم برنامج إستراتيجية تنمية المدن في الجزائر وكيف يمكن تفعيلها لتمرير البرنامج في الجزائر؟

التساؤلات الفرعيـة

وتندرج التساؤلات الفرعية فيما يلي :

-ما هي النقاط المميزة لتخطيط المدينة ؟

-ما هي أهمية تخطيط المدينة في العصر الحالي ؟

-ما هي المنظمات المهتمة بتخطيط المدن ؟

-ما هي مستويات الحرية التي منحها برنامج إستراتيجية تنمية المدن لكل من تطوان وصفاقس؟

---

1)منظمة تحالف المدن، **دليل الى استراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص: 25.

ما هي طبيعة تخطيط المدن في الجزائر ؟

الفرضـــــــيات

وللإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

-يؤثر تدخل المنظمات الدولية في معالجة شؤون المدن المتعددة، على تقاسمها مسؤولية تخطيط المدينة مع كل من الحكومات المركزية والسلطات المحلية في الدول.

-لقد اثرت النظرة الجديدة لمنظمة تحالف المدن في منطقة المغرب العربي، الى منح كل من تطوان وصفاقس حرية تطبيق رؤية برنامج استراتيجية تنمية المدن وهذا لفتح المجال لدول اخرى في المغرب العربي الاخرى للاستفادة من البرنامج.

-تؤثر الارادة السياسية بنسبة كبيرة في الجزائر كأهم الية في تمرير البرنامج فيها.

الأهـــــداف

نسعى من خلال موضوعنا هذا إلى الأهداف التالية:

-أن النظرة المركزية لتخطيط المدن لم تعد تساير الواقع الدولي سواء في الجزائر او في باقي دول العالم، وذلك للعديد من النقاط تدخل في إطار جملة من التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية

-انه قبل التعامل مع المنظمات الدولية بشكل عام ومنظمة تحالف المدن بشكل خاص، لابد من ادراك جانب الامتيازات التي سيتحصل عليها المانحون الذين سيغطون تكلفة البرنامج في هذه الدول، لذا يجب الانطلاق من تمويل البرنامج بشكل ذاتي من موارد الدولة.

- أن المغرب العربي مجموع من الدول المختلفة الحالة السياسية والاقتصادية، وعلى منظمة تحالف المدن إدراك ذلك في إطار المشاريع والبرامج التي تصيغها للمنطقة.

-يمكن الاستفادة من رؤية البرنامج الشا ملة في الجزائر، وذلك من خلال الانطلاق التدريجي في تـطبيقها ودون اللجوء للاقتراض من منظمة تحالف المدن.

-أن تطبيق برامج تابعة لمنظمات دولية في دول المغرب العربي دون دراسة لتحديات الواقع فيها اخطر من مشكل التنمية.

-ان على صانع القرار السياسي في الجزائر ادراك النتائج الايجابية التي سيدرها البرنامج في حال تعميمه فيها، ولكن في نفس الوقت عليها الانطلاق في التعرف اكثر على رؤية البرنامج وهذا هو الجانب الاكثر اهمية .

حدود الدراســـــة

تأخذ حدود الدراسة المكانية منطقة المغرب العربي، وإمكانية تعميم تجربة برنامج إستراتيجية تنمية المدن في الجزائر بعد تجربتي مدينتي تطوان المغربية وسفاقس التونسية، أما زمنيا فينطلق البحث بالنسبة للبرنامج من إنشاء منظمة تحالف المدن في 1999م إلى يومنا هذا.

أسباب اختيار الموضوع

تقف العديد من الأسباب الذاتية والموضوعية في اختيار الموضوع منها :

-غياب تخطيط المدن بالنظرة الحديثة في الجزائر.

-حملت السنوات الأخيرة العديد من الكوارث الطبيعية لمدن جزائرية وهي تشكل تهديدا متواصلا إن لم يتم إدراجها بشكل متناسق في تخطيط تلك المدن.

-إن احداث2003م في الجزائر والتي مست مدن عديدة وتحولت إلى حالات عنف وتخريب، حيث حمل المتظاهرين مطالب حول السكن والعمل والبنية التحتية، وهي دليل على خلل في مستوى تخطيط المدينة وان هذا المشكل سيبقى يهدد الاستقرار في الجزائر إن لم تتم معالجته.

-الإطلاع المتواصل على جديد البرامج الدولية خاصة فيما يتعلق بالمدن.

-يعد البحث في هذا البرنامج الذي تنعدم فيه دراسات من خارج منظمة تحالف المدن تجربة تثير غريزة أي باحث في المجال العلمي.

-يقوم البرنامج على رؤية شاملة لتخطيط المدينة وهي نتاج تجربة مجموع منظماته يمكن الاستفادة منها في تخطيط المدن في الجزائر.

الدراسات السابقـة

أولا : دراسة قامت بها منظمة تحالف المدن والتي جاءت بعنوان :

دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن المنشورة في 2006م قد انطلقت من مؤشرات ضعف في المجال الاقتصادي والبيئي والمالي لدول ومدن في العالم، لتبرر إستراتيجية تنمية المدن، ولكنها لم تدرس معوقات تطبيق رؤيتها في تلك الدول، وهذا هو الجانب الذي أثريناه في الفصل الأخير المتعلق بمعوقات تعميم البرنامج في الجزائر.

ثانيا دراسة كل من Douglas Webster and Larissa Muller والتي جاءت بعنوان :

CITY DEVELOPMENT STRATEGY GUIDELINES DRIVING URBAN PERFORMANCE

المنشورة في 2006م، حيث يعتبر الباحثين تابعين لمنظمة تحالف المدن لذا نجد مجمل الدراسة قد فصلت كثيرا في رؤية البرنامج. إلا أنها أغفلت جانب الآثار السلبية المترتبة على الدول المستفيدة من البرنامج، وهذا وهو الجانب الذي سنحاول إثرائه من خلال تجربتي تطوان وسفاقس.

ثالثا دراسة منظمة تحالف المدن تحت عنوان :

Guide to City Development Strategies Improving Urban Performance والصادر في 2006م وهنا تحدثت المنظمة عن مدن عديدة في العالم طبقت رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن مثل : جوهنزبورغ الجنوب افريقية وكارو النيجيرية وبينانغ الماليزية ومومباي الهندية و غيرها من مدن العالم، إلا أنها لم تتحدث عن حرية التطبيق التي يمنحها البرنامج للمدن المستفيدة، لذا جاء فصلنا الثاني متطرقا لهذا الجانب.

رابعا: دراسة قام بها البنك الدولي والتي جاءت بعنوان:**linking cds with sustainable financing:** في ديسمبر 2006م ضمن ملتقى حيدر أباد، حيث بين البنك من خلال هذه الدراسة ووفق بينات وسلاسل، إلى وجود العديد من المؤشرات تظهر أن القطاع الخاص في العالم منذ 1991م بدا يأخذ بوتيرة متزايدة الاستغلال في البنى التحتية، ومنه إدراج القطاع الخاص في تخطيط المدينة كما تنظر له منظمة تحالف المدن سيكون له انعكاسات ايجابية، ولكن الدراسة أغفلت المعوقات التي يعاني منها القطاع الخاص في الدول النامية، والتي ستنعكس سلبا على خطة المدينة وعلى مشاريعها، وهذا الجانب تم التطرق له في تحليلنا لأهم معوقات القطاع الخاص في الجزائر.

خامسا : دراسة قامت بها منظمة تحالف المدن تحت عنوان**Formulating a CDS: guideline** في ديسمبر2006م ضمن ملتقى حيدرأباد، وقد تناولت الدراسة مراحل إعداد تخطيط المدينة في برنامج إستراتيجية تنمية المدن، دون إعطاء نموذج طبقته إحدى المدن في العالم، لذا تم التطرق لنموذج كل من تطوان صفاقس.

سادسا : الندوة الإقليمية الثانية بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة مابين 6و7مارس 2010م والمقامة في السودان، والتي مولها معهد إنماء المدن العربية، وهو منظمة غير حكومية منحتها منظمة تحالف المدن إمكانية البحث في سبل تعميم تجربة البرنامج في الدول العربية، ونلاحظ أن هذه الندوة العلمية والتي حملت مجموعة من الدراسات قام بها باحثون، قد أطنبت كثيرا في الجانب النظري دون تحليل المعوقات التي تحد باقي الدول العربية من الاستفادة من البرنامج، حيث تمت الانطلاقة من هذه النقطة في بحثنا ضمن الفصل الثالث.

صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا أثناء بحثنا في الموضوع صعوبات كثيرة منها :

-صعوبة الحصول على وثائق رسمية من تونس والمغرب والتي استدعت وقت طويل.

-رؤية البرنامج تحوي على جوانب اقتصادية وبيئية معقدة وبالتالي هدر وقت في فهمها وتبسيطها لتسه يلها للقارئ.

-إن البحث في موقع منظمة تحالف المدن عن برنامج إستراتيجية تنمية المدن يفضي إلى المئات من الملفات، مما يجعل العملية أكثر طولا وصعوبة في الفهم ثم الاختيار ثم التوظيف، ولدينا حافظة مشاريع البنك الدولي في الجزائر هي عبارة عن 70 ملف باللغة الانجليزية كان لابد من فهمها وتلخيصها على شكل جدول بسيط يسهل للقارى تصفحه.

-انعدام طرف أخر من خارج منظمة تحالف المدن يتحدث عن البرنامج بموضوعية.

المناهج و الاقترابات

أ) المناهج

استدعت الدراسة إتباع المناهج التالية :

- المنهج التاريخي :

والذي من خلاله حللنا وفق مراحل انتقال تخطيط المدينة من الشكل التقليدي إلى البرامج الدولية من خلال المنظمات والتي تطرح مشاريع وبرامج في هذا المجال، وكذا الشكل الذي اتخذته المدينة الاوروبية خلال الحقب التاريخية السابقة من العصور قبل التاريخ الى العصور الوسطى فعصر النهضة وكذا الامر بالنسبة للمدينة العربية الاسلامية.

-المنهج المقارن :

تم الاستفادة من هذا المنهج في مقارنة رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن ضمن جميع مستوياتها وما تم تطبيقه في مدينتي تطوان و صرفاقس وذلك لمعرفة مستويات الحرية التي منحها البرنامج لتطوان وصفاقس

-المنهج الإحصائي :

والذي تم من خلاله تحليل إحصاءات رقمية وتفسيرها منها معدلات الفقر في العالم ونسب تمويلات البنك الدولي حسب المناطق والقطاعات وكذا حالة مخططات التعمير والتهيئة ومخططات شغل الاراضي التي تم اعادة تمويلاها وتفسير كل ذلك.

ب)الاقترابات

فرضت الدراسة استخدام الاقترابات التالية :

-الاقتراب المؤسسي :

والذي من خلاله حللنا الهيكل التنظيمي لمنظمة تحالف المدن ومنظمة برنامج الامم المتحدة الانمائي وكذا البنك الدولي والاتحاد الاوروبي وهذا الاقتراب سيمكن من معرفة اهم الاجهزة الادارية في هذه المنظمات واهم مراكز الثقل فيها من حيث صنع القرارات والتصرف في الجانب المالي.

-الاقتراب القانوني :

والذي من خلاله تم تحليل ودراسة وثائق قانونية كقانون التهيئة والتعمير الجزائري وربط اختصاصات وطرق انتخاب اعضاء المجلس الجماعي في المغرب بواسطة قوانينه المنظمة .

مصطلحـات الدراسة

المدينــة

هي مكان يعيش فيها الناس بصفة دائمة، وتتميز المدينة عن باقي المناطق الاخرى بأنها ذات كثافة سكانية معتبرة، ويمارس فيها انشطة متنوعة من الصناعة والحرف والتجارة وغيرها من الانشطة الحيوية التي تظهر في كل مرة بفعل التطور، وفي جانب اخر تبدو المدينة مكانا تتلاقى فيه الافكار العلمية، وهذا لوجود المراكز البحثية والجامعات والمعاهد، والأفكار السياسية والاجتماعية من خلال مختلف التنظيمات كالأحزاب والجمعيات والاتحادات وغيرها، وهذا وما تفتقر اليه القرى والمناطق الريفية.

تخطيط المدينة

ان تخطيط المدينة هو مجموعة من الدراسات المتعددة في الجانب الاقتصادي والبيئي والهندسي والخدماتي، حيث تأخذ بعين الاعتبار الزيادات السكانية المحتملة ومختلف الاستراتيجيات التي ستوضع لتوفير كل ما تتطلبه هذه الزيادة، وفي المنحى الاخر دراسة لسوق العمل في المدينة ومختلف الجهات التي توفر تدفقا لليد العاملة فيها، ومن ثم وضع مخطط لاحتواء هذه اليد العاملة ضمن مشاريع وبرامج انية ومستقبلية.

التنميــة

تعتبر التنمية مجموعة عمليات متسقة ومدروسة تهدف الى تحقيق نقلة نوعية في مجال معين بالأخذ بعين الاعتبار جودة المحقق النهائي وتكاليف العملية، وتأخذ التنمية مجالات متعددة فكلما اتسع مجالها ارتبطت بالمفهوم الشامل الوطني، وكلما تجزأت اقتربت الى المفهوم التخصصي المحلي، وهذا في الحيز المجالي، اما في جانب الانشطة فهي تتعدد بين تنمية اقتصادية و سياسية واجتماعية و غيرها من المجالات.

برنامج إستراتيجية تنمية المدن

هو عبارة عن مخطط متعدد الجوانب التحليلية والدراسية يهدف الى تخطيط المدينة من جميع المستويات الاقتصادية و والسياسية والاجتماعية والبيئية وخلق نظام تشاركي محلي فيها، لتحقيق غاية اسمى هي تحويل المدينة الى قطب اقتصادي فاعل ترتكز على امكانياتها الذاتية، وفي نفس الوقت الحفاظ على المنظومة البيئية ومصادر الطاقة فيها ضمن مستوى المكتسبات، اما المستوى الاخر فهو الحفاظ على الاستقرار والأمن في المدينة عن طريق توفير الخدمات والعمل لجميع السكان بشكل عادل.

التسيير الحضري

ان التسيير الحضري في ابسط تعريف له هو تخطيط المدينة او اعادة لتخطيطها لكن في الجانب الهندسي العمراني، دون التطرق لدراسات اقتصادية وبيئية واجتماعية في المدينة ويقوم بهذا التخطيط مكاتب الدراسات الهندسية.

ولقد تم وضع الخطة التالية

لقد استدعت الدراسة تناولها ضمن ثلاث فصول لان الموضوع يعالج برنامج يختص في تخطيط المدن، لذا كان لزاما علينا أن نقدم فصلا نظريا حول تخطيط المدن ، ولان الدراسة مختصرة على دول المغرب العربي والتي استفادت منه دولتين هما المغرب وتونس في مدينتي هما تطوان وصفاقس، حيث يقدم البرنامج حرية في التطبيق لذا كان لزاما أيضا أن نتطرق في فصل ثان إلى التحقق من مدى الحرية التي منحها البرنامج لمدينتي تطوان وسفاقس، والتي قد تكون عاملا محفزا للجزائر للاستفادة من البرنامج وأخيرا الفصل الثالث والذي تناولنا من خلاله اليات تفعيل البرنامج في الجزائر.

وجاءت خطة الدراسة كما يلي :

الفصل الأول والذي يتناول الإطار النظري لتخطيط المدن تناولنا فيه ما يلي :

مدخل دراسي حول تخطيط المدن والذي شمل مدخل نظري حول تخطيط المدينة ولمحة عن تخطيط المدن وعلاقة تخطيط المدن بالعلوم والنظريات والمفاهيم .

التخطيط في التراث الأوروبي والإسلامي والذي يتكون من التخطيط في التراث الغربي الأوروبي وتخطيط المدن في التراث العربي الإسلامي والتبادل بين الحضارتين الأوروبية والإسلامية في تخطيط المدن

نظريات تخطيط المدن والذي تم تناوله من خلال نظريات على أساس الطابع الهندسي ونظريات على أساس معالجة تحديات المدن ونظريات على أساس جمالية المدن .

أهمية تخطيط المدينة والذي تم تحليله وفق ما يلي معالجة تحديات المدن وتحقيق التنمية المحلية ومواجهة تحدي العولمة .

أما **الفصل الثاني والذي جاء بعنوان رؤية البرنامج ومستوى تطبيقها في تطوان و صفاقس** تناولنا فيه ما يلي:

التعريف بمدينتي تطوان وصفاقس من الجانب الطبيعي والتاريخي والإداري

مستوى أهداف التخطيط وذلك من خلال التنمية المحلية الاقتصادية والحكم المحلي وتخفيف الفقر

مستوى التحليل الاقتصادي والذي تناولنا فيه التحليل الاقتصادي في برنامج إستراتيجية تنمية المدن التحليل الاقتصادي في تخطيط مدينة تطوان والتحليل الاقتصادي في تحليل مدينةصفاقس.

مستوى تحليل الخدمات والذي تناولنا فيه الخدمات في برنامج إستراتيجية تنمية المدن والخدمات في تخطيط مدينة تطوان والخدمات في تحليل مدينة صرفاقس .

مستوى مراحل الخطة والمقاربة التشاركية والذي تم تحليله من خلال مستوى مراحل الخطة ومستوى المقاربة التشاركية .

أما بالنسبة **للفصل الثالث والذي حمل عنوان اليات تفعيل البرنامج في الجزائر** والذي تم تحليله كما يلي:

اختيار الشريك المناسب لمنظمة تحالف المدن والذي تم تحليله من خلال تعاملات الجزائر مع البنك الدولي وتعاملات الجزائر مع الاتحاد الاوروبي وتعاملات الجزائر مع برنامج الامم المتحدة الانمائي.

الاستفادة من موارد الاقتصاد في تفعيل استراتيجية التعامل القطرية ضم هذا المبحث اهمية النفط في الاقتصاد الجزائري وإستراتيجية التعامل مع البنك الدولي وعلاقة موارد الاقتصاد بالإستراتيجية الحالية للجزائر.

تفعيل دور مؤسسة التمويل الدولية لمعالجة معوقات القطاع الخاص الجزائري والذي تضمن معوقات القطاع الخاص الجزائري علاقة مؤسسة التمويل الدولية والقطاع الخاص الجزائري.

معالجة معوقات المجتمع المدني في الجزائر حيث تم تحليل هذا المبحث من خلال مدخل عام للمجتمع المدني ومعالجة مكامن الضعف في مؤسسات المجتمع المدني الجزائري.

معالجة مكامن الضعف في مجال تخطيط المدن الجزائرية والذي ضم مدخل عام حول المدينة الجزائرية وطبيعة تخطيط المدن في الجزائر ومكامن الضعف في التسيير الحضري الجزائري وخاتمة الفصل وأخيرا خاتمة البحث.

الفصل الاول

الاطار النظري لتخطيط المدينة

تمهيـد

ان تخطيط المدينة تطبيقيا ، يسبق بكثير هذا الفرع الاكاديمي الذي ترعرع في بريطانيا ابان 1913م، ومن جهة اخرى يتعلق بالمدينة محل التخطيط ، حيث يزخر التراث الاوروبي و العربي الاسلامي بنماذ ج تخطيطية، ميزت كل منها تلك المدن. ولكن مع الاهتمام الاكاديمي بتخطيط المدن بعد ما افرزته نتائج الثورة الصناعية، من خلال مجموعة من النظريات كان روادها مهندسين ومهتمين بشان المدن . ومع تزايد حجم المدن تتزايد تحدياتها السكانية والبيئية والتنمية المحلية، والاكثر من ذلك تحدي العولمة ، والتي حولت محور التنافس من تنافس دولي الى سوق للتنافس بين المدن ، وهنا يظهر دور تخطيط المدن واهميته من خلال تحسين الوضع في المدن وتجنب هذه التحدياتبالتخطيط لها، ولان الادراك الدولي اصبح اكثر وعيا من ذي قبل بشان المدن وذلك لتغير الخارطة الديمغرافية السكانية حيث اكثر من ثلثي سكان العالم اصبحوا في المدن، بالاضافة الى المشكل البيئي الذي اصبح يطرح بشدة والدراسات التي افادت دور المدن في فيها ، وبالتالي ظهرت منظمات دولية اهتمت بالمدن من جوانب عديدة ، ولانها وحدها لايمكن ان تحقق الكثير في هذا المجال عمدت الى الشراكة الثنائية فيما بينها، ومن ثمة الشراكة المتعددة التي تبلورت في منظمة تحالف المدن من خلال برنامج استراتيجية تنمية المدن ، ولذلك عمدنا الى وضع الخطة التالية والمكونة من خمس مباحث :

المبحث الأول : مدخل دراسي حول تخطيط المدن

المبحث الثاني : تخطيط المدن في التراث الاوروبي والإسلامي

المبحث الثالث : نظريات تخطيط المدن

المبحث الرابع : أهمية تخطيط المدن

المبحث الخامس: تخطيط المدن والبرامج الدولية

المبحث الأول : مدخل دراسي حول تخطيط المدن

إن تخطيط المدينة كفرع أكاديمي، ينصب على المدينة بشكل أساسي وليس على غيرها من الأماكن، لذا ارتاينا الانطلاقة من المدينة ، ومن ثمة الولوج إلى تخطيط المدن كمفهوم ونشأته في الدوائر الأكاديمية، ليتم بلورة تخطيط المدينة في إظهار المتطلبات الأساسية لذلك، واخيرا لابد من التعريج على علاقة تخطيط المدينة بالعلوم والنظريات والمفاهيم.

المطلب الاول : المدينة ومداخلها النظرية

ان البحث في المدينة كحيز جغرافي ثقافي حضاري، اكبر من وضع تعريف محدد لها، لذا يجب الانطلاقة بتحديد الزوايا التي نظرت للمدينة والتي تحمل في كنهها مفهوما حول المدينة يمكن وضعه اذا ما تعرفنا على هذه الزوايا، واظهارا لاهمية المدينة تبرز المداخل التي افاضت في هذا المجال.

الفرع الاول : جوانب تعريف المدينة

لقد نظر للمدينة من زوايا متعددة، منها اعتبار المدينة تجمع انساني تسوده اخلاق معينة مختلفة، وانها وحدات نضجت خلال التاريخ الانساني نتيجة صراع هذا الاخير مع الطبيعة، اوعلى أساس أنها مظهر جوهري للعلاقات المتبادلة بين الانسان والمكان. [1]

يمكن النظر للمدينة من زوايا عديدة وهي :

1)-المدينة من الناحية الوظيفية :

تعتبر المدينة المكان الذي يسعى إليه الافراد الراغبون في العمل ، وسد احتياجاتهم المعيشية ، لذا تميزت المدينة بمظهر وظيفي معين وهذا ما بينه التاريخ حيث نمت مدن في مجال عمل معين.[2] ويصنف اورسو وظائف المدينة الى الوظيفة الحربية والوظيفية التجارية والوظيفة السياسية والوظيفة الدينية والثقافية التي تنشط بالمدن[3].

2)-**المدينة من ناحية مراحل النمو:**

ان هذا المستوى ينظر للمدينة بنظرة خاصة جدا، حيث يعتبرها كائنا بشريا تتطور وتكبر ضمن مراحل عدة وفي كل مرحلة من مراحل تطورها ستكتسب ميزات عن المرحلة السابقة، وقد نظر الكثير

---

1)محمد،عاطف غيث ، **علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)**، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2009، ص: 112.

2)حنفي،عوض، **سكان المدينة بين الزمان والمكان** ، الاسكندرية : المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، 1997 ، ص:49.

3)وحيد، حلمي حبيب، **تخطيط المدن الجديدة** ، القاهرة : دارومكتب المهندس ، 1991، ص:91.

الباحثين الى المدينة من خلال هذه الميزة وهي التطور والنمو، ومن بينهم **لويس ممفورد** Lewis Mumford (1895م –1990م) والذي يري المدينة من خلال مراحل تطورها، من مرحلة **النشاة** (EPOLIS) الى مرحلة **المدينة**(POLIS) ثم المدينة **الكبيرة** (METROPOLIS) **فالمدينة العظمى**(MEGALOPOLIS) الى **المدينة الطاغية** (TYRANNOPOLIS)، وقد تصل الى **المدينة المنهارة**(NEKROPOLIS) او مايسميها **بمدينة الاشباح** نتيجة اعمال تخريب او ثورات.[1]

3)–المدينة من الناحية القانونية:

وذلك من خلال اعلان وثيقة قانونية تصدر من السلطة السياسية في البلاد.

4)– من ناحية الحجم :

وهو المتبع في الولايات المتحدة الامريكية حيث كل مكان به 2500 نسمة فاكثر يعتبر مدينة.[2]

5)– من ناحية التميز بين القرية والمدينة:

وهنا نحت فئة من الباحثين في دراستها للمدينة من خلال التميز بين المدينة كقطب حضري وعن القرية، وذلك عن طريق الحياة وعلى اساس المهن وحجم المجتمعات المحلية.[3]

6)– من ناحية مداخل البحث في المدن

وقد ظهر هذا المجال في السبعينيات للبحث في المدن وبناءها الحضري، ويندرج مجال البحث في المدن ضمن اربعة مداخل وهي : المداخل المكانية والمداخل السوسيو ثقافية والمدخل التنظيمي ومدخل الاقتصاد السياسي حيث كل مدخل يحوي اهتمامات خاصة بالمدينة.[4]

الفرع الثاني : تعريف المدينة

اذا كانت المدينة لغة تعني كلمة الدين وهي بهذا المعنى في عند الاكديين والاشوريين بالدين اي القانون، كما ان الديان في الارامية والعبرية يعني القاضي، وكلمة مدينتنا تعني القضاء [5]، ولذلك نجد في منطقة الشام ولبنان مايسمى بالاقضية، اما اصطلاحا فقد اتخدت عدة تعاريف سيتم التطرق اليها.

لقد تعددت تعريفات المدينة وهذا راجع كما سبق وان اشرنا الى الزوايا التي نظر للمدينة من خلالها وهذه بعض منها :

---

1) حسن، عبد الحميد احمد رشوان، **مشكلات المدينة**، الاسكندرية : المكتب العلمي للكومبيوتر والنشر والتوزي، 1997، ص، ص:21 ،22.

2)محمد ،عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)** ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ب ت ، ص: 124.

3)غريب ، سيد احمد ، **علم الاجتماع الريفي**، الاسكندرية : دارالمعرفة الجامعية ، 1998، ص: 99.

4) السيد ،عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري ،ج2 ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2004 ، ص، ص: 105 ، 106.

5)مصطفى ،عباس الموسوي ،**العوامل التاريخية لنشاة وتطور المدن العربية الاسلامية** ، العراق : دار الرشيد للنشر ، 1982 ، ص: 355.

1)-**تعريف المدينة على اساس انها عبارة عن مجموعة مرافق** : وهنا نجد تعريف اليوناني **باوسينياس** للمدينة على انها : "السلطة والجمنازيوم والمسرح وماء الشرب وتحديد الحدود وأعضاء او ممثلون عن المدن في المجلس."[1]

2)-**تعريف المدينة على اساس انها مجموعة نشاطات مختلفة عن الريف** : وهنا نجد تعريف **ماكس فيبر*** **Max Fiber**(1864م-1920م) للمدينة انها :" مكان اقامة يعيش السكان فيها على اساس التبادل والتجارة اكثرمن الزراعة ويرى ان السوق المحلية جزء أساسي من حياة الناس."[2]

3)- تعريف المدينة على اساس انها منظومة فكرية : وهنا نجد تعريف **ازوالد شبلينجر** Zweilald Schilinger (1880م-1936م) للمدينة أنها:" الميجا بوليس أي الفكر المتحرر."[3]

اما **روبرت بارك*** Robert Burck (1864م-1944م)فيرى المدينة على انها " ليست مجرد تجمعات من الناس مع مايجعل حياتهم فيها امرا ممكنا، كما أنها ليست مجرد مجموعة من الشوارع، ان المدينة فوق هذا كله انها اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة.[4]

4)-تعريف المدينة على اساس طبيعة الافراد ونظام الحياة :

وهنا يعرفها لويس ويرث Louis wirth (1897م-1952م) ": تلك العناصر المميزة للحضرية والتي تشكل في رايه طريقة، وهي وحدة عمرانية نسبيا تتميز بالكثافة السكانية وهي مقر دائم لافراد غير متجانسين اجتماعيا."[5]

-اما **خلف حسين الدليمي** فيرى المدينة انها: " البيئة الفزيائية التي يعيش فيها السكان، وهي نظام معيشة

---

1)محمد،عبد الستار عثمان ،**المدينة الاسلامية**، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،اغسطس 1988، ص:43.

***ماكس فيبر**: هو ماكسيمليان كارل ايميل فيبر ولد في 21افريل 1864م في ارفورت الالمانية، في وسط عائلي بروتستانتي ثري كان يقرا لكل من كارل ماركس ونيتشة وهيغل، حضر اطروحة جامعية حول المجتمعات التجارية في القرون الوسطى، درس علم الاقتصاد السياسي واسس مجلة ارشيف العلوم الاجتماعية والسياسية في1904م، ولقد وضع بصماته في علم الاجتماع واصبح من مؤسسيه توفي ماكس فيبر في 14جوان 1920م.

2) محمد،عاطف غيث ، **علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)** ، 2009،مرجع سابق الذكر، ص: 124.

3)السيد ،عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري**،ج1 ، الازاريطة: دار المعرفة الجامعية ، 2004، ص:332.

***روبرت بارك** : هو روبرت عزرى بارك ولد في 14فيفري 1864م في مقاطعة لوزيرن في ولاية بانسيلفانيا الامريكية، وهو عالم اجتماع امريكي وقد مارس الصحافة قبل ان يتم تعينه في جامعة شيكاغو من قبل وليام توماس الاول، مابين 1898م-1899 م درس علم النفس والفلسفة في جامعة هارفارد، قدم اطروحة الدكتوراه في علم النفس والفلسفة في جامعة هايدلبرغ في عام1903م، توفي في 7فبراير 1944م.

4) محمد ،عاطف غيث ،**علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)** ،2004، مرجع سابق الذكر ، ص:128.

5)هناء، محمد الجوهري، **علم الاجتماع الحضري**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2009، ص:48.

واسلوب حياة لم تصل اليه المدينة الا بعد فترة من التطور.[1]

–ويرى **محمد الطعاني** المدينة انها : "الفن بتشعباته الكثيرة من هندسة ونحت وادب، وتعني الشوارع والعمارات والانشاءات المدنية وتعني ايضا ماضي الانسان المتطور."[2]

الفرع الثالث: المداخل المفسرة لنشاة المدينة

بعد تناولنا لتعريف المدينة ومختلف الاتجاهات التي انضوت تحتها فتعريف المدينة وحده قد لايكون كافيا، فلا بد من الولوج في كيف نشا هذا الكيان المسمى بالمدينة ؟ وهل هناك مداخل نظرية تفسر نشوء المدينة ؟

حضيت المدينة بالعديد من المداخل النظرية والتي بينت اهمية المدينة حيث تعددت ومنها :

اولا : المدخل الاقتصادي :

لقد كان العامل الاقتصادي سببا في تحويل المدن من الاقطاعيات الى مراكز اكثر جذب لانها اكثر اجرا، كالمناجم والمصانع فظهرت المدن حولها.

ثانيا: المدخل الايكولوجي :

ينهض التفسير الايكولوجي لظهور المدن بدراسة توزيع السكان وعلاقته بنشاطهم في المكان.

ثالثا :المدخل السياسي :

لقد واكب ظهور التحضر والتجمعات الحضرية ظهور العقد، حيث ان المدينة العتيقة هي ذاتها نسق قانوني، بمعنى ان القانون كان هرم القوة الاولى الذي يؤسس التكوين الحضري للمدينة القديمة.[5]

رابعا : المدخل الايديولوجي :

ان نشاة المدينة تحتاج الى ايدولوجية معينة تفضي الى تغير جوهري في نظم الاقتصاد والمعيشة ، وهي نظم حضرية مستعدة لهضم نظم تجارية وقانونية.

خامسا: المدخل التاريخي:

لقد بينت العديد من الكتابات والخطابات القديمة والاثار التاريخية البديات الاولى لنشاة المدن ونظمها الادارية والسياسية.[3]

---

1)خلف، حسين علي الدليمي، **التخطيط الحضري أسس ومفاهيم** ، ط1، عمان : الدار الجامعية العلمية للنشر والتوزيع ، 2002، ص:56.

2)محمد، الطعاني، **التخطيط الحضري والإقليمي** ، ورقة مقدمة لمؤتمر العمل الهندسي الاستشاري الثالث، فلسطين، 3 تشرين الثاني2009، ص:4.

3) قباري، محمد اسماعيل، **علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير و التغيير والتنمية** ، الاسكندرية : منشاة المعارف ، 1985، ص، ص: 303،308.

المطلب الثاني : لمحة عن تخطيط المدن

إن تخطيط المدينة لأمر مهم في هذا العصر، ولكن هذا لايعني ان تخطيط المدينة ظهراعتباطيا، دون إرجاعه لحقيقة التاريخ كفرع أكاديمي بثق العديد من المفاهيم تحاول ان تساير الأوضاع الدولية، وتسعى المراكز المتخصصة ان تطور في طرق تخطيط المدينة من خلال مستويات الدراسة واعداد المخططين.

الفرع الاول : مفهوم تخطيط المدن

يعد اعطاء مفهوم لتخطيط المدن ملما بكافة جوانب هذا المفهوم امرا غاية في الصعوبة ، والاكثر من ذلك هو استعمال مفاهيم تقترب من تخطيط المدن في البحوث والدراسات ، كاشارة لتخطيط المدن ، وبالتالي كان لزاما علينا تعريف تخطيط المدن.

يمكن هنا اعطاء بعض التعاريف الخاصة بتخطيط المدينة والتي تعددت منها :

1)- على اساس انها تخطيط جديد للمدينة :

-تخطيط المدينة هو : "عرض للمدينة القائمة وإعادة تخطيطها بشكل ما.[1]

2)- على اساس انها تنظيم استخدام الارض فيها :

-تخطيط المدينة عبارة عن:"عملية يتم من خلالها ترتيب وتنظيم معقول لاستخدام الأرض، وتحديد مواقع الأنشطة المختلفة داخل المدينة."[2]

3)- على اساس الاستخدام الامثل لبيئة الارض لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية :

هي عبارة عن:" تحديد انسب السبل وتوجيه استعمالات الأرض، واستثمار مواردها بالشكل الذي يحقق أقصى مردود اقتصادي واجتماعي عن طريق تحسين البيئة.[3]

4)- على اساس تطلعات المجتمع الحضري في المدينة :

-هو النشاط الذي له دور مهم في توفير وحماية العديد من تطلعات المجتمعات المتحضرة، والذي ينطوي على الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية والتنوع الثقافي والازدهار الاقتصادي، ويحتاج الى الافراد الملتزمين

---

1)Barry،Cullingwort andVincent،Nadin، **Town and country planning in uk** ، 14ED، London And Newyork :Routledge،2006 ،p: 17.

2)إسماعيل،احمد علي، **دراسات في جغرافية المدن** ، القاهرة : دار الثقافة والنشر والتوزيع ، 1988، ص:357.

3) صلاح الدين، البحيري، **قراءات في التخطيط الاقليمي وجهة نظر جغرافية** ، دمشق : دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1993، ص:9.

والموهوبين، العاملين في القطاعات الخاصة والعامة والطوعية للمساعدة في تحقيق هذا التطور.[1]

–هو التخطيط الذي يسعى لخلق بيئة سكنية ملائمة من خلال العلاقات المختلفة اجتماعياواقتصاديا وبيئيا، حيث الهدف الاخير منه هو تحقيق العدالة لجميع السكان بالحصول على السكن والخدمات."[2]

5)–على اساس انها تطوير للمدينة لتحقيق مجموعة اهداف :وهنا لدينا

–تخطيط المدينة بالدرجة الاولى تطوير المدينة وتحسينها بحيث تخدم نفسها كمستوطنة بشرية، وبؤرة للنهوض والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والحضري."[3]

–وهو ايضا" تطبيق لرؤية معينة من اجل اهداف محددة، ترتبط بنمو المناطق الحضرية وتنميتها، اي وضع استراتيجية محددة لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبط نموها، بهدف الوصول الى افضل توزيع للنشاطات والخدمات لتتحقق معه اقصى الفوائد للسكان.[4]

ومنه تخطيط المدينة هو الاستعمال الجيد للارض مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والانسانية والتاريخيةوفق دراسات متناسقة يقوم بها مجموعة من المتخصصين.

الفرع الثاني : نشاة تخطيط المدن في الدوائر الاكاديمية

ان الحديث عن تخطيط المدن كأحد التخصصات الأكاديمية، التي انبثقت ورأت النور على يد البريطانيين بسب جملة من المشاكل التي افرزتها الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر والقت ظلالها بالاهتمام بتخطيط المدن.

يمكن تحديد مافرزته الثورة الصناعية باختصار فيمايلي :

– مشاكل حركة وذلك لان الشوارع الضيقة لم تعد تستوعب الاختراع الجديد المسمى بالسيارة.

–مشاكل ايواء بعد النزوح الكبيير للريفيين طلبا للعمل في المدن.

–ازمة في السكن وظهور الاحياء المتخلفة وغياب المساحات الخضراء التي تحولت الى مصانع.[5]

كانت هذه مجموعة من التاثيرات احدثتها الثورة الصناعية، وجعلت من تخطيط المدينة سبيلا للخروج

---

1) The quality assurancy agency for higher education، **town and country planning**، The quality assurancy agency for higher education ، انظر ، س: 15:00 ، 3\12\2010 :ت ز :
http://www.qaa.ac.uk/academicinfrastructure/benchmark/honours/tcp.pdf

2) فاروق، عباس حيدر، **تخطيط المدن والقرى**، الاسكندرية : منشاة المعارف ، 1994، ص:3.

3)هاشم، عبود الموسوي ، **التخطيط والتصميم الحضري**، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2006، ص: 35.

4) رولا،احمد ميا، **التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة** ، مجلة العلوم الهندسية ،جامعة دمشق، المجلد26،العددالاول،2010، ص: 275.

5)Andrew Blowers and Bob Evans ، **Town planning into the 21 st contury** ،London :Routledg،1997،p:06

من الحالة التي عاشتها المدن البريطانية ابان الثورة الصناعية ، وفي سنة 1913م فتحت جامعة ليفربول ابوابها لتخصص تخطيط المدن[1]، ولكن ونتيجة لما احدثته الحرب العالمية الثانية من دمار للمدن الاوروبية، ادركت هذه الاخيرة ان الحل للخروج من حالة الدمار الى حالة ا لاعمار بمواصفات متميزة هوالانطلاق بتخطيط المدن.[2]

الفرع الثالث : المتطلبات الاساسية لتخطيط المدن

ان تخطيط المدن والذي يهدف الى تنمية المدن الحالية أو أقامة مدن جديدة، يحتاج إلى معلومات أساسية من خلال مجموع من الدراسات تكون حاضرة في وضع خطة المدينة.

قبل وضع خطة المدينة لابد من توفير مجموعة من البينات تقسم إلى :

اولا مرحلة الدراسات العامة الاولية والتي يندرج تحتها مجموعة من الدراسات حسب الجدول الاتي :

الدراسات الاولية العامـــــــــــــــة	محتوى كل دراســـــــــــــــــــــة
دراسة العمليات الجيموفورلوجية	التربة –المعلومات الجيولوجية–الوضع الهيدرولوجي– المواد الطبيعية في المدينة–موقع المدينة من المسطحات المائية وطبيعة المناخ.
دراسة الخصائص العمرانيـــــــة	مورفولوجية المدن وهي: الحالة العمرانية للابنية التاريخية والمناطق العشوائية.
دراسة الخصائص السكانيـــــــة	نمو السكان –عدد الاسر–السكان النشطين اقتصاديا.

جدول رقم (1) : مرحلة الدراسات الاولية العامة لتخطيط المدينة

المصدر: عاطف، حمزة حسن، **تخطيط المدن اسلوب ومراحل** ، جامعة قطر، قطر، 1992، ص:75.

وهناك من يضيف دراسات المشاكل البيئية، واخرون يدرجون إعداد خطة المقاومة التي نظر لها **روبير** سنة 1974 م في إعداد المخاطر،[3] حيث يظهر الجدول اعلاه عن مجموع دراسات تخص الجانب الطبيعي والعمراني والسكاني في المدينة، هذا الاخير اصبح مهما حيث الزيادات السكانية تترتب عليها جمله

---

1) Andrew Blowers and Bob Evans ، op-cit،p :7

2) The center of the royal town planning ، **Step up to a career in town and country planning**، The center of the royal town planning ، انظر : س:8:15،2010\12\2 : ت ز، http://www.rtpi.org.uk/download/7547/091105-Planning-as-a-Career-in-Scotland-Brochure-final-with-elinks.pdf

3) Lasum Mykail Olayiwala andOlufemi Adesokan Adeleye ،**Town planning instruments as strategy for disaster** risk ، Obafemi Awolowo Universit of Nigeriay، ت ز: 12\ 9\2010\ ،00:00 :س، انظر : http://www.fig.net/pub/accra/papers/ts07/ts07_01_adeleye_olayiwola.pdff

من المطالب: في السكن والعمل والخدمات تلقى على عاتق السلطات المحلية، وان لم يتم حلها محليا تتطور الى وطنيا.اما المرحلة الثانية تتمثل في دراسات الجدوى والتي تحتوي على مجموعة من الدراسات حسب الجدول التالي :

دراسات الجـــــــــــــــــدوى	محتوى كل دراســـــــــــــــــــة
دراسة الجدوى الاقتصاديـــــــــة	يتعلق بالجوانب التمويلية والتسويقية والاقتصادية والتجارية .
دراسة الجدوى البيئيـــــــــــة	يتعلق بدراسة التغير الاجتماعي والاقتصادي ونتائجهما على البيئة
دراسة الجدوى الاجتماعيـــــــة	يتعلق بحجم التكاليف الاجتماعية التي سيتحملها المجتمع نتيجة انشاء هذه المشاريع.
دراسة الجدوى الفنيـــــــــــة	يتعلق بالفنين المتخصصين في المشاريع تبعا لنوع المشروع وتصنيفه.

جدول رقم (2): مرحلة دراسات الجدوى في تخطيط المدينة

المصدر: هشام،جلال ألشيمي ،**دراسات الجدوى المتكاملة لتخطيط التنمية المتواصلة بالمجتمعات العمرانيةبمصر الجديدة** ، جامعة فاروس المصرية، **ت ز**: 2010\9\9، **س** :9:20، انظر:
http://www.pua.edu.eg/puasite/uploads/File/_.ppt%20%5BCompatibility%20Mode%5D.pdf

يظهر الجدول اعلاه عن وجود مجموع دراسات في المرحلة الثانية وهي متعلقة بالجانب التمويلي الخاصة بالمخطط، وايضا مجموع دراسات مختصة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في المدينة والتي ستحدث وانعكاس ذلك على بيئة هذه الاخيرة، ولدينا دراسات متعلقة بحجم الضرائب التي ستلقى على عاتق مجتمع المدينة نتيجة هذا المخطط .

المطلب الثالث :علاقة تخطيط المدن بالعلوم والنظريات والمفاهيم

إن تخطيط المدن كفرع أكاديمي يرتبط بجملة من المفاهيم والعلوم والنظريات، ذلك أن التطور الحاصل في مجال البحوث العلمية يفضي في كل مرة إلى التوصل لمزيد من العلاقات في تخطيط المدينة سواء على مستوى العلوم أو النظريات أو المفاهيم.

الفرع الأول : علاقة تخطيط المدينة بالعلوم

كما جاء الحديث أنفا في المتطلبات الأساسية لتخطيط المدينة، حيث يتقاطع هذا الاخير مع جملة من العلوم، والتي يترجمها متخصصوها وخبراؤها إلى دراسات تفيد في تخطيط المدينة.

من بين العلوم المدرجة والتي تستحضر في تخطيط المدينة نجد مايلي :

علم الجغرافيا : لقد وضع المفكر **ايمانويل كانت***Emmanuel canet (1724م – 1804م)البذور الأولى للجغرافيا في القرن 18[1]، ويمكن تعريف الجغرافيا بأنها العلم الذي يدرس الإنسان والأرض باعتبارهما وطنا للبشر.[2] ويرتبط علم الجغرافيا بتخطيط المدينة من خلال الدراسات المتعلقة بالموقع والطبيعة المناخية والمسطحات المائية والتي تدخل في طبيعة المدينة.

علم الفزياء : "وهي علم تجريبي يعتمد على الملاحظة والقياسات الدقيقة لاستنباط القوانين والوصول الى النظريات التي تساعدنا على فهم الظواهر الطبيعية والتغيرات التي تحيط بنا ."[3] يساعد علم الفزياء تخطيط المدينة من خلال تفسير الظواهر الطبيعية فيها والتي ستاخذ بعين الاعتبار.

علم الخرائط : " هوالذي يهتم بدراسة قواعد عمل الخرائط وما يتعلق بها من مساقط واحداثيات ومساحة ومقياس رسم وتصميم حيث يتطلب دراسة المساحة الارضية وتصوير جوي والنظام العالمي لتحديد المواقع"[4] يرتبط علم الخرائط الحديث بتخطيط المدينة من خلال التحديد الفلكي للمدينة من خلال نظام المواقع العالمي.

علم الهندسة المدنية والتي هي :"فرع من الفروع التي تهتم بتصميم الأبنية والطرق والجسور والموانئ وإنشاء شبكات الصرف الصحي والسدود وكذا مشاريع الري والقنوات أي انه العلم الذي يعنى بتصميم وإنشاء جميع أنواع البني التحتية."[5] يرتبط علم الهندسة بتخطيط المدينة ارتباطا وثيقا، لان مخطط المدينة هو عبارة عن بناءات ومشاريع يتم تصميمها ومتابعة تنفيذها من قبل المهندسين.

علم الاقتصاد و هو: "العلم الذي يبحث في كيفية ادارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لانتاج امثل مايمكن انتاجه من السلع والخدمات."[6] يدخل علم الاقتصاد في الدراسات الاقتصادية ضمن المرحلة الاولية.

***ايمانويل كانت** : هو فيلسوف من القرن الثامن عشر ألماني من بروسيا ، كان آخر فيلسوف مؤثر في أوروبا الحديثة في التسلسل الكلاسيكي لنظرية المعرفة خلال عصر التنوير ، الذي بدأ بالمفكرين جون لوك، جورج بركلي وديفيد هيوم ، وقد اوضح **كانت** ان مركز علم الجغرافيا بوصفها ثلاث طرق لدراسة الحقيقة وهي : العلاقة بين الاشياء المتشابهة **(العلوم الطبيعية)**و التطور عبر الزمن **(علم التاريخ)** والترتيب في الزمان **(علم الجغرافيا)**.

1)محمد، صبحي عبد الحكيم ، **دراسات الجغرافيا العامة** ، مصر: دار النهضة العربية ، 1980 ، ص: 8.

2)احمد، البدوي محمد الشريعي ،**دراسات في جغرافيا العمران**، دار الفكر العربي، مصر، 1995،ص: 13.

3) سلطان، مقبل الحبيشي ،**عوامل ضعف طلاب وطالبات المرحلة الثانوية في تحصيل المفاهيم الفزيائية حسب رأي معلمي ومعلمات الفيزيا ء بمنطقة تبوك التعليمية** ،مذكرة ماجستير،(غير منشورة) ،جامعة الملك سعود، 2005 ، ص:8.

4) محمد، يعقوب محمد سعيد ، **علم الخرائط** ، جامعة الامارات العربية ، **ت ز**:12\12 \2010، **س**: 12:20،انظر :
faculty.uaeu.ac.ae/.../Arabic_ Cartography%20%5BCompatibility%20Mode%5D.

5)عماد، حامد حسان، **دليلك لعالم التنفيذ** ، القاهرة : دار الكتاب ، 2005 ، ص: 9.

6) سيد، كاتب ومحمد، فهمي، **أساسيات الاقتصاد الإداري** ،ط1، القاهرة : مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، 2009، ص:3.

علم البيئة "وهو العلم الذي يعنى بدراسة مجموع العلاقات والتفاعلات الموجودة بين عناصر البيئة، اي تلك الموجودة بين الانسان واخيه الانسان وبين غيره من الكائنات الحية الاخرى.[1] اصبح علم البيئة من العلوم المرفقة بتخطيط المدينة، وذلك لزيادة اهميته المحلية والعالمية، حيث تخطيط المدينة هو خلق بيئة مناسبة لمواطني المدينة.

علم السكان او الديمغرافيا: " وهو علم من العلوم الاجتماعية التي تعنى بقضايا المجتمع الانسانيومشكلاته وتغيراته، ويختص بمسائل السكان وعوامل نموهم وتوازنهم النوعي والكمي."[2] يرتبط علم السكان او الديمغرافيا بتخطيط المدينة لانه يزود مخطط المدينة بمعلومات حول السكان، حيث من خلال هذه المعلومات يمكن توفير متطلباتهم في جميع القطاعات، وبالتالي توفير الاستقرار في المدينة.

الفرع الثاني : علاقة تخطيط المدينة بالنظريات

يرتبط تخطيط المدينة من جهة اخرى بنظريات كلها اكدت ان المدينة حيز جغرافي مهم، لامتلاكها ميزات لاتتوفر في غيرها من الامكنة، لذا لابد من تخطيط المدينة لتفعيل هذه الميزات، وللنهوض بالمدينة من باب ان الاستثمار فيها سيكون باقل تكلفة من غيرها.

لعل النظريات التي رات في امتلاك المدن لميزات وقدرات اكثر من غيرها لايمكن الالمام بها جميعا لذا سيتم التطرق لهذه النظريات الثلاثة :

اولا : نظرية أقطاب النمو

لقد صاغ نظرية اقطاب النمو **فرانسوا بيرو***Francois Pierrot (1903م-1987م) وذلك في 1956م ضمن صورتها الاولى، وفيها تحدث عن الحيز كما تحدده خطة ما والحيز كمجال للقوى والحيز كمجموع حاصل متجانس، ويتم اسقاط هذه النظرية التي استغلها الاقتصاديون على المدن، باعتبارها اقطاب نمو بها مراكز جذب، مما يؤهلها لان تكون مسيطرة على غيرها من المراكز القريبة كالضواحي والمناطق الريفية.[3]

ثانيا : نظرية المكان

---

1) وليد، سعيد حسين صقر ، **الوضع البيئي في محافظة جنين** ، مذكرة ماجستير ،(غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس ،فلسطين،2005، ص:29.

2) الموسوعة العربية ، **علم السكان** ، الموسوعة العربية ،**ت ز** : 6\03\2011،**س**:16:30، انظر :
www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=10756

فرانسوا بيرو: هو فرنسي من عائلة كاثوليكية برجوازية تعمل بالتجارة، درس في كلية الحقوق بليون، وتحصل على منحة من مؤسسة روكفلر في 1934م، وانشاء معهد العلوم الرياضية والتطبيقية المسمى(ISMEA) وذلك في 1944م.

3)عثمان، محمد غنيم ، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ،ط1، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص: 163.

تبوا المكان او المجال موقعه في العلوم الاجتماعية المعاصرة ، بصورة وبدرجات متباينة في علم الاقتصاد الكلي والجزئي، وقد اخذ المكان شكله من خلال مفاهيم التخصص و التوزيع ، وفي السيتنيات بدات تظهر ملامح خاصة لكل مكان تجعل منه وحدة متميزة عن الامكنة الاخرى، مما يجعله محورا للسياسات العامة وسياسة التنمية، ومنه اشارة الى تخطيط هذه الامكنة والاماكن المحتوية على موارد اكثر من غيرها وهي المدن المستقطبة للسكان.[1]

ثالثا : نظرية الانتشار الجغرافي أو الحيزي للابتكار

تمثل المدن مراكز التموضع والتراكم العلمي والتكنولوجي والمعرفي والابتكاري، وقد تحدث **جونار ميردال** Gunnarrd Mirdell (1898م–1987م)عن أهمية تراكمية المعرفة وتركز إنتاجها بما يحقق التنمية. إن المهم في هذه النظرية ان المدن مراكز استقطاب علمي لان بها الجامعات ومراكز البحوث والدراسات، والتي تساهم في كافة جوانب التنمية، ومنه تخطيط المدن سيكون انجع فيها لما تحويه من دراسات تستخدم في خطة المدينة.[2]

الفرع الثالث : علاقة تخطيط المدينة بالمفاهيم

بتطور تخطيط المدينة بدا يرتبط شيئا فشيئا بمفاهيم عديدة، فرضت نفسها على ساحة البحث الاكاديمي، فمن مفاهيم التنمية والبيئة الى مايرتبط بالإدارة المحلية ومفاهيم الديمقراطية التي اصبحت من الحاجات الملحة للمجتمعات الحديثة.

تتشعب علاقات تخطيط المدينة بالعديد من المفاهيم لعل اهمها مايلي :

اولا : علاقة تخطيط المدنية بمفاهيم التنمية

إن **التنمية** تعني : "النمو والازدياد و التقويم حسب قاموس اكسفورد" [3]، اذن هي مرادف للنمو والانفتاح على الطاقات والامكانات، وتدخل تحت المنظور التطوري مثلها في ذلك مصطلح التقدم،ويسعى تخطيط المدينة الى تحقيق هذه التنمية بكل أشكالها.[4]

التنمية الاجتماعية وهي : مجموع من العمليات التي تهدف الى احداث التغير المقصود ويسعى تخطيط المدينة الى تحقيق هذه التنمية عن طريق تحسين حياة المواطن[5]، وياتي تخطيط المدينة في مشاريع خدمات

---

1) Roberta، Capello، **Regional economics**، London and New Yor: Routledge،2007، p:13.

2)محمد،عبد الشفيع عيسى ، **الاقتصاد السياسي للعولمة والتكنولوجيا نحو رؤية جديدة** ، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 2004 ، ص: 54.

3)صلاح،الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي** ، الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص:147.

4)السيد ،عبد العاطي السيد ومحمد، احمد بيومي ، **علم الاجتماع الاقتصادي** ، الازاريطة : دار المعرفة الجامعية ، 2004، ص:274.

5)احمد، مصطفى خاطر ، **التنمية الاجتماعية (المفهومات الاساسية نماذج ممارسة)** ، الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ، 2002، ص:28.

وياتي تخطيط المدينة في مشاريع خدمات اجتماعية في التعليم والصحة و الاسكان لانه حق تلتزم به الدولة.[1]

التنمية الاقتصادية والتي تهدف الى زيادة الانتاج بترشيد الانفاق ورفع معدل الدخل الفردي[2]، ويعمل تخطيط المدينة بالاعتماد على الموارد المحلية التي تؤدي الى نفع اقتصادي، حيث يقلل من تكلفة المشاريع ويعطيها مجالات اوسع والذي سيؤثر بتحسين الدخل الفردي.[3]

التنمية السياسية هي عبارة عن بناء الديمقراطية التي تسمح بدخول شرائح واسعة من السكان في العملية السياسة وتوفير القنوات الشرعية[4]، وهنا تخطيط المدينة يعمل على اشراك جمعيات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات في عملية رصد مشاكل المدينة، ومحاولة إيجاد حلول لها، وأخيرا أصبح تخطيط المدينة يرتبط بمفهوم **التنمية المستدامة** والتي ظهرت اول مرة في تقرير **Brundtland** في 1987م والتي تسعى إلى تحسين البيئة الطبيعية والمبنية عن طريق الحفاظ على الطبيعة وترشيد استهلاك مصادرها[5].

ثالثا: علاقة تخطيط المدينة بمفاهيم الديمقراطية

اللامركزية الإدارية "والتي تعد نقلا لسلطة اتخاذ بعض القرارات الإدارية من السلطة المركزية إلى سلطات محلية، وهنا تخطيط المدينة يسعى ان يدور تخطيطها في مجالها المحلي."[6]

المقاربة التشاركية والتي هي: "توزيع وتقسيم للسلطة والمعرفة بين المتدخلين التنمويين والساكنة، أي إشراك الناس في عملية التنمية في مختلف مراحلها بدا من التعرف على المشكلة وإيجاد الحلول والتخطيط لها، ويهتم تخطيط المدينة العصري بالمقاربة التشاركية ليتجاوز العوائق المنتجة من تصادم مقترحات السلطات مع عادات السكان المحليين."[7]

المشاركة الشعبية والتي تعد معلم من معالم الديمقراطية في المجتمع، حيث تعني مشاركة قطاع عريض من السكان في اعداد وتنفيذ ومتابعة السياسات والمشاريع، ويعطي تخطيط المدينة اهمية للمشاركة الشعبية لانها

---

1) سميرة ، كامل محمد، **التنمية الاجتماعية (مفهومات اساسية رؤية واقعية)** ، الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ، 1984 ، ص:10.

2)محمد، شفيق، **التنمية و المشكلات الاجتماعية** ، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1999 ، ص:15.

3)احمد ، مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحل** ، الاسكندرية: المكتبة الجامعية ، 2000 ، ص:47.

4)السيد ،عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي**،ج1 ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2002 ، ص: 122.

5) محمد، عمر حافظ ادريخ، **استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام و المتكامل لاستخدامات الاراضي والمواصلات في مدينة نابلس** ،مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح، نابلس ،فلسطين ، 2005 ،ص:22.

6)شاهر، سليمان الرواشدة، **الادارة المحلية في المملكة الأردنية حاضرها ومستقبلها** ، عمان : دار مجدلاوي، 1987، ص:30.

7)العزة، بنت محمد محمود، **تقيم دور المراة الموريتانية في التنمية المحلية تشخيص تعاونية الجعيزية للزرايبى** ،مذكرة ماجستير، (غيرمنشورة)، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة المولى اسماعيل، مكناس،المغرب، 2004، ص:49.

تساعد على تحديد الصعوبات التي تواجه حياة السكان ولتزيد من تعاونهم ودفاعهم وقبولهم للقرارات.[1]

رابعا : علاقة تخطيط المدينة باستخدام الأرض

والذي يعني وضع توصيات تتعلق برصد الأماكن المناسبة للاستخدامات الإنسانية المختلفة، وذلك من اجل تقديم اطار من القرارات العقلانية التي تقرر تخصيص الاراضي للاغراض العامة والخاصة من جهة [2]، ومن جهة اخرى يتم دراسة شاملة لجميع العوامل الطبيعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية المؤثرة على استعمالات الاراضي في المدينة،[3] و استخدام الارض محور مهم في تخطيط المدينة واساس تعريفها.

المبحث الثاني : التخطيط في التراث الاوروبي و الاسلامي

لقد ظهر تخطيط المدن في العصور التاريخية الغابرة والتي تعود الى ماقبل التاريخ كمدور المدينة الاولى في العالم، ولكن اتجاه الدراسات تركز على الحضارة الاوروبية، مستشهدين باليونان والرومان الذين خلقوا انماط تخطيطية لمدنهم، وفي نفس الوقت ينفي بعض الغربيين من كون الاسلام خلق نموذجا كما فعل الاوروبين، لذا سنحاول ان نتطرق لتخطيط المدن الأوروبية والإسلامية اضافة الى التبادل بين الحضارتين.

المطلب الاول : التخطيط في التراث الغربي الاوروبي

ان تحليلا لتخطيط المدن الاوروبية دون التعريج على الفترات التاريخية المهمة من حياة الحضارة الاوروبية، والتي عكست في جانب مهم على شكل وتخطيط المدينة باضافات، خلقت في حذ ذاتها نمطا لتخطيط المدن يعد تقليلا من تلك الحقب والانماط التي افرزتها تلك الحضارات.

الفرع الاول : تخطيط المدن الاوروبية قبل الميلاد

يظهر للعيان حضارتان مهمتان ، ارست كل منهما شكلا لتخطيط المدينة، وطبعت فيه روحها وهنا الحديث عن الحضارتان اليونانية والرومانية، التي تواجدتا قبل التاريخ من خلال نمط مدنهما وما تحويه من مكونات.

يظهر تخطيط المدن الاوروبية قبل الميلاد من خلال الحضارتين اليونانية والرومانية، حيث تخطيط المدن فيهما اتخذ الشكل التالي :

---

1)منال،عرسان سعيد قرارية، **اليات تفعيل الوعي و المشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية** ، مذكرة ماجستير ،(غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح ، نابلس، فلسطين ، 2004، ص:11.

2)صالح، احمد ابو حسان، **المخططات التنظيمية وواقع استعمالات الارض في مدينة دورا (محافظة الخليل)** ، مذكرة ماجستير (غير منشورة)،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين، 2004 ، ص: 14.

3)جمال،عبد اللطيف احمد عبد الحق، **توزيع وتخطيط الخدمات والمرافق السياحية في مدينة اريحا** ، مذكرة ماجستير ،(غير منشورة)،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009 ، ص:23.

أولا: تخطيط المدن اليونانية

لقد وضع الفيلسوف **هيبوداموس*** وهو من مدينة ميليتس، نظرية لتخطيط المدن وقد اعتمد النظام الشبكي، وتعامل مع المدينة تعاملا هندسيا ، وذلك بتنظيم الوحدات السكانية بشكل يسمح الوصول اليها لتحقيق الربط العضوي، وأضاف اليونان بتخصيصهم لعشرة آلاف نسمة للمدينة حتى يمكن توفير الخدمات، ومن مميزات تخطيط المدن اليونانية التناسب العمراني بين الفضاء الداخلي للمدينةوالبيئة، لذا وجدت المعابد منسجمة مع الطبيعة، حيث كان يتم اختيار موقع المدينة بشكل دقيق نظرا للغزوات التي كانت بين المدن اليونانية وبين الأجانب، وتتكون المدينة اليونانية من :

-المعبد والذي يعتبر الجانب الروحي للشعب اليوناني اهمها البارثنون الذي يقع على هضبة الاكربول في مدينة اثنا، وقد ادى تعدد الالهة* في الحضارة اليونانية الى تعدد المعابد.

-الساحات والتي ازدهرت في اليونان كساحة امريكس وايرون وكاريسكاكي وهي اساس في تخطيط المدينة.

-المحاكم المتعددة كالهيليا وهي المحاكم الفردية والمجتمعية ، والاريوباغوس والتي تهتم بجرائم القتل العمد وكانت تعقد في الهواء الطلق، اما البلاديوم فهي محكمة القتل غير عمدي و قتل العبيد والاجانب.

-**الثولوس** وهو مقر القبائل والتي تجتمع فيه[1] .

-**الاغورا** وهي تتوسط كل مدينة وتحيط بالاغورا المباني، وهي كسوق كبير تمارس فيه الحريات السياسية وتناقل الاخبار.[2]

-المسارح باشكالها الدائرية المبنية من الرخام، وقد اقيمت المسارح لغاية المسرحيات والكوميديا والشعر والموسيقى وهي احد اهم مكونات المدينة.

-القصور والتي انشات لتكون اكثر ديمقراطية، كقصر ايماليا وفيستوس وازاركوس وكنوسوس في مدينة اراكيلوا المشيد في1900ق م وما يميز القصور اليونانية بعيدا عن الشكل المعماري هي بناؤها على مرتفعات صخرية وتلال، حيث يتم الحفر تحتها لوضع الاسس لمسافات عميقة بالاضافة الى طلائها وصيانتها ثم

***هيبوداموس** : هو مهندس اغريقي عاش في القرن 5ق م ولد في ميليتوس، وكان هو من ادخل التنظيم في تخطيط المدن مكان التعقيد والاختلاط ، وباوامر من برياكسيس اسس مدينة على ميناء بيرايوس قرب اثنا.

***تعدد الالهة:** ويمكننا هنا ان نذكر بعض المعابد **كمعبد الالهة زيوس** الذي بني في 472ق م، **ومعبد افيا** المشيد في 500 ق م، **ومعبد ارتمس** المكرس لالهةالصيادين ارتمس، **ومعبد هيفاستوس** والذي يخلد الهة الحرفيين ويبنى بالقرب من محلاتهم، **ومعبد مترون** المكرس للالهة الام سيبل.

1) Leonidas C. Polopolus ، **Athens, Greece : a city-state that grew from optimaillty in the golden era century**، The Universityof Florida ، **ت ز**: 12\12\2010، 14:20 **س**: انظر :
http://web.clas.ufl.edu/users/kapparis/AOC/ATHENS.htm

2)F.Haverfied ، **Ancien town planning** ، LONDON: The Oxford university press ،1913، p:17.

وضع الابراج خلف الجدران كمراكز للمراقبة. [1]

– الشوارع اليونانية كانت اكثر انحدارا وتم خطها وفق دراسات حول اتجاه الرياح والشمس.[2]

–عرفت المدن اليونانية الملاعب حيث تقام المنافسات وتوضع الحرب جانبا.[3]

ثانيا : تخطيط المدن الرومانية

لقد أثرت النزعة العسكرية على مظاهر الحياة الرومانية وعلى تخطيط المدن بشكل خاص، حيث تتخذ المدينة شكلا مربعا يتوسطها ميدان فسيح تقام فيه النشاطات العامة ، وتحويالمدينة على المعبد والحمام والمكتبة و المسرح والملعب.[4]

اما بيوت العمال فقد انتشرت خارج المدينةعلى طول شوارع ضيقة ومزدحمة فكان العمال ينتجون ويحاربون ونصيبهم قليل من الحياة في المدينة.[5]

ولقد امتاز الرومان بإنشاء شبكات الصرف الصحي وشبكات الماء داخل المدن والذي كان معدوما خارجها.[6]

وتم استخدام النظام الشبكي لشوارع المدينة والتي كانت واسعة مقارنة باليونانيين لمرور العربات العسكرية، واستخدموا مبدا التدرج الهرمي للشوارع من الرئيسية الى الثانوية، وتم تقسيم المدينة الى اربعة اقسام وفي هذا نظرة عسكرية، وشيئا فشيئا بدا يظهر نظام الطوابق لتوفير وحدات سكنية جديدة[7]

ومنه يمكن القول انه قد طغى مبدا العظمة على المدن الرومانية لذا اتخذوا نظام التنميط للعناصر العمرانية في المدينة، وغابت عن الحضارتين اليونانية والرومانية الجانب الانساني والمساواة بين جميع الطبقات، لذا حرم العامة من الفقراء التمتع بجميع المرافق كغيرهم.

---

1) TheAncient Greece ، **Knossos** ، TheAncient Greece، **ت ز:** 13\ 1 \ 2011، 12:15 **س**: انظر :
http://www.ancient-greece.org/archaeology/knossos.htm

2)، Michael Lahanas ، **Own (or Urban) planning in ancient greece**، The hellineka websit، **ت ز:** 13 \ 1 \ 2011 **س**، 9:15 انظر :
www.mlahanas.de/Greeks/CityPlan.htm

3)The social studies for kids، **The Ancient greek Olympics** ، The social studies for kids، **ت ز:** 2 \ 2\2011، 8:40 **س**، انظر :
http://www.socialstudiesforkids.com/articles/worldhistory/ancientgreekolympics2.htm

4)احمد، سراج ، **في التاريخ الروماني: نشاة الجمهورية** ، ط1، الدار البضاء ، دار افريقيا الشرق ، 2001، ص: 30.

5)السيد، الحسيني ، **المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري** ، الاسكندرية : دارالمعرفة الجامعية ، 2000 ، ص:24.

6)برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، **افضل الممارسات** ، مجلة العالم الحضري، برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، العدد الاول، ديسمبر 2009، ص:15.

7)عمرو ،باسم احمد تفاحة ، **اثر الانظمة والقوانين على البيئة العمرانية في فلسطين حالة دراسية المباني السكنية في مدينة نابلس** ، مذكرة ماجستير ،(غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص: 24.

الفرع الثاني : تخطيط المدن الاوروبية في العصور الوسطى

تبدا العصور الوسطى منذ بداية القرن الرابع ميلادي حتى نهاية القرن الخامس عشر، باعتراف الامبراطور قسطنطين الاول بالمسيحية في 313م، او نقله العاصمة من روما الى القسطنطينية في 330م[1]، وهذا التحول الديني والسياسي سينعكس على المدينة الاوروبية.

بعد سقوط أراضي الإمبراطورية الرومانية بأيدي البرابرة الجرمان شكلوا فيها مماليك كمملكة الفرنجة والقوط الغربية والقوط الشرقية [2]، ليشكل انهيار الدولة الرومانية تطور المدينة الا وروبية وذلك لتحررهم من الحضارة الرومانية التي عكست نفسها في بناء المدن ،[3]لذا ظهرت نماذج جديدة تماشيا مع النظام الإقطاعي الذي خلق ملكا لكل ارض عكس كل منهم شخصيته عليها ،[4]ولزيادة التنافس بين الاقطاعين وتحوله الى حروب زاد تشيد القلاع والتي بنيت على مرتفعات، مما جعل المدينة تضحي بجزء منها خارجا ، ومع دخول عصر الاقطاع تحولت الحصون المبنية من جذوع الاشجا رالى حصون مشيدة من الحجارة للسيد واسرته وسكن العامة خارج الاسوار.[5]

الفرع الثالث : تخطيط المدن الاوروبية في عصر النهضة

لقد عمد الادباء الانسانيون الايطاليون على اصطلاح مفهوم عصر النهضة على العصر الذي يلي انتهاء العصور الوسطى ، لانه امتاز ببعث التراث الكلاسيكي اليوناني والروماني ، والذي سيحيي المدينة الاوروبية في جوانب عديدة تعكس نمط تخطيطها.[6]

في ظل الاقطاع ظهرت جماعات ركبت السفن وعملت في التجارة، مما ادى الى اقامة مباني جديدة في الشوارع المزدحمة، ونشات المراكز التجارية وبنيات اصحاب المهن، وتحولت الطبقة البرجوازية الى طبقة غنية تطلب عملهم الامن، حيث تم اعداد ابنية لتجميع البضائع وتجهيزات خاصة بالعمال من خدمة للمبيت والصحة والطعام،وزاد حجم الشارع عما كان عليه من قبل، وتحولت قيمة الارض من كونها زراعية الى ارض تستعمل لاغراض البيع، وظهر نظام الباروك الذي يفضل إحاطة الأبنية والطرق بالحدائق.[7]

---

1)نعيم، فرح ، **الحضارة الاروبية في العصور الوسطى** ،ط1 ، دمشق : منشورات جامعة دمشق ، 2000 ، ص:7.

2) نعيم، فرح ، المرجع السابق، ص9.

3)السيد،الحسيني، مرجع سابق الذكر، ص 26.

4)حازم،الببلاوي، **اصول الاقتصاد السياسي** ، ط1 ، الاسكندرية : منشاة المعارف، 2001، ص:245.

5)نعيم ، فرح ، مرجع سابق الذكر، ص: 100.

6) نعيم ، فرح ، المرجع السابق، ص: 10.

7)السيد،الحسيني ، مرجع سابق الذكر، ص: 26.

ولقد اثرت حركة احياء العلوم في فلورنسا وروما في تخطيط المدينة ، حيث بدا التركيز على الجانب الجمالي للمباني خاصة الكنائس والساحات، وظهر مبدا المحور في تنظيم الحركة داخل الميادين العامة وبعد اختراع البارود ادى الى ازالة عنصر مهم في حماية المدينة وهو السور.[1]

المطلب الثاني : تخطيط المدن في التراث العربي الإسلامي

ان دراسة المدن الاسلامية التي بدات في العصر الحديث مرتبطة بحركة الاستشراق وتطور اتجاهاتها، لتتوصل في النهاية الى نتائج مغايرة، لان هؤلاء راو بان الاسلام لم يخلق نموذجا في تخطيط المدينة، وهذا ماعمل عليه بلانهول وهاموند الذي يرى ان الاسلام ضد التمدن وان المدينة الاسلامية انعكاس للمدينة الاوروبية.[2] لذا سنحاول اثبات وجود تخطيط للمدينة الاسلامية مستقل عن المدينة الاوروبية.

الفرع الاول : دور الرسول محمد عليه السلام في تخطيط المدينة الاسلامية

لقد توافق التعريف اللغوي للمدينة والنص القراني على اساس سمة التقاضي التي اشار لها اللفظ الارامي، وهذا دليل على ان مجئ الاسلام لم ينفي المدنية [3]، وهذا ماسنتطرق له من خلال دور الرسول في تخطيط المدينة الاسلامية.

تبدا نشاة المدينة الاسلامية من يثرب بعد هجرة الرسول (صلعم) اليها فحولها الى مدينة بمفهوم حضاري واضح، وانسحب على تسميتها مدينة، واستبدل الرسول عصيبة القبيلة بعصبية الموطن والارض، واقر الرسول مبدا الاستخلاف في المدن والاقاليم، وتوفرت في المنطقة التي نزل بهاوهي منازل اخواله بني النجار ميزات امنية هامة لتقارب المنازل، وبنواة جديدة هي المسجد ومن حوله انشئت المنازل للمهاجرين، وفي هذا التخطيط تجميع للمسلمين ضد الاخطار.[4]

قام الرسول بتوزيع الارض على المهاجرين وخط لكل فئة اوقبيلة قطعة تتصرف فيها كما تشاء، حيث يبين هذا قمة الوعي والادراك لدى الرسول بالخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل قبيلة، وخطت ساحة واسعة لصلاة العيد وترك الرسول لكل قبيلة حرية انشاء مقبرتها الخاصة.[5]

و استكمالا للمرافق العامة انشا الرسول سوق المدينة، وباعتبار الطرق شرايين المدينة اهتم عليه

---

1) Elvin ،Wy، **Renaissance Urbanization Urban Design and Urban Planning** The university of Colombia ،**ت ز:** www.dkv.columbia.edu/vmc/leaming/clemente_marconi.pdf : انظر ،**س**:9:12،2011\ 1 \ 13،

2) محمد،عبد الستار عثمان، **المدينة الاسلامية** ، مرجع سابق الذكر ، ص:8.

3) محمد،عبد الستار عثمان،المرجع السابق، ص: 15.

4) نفسه، ص: 47.

5) نفسه، ص:49.

السلام بها حيث خطت شوارع رئيسية تمتد من المسجد لانه نواة المدينة ومصدر التشريعات، وكان اتساع الشارع مهما للرسول فجعل عرض الشوارع الرئيسية عشر اذرع اما الفرعية فتتراوح بين خمس الى سبع اذرع، ولان الجانب الامني مهم في المدينة، اقر الرسول براي سلمان الفارسي في ضرورة حفر خندق للدفاع عن المدينة من الشمال[1].

و اهتم عليه السلام بضرورة وجود السجن في المدينة، وضرورة وجود دار الضيافة فيها لاستقبال الوفود، واقر الرسول انشاء دور للعلاج والتطبيب، وايلاء منه بالجانب البيئي جاءت سنته عليه السلام تدعو للتشجير واماطة الاذى عن الطريق وكان يدعو دائما الى الاهتمام بالنظافة وجمال المدينة، وحدد عليه السلام مواضع لقضاء الحاجات بالمدينة تسمى المناصع، واختار مناطق بعيدة عن المارة للذبح.[2]

يمكن القول في الاخير ان الرسول عليه والسلام بفضل ارشاداته وتوجيهاته خلق نموذجا لتخطيط المدينة الاسلامية ، من خلال الاستغلال الجيد للارض والحرية في التخطيط الممنوحة للقبائل والاهتمام بالجانب البيئي والاقتصادي والامني للمدينة بروح و رونق الاسلام المنظم للحياة.

الفرع الثاني : تواصل تخطيط المدن الاسلامية على شاكلة المدينة المنورة

ان نمط المدينة التي انشاءها الرسول في يثرب لم تحتضر هناك بل تواصلت في مدن اخرى انشاءها المسلمون بعد وفاة الرسول عليه السلام، وهذا تاكيد على وجود نمط لتخطيط المدينة الاسلامية ولكن ماهي نقاط التشابه بين يثرب والمدن الاسلامية الجديدة ؟

يظهر التواصل بين المدينة التي اسسها الرسول وباقي المدن الاسلامية كمدينة البصرة والتي اسست سنة 14 هجري على يد عتبة بن غزوان بامر من الخليفة عمر بن الخطاب ، حيث وضع المسجد بجوار دار الامامة واقتطعت للقبائل قطع من الارض حول المسجد ، ومنحت لهم حرية تخطيطها، اما الشوارع فاتخذت الشكل التالي 60 ذراعا للشارع الاعظم وما سواه 20 ذراعا وعرض الزقاق 7 اذرع، ووسط كل خطة قبيلة مكان فسيح لمربط الخيل والقبور وتم تاسيس الاسواق.[3]

اما مدينة الكوفة التي تاسست في 17 هجري على يد سعد بن ابي وقاص، حيث حدد اتساع الشارع الرئيسي فيها ب 40 ذراعا والشوارع الثانوية ب 30 ذراعا والتي تليها ب 20 ذراعا، وانشئ المسجد وسط

---

1) محمد،عبد الستار عثمان ،مرجع سابق الذكر، ص: 52.

2) محمد،عبد الستار عثمان، المرجع السابق ، ص: 54.

3) نفسه، ص: 58.

المدينة و بجواره دار الامامة، ومنحت كل قبيلة قطعة ارض حيث تخططها كما تشاء[1]

يظهر تواصل بناء المدن الاسلامية على نفس شاكلة المدينة المنورة من خلال المسجد والتدرج في حجم الشوارع والحرية الممنوحة للقبائل في تخطيط قطعها الخاصة.

الفرع الثالث : إضافات العصر الأموي والعباسي في العمارة الإسلامية

ان انتقال الخلافة الى بني امية في العصر الاموي ، واختيار دمشق عاصمة للخلافة اثر في العمارة الإسلامية والذي تجسد من خلال الإضافات، وهذا ما ينطبق ايضا على العصر العباسي، حيث اختار بنو العباس بغداد عاصمة للخلافة الاسلامية، وسيتم ايضاح ذلك من خلال التعريج على اضافات العصر الاموي والعباسي في العمارة الاسلامية.

أولا: إضافات العصر الأموي*

1)-المساجد : شيد بنو أمية العديد من المساجد، لعل من أهمها مسجد قبة الصخرة والجامع الأموي، حيث تميزت هذه القيم المعمارية الإسلامية بطراز خاص، يمكن معرفته من خلال تحليل هذه النماذج المعمارية :

ا)-**مسجد قبة الصخرة:** هذه القبة تمثل جزءا من المسجد الأقصى المبارك والذي تبلغ مساحة حوالي 144 دونما* ويحتل نحو سدس مساحة القدس ، وهو على شكل مضلع غير منتظم، طول ضلعه الغربي491م، والشرقي 462م، والشمالي 310م، والجنوبي 281م حيث أن أول من بناه هو آدم عليه السلام، اختط حدوده بعد أربعين سنة من إرسائه قواعد البيت الحرام بأمر من الله تعالى، دون أن يكون قبلهما كنيسة ولا هيكل ولا معبد، ولقد تتابعت على الأقصى المبارك مشيدون متعددون، فقد عمره سيدنا إبراهيم حوالي العام 2000 ق م، ثم تولى المهمة أبناؤه إسحاق ويعقوب عليهم السلام من بعده، كما جدد سيدنا سليمان عليه السلام بناءه، حوالي العام 1000 ق م، ومع الفتح الإسلامي للقدس عام 636 م -15 هـ بنى عمر بن الخطاب رضي الله عنه الجامع القبلي كنواة للمسجد الأقصى، وفي عهد الدولة الأموية بنيت قبة الصخرة وتقع في الوسط

---

1) محمد،عبد الستار عثمان، مرجع سابق الذكر، ص: 58.

* **الاموي**: يبدأ العصر الاموي من 41 هـ الموافق لـ132 م بتأسيس الدولة الأموية على يد معاوية بن أبي سفيان، الذي كان والي الشام في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، ثم نشب نزاع بينه وبين علي بن أبي طالب بعد فتنة مقتل عثمان، حتى تنازل ابنه الحسن عن الخلافة لمعاوية بعد مقتل أبيه، فتأسست الدولة بذلك ونتيجة للضعف الذي اصابها سقطت الدولة في662هـ الموافق لـ750م.

***الدونما:** هي وحدة قياس حيث الدونم =1000 متر مربع.

منه تقريبا، أقامها الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بين عامي 66-86 هـ / 685 م-705م على شكل قبة ذهبية عظيمة فوق أعلى صخرة في المسجد الأقصى ، وتقوم على مبنى ثماني الشكل، لإظهار عظمة الدولة الإسلامية، والصخرة المشرفة التي تقوم فوقها القبة غير منتظمة الشكل.[1]

ب)-الجامع الأموي: يمكن دراسة الجامع الاموي من خلال :

-**تشيد الجامع:** شيد الجامع الأموي فوق أساسات كنيسة القديس يوحنا المعمدان، والتى شغلت جزءاً من معبد جوبيتر (المشتري) الرومانى، المقام بدوره علي أنقاض معبد الإله حدد إله الرعد والخصب عند الآراميين*، واقتبس تصميم المسجد من شكل الكنيسة المستطيل أما أقواس الأعمدة توازي حائط القبلة في الجامع وهذا حتى يلائم وقوف المصلين ضمن صفوف طويلة موازية لجدار القبلة[2]، بدأ العمل فيه عام 705 م واستغرقت عملية بنائه وزخرفته عشر سنوات، وقد انفق عليه الخليفة الوليد بن عبد الملك خراج الشام سنتين كاملتين يبلغ طول الجامع 157 متراً وعرضه 97 مترا وتقدر مساحته بـ15.229 مترا مربعا، يحتل صحن الجامع مساحة 6000 متراً مربعاً من جهة شمال الحرم.

-**وصف الجامع** : يمكن وصف الجامع الأموي فيما يلي :

-**الأبواب:** للجامع الأموي أربعة أبواب، ثلاثة أبواب تنفتح على صحن الجامع وهي الشرقي، والغربي، والشمالي، أما الرابع فهو القبلي المنفتح على حرم الجامع.

صحن الجامع: صحن الجامع به ثلاث قباب الأولى غربية تعرف بقبة الخزنة وفي وسط الصحن تتموضع القبة الثانية وتضم بركة ماء فوقها أقواس وعلى جانبيها عمودان، والثالثة وهي القبة الشرقية المسماة بقبة الساعات.

-**المآذن** : تشرف المآذن على صحن الجامع وهي ثلاث مآذن : مئذنة قايتباي ومئذنة عيسى ومئذنة العروس.

---

1) مكتبة القدس،**المسجد الاقصى** ، مكتبة القدس ، **ت ز**:26\07\2012م، **س** : 11:10،انظر:
http://www.foraqsa.com/content/aqsa.htm

***الآراميون** : هم شعب هاجر من شمالي الجزيرة العربية حتى أنتشر تدريجيا في وسط وشمالي سوريا والجزء الشمالي الغربي من (بلاد ما بين النهرين)، وقد استعملوا لغتهم الخاصة وهي اللغة الآرمية بلهجاتها المتعددة، وقد استطاعت هذه المجموعات ما بين القرنين الثاني عشر والثامن قبل الميلاد أن تكون دويلات عديدة سيطرت على بلاد واسعة في الجزيرة الفراتية في سوريا بين دجلة والفرات، وأن تؤسس مجموعات زراعية مستقرة، وقد أُطلق اسم الآراميين على البلاد التي سكنوها، فدُعيت باسم بلاد آرام قرونا عدة قبل أن تعرف منذ العصر الهلنستي السلوقي باسم سوريا وكان ذلك في القرن الرابع قبل الميلاد.

2)محمود، احمد محمد اسماعيل،**رؤية نقدية نحو مزج تجليات الطراز الاسلامي لحيز العمارة الداخلية المعاصرة** ،المؤتمر العلمي الدولي بعنوان ، الفن في الفكر الاسلامي ، كلية العمارة والفنون الاسلامية ،الاردن،26،25 نيسان2012م، ص: 3.

-**أروقة الجامع** : يحيط بصحن الجامع الرواق الغربي وهو يبدأ بباب بريد وعلى جدار هذا الرواق تتوضع أطول وأقدم قطعة فسيفسائية أموية أصيلة في العالم، والرواق الشمالي والذي يتوسطه باب العمارة، والرواق الشرقي والذي ينتهي بباب جيرون.[1]

2)-القصور: لقد شيد الأمويون العديد من القصور ومنها :

1)-قصر المشتى: لقد بني القصر على شكل مربع بارتفاع ستة أمتار، وتوجد به أربع زوايا وفي كل زاوية برج على شكل نصف حلقة، أما الواجهة الجنوبية فيها أربع بروج مستديرة الشكل في منتصفها برجين يتخللهما مدخل القصر، حيث في كل واجهة من واجهات القصر الأخرى خمس بروج مستديرة، أما الزخارف والنقوش اشتملت صورا لحيوانات ونباتات منها زخارف تمثل طائر الزرزور واسود مجنحة وجواميس وغزلان ...الخ أما النباتات فتعددت بين زهور اللوتس والصنوبر والعنب ...الخ.

ب)-قصير عمرة: سمي قصيرا بدلا من قصر لأنه يتكون من طابق واحد فقط، وهو مبني من الحجر الكلسي المائل للحمرة، واهم ما يميزه هو صورة الخليفة الوليد بن عبد الملك في إحدى القاعات وبقربها سرب من الطيور.[2]

يمكن إجمال إضافات الأمويين في العمارة الإسلامية في :

- اتساع رقعة الدولة الإسلامية إبان حكم بني أمية، فقد امتدت غربا إلى اسبانيا والمحيط الأطلسي وشرقا إلى الهند وحدود الصين لذا تأثر الأمويون بهذه الحضارات في نمط العمارة.

-أدخلت الحضارة الأموية عناصر جديدة في العمارة الدينية منها: المآذن والتي اقتبست من الأبراج الملحقة بأماكن العبادة في سوريا.

-المحراب المجوف المقتبس من الكنيسة والمنبر كان معروفا في الكنائس المصرية.

-إقامة الأسوار المنيعة الشبيهة بالقلاع الرومانية والتي أحاطت بقصور بني أمية.

-استخدام كبير للزخارف من الفسيفساء التي كانت معروفة في العصر الإغريقي.

ومنه اختيار الأمويين لدمشق كعاصمة للخلافة الإسلامية السبب في قيام الفن الإسلامي الأول، وظهور الطراز الأموي والذي يعد أول مدارس الفن الإسلامي.[3]

---

1) اكتشف سوريا، **الجامع الاموي في دمشق** ،موقع اكتشف سوريا ، **ت ز**: 27\07\2012، **س**: 15:00 ،انظر: http://www.discover-syria.com/bank/3541

2)ثروت، احمد محمود وهدان،**وصف القصور في العصر العباسي**،مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح ،نابلس، فلسطين، ص، ص:26،27.

3) محمود، احمد محمد اسماعيل،**رؤية نقدية نحو مزج تجليات الطراز الاسلامي لحيز العمارة الداخلية المعاصرة**، مرجع سابق الذكر، ص: 4.

ثانيا : إضافات العصر العباسي للعمارة الاسلامية

1)- المساجد: شيد بنو العباس العديد من المساجد يمكن ان نذكر منها :

- **مسجد سمراء الكبير:** أنشأ مسجد سمراء سنة 234هـ، وهو من المساجد الإسلامية الكبيرة إذ يتسع لأكثر من 100 ألف مصل، وهو على شكل مستطيل، وقد بني سورهالخارجي من الطوب الأحمر الفاتح، وزود ب 40 برجا قطر كل منها 4 أمتار ونصف ويبرز الواحد عن الجدار نحو مترين، والمئذنة شيدت خارج المسجد بشكل حلزوني، وحواط المسجد مغطاة بالفسيفساء الزجاجية على أرضية مذهبة[1]. ولدينا مساجد عديدة بنيت في العصر العباسي منها :

جامع المعتصم بالله-جامع الخليفة-مسجد الحظائر[2]-جامع العمادية[3]...الخ

ب)-القصور: شيد بنو العباس قصورا عدة لعل منها :

-**قصر أخيضر** : نسبه البعض إلى عيسى بن موسى العباسي حاكم الكوفة في عهد المنصور عام 161هـ-778م، وهو يقع في صحراء العبيد على نهر الفرات، وقد أقيم هذا القصر على مساحة مستطيلة ويحيط به سور متين مدعم بأبراج اسطوانية بارزه عن الجدران، كما يظهر بأركانه الأربعة أبراج، ويوجد للقصر أربع بوابات ولكن الدخول من مدخل واحد، ويلي المدخل ردهة تشبه الموجودة في قصر المشتى الأموي، وتظهر بهذا القصر الأساليب المعمارية المعروفة في عصور الساسانيين كبهو الإحتفالات، وقاعة الاستقبال والفناء المكشوف، واستخدمت في عمارة هذا القصر قطع الحجارة المخلوطة مما ساعد على بقائه، وقد استخدم الآجر في تغطية العقود المزخرفة والمستديرة والمدببة الصماء الموجودة في الجدران، وتغطي سطح القبوات أيضا زخارف جصية، بالإضافة إلى قصر اخيضر شيد بنو العباس قصورا أخرى أبهرت مستكشفيها نذكر منها :

-القصر الذهبي في بغداد الذي بناه الخليفة المنصور، وشيد الخليفة هارون الرشيد قصرا له في الرقة(سوريا)، وبنى الخليفة المعتصم بالله قصر الجوسق في سمراء، كما شيد الخليفة المتوكل قصور العروس ،المختار، الوحيد، الجعفري ، وشيد لابنه المعتز قصر بلكوارا - قصر العاشق في سمراء.

يمكن إجمال إضافات العباسيين في العمارة الإسلامية فيما يلي :

---

1)موقع علماء الاثار،**الفن الإسلامي في العصر العباسي** ،موقع علماء الاثار ،**ت ز**:26\07\2012،**س**: 10:20، انظر : http://www.aregy.com/forums/archaeology31926/

2) مصطفى، جواد، **آثار بني العباس في العراق**،موقع الامانة العامة لانساب السادة العباسيين ، **ت ز**: 26\07\2012، س: 8:12،انظر: http://www.bani-alabbas.com/articles.php?action=show&id=223

3) موقع الامانة العامة لانساب السادة العباسين ،**مدينة العمادية** ،موقع الامانة العامة لانساب السادة العباسين ، **ت ز**:26\07\2012، **س**: 9:00،انظر: http://www.bani-alabbas.com/articles.php?action=show&id=226

إن تغير العاصمة الإسلامية إلى بغداد أدى إلى مجموعة من التغيرات منها في أساليب الفن المعماري :

– استعمال الآجر بدلا من الحجر والأكتاف بدلا من الأعمدة.

–تم تفضيل الزخارف الجصية على الحجرية واستعمل التخطيط المستطيل.

–ازداد ظهور العنصر الفارسي في الشرق فنيا، بينما بدأت تضعف تدريجيا الروابط بين المدينة الإسلامية والعنصر الهيلينستي القديم، لتحل محلها التقاليد الساسانية بتشجيع كبراء الفرس المسلمين الذين أصبحت لهم مكانة ملحوظة في عهود الخلفاء العباسيين الأولين.[1]

–ظهور المنارات الملتوية كما جامع المعتصم بالله، والمنارات الطويلة ذات الشكل الاسطواني المنتهي بقبة مدببة كما منارة جامع الخليفة.[2]

–ظهور الأضرحة ذوات القباب والتي لم تكن معروفة حتى أيام الخليفة العباسي هارون الرشيد سنة 193 هجرية ، وفي هذه السنة أمر الخليفة ببناء قبة على ضريح (جده) الخليفة الراشد الرابع الأمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.[3]

– الاهتمام بالعلم لذا أصبحت المدينة تظم عددا كبيرا من المكاتب الضخمة كدار الحكمة والتي بنيت في عصر الخليفة هارون الرشيد، ومكتبة اسحاق بن سليمان العبّاسي و مكتبة يحيى بن خالد البرمكي، وبالتالي أصبحت المكتبة جزءا لا يتجزأ من المدينة وتكوينها.[4]

–إقامة مدن وعواصم جديدة على شكل دائرة كاملة وهذا تأثر بالحضارة الساسانية، فمدينة بغداد التي أنشاها الخليفة أبا جعفر المنصور كانت على شكل مدور وذلك لجانب امني إداري وأخر حضاري جمالي.[5]

ومن هنا يظهر إضافات العباسيين للعمارة الإسلامية من خلال التأثر بفنون الساسانيين والأتراك الذين بدا يظهر نفوذهم لأول مرة في العصر العباسي.

---

1) موقع علماء الاثار ،**الفن الإسلامي في العصر العباسي** ، مرجع سابق الذكر.

2) مصطفى، جواد، **آثار بني العباس في العراق**، مرجع سابق الذكر.

3) موقع الامانة العامة لانساب السادة العباسيين ،**القبة التي تظم رفاة ثلاثة خلفاء عباسيين**، موقع الامانة العامة لانساب السادة العباسيين، **ت ز**: 2012\07\26م، **س**: 9:10، انظر:
http://www.bani-alabbas.com/articles.php?action=show&id=53

4) خلف، محمد جراد، **التفاعل الثقافي والحضاري في العصر العباسي**،2012\07\26، موقع الامانة العامة لانساب السادة العباسيين، **ت ز**:2012\07\26، **س**:9:20،انظر:
http://www.bani-alabbas.com/articles.php?action=show&id=232

5)خيرالله ، سعيد، **وصف بغداد في العصر العباسي**، موقع الامانة العامة لانساب السادة العباسيين، **ت ز**:2012\07\26 ،**س**:9:30،انظر:
http://www.bani-alabbas.com/articles.php?action=show&id=221

الفرع الرابع : تبلور تخطيط المدينة الاسلامية

ان النمط الذي انشاه الرسول محمد عليه السلام والذي تواصل في البصرة والكوفة ومدينة واسط وغيرها، لم يبق حبيس نفس التعاملات بل اضافت الشعوب التي وصلها الاسلام في الوطن العربي لمستها لتبور في الاخير مظهرا تخطيطيا للمدينة الاسلامية.

بعد المدينة المنورة والمدن التي انشئت بشكل تمازج بين مايجب ان يكون في المدينةوبين الحاجات التي يفرضها الزمن، هذا النموذج الذي بلور بين طياته المظاهر التخطيطية للمدينة الاسلامية والذي يتمثل في :

اولا: العناصرالتخطيطية للمدينة الاسلامية

1)-المسجد : يعتبر المسجد المركز الروحي والديني والثقافي للمدينة، وقد ارتبط ببعض الفعاليات مثل : الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية.[2]

2)-الساحة : ترتبط المساجد بالساحات العامة حيث وظيفة الساحة هو ممارسة الانشطة الجماهرية، سواء منها الدينية او الاجتماعية او التجارية او السياسية.[3]

3)-الشواع التجارية والاسواق :عرف العرب الاسواق قبل الاسلام كسوق عكاظ، والسوق "مكان يجتمع فيه اهل البلاد اوالقرى في اوقات معينة يتبايعون ويتبادلون ويتقايضون" [4]، ولان نسبة كبيرة من سكان المدينة العربية والاسلامية يعملون بالتجارة انعكس هذاالنشاط على العناصر التخطيطية المكونة للمدينة الاسلامية، فاقيمت الاسواق في مناطق خاصة من المدينة.[5]

ثانيا: المظهر التخطيطي للمدينة العربية الاسلامية

يرتبط المظهر التخطيطي بالتكوينات المعمارية للمباني وما تخلقه من فراغ و ماتتميز به من الماذن والقباب و الاحواش والطرق المغطاة، ويمكن النظر للمظهر التخطيطي من زاويتين من اعلى ومن الداخل، حيث ترتبط النظرة العلوية الى نظرة عامة للمدينة، اما النظرة الداخلية ترتبط بمقياس الانسان واحساسه

---

1) محمد،عبد الستار عثمان، مرجع سابق الذكر، ص: 60.

2)عبد الباقي،ابراهيم ، **تاصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الاسلامية المعاصرة** ، مصر : مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، مصر، ب ت ، ص: 33.

3)عبد الباقي، ابراهيم، **تاصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الاسلامية المعاصرة** ، المرجع السابق، ص: 35.

4)جرجي، زيدان، **تاريخ التمدن الاسلامي**، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة ، ب ت، ص: 37.

5)عبد الباقي ،ابراهيم ،**التراث الحضاري في المدينة العربية المعاصرة**، مصر : مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ، ب ت ، ص: 49.

بالحجوم والفرغات التي تكون داخل المدينة، ولتاثير الجانب الاجتماعي والامني في المدينة الاسلامية انعكس على تقليص عرض الشارع.[1]

ثالثا :القيم المعمارية في المدينة الاسلامية

تعتبر العمارة الاسلامية مراة تعكس النواحي الاجتماعية والثقافية والطبيعية ، ويمكن اجمال القيم المعمارية في المدينة العربية الاسلامية في :

-التعبير العضوي للعناصر المعمارية حيث التشكيل العام للعمارة الاسلامية يعكس و ظائف المكونات المعمارية للمباني، دون الارتباط باعتبارات شكلية او معمارية معينة.

-التباين بين المسطحات المقفلة و الفتحات هذا التباين ناتج عن طبيعة الانشاء المعماري الاسلامي الذي يعتمد على مواد البناء المحلي مثل : الحجر اوالطابوق الامر الذي اعطى معظم الفتحات اتجاها طوليا في العمارة الاسلامية.[2]

- الحضارة الاسلامية لم تظهراهتماما بالفن التصويري، ليظهر الفن الزخرفي كحالة وبديل من خلال الزخارف السطحية الثنائية والثلاثية الابعاد.[3]

المطلب الثالث : التبادل بين الحضارتين الاوروبية والاسلامية في تخطيط المدن

لقد استفاد الاوروبيون من علوم المسلمين في الفزياء والرياضيات وحتى في الالبسة، وفن العمارة احداها ، حيث تزخر بعض المدن الاوروبية ببقايا حقب تشهد على وجود ابنية وفن اسلامي[4]، وفي الاتجاه الاخر شيد الرومان واليونان مدنا في قلب الوطن العربي.

الفرع الاول : تاثير الحضارة الاوروبية في تخطيط مدن عربية

لقد خلف الاوروبيون ورائهم اثارا عديدة في المنطقة العربية مازالت شاهدا على حقبة من الزمن، ولكثرتها يصعب علينا الالمام بها، ولكنها تشابهت في النمط التي قامت عليه لانها نتاج الحضارة الرومانية واليونانية والتي ستنقل نمطها الى المدن التي شيدتها في الوطن العربي.

اولا : التراث الاوروبي في منطقة فلسطين وبلاد الشام

---

1)عبد الباقي، ابراهيم، **التراث الحضاري في المدينة العربية المعاصرة**، مرجع سابق الذكر، ص: 51.

2) عبد الباقي، ابراهيم، **التراث الحضاري في المدينة الاسلامية**، مرجع سابق الذكر، ص: 61.

3) حسن، محمود عيسى العواودة ، **فلسفة الوسطية الاسلامية والتجريد في العمارة الاسلامية حالة دراسية(الوحدات الزخرفية الاسلامية)** ، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ،فلسطين ، 2009، ص:31.

4)فتحي،علي يونس،**اثر العرب المسلمين في الحضارة الاروبية**، القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 1996، ص:44.

استطاع الرومان واليونان بسط سيطرتهم على فلسطين وسائر بلاد الشام في القرن الثالث قبل الميلاد، ومن بين المدن التي بناها الرومان مدينة نابلس في الفترة مابين 67م و117م، ولقد تميز تخطيط المدن عند الرومان واليونان باتباع النمط الرياضي والتقسيم الشبكي ، وقد بنيت مدينة نابلس على هذا النمط بوجود شارعين متقاطعين ينتج عنه ما اربع حارات تقسم هذه الحارات وفق التخطيط الشبكي ، حيث مازالت هذه الحارات قائمة مثل حارة القيسارية،[1]وقد خطط هدريان القدس على شاكلة النظام الهلنستي.[2]

ثانيا: التراث الاوروبي في مصر

وتظهر هنا بوضوح الاسكندرية والتي انشاها الاسكندر الاكبر المقدوني، حيث امر مهندسه المعماري **دينوقريتس** ان يبني حول **راكونيس** مدينة يونانية رائعة[3]، وكانت المدينة مستطيلة وتحتل الشريط الممتد مابين البحيرة والبحر وتمتد في خطوط مستقيمة[4]، وبعد وفاة الاسكندر حكم البطالمة اليونانيين الاسكندرية وارسوا فيها معالم مدينتهم وتركوا فيها اثارا منها : المنارة والقصر والجامعة هذه الاخيرة كانت انجازا عظيما للسلالة البطليمية ،اسسها بطليموس سوتير الذي استدعى **ديمتريوس فاليروس** تلميذ **ارسطو** ليقيم معهدا على نسق المتحف الاثيني ، ولدينا معبد سيرابيس* والمسارح وغيرها من الاثار.[5]

ثالثا : التراث الاوروبي في منطقة شمال افريقيا

وكمثال هنا الجزائر التي ترك فيها الرومان بصمتهم من خلال تخطيط مدن باكملها على النحو الروماني الذي تحدثنا عنه، ونجد هذا جليا في مدينة جميلة او كويكل التي اسسها الرومان بين 96م و98م، ومدينة قالمة التي اصبحت مستعمرة رومانية في عهد طرجان، ومدينة تيفست أو تبسة التي تحوي السولومو وهو سور يعود للقرن السادس ميلادي، ومدينة مادور المشتهرة بجامعاتها وفلاسفتها، وتبقى ثاموقاد او تيمقاد من أهم المدن في العالم التي تحكي هندسة المدن الرومانية حيث تحوي لوحدها 14 مسرحا وحماما معدنيا ومكتبة ومقرا للسلطة.[6]

---

1)عمرو، باسم احمد تفاحة، مرجع سابق الذكر، ص، ص: 21 ،22.

2)عمرو، باسم احمد تفاحة ،المرجع السابق، ص : 23.

3)ا،م، فورستر، **الاسكندرية تاريخ ودليل**، ت : حسن، بيومي ، مصر :المجلس الاعلى للثقافة ، 2000، ص:41.

4)ا،م، فورستر، المرجع السابق، ص: 53.

***سيرابيس:** لقد امن المصريون بالالهة اوزيس وهو اله عالم الموت وقد عبد في تل رافودة ،اما العجل ابيس فهو معبود منفس ، وقد قرر بطليموس دمج الالهتين في اله واحد اسماه سيرابيس ، الا ان مظهره كان يونانيا ونحته النحات اليوناني برياكسيس بملامح الاله زيوس، ولكنه كان اكثر رشاقة شبيها بالهة الشفاء باسكلاسيوس.

5) ا،م، فورستر ،مرجع سابق الذكر، ص، ص: 60،61.

6)ديوان السياحة الجزائري، **الآثار الرومانية في الجزائر**، ديوان السياحة الجزائري ،**ت ز**:9|10|2010 ،**س**:10:12 ،انظر:
http://www.ont-dz.org/site%20-%20arabe/pdf%20ar/Ruines%20Romaines.pdf

الفرع الثاني : مظاهر تاثير الحضارة الاسلامية في المدن الاوروبية

يحمل الاسلام بين طياته رسالة حضارية تسعى للبناء والتشييدوتنبذ الخراب والتدمير بكل أشكاله، لذا لم يتهاون المسلمون الفاتحون في نقل معارفهم في البناء والعمارة للمدن التي فتحوها، بل والأكثر من ذلك المحافظة على نمط المدينة السابق ولكن بروح اسلامية جديدة، فماهي مستويات تاثيرات الحضارة الاسلامية في المدن الاوروبية ؟

اولا : التاثير في بناء المساجد

وهنا يظهر للعيان المسجد الكبير في قرطبة وهو من أفضل روائع العمارة الإسلامية، ويعتبره المتخصصين احد النماذج الأصلية للمسجد المسقوف المرتكز على أعمدة والممتد بمساحة واسعة بتكرار نماذج زخرفية وايضا الدعامة الواحدة[1]، ولدينا المسجد الصغير في باب المردوم الذي بني في القرن 12م الموافق ل6 هجري في مدينة طليطلة على انقاض كنيسة فيزوقوطية وأضيف لهاالنمط الفني الإسلامي.[2]

ثانيا: التاثير في بناء القصور

من بين اهم القصور التي بناها المسلمون في الاندلس نجد قصر الحمراء والذي يعود بناؤه الى القرن 14م الموافق ل 8هجري ، حيث يعتبر صرحا حيا للثقافة المعمارية الاسلامية في اوروبا، وقصر بيدرو القاسي في اشبيلية والذي يتكون من اشكال معمارية ترتبط بعامة الفن الاسلامي، والزخرفة المصنوعة من الجص المنتشرة في انحاء القصر دليل على ذلك ايضا [3]، وقصر الكزار في اشبيلية الشبيه بالقصور الاسلامية حيث اعمدة القرميد منحوتة باشكال هندسية ولوحات كبيرة من الجص المزين بالنقوش العربية[4].

ثالثا : التاثير في بناء الكنائس

استخدمت الكنائس في طليطلة وسرقسطة اروقة مزخرفة مقفلة ومفتوحة ماخوذة من واجهات وماذن ذات طراز اسلامي موغل في القدم كاغبيتو في دير غواديلوب، الذي يحمل في ثناياه اثارا تمثل ملامح من انماط اسلامية، وفي برغش التي لم يصل اليها الحكم الاسلامي صمم دير لاس هوليغاس في اوائل القرن 13 ماخوذة من نماذج اسلامية، وقد حمل معلما تذكاريا لافونس السابع، وكنيسة سانتا ماريا لابلانكا التي

---

1)سلمى،الخضراء الجيوسي، **الحضارة العربية الاسلامية في الاندلس** ، ج2، ط1 ، بيروت :مركز درسات الوحدة العربية ، 1998، ص:747.

2)سلمى،الخضراء الجيوسي، المرجع السابق، ص: 856.

3) نفسه، ص:852.

4) نفسه ، ص:859.

كانت مسجدا قبل ذلك،[1] وهناك المسجد الصغير في باب المردوم الذي حول الى كنيسة ابان تنصير طليطلة على يد الفونسو الثامن في12م الموافق ل6 هجري تحت اسم كنيسة لكويستودي دي لا لوز،[2] وكنيسة سان رومان المبنية في1221م الموافق ل218هجري باقواس مطلية بالوان حمراء وبيضاء ونقوش عربيةاسلامية[3].

ومنه يظهر فن المدجنين * المسلمين الذي طبع بناء المساجد والقصور والكنائس في الاندلس، كواقع لايمكن للباحثين الغربيين انكارها لان اثارها مازالت قائمة.

المبحث الثالث : نظريات تخطيط المدن

ان الحديث عن تخطيط المدن في اطار نظري لايكتمل الا بالحديث عن نظريات ظهرت في السابق، وحاولت ان تنظر للمدينة من وجهة رواد اصحاب تلك النظريات، حيث رأى كل منهم أولوية في تخطيط المدينة، إما على أساس شكلها الهندسي أو معالجة مشاكلها المتعددة أو بالرجوع للطبيعة ومعانقة الجمال في مثالية تحتسب للمدينة.

المطلب الاول: نظريات على اساس الطابع الهندسي للمدينة

لعل اهم علم يقترن بتخطيط المدينة هو علم الهندسة المدنية، حتى المدن القديمة عرفت من خلال طابع هندسي معين مربع تقسم فيه المجاورات السكنية بطريقة معينة، او شكل راسي يذهب بالمدينة طوليا، ان مجموع هذه النظريات اختزلت المدينة في جانب واحد هو النمط الهندسي، فماهي النظريات التي خططت المدينة على اساس الطابع الهندسي ؟

الفرع الاول نظرية المدينة الخطية

ان عدم تحقيق الترابط بين سكان المدينة الخطية The Theory of the linear citie لاينفي انها ضمنت توزيعا متكافئا للاراضي السكنية [4]، لذا نرى ضرورة التطرق اليها كنظرية اثرت في تخطيط المدن باتجاه معين.

1)-التعريف بالنظرية :

---

1) سلمى،الخضراء الجيوسي،مرجع سابق الذكر، ص: 852.

2) سلمى،الخضراء الجيوسي ،المرجع السابق، ص: 857.

3) نفسه، ص:808.

***فن المدجنين** : هو فن المسلمين التابعين واسلوب مرتبط برعايتهم له، وتجشيعهم اياه وقد عملتالمكانة الجديدة للزعامة المسيحية على عودة انتشار الفنون الاسلامية.

4)احمد خالد علام ، **تاريخ تخطيط المدن**، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، 1993، ص: 406.

تعود هذه النظرية للمهندس **سوريا متى***Soria Matt (1844م–1920م) وقد عمد اليها لالغاء الشكل المركزي للمدينة، حيث يتم انشاء تجمعات سكنية والمصانع على جانبي طريق المواصلات الرئيسي، وتتفرع من هذا الطريق شوارع فرعية مسدودة النهايات ، وكمثال تطبيقي مدينة برج العرب الجديدة والتي تقع على بعد 60 كم في اتجاه الغرب من مدينة الاسكندرية.[1]

2)–مزايا وعيوب النظرية: تتمثل مزايا وعيوب نظرية المدينة الخطية فيما يلي:

ا)–مزايا النظرية : تتمثل مزايا نظرية المدينة الخطية في :

–الحصول على جمال الريف والطبيعة في وسط المدينة.

–تجنب المركزية الخانقة في الخدمات التي تتركز في وسط المدينة.

–ضمان التوزيع المناسب للاراضي السكنية من ناحية اتصالها بشبكة المرور الرئيسية .

–امكانية تمتع كل مسكن بحديقة خلفية.

ب)–عيوب النظرية: تتمثل عيوب نظرية المدينة الخطية في :

–المساكن تواجه طريق مروري رئيسي هو مصدر للضجيج.

–عدم تحقيق الارتباط والتالف بين سكان المدينة وذلك لطولها.

–عدم تحقيق التدرج النوعي في المناطق السكنية[2]. ولفهم اكثر النظرية انظر الشكل ادناه :

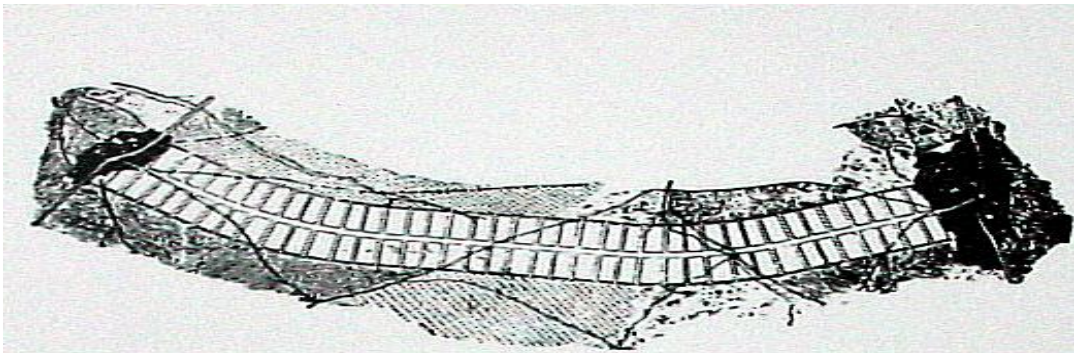

الشكل رقم (1) : رسم تخطيطي لنظرية المدينة الخطية

المصدر :الجامعة الاسلامية بغزة،**نظريات تخطيط المدن**،الجامعة الاسلامية بغزة، **ت ز**:22\08\2012**س**:23:00 ،انظر:

ttp://deplibrary.iugaza.edu.ps/Courses/453/Town_Planning_Theories.pdf

---

***سوريا متى :** هو ارتورو سوريا متى **Arturo Soria Mata** مهندس معماري، ومن اهم مخططي المدن في اسبانيا، حصل على تدريب تقني في مدرسة السجل العقاري في اسبانيا، ولقد اعتبر ان المدينة مصدر كل المساوئ وان على افرادها الحصول على جمال الريف.

1)**احمد، خالد علام** ، **تخطيط المدن**،القاهرة:مكتبة الانجلو المصرية، 1993 ، ص:120.

2)**احمد، خالد علام** ،**تاريخ تخطيط المدن** ،مرجع سابق الذكر، ص: 413.

الفرع الثاني : نظرية التوسع الشبكي

وجهت لنظرية **التوسع الشبكي**The Theory of the network expansion جملة من النقد لانها لم تراعي المساحات الخضراء في المدينة، ولكنها نظرت لقرب المسكن من العمل وهو اليوم محل نقاش كبير في اوروبا والعالم المتقدم.

1)-تعريف النظرية:

ترجع نظرية **التوسع الشبكي** او **التضاعف الهندسي** للالماني **لودفج هيلبرزيمر Ludwig Hilberseimer** *(1885م-1967م) حيث قام بتطوير نظرية المدينة الشبكية ليتم بناء المدينة على اساس التضاعف الهندسي والتوسع الافقي بدلا من الراسي في المباني والانتقال الى خارج المدن [1]، ومنه تشكيل وحدة تخطيطية ذات كثافة سكانية منخفضة واكتفاء ذاتي محدود الحجم ، ويمكن ربطها مع طريق رئيسي للمرور بغية تكوين المجتمع الكبير للمدينة ، حيث يمكن الزيادة في الوحدات كلما تطلب ذلك ، وكل وحدة مستقلة تحتوي على خدمات ضرورية ، وتقع المصانع على جانبي الطريق العام اما في الجانب الاخر توجد المحال التجارية والمكاتب الادارية والمناطق السكانية والحدائق العامة، والشوارع التي تخدم المنطقة مقفولة النهايات، وكمثال على ذلك مدينة المنيا الجديدة في مصر.[2]

2)-مزايا وعيوب النظرية: تتمثل مزايا وعيوب نظرية التوسع الشبكي في:

ا)-مزايا النظرية: تتمثل مزايا نظرية التوسع الشبكي فيما يلي:

-وجود المدينة على طريق رئيسي يسمح بالزيادة العمرانية كلما تطلب الامر.

-وجود المصانع على اطراف المدينة يقلل التلوث.

-المسافة بين العمل وبين ابعد مسكن تتراوح بين 15و20دقيقة سيرا على الاقدام.

ب)-عيوب النظرية: تتمثل عيوب نظرية التوسع الشبكي فيما يلي :

-ندرة المساحات الخضراء في المدينة.

-الامتداد العمراني للمدينة في اتجاه واحد فالمدينة عبارة عن تكرار على الطريق الرئيسي.[2]

***لودفج هيلبرزيمر**: هو مهندس ومخطط حضري الماني من مواليد 14سبتمبر 1885م في مدينة كارلسروه **Karlsruhe** ، درس في مدرسة باهاوس ومعهد النيوي للتكنولوجيا في شيكاغو، وتوفي بها في06ماي 1967م.

1)**احمد، خالد علام** ، **تاريخ تخطيط المدن**، مرجع سابق الذكر ، ص: 129.

2)احمد، خالد علام ، المرجع السابق، ص: 122.

الفرع الثالث نظرية المدينة العضوية

إن تخطيط المدينة على أساس أنها كائن حي ينمو له ميزة للنظرية، حيث يقترب تخطيط المدينة نظريا من العلوم الحية الطبيعية التي استفادت منها علوم أخرى ووظفتها في نظرياتها.

1)-التعريف بالنظرية :

صاحب نظرية **المدينة العضوية** the theory of the member citie هو **هانر رايجوف،** Hunner Raijuff حيث راى المدينة كانسان ينمو ويرتبط أجزاءه بعضها البعض مثل الشرايين والاوردة، حيث يتم تصميم شبكة التخطيط على أساس عضوي، فتتكون المدينة من خلايا سكنية سعة كل منها 10 ألاف نسمة حيث بدات الابحاث الاولى للمدينة العضوية على يد هانر واول مدينة طبقت المظرية هي برلين قبل الحرب العالمية الثانية وكمثال في المدينة العربية نجد مدينة اخميم الجديدة في مصر.[1]

2)-مزايا وعيوب النظرية : تتمثل مزايا وعيوب نظرية المدينة العضوية في:

ا)-مزايا النظرية : تتمثل مزايا نظرية المدينة العضوية فيما يلي:

-مرونة النمو العمراني لان تخطيطها يقوم على اساس انها عضو ينمو.

ب)-عيوب النظرية: تتمثل عيوب نظرية المدينة العضوية فيما يلي:

-استخدام الطرق المنحنية لتحقيق الشكل العضوي يهدر بعض المساحات.[2]

المطلب الثاني : نظريات على اساس معالجة تحديات المدن

لقد أفرزت الثورة الصناعية مشاكلا على جميع المستويات، سواء السكنية او مشاكل المرور والنقل ومشاكل تردي بيئة المدينة، فحين راى مخططوا المدن على انها شكل هندسي لابد من التفنن فيه راى اخرون ان ننطلق بتخطيط المدينة لمعالجة تحدياتها المتعددة، فبرزت نظريات في هذا الاطار تحاكي معالجة هذه التحديات.

الفرع الاول : نظرية الخلايا السداسية

لقد نجحت **نظرية الخلايا السداسية** (The theory of six-party cells)في تحسين وسهولة المرور بفضل استراتيجية الزوايا المفتوحة في الطرق وكذالك توزيع الخدمات في المدينة مما قلل الازدحام وهي ميزات تحتسب للنظرية.

---

1)احمد، خالد علام ، **تاريخ تخطيط المدن**، مرجع سابق الذكر، ص: 418.

2)احمد، خالد علام ، المرجع السابق، ص: 410.

1)-التعريف بالنظرية :

رائد النظرية هو **هونولان كوثون** Honolan Kotton قدمها في كندا، وتقوم النظرية على عمل طرق حول المدينة تتميز بانفراج الزوايتي 120 درجة فتسهل المرور، وتتقارب نظرية الخلايا السداسية مع نظرية التوسع الشبكي ولكن الطرق تاخذ الشكل السداسي وكمثال مدينة الصالحية الجديدة التي تقع في محافظة الشرقية في مصر.

2)-مزايا وعيوب النظرية : مزايا وعيوب نظرية نظرية الخلايا السداسية تتمثل في :

ا)-مزايا النظرية: مزايا نظرية نظرية الخلايا السداسية هي:

-تكرار الوحدات في المدينة على اكثر من مركز فيها مما يساهم في تقليل الازدحام وسط المدينة.

-سهولة المرور وذلك لانفراج الزوايا.

ب)-عيوب النظرية : عيوب نظرية نظرية الخلايا السداسية هي :

-تكرار الوحدات في المدينة يؤدي الى الملل.

-ندرة المساحات الخضراء في المدينة.

-نقص التوجيه المناسب للابنية.[1]

الفرع الثاني نظرية المدينة النموذجية

لقد سببت المصانع مشاكل بيئية فركزت نظرية المدينة النموذجية The Theory of the model city على فصل المناطق الصناعية عن المدينة ونجحت في خلو المدينة من الملوثات النابعة من المصانع.

1)-التعريف بالنظرية :

تعود هذه النظرية الى المشكلات الناتجة عن الصناعة، وبذلك جاءت المدينة النموذجية لحل هذه المشكلة حيث تطرح النظرية عدد 10 الاف نسمة في المدينة بالاضافة الى السكن الراقي وسط المدينة، وتوضع مساكن الطبقة العمالية والمتوسطة وورش الصناعة في اطراف المدينة اما مصانع البخار فهي بعيدة عن المدينة بنصف ميل، و تكون مواقع البيوت الفخمة في المناطق الزراعية التي تحيط بالمدينة.[2]

2)-مزايا وعيوب النظرية : تتمثل مزايا وعيوب نظرية المدينة النموذجية في :

ا)-مزايا النظرية: مزايا نظرية المدينة النموذجية تتمثل في :

---

1)احمد، خالد علام ، **تاريخ تخطيط المدن** ، مرجع سابق الذكر، ص: 408.

2)احمد، خالد علام ، المرجع السابق، ص: 404.

-تعدد انماط الاسكان في المدينة.

-فصل المناطق الصناعية عن المدينة.

-خلو المدينة عن الملوثات.[1]

الفرع الثالث نظرية مدينة الغد

إن مشكل توفير السكن اللائق للسكان الذين يتزايدون ويتزايد معهم الطلب على السكن لهو من اهم المشاكل التي تواجه المدن، اما بتخطيط المجاورات السكنية القريبة من المدينة وتوفير المرافق الضرورية اوغيره من الحلول لذى نرى اهمية التطرق لهذه النظرية.

1)-التعريف بالنظرية :

صاحب نظرية مدينة الغد The Theory of the city of tomorrow هو الفرنسي **شارل ادوارد قري** Charle Edward-gri* المدعو **لوكوربوزيه** Le Corbusier (1887م-1920م)،الذي قدم مشروعا للمدينة الحديثة اسماه مدينة الغد، وقد جاءت الفكرة بعد الحرب العالمية الاولى والتي اتسمت بعملية بناء المساكن بعد الدمار الذي سببته الحرب، فتوسعت المدن الاوروبية عشوائيا [2] لذا عرض لوكوربوزيه مشروعه المسمى مدينة الغد في فرنسا، حيث تقوم نظريته على تخطيط شوارع ضخمة تحوي وسطها ناطحات سحاب تتكون كل منها من 60 دور، وحول ناطحات السحاب هناك عمارات متكونة من 6 ادوار، وتتخلل العمارت مساحات خضراء وفي خارج المدينة توجد البيوت الضخمة الجميلة وقد صممت المدينة لايواء 3مليون نسمة.[3]

2)-مزايا وعيوب النظرية : تتمثل مزايا وعيوب النظرية في :

ا)-**مزايا النظرية :** تظهر مزايا النظرية فيما يلي :

-تقليل التكديس في وسط المدينة بزيادة الحدائق.

-استخدام الامتداد الراسي من خلال ناطحات السحاب لاستيعاب اكبر عدد من السكان.

---

1)احمد، خالد علام ، **تاريخ تخطيط المدن** ،مرجع سابق الذكر، ص: 123.

* **شارل ادوارد قري** : المدعو لوكوربوزيه ولد في 06اكتوبر 1887م في مدينة لا شو دو فو **Lachaux de fonds** في سويسرا ، وهو مخطط حضري ومصمم وكاتب ومهندس معماري ورسام ونحات وصحفي، تحصل على الجنسية الفرنسية في1930م، وهو من الدعاة البارزين في الحركة الحديثة مع كل من والتر غروبيوس**Walter Gropius** والفار التو**Alvar Alto** ، وهومخترع مفهوم الوحدة السكنية توفي لوكوربوزيه في 1920م.

2)نايف،محمود عتريسي، **قواعدتخطيط المدن**، بيروت : دار الراتب الجامعية، ب ت، ص:18.

3)احمد، خالد علام ، **تاريخ تخطيط المدن** ، مرجع سابق الذكر ، ص: 124.

ب)-العيوب : تظهر عيوب النظرية في :

-تخلق ناطحات السحاب زيادة في ضجيج السيارات.[1]

ولمزيد من فهم نظرية مدينة الغد انظر الشكل التالي :

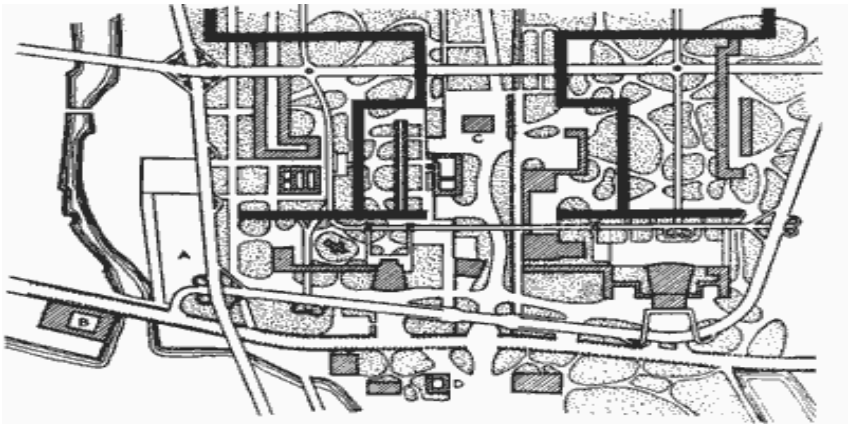

الشكل رقم (2): تخطيط المدينة على اساس نظرية مدينة الغد

المصدر:

The Tesugen websit **Le Corbusier's *The City of Tomorrow and its Planning***

ت ز: 16\08\2012، **س:** 12:10، انظر: http://tesugen.com/archives/04/06/corbus-city-of-tomorrow

المطلب الثالث : نظريات على أساس جمالية المدن

ان تخطيط المدينة على الاسس السابقة الذكر اغفلت عنصرا مهما الى وهو جمال المدينة الذي يضفي عليها نمطا مثاليا، والذي حاول رواد عصر النهضة في روما من رسامين ونحاتين طبعه على مدنهم لإحياء تراثها ولزيادة جمالها، وعنصر الجمال اليوم مطلوب لحيوية المدينة وجلب أعداد المولعين بالسياحة والأسفار إليها.

الفرع الأول : نظرية المدن الحدائقية

لقد ربطت نظرية المدن الحدائقيةThe Theory of the cities parks الانسان بالطبيعية مجددا بعد ان قضت عليه الصناعة رغم انها حبست كل انسان في اسرته ومنزله المحاط بالحدائق الا انها تستحق ان تحلل وتدرس.

1)-التعريف بالنظرية:

---

1)احمد، خالد علام ، **تاريخ تخطيط المدن** ، مرجع سابق الذكر، ص: 404.

رائد النظرية هو المهندس الانجليزي **ابنزار هاورد** Ibnzar Howard (1850م-1928م)كان يقول:« **اننا لا نريد ان نبني مدينة فتية قبل ان نرى اولا ان مواطنيها يسكنون بشكل محترم**»وهذا كان في الفترة التي عاشت فيها لندن نهوضا فكريا، انطلق هاورد من تساؤل حول المدينة والقرية، واي هذين التكوينين يوفر للانسان ظروف الحياة الكاملة ؟ ووصل الى انهما معا لديهما عيوب ومزايا ، واستخلص ان الحياة اللائقة لا تتوفر الا في ظروف تجمع فيها مزايا المدينة والقرية وتنفى عيوبهما ، فاقترح انشاء مدينة الغد الحدائقية وقد ظهرت في لندن في 1898م نتيجة لما لمسه من قبح المدن الصناعية .[3] حيث اقترح ان تبنى المدينة لاسكان جميع الطبقات العمالية في اماكن بعيدة عن وسط المدينة ضمن الاراضي الزراعية حيث فكرته كانت انشاء مدينة تشغل المساحات الخضراء فيها 5اضعاف من مساحة المدينة وهي بشكل دائري تقسم فيه المدينة الى 6مجاورات سكنية وكل مجاورة بها سكنات وتحوي المدينة ميدان مركزي به حدائق كبيرة تتجمع حولها المباني العامة وقد تم تطبيق هذه النظرية في مدينة ليتشورث **Letchworth** في بريطانيا.

2)-مزايا وعيوب النظرية : تتمثل مزايا وعيوب النظرية في :

ا)-مزايا النظرية : تتمثل مزايا النظرية في :

-اعتبار الانسان يعيش في الطبيعة وذلك للاستفادة من مزايا الريف.

-كثافة سكانية قليلة.

-الاعتماد على فكرة اكتفاء المدينة ذاتيا.

ب)-عيوب النظرية : تتمثل عيوب النظرية في :

-ادت النظرية الى انعدام الروابط الاجتماعية بين سكان المدينة وذلك لحبس كل فرد في اسرته ومسكنه.

-تكرار الوحدات السكنية.[1]

الفرع الثاني نظرية البلوك الكبير

ان الجيد في نظرية البلوك الكبير انها استثمرت نظرية الحدائق الجميلة في مجال الحدائق، وجعل المدينة اكثر حيوية من خلال الطرق، رغم انها لم تحل مشكل العزلة الاجتماعية، ولكنها جديرة بالدراسة للاضافات التي احتوتها.

1)-التعريف بالنظرية:

ظهرت نظرية البلوك الكبير The theory of super block على يد **كلارنس شتاين** Clarnes

---

1)احمد، خالد علام ، **تاريخ تخطيط المدن** ، مرجع سابق الذكر، ص: 412.

Schttine (1882م–1975م)و **هنري رايت** Henry Wright (1878–1936)في الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية، واستقر رايهم بتخطيط المدينة على شاكلة المدينة الحدائقية، وعلى هذا الاساس تم تخطيط مدينة رادبرن**Radburn** ، فتم فصل الطرق بين المشاة والسيارات والبلوك محاط بشوارع رئيسية، حيث الحدائق العمود الفقري للبلوك الكبير، وتوجد المدارس وسط الحدائق اما المساكن فمنفردة ، والمركز التجاري والخدمات العامة في مدخل المدينة وليست في المركز، وتربط المساكن شوارع المشاة تقود الى مساحة خضراء.

2)–مزايا وعيوب النظرية:

ا)–مزايا النظرية:

–استطاعت نظرية البلوك الكبير ان تستثمر جيدا في نظرية المدينة الحدائقية.

–احاطة المدينة بالطرق من كل الجوانب.

–مجال واسع لاستيعاب اعداد السيارات المستقبلية.

ب)–عيوب النظرية :

–لم تراعي النظرية التوسع المستقبلي السكاني.

–وجود مركز واحد للخدمات وسط المدينة مما يودي الى الازدحام في وسطها.

–لم تحل هذه النظرية مشكل العزلة الاجتماعية.[1]

الفرع الثالث نظرية المدينة الجميلة

لقد رسمت نظرية المدينة الجميلة The Theory of the beautiful city

فكر جديد غير انه مستوحى من العصور السابقة ، وهي البناءات الكبيرة التي يكون الاحساس بها اكثر من غيرها، وهو احياء ثان للتراث الاوروبي بعد الاحياء الاول الذي شهده عصر النهضة.

1)–التعريف بالنظرية:

تعود هذه النظرية الى **دانيال برنهام*** Daniel Brenham (1846م–1912م)وهو مهندس قدم في شيكاغو سنة 1893م الجوانب السلبية في الثورة الصناعية، وهاجم البيئة القبيحة في لندن، وتقوم نظريته

---

1)احمد، خالد علام ، **تاريخ تخطيط المدن** ، مرجع سابق الذكر، ص: 412.

* **دانيال برنهام:** هو دانيال هودسون برنهام **Daniel Hudson Brenham** ولد في ولاية نيويورك الامريكية في 1جوان 1912م وهو مهندس معماري ومخطط حضري امريكي، وضع في 1909م مخطط برنهام Plan Brenham، توفي دانيال في هايديلبارج **Heidelberg** في المانيا.

على احتواء المدينة شوارع واسعة وانطلق من فكرة انه لايجب القيام بمخططات صغيرة لانها لاتحرك شعور الناس بل يجب القيام بمخططات كبيرة، لذا قام في1919م بتخطيط مدينة شيكاغو.

2)-مزايا وعيوب النظرية :

ا)-مزايا النظرية :

-معالجة البيئة القبيحة الموجودة في المدن الصناعية الاوروبية.

-تحوي المدينة على شوارع واسعة ومراكز ضخمة.[1]

ب)-عيوب النظرية :

-ان القيام بمخططات كبيرة جدا مكلف جدا وليس في استطاعة كل المدن ان تتحمل تكاليف تلك المخططات.

المبحث الرابع : اهمية تخطيط المدن

لقد جال التحليل في العناصر السابقة من ربط لتخطيط المدن مع علوم ومفاهيم ونظريات الى التنظير الذي قاده رواد حاول بعضهم حل مشاكل المدن من خلال تخطيطها، ولكن الامر بدا يزداد ويتعقد بتعقد حياة الناس ونموهم، وازدياد متطلباتهم واستهلاكهم الطاقوي وملوثاتهم المضرة بالبيئة، وفي هذا الطريق تظهر العولمة التي تحاول الدول ان تتعامل معها لتلقي بالمدن في منافسة شرسة، سنحاول ان نبين اهمية تخطيط المدينة لتفادي جملة هذه المشاكل وغيرها.

المطلب الاول : معالجة تحديات المدن

بزدياد حجم المدن في العالم تزداد معها الاخطار ويتعقد جدول الحلول، حيث ان كل معالجة خارج اطار المدينة تعد جرعات او مجرد حلول ترقيعية لا تساهم بايجاد مخارج حقيقية، وانما ترسب نمطا تراكميا من البرامج المتشتتة، ومن هنا تخطيط المدينة يقوم على فكرة التنسيق بين البرامج المطروحة للخروج بحلول تتم متابعة تنفيذها.

الفرع الاول : التحدي السكاني

يعد العامل السكاني مهما حيث يوخذ بعين الاعتبار ، وتطرح احصائيات السكان في العالم واقعا مخيفا ،لان هذه الزيادة تترجم الى مطالب واحتياجات في كافة القطاعات، والمشكل هو ان المدينة اصبحت اكثر كثافة سكانية من ذي قبل وتتسبب هذه الزيادة بمشاكل عديدة.

---

1)احمد، خالد علام ، **تاريخ تخطيط المدن** ، مرجع سابق الذكر، ص: 410.

بداية على صعيد الزيادات يولد يوميا مايقرب 270 الف طفل، ومنه سكان العالم يتزايدون بمقدار3 اطفال في كل ثانيتين [1]، وهذا بحد ذاته يطرح اشكالات عديدة على مستوى توفير المرافق العامة والاهتمام بهذا النشئ، وبصورة اخرى تظهر في المدن حيث يعيش فيهاوللمرة الاولى في التاريخ اكثر من نصف سكان العالم، ليصل عدد السكان بها الى 3.3 مليارنسمة ومن المتوقع ان يزيد الى 5 مليارات في 2030م.[2]هذا التحدي يطرح مشاكل على مستوى المدينة و الدولة ككل منها :

اولا : مشكل توفير السكن

لقد اصبح توفير السكن من المواضيع المهمة التي تستاثر رجال التخطيط وهنا نرجع الى سنة 1974م حيث اتخذت البيوت لأول مرة مكانها مع غيرها من المشكلات الدولية ، فيرى الاقتصاديون الرأسماليون ان المسكن يعتبر من السلع لذا لابد له ان يتوفر له سوق ، اما في البلدان الاشتراكية راو ان المباني السكنية لاتغدو الا ان تكون من الخدمات.[3]

ثانيا : مشكل توفير المرافق العامة

تواجه المدن بسبب الزيادة السكانية تزايد الطلب على الخدمات والمرافق العامة ، حيث يتزايد الانفاق الحكومي لهذا الجانب والذي يتقاطع ومفهوم الحفاظ على التراث المعماري والحضاري وهذا ما تقوم به منظمة الامم المتحدة للعلوم الثقافية والاداب.[4]

ثالثا: مشاكل الاحياء العشوائية :

"ان المساكن العشوائية هي تلك الانماط من التجمعات التي يسكنها ذوو الدخل المحدود والمنخفض وتقام دون ترخيص، وهي لاتتماشى والنسيج العمراني في المدن، لان تشيدها وتخطيطها يعود للاهالي"[5]، وقد ظهرت في البلدان النامية نتيجة التزايد في عدد ال سكان من جهة والمشاكل الاقتصادية من جهة اخرى، وهي تفتقر للخدمات الضرورية، وتسبب الاحياءالعشوائية في ارتفاع معدلات الجريمة وانعكاساتها على باقي سكان المدينة ، وكما أوضحت الدراسات ان المدن العربية تحوي على 60 % من العشوائيات حسب إحصاءات 1997م، ففي مصر شكلت العشوائيات انطلاقة الجماعات المسلحة، وهي تشكل معوقا للتنمية

---

1) رمزي، زكي ، **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسيةالجديدة** ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون و الاداب، 1984، ص:7.

2) البنك الدولي ، **تنمية المناطق الحضرية**، البنك الدولي،**ت ز**: 6\6\2010،**س**: 13:10،انظر:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22434442~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

3)اسماعيل ،ابراهيم الشيخ دره ، **اقتصاديات الاسكان**، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون والاداب ، 1988، ص، ص :11 ،12.

4)اسماعيل ، ابراهيم الشيخ دره، المرجع السابق، ص: 19.

5)مصطفى، محمد موسى، **التكديس السكاني العشوائي والارهاب** ،ط1 ، الرياض : جامعة نايف للعلوم الامنية ، 2010، ص:19.

وبؤرا للمشاكل الاجتماعية والصحية والبيئية.[1]

رابعا : مشكل تزايد الفقر في المدن :

ان الزيادة السكانية غير المدروسة تترجم الى د الات طلب حول العمل والمرافق العامة ، وفي غياب العرض وهو العمل ينتشر الفقر وهذا مايحدث في مجتمعات المدن، وبقراءة رقمية تتضح المشكلة

1)-**عدد الفقراء في العالم :** حسب تقرير التنمية البشرية لسنة2010م يبلغ عدد الفقراء في العالم والذين يعيشون فقر متعدد حوالي 1.7مليار نسمة، اما عدد الفقراء الذين يعيشون على 1.25دولار في اليوم فقد بلغ 1.3مليار نسمة، حيث تقع البلدان العشرة الاكثر فقرا في جنوب الصحراء الكبرى الافريقية، اما البلدان الاكثر فقرا متعدد الابعاد فتقع في جنوب اسيا خاصة في الهند وباكستان وبنغلاديش.[2]

2)- عدد الفقراء في المدن :

الوحدة (مليون نسمة)

الاقليـــم او المنطقـــة	1990	1995	2000	2005	2007	2010
المناطق النامية	656,739	718,114	766,762	795,739	806,910	827,690
شمال افريقيـا	19,731	18,417	14,729	10,708	11,142	11,836
جنوب الصحراء الافريقية الكبرى	102,588	123,210	144,683	169,515	181,030	199,540
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	105,740	111,246	115,192	110,105	110,554	110,763
شرق اسيـــ ا	159,754	177,063	192,265	195,463	194,020	189,621
جنوب اسيـــ ا	180,449	190,276	194,009	192,041	191,735	190,748
جنوب شـرق اسيـــــ ا	69,029	76,079	81,942	84,013	83,726	88,912

1) عبدالله ،العلي النعيم ، **الاحياء العشوائية وانعكاساتها الامنية**، معهد انماء المدن العربية ، **ت ز**:13\6\2010، **س**: 11:30،انظر: http://www.araburban.org/AUDI/Arabic/Articles/Article12.htm

2)برنامج الامم المتحدة الانمائي للبيئة ،**تقرير التنمية البشرية لعام 2011م**،برنامج الامم المتحدة الانمائي للبيئة، 2نوفمبر 2011م، ص:3.

غرب اسيـــــ ا	19,068	21,402	23,481	33,388	34,179	35,713
اقيانوسيـــــ ا	379	421	462	505	524	556

جـدول رقم (3) : سكان الاحياء الفقيرة في مدن العالم

المصدر:

برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، **التيارات المشتركة في ظاهرة التحضر العالمي**، موقع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية،**ت ز**:16\08\2012، **س**: 11:00،انظر :

www.unhabitat.org.jo/.../2225746_Pages%20fro..

يظهر الجدول اعلاه ان منطقة جنوب اسيا وصل فيها عدد فقراء المدن 180,449 مليون نسمة وذلك سنة 1990م كاعلى نسبة، لتواصل معدلات الزيادة الى غاية 2010م حيث وصل بها عدد الفقراء 748.190 مليون نسمة، لكن منطقة جنوب الصحراء الافريقية سجلت نسبة اعلى بالمقارنة مع منطقة جنوب اسيا وذلك في سنة 2010م حيث بلغ عدد فقراء المدن بها الى 540.199مليون نسمة، لتاتي في المرتبة الثالثة منطقة شرق اسيا والتي بلغ فيها عدد الفقراء في 2010م حوالي 621.189مليون نسمة، ثم منطقة امريكا اللاتينية فمنطقة جنوب شرق اسيا ثم منطقة غرب اسيا وفي المرتبة الاخيرة منطقة شمال افريقيا، وتعود زيادة الفقر الحضري الى الزيادة السكانية في المدن المدفوعة بتقلص النشاطات نتيجة جمله من الاسباب، حيث في منطقة الصحراء الكبرى الافريقية تعود الى عدم الاستقرار السياسي والنزاعات ومشكل الجراد والجفاف، اما مناطق اسيا فتشهد زيادة سكانية كبيرة ادت الى تقليص اجور العاملين لدى ارباب العمل.

نصل الى ان الزيادات السكانية تترسب عليها زيادات في الطلب المتعدد على الغذاء والسكن والخدمات الصحية والتعليمية ، وفي ظل انعدام العمل الذي يوفر الحاجات الضرورية تنعكس الصورة في امتهان الجريمة وممارسة الرذيلة لكسب العيش، وهذا مايكثر في المدن ولاهمية هذه النقطة طرحت العديد من الحلول لعل اهمها الطرح المالتوسي الذين راو بضرورة خفض السكان في البلاد المتخلفة.[1]ومنه وبالنظر الى اهمية المدينة وما تحويه من مشاكل فان الحل يجب ان ينطلق منهاوذلك من خلال تخطيطها .

الفرع الثاني : التحدي البيئي

أعطى مؤتمر ستوكهولم المنعقد في 1972م البيئة مفهوما متسعا ،"حيث راى بأنها رصيد الموارد

1)**رمزي،زكي**، مرجع سابق الذكر، ص: 14.

المادية والاجتماعية المتاحة في مكان لاشباع حاجات الإنسان [1]"، ان هذا الرصيد يواجه يوميا خروقات بحقه تكون المدينة المساهم الأكبر في ذلك لذا ارتاينا ضرورة التطرق لهذا العنصر.

تظهر فجوة وعدم اتزان بين النمو و قدرة البيئة على احتوائه ، وتظهر المشكلة الكبرى في ما تسببه المدن من جهة وقدرتها على حل هذه المشاكل التي تخص البيئة من جهة اخرى.

اولا : دورالمدن في تهديد البيئة :

-يؤدي الطلب العمراني المستمر في المدن للموارد الطبيعية والتخلص منها الى تدهور البيئة وفقدان التنوع البيولوجي.[2]

-تساهم المدن في تحولات المناخ بصورة مخيفة ، وب80 % من الغازات العادمة فهي المصدر الوحيد لغازات الاحتباس الحراري.[3]

-تسبب المدن في إحداث مايقدر بنحو 70 % من انبعاثات الغازات الدفيئة.[4]

-ان اعمال الهدم المستمرة للمباني العمرانية في المدن يلوث البيئة.[5]

-باحتواء المدن على اعداد سكانية هائلة يترجم هذا إلى فضلات مختلفة ، فالفضلات الورقية والخشبية ومشتقات البلاستيك وغيرها من المواد القابلة للاشتعال مسببات الحرائق، والفضلات الصلبة والمواد العضوية فهي تشوه البيئة وتفتك بها حيث عملية التخلص منها يسبب لوحده مشكلا في القضاء علىالكائنات الحية.[6]

-ان المدن مكان انتاج واستهلاك اكثر البضائع الصناعية ، فهي تستهلك ثلاث ارباع طاقة العالم وتسبب على الاقل ثلاث ارباع تلوث الارض[7]، وياتي هنا مشكل هذه الطاقة هل هي صديقة للبيئة ؟ او ملوثة لها ؟

ثانيا: الحلول المقترحة للخروج من مازق تلوث المدن :

---

1)رشيد،الحمد محمد سعيد صباريني ،**البيئة و مشكلاتها**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1979، ص:24.

2)محمد ،عبد الباقي محمد ابراهيم وعبد المنعم ،احمد الفقي، **الادارة البيئية للعمران الحضري** ، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي الثاني للهندسة المعمارية والتخطيط العمراني، جامعة عين شمس ، مصر ، 25 اكتوبر 2008 ، ص:1.

3) مارتين،اورث، **تخطيط المدن في القرن 21** ، مجلة الارض الالمانية ، **ت ز**: 11 \02\2010،**س**:16:00، انظر:
www.magazin-deutschland.de/.../stadtplanung-im-21-jahrhundert.html

4) البنك الدولي، **تنمية المناطق الحضرية**، البنك الدولي، **ت ز**:6\6|2010،**س**:13:10،انظر:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22434442~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

5)نعمةالله،عنيسي، **مخاطر تلوث البيئة**، بيروت، دار الفكر العربي، 1998، ص:98.

6)محمد ،عبد الباقي محمد ابراهيم و عبد المنعم ،احمد الفقي، **الادارة البيئية للعمران الحضري**، مرجع سابق الذكر، ص: 10.

7) محمد ،عبد الباقي محمد ابراهيم ، **تطور عمران المدن الجديدة في عصر الاستهلاك المنخفض للطاقة** ، ورقة مقدمة لمؤتمر تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة قضايا واولويات، الاسكندرية، 28 مارس 2009م ، ص:2.

الاقتصادي الحضري **هربت جرام** Harebet graeme نظر للحل من خلال الانطلاق من المدينة نفسهامصدر التلوث، وذلك بتحقيق إدارة جيدة للبيئة من خلال تخطيط المدينة، وهناك من راى الحل في المدينة لانها تجمع ثلاث نقاط : راس المال البشري وراس المال الاجتماعي وراس المال الاقتصادي.[1]

ومنه المدن نظم بيئية يجب ان تؤخذ بعين الاعتبارعند تخطيطها وتخطيط المدينة يهدف بالاساس الى حماية البيئة وتوفير مياه وهواء وفراغات معيشية للمواطنيين بجودة

الفرع الثالث: تحدي المواصلات

إن من أهم العناصر الموجودة في المدينة نظام النقل ، حيث ان تطور المدينة مرهون بنظام نقلها ، وتواجه المدينة اليوم مشكل زيادة تملك السيارات ، حيث يعج العالم باكثر من 800 مليون سيارة تتمركز في المدن، تشكل تحديا بما تخلفه من اثار سلبية على البيئـة.[2]

تسبب وسائل النقل المختلفة مشاكل عديدة يمكن اجمالها فيمايلي :

اولا : الضوضاء في المدن

اثبتت الدراسات ان حركة المرور تسبب 75 %من ضوضاء المدن والتي تحسب بالديسيبل انظر الى الجدول الاتي :

وسيلة النقـــــــل	نسبة الصوت الصادر بالديسيبل	الاثـــار الصحيـــة
الطـــــائرة	199	عجز الاذن عن السمع
المـــوتـــور	130	عجز الاذن عن السمع
القـــــطار	85	بداية الاظطرابات الذهنية والتشنجات
السيـــــارة	70 الى 100	مشاكل في السمع
التـــــرام	50	اضطرابات عصبية

جدول رقم (4):الاثار الصحية لوسائل النقل المختلفة

المصدر: **مجلة القطاع الهندسي** ، دور التخطيط العمراني في الحد من المشاكل البيئية الناجمة عن حركة النقل، محمد،عبد الباقي محمد ابراهيم ، المجلد الرابع،العدد 11، جامعة الازهر ،افريل 2009م، ص:2.

يظهر الجدول الاضرار التي تسببها وسائل النقل على صحة الانسان حيث تسبب الطائرة والموتور عجزا في السمع ويسبب الترام اضطرابات عصبية اما السيارة الالة الاكثر توفرا في المدن فتسبب

1)محمد ،عبد الباقي محمدابراهيم وعبد المنعم، احمد الفقي، **الادارة البيئية للعمران الحضري**، مرجع سابق الذكر، ص: 2.

2)محمد ،عبد الباقي محمد ابراهيم ، **تطورعمران المدن الجديدة في عصر الاستهلاك المنخفض للطاقة** ، مرجع سابق الذكر، ص: 3.

مشاكلا في السمع وترتبط هذه الزيادة بتخطيط نظام النقل والبناء في المدن حيث كلما كان نظام النقل والبناء مناسبا في المدينة تقل الضوضاء وبالتالي تخطيط المدينة الجيد يحافظ على صحة المواطنين فيها.

ثانيا : الافرازات الغازية

تستهلك وسائل النقل اكثر من 60 % من مجموع استهلاك العالم النفطي ، حيث يستهلك العالم اكثرمن 800 مليون برميل يوميا[1]، وتنقسم اثار هذه الافرازات على مستوي البيئة وعلى صحة الانسان انظر الجدول التالي :

مشاكل الافرازات الغازية على مستوى البيئة	مشاكل الافرازات الغازية على مستوى صحة الانسان
–تساهم غازات وسائل النقل في ظاهرة الدفئ الكوني وما يرتبط بها.	–الغازات المحترقة في وسائل النقل تتحول الى جزيئات دقيقة تعلق بالجو وتتسبب في مشاكل في الرئتين.
–اكاسيد النيتروجين الناتجة من غازات وسائل النقل تسبب الامطار الحمضية التي تقضي على الثروة السمكية وتسبب في حوادث الطائرات وتاكل البنيات.	–البنزين يتسبب في سرطان الدم واورام الغدد اللمفاوية.

جدول رقم (5) : مشاكل الافرازات الغازية على مستوى البيئة وصحة الانسان

المصدر: مجلة القطاع الهندسي ، دور التخطيط العمراني في الحد من المشاكل البيئية الناجمة عن حركة النقل، محمد ،عبد الباقي محمد ابراهيم ، مرجع سابق الذكر، ص، ص: 5،6.

يبن الجدول مخاطر اخرى لوسائل النقل على صحة الانسان تتمثل في مشاكل للرئتين وسرطان الدم واورام الغدد اللمفاوية، اضافة الى تاثيرات سلبية على البيئة والتنوع البيولوجي فيهاوبالتالي تخطيط المدينة عليه ان يراعي وجود وسائل نقل صديقة للبيئة.

ثالثا: ارتباط تخطيط المدينة بزيادة مشاكل النقل

–حسب الدراسات ان المباني العالية على جانبي الطريق احد المشاكل المسببة للضوضاء لانها تشكل مايسمى بالوادي العميق ، وتقوم واجهات المباني بالانعكاس التكراري للموجات الصوتية الصادرة من وسائل النقل وزيادة حدتها.

–التقاطعات المعقدة في الطرق تؤدي الى توقف السيارات اكثر من مرة واعادة تشغيلها مما يزيد من

1)محمد ،عبد الباقي محمد ابراهيم ، **تطورعمران المدن الجديدة في عصر الاستهلاك المنخفض للطاقة** ، ورقة مقدمة لمؤتمر تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة قضايا واولويات، الاسكندرية، 28 مارس 2009م ، ص:3.

الضوضاء.[1]

ومنه التخطيط الجيد للمدينة وذلك بتصميم مباني باضافة فراغات، والتخطيط الجيد للشوارع واحاطة المدينة بحزام اخضر سيكون الحل نسبيا.

المطلب الثاني : تحقيق التنمية المحلية

ان عملية تخطيط المدينة لغاية اولية هو النهوض بها وتنميتها لغاية اسمى هي تحقيق التنمية بكل ابعادها المحلية والوطنية، هذه التنمية تكتنف هي الاخرى التنمية المحلية، والتي يرجى تحقيقها على مستوى المدينة من خلال الاستغلال الامثل للموارد وتفعيل دورها كقطب للتنمية.

الفرع الاول : مفهوم التنمية المحلية

تعددت التعاريف التي نظرت كل منها لمفهوم التنمية المحلية من جهة معينة، ولكنها في الاخير تنم عن اهمية هذا المفهوم الذي مازال الباحثون يتجادلون في تقديم تعريف كامل يشمل كل زوياه، فماهي التنمية المحلية ؟

تم اطلاق العديد من التعريفات التي تخص التنمية المحلية ولكنها اخذت المستويات التالية:

1)- على اساس انها عمل يهدف الى تحسين المردود الاقتصادي : وهنا نجد تعريف **كارول بوتم** للتنمية المحلية على انها" ذلك الجهد لزيادة الفرص الاقتصادية وتحسين مستوى حياة الافراد داخل المجتمع المحلي بمساعدة مواطنيه على التعرف بمشاكلهم التي تحتاج الى قرار الجماعة وعمل الجماعة بانشاء وتطوير المشروعات وتحسين الخدمات.[2]

2)-على اساس انها عملية تتعلق اساسا بالمجتمع المحلي : وهنا نجد تعريف التنمية المحلية بانها "عملية دينامية تستهدف مكونات المجتمع المحلي، وتتضمن سلسلة من التغيرات البنائية وذلك على مستوى البناء الاقتصادي والاجتماعي من اجل تحسين مستوى معيشة الافراد ليشاركوا في تنمية مجتمعهم المحلي."[3]

3)-على اساس انها تنمية تتعلق بمفهوم اللامركزية : وهنا نجد تعريف التنمية المحلية على انها "التنمية التجريبية للامركزية التي تعطي من خلال تقييم نتائجها تصورات على مستوى التنمية الشاملة، والتي

---

1) محمد،عبد الباقي محمد ابراهيم ، **دور التخطيط العمراني في الحد من المشاكل البيئية الناجمة عن حركة النقل** ، مرجع سابق الذكر، ص: 4.

2)عبد الهادي،الجوهري واخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل اسلامي)** ، القاهرة : مكتبة نهضة الشرق، 1984، ص:146.

3) محمد،بالخير، **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست** ، مذكرة ماجستير،(غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر، 2005، ص:12.

لها دور في دعم الاعتماد الجماعي على الذات وتنمية مشاركته والتي تصبح مساق لانجاح التنمية.[1]

الاكيد ان تخطيط المدينة يدعم مشاركة المجتمع المحلي من اجل منحه الفرصة لتحقيق التنميةعلى المستوى المحلي والذي يعطي ثماره على المستوى الوطني.

الفرع الثاني: الاستفادة من الموارد المحلية في المدينة

ان تحقيق التنمية المحلية لايمكن ان يتاتى دون الاستفادة من الموارد المحلية الخاصة الموجودة بالمدينة، حيث يوفر تخطيط المدينة المجال لاستغلال كافة الموارد، والتي ستعود بالنفع على المدينة من جهة وعلى التنمية المحلية فيها من جهة اخرى.

يقوم تخطيط المدينة على الاسغلال الامثل للموارد المتاحة، وهذه الموارد تتنوع بين الموارد الطبيعية والبشرية من خلال الاستفادة من الخبرات المتاحة في المدينة، وهنا تظهر مؤسسات التخطيط ومشاركة المجتمع المحلي في اعداد الخطة، بحيث يبدي هذا الاخير رايه حول المشاكل والصعوبات التي تواجهه وحول كيفية استغلال الموارد المحلية بطرق افضل، [2] وتكشف الدراسات في تخطيط المدينة حول معلومات عن الاقتصاد المحلي، والغرض منه التقدير الكمي للعمالة والعاطلين عن العمل ليتم ادماجهم في مشاريع والاستفادة منهم في اطار الاستغلال الجيد للموارد المحلية باشراك المجتمع المحلي[3].

حيث المشاركة الموسعة في الخطة بين جمهور المدينة والمخطيطين والسلطات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ستؤدي الى ما يلي:

-تساعد المشاركة الموسعة في بناء القدرات المحلية وتطوير قدرات الناس المحليين ليدبرو ويفاوضوا في نشاطات تطوير المدينة.

-تعطي المشاركة الموسعة في اعداد الخطة مجالات اوسع لها والى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة وضع الخطة.[4]

-في تخطيط المدينة الموسع سيتم التوظيف الجيد للموازنات المالية.

-الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والتوظيف السليم للموارد البشرية.

-تحقيق معدلات نمو عالية وتحسين مستوى ونوعية حياة السكان.

---

1)سامية، محمد جابرواخرون، **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2000، ص:42.

2)منال ،عرسان سعيد قرارية ، مرجع سابق الذكر ، ص: 20.

3)علاء، سليم اسعد صلاح، **خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني و النمو الاقتصادي دراسة تحليلية لمدينة نابلس** ، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص:30.

4)منال عرسان سعيد قرايرية ،مرجع سابق الذكر ، ص، ص: 22 ،23.

-التوزيع العادل لعائدات النموالاقتصادي ومكاسب تنموية اقليمية والمساهمة في وضع الحلول المناسبة والموضوعية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية.[1]

الاكيد ان المشاركة الموسعة لها اثارها الايجابية على تخطيط المدينة وعلى مواطنيها حيث يكتسب هؤلاء لغة حوارية في التعاطي مع الاخرين ، وفي الاحساس بالمشاكل التي تمر بها مدينتهم، وفي ادراك اولوية مشاريع عن غيرها، في اطار المصلحة العامة التي تختزل فيها مصلحة الافراد مما يساعم في استقرار المدينة.

الفرع الثالث : تفعيل المدينة كقطب للنمو

ان تحقيق التنمية المحلية للمدينة دون تفعيل المدينة كقطب للنمو يعد خللا، لان المدينة هي قطب للنمو اصلا على اعتبار الترابط القائم بين النمو الاقتصادي والتصنيع من جهة والتحضر من جهة اخرى [2]، ولكن كيف يحقق تخطيط المدينة التنمية المحلية من خلال تفعيل المدينة كقطب للنمو؟

حسب **فرانسوا بيرو**Francios Pierrot صاحب نظرية اقطاب النمو ان التنمية عملية تراكمية بمجرد ان تبدا تستمر وتغذي نفسها ذاتيا، فيقوم تخطيط المدينة على الاستفادة من الوفرات لتنمو المدينة من خلال تغذية الروابط المغروسة بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، كالقطاع الخاص والمجتمع المدني والكيان العلمي والذي يمثل راس مال علائقي او اجتماعي، وسيتم حشد الموارد الطبيعية و البشرية والمالية والاجتماعية وذلك لخلق خاصية التجميع.[3]

وحسب نظرية **ارلوند جورين**Arnold Gorine والخاصة بالتنمية المحلية ادمجا دور المخططين في المرحلة الثانية، حيث يقومون بخطوات محددة باستغلال ماتمتلكه المدينة من وفرات متعددة تكنولوجية ومالية.[4]

المطلب الثاني : مواجهة تحديات العولمة

لقد نظر للعولمة على انها وصول الانتاج الراسمالي عند منتصف هذا القرن الى نقطة الانتقال من عالمية التبادل الى عالمية الانتاج، وان الشركات المتعددة الجنسيات احدى اشكالها، ولكن الجديد هو ان

---

1)معتصم،يونس عبد الرزاق عناني، **التخطيط لتطوير اقليم الشعراوية وتنمية شمال محافظة طولكرم** ،مذكرة ماجستير ،(غير منشورة)،كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح، نابلس،فلسطين، ص، ص: 26،27.

2)معتصم، يونس عبد الرزاق عناني، مرجع سابق الذكر، ص 30.

3) محمد،عبد الشفيع عيسى ، **مفهوم ومضمون التنمية المحلية** ، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي السودانية، **ت ز**: 12|10|2010،**س**:9:15، انظر:www.welfare.gov.sd/workshop/tanmia/11.pdf

4)قوت القلوب، محمد فريد، **تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية** ، ط1، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، 2000، ص: 189.

العولمة خلقت تنافس جديد محوره المدينة التي اصبحت منطقة التقلبات المالية العالمية، والمشكل المطروح هو كيف تتمركز وتتنافس المدن الصغيرة مع مدن كبيرة يدور الاقتصاد العالمي حولها ؟

الفرع الاول : مفهوم العولمة

يمكن ان نعتبر العولمة نتاج مراحل من الزمن تطور فيها هذا المفهوم واصبح احد المفاهيم الاساسية، ولتحليل المعالم الرئيسة لها والمتمثلة في الجانب الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي، ارتاينا الانطلاق من تحديد مفهومها ولكن ولكثرة اتجهاتها تعددت مفاهيمها فما المقصود بالعولمة ؟

يمكن في هذا الجانب الثري بكتابات الباحثين والمفكرين ان نعطي بعض المفاهيم التي خصت بها العولمة منها :

-تعريف **نيل فليغشتاي** Neil Flegheshttei حيث يقول" عندما نتحدث عن العولمة نعتمد ثلاث عمليات، هي نمو المبادلات الدولية حيث المؤسسات لم تعد تتنافس داخل التراب الوطني الواحد ولكن في انحاءالعالم، وان هذه المنافسة قد تتغير وان هذه الشركات اصبحت تعتمد على التكنولوجيا الحديثة.[1]

-يعرفها **ناصر الاسد** "ان العولمة كالحداثة ظاهرة العصر وسمته وفي وجهه، وفي محاولة تجنبها او العزل عنها انما هو الخروج عن العصر و التخلف وراءه."[2]

-اما **برترون بادي** Bertron Baddi يرى العولمة "عملية اقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والاهداف مع ادعاء ادماج مجموع الانسانية ضمنه."[3]

-ويرى **نور الدين حوشيار** ان العولمة قد وضعت بصمتها على عمارة المدن بتغير معالم المكان والزمان اي تغير التجربة الانسانية، ومن هنا تهديد للثقافة الانسانية.[4]

الاكيد ان العولمة قد اثرت في اتجاهات عدة، ولكن وبالربط مع موضوعنا فهي تحاول ان تخلق نمط معين من شكل المدن وهذا نتاج الترابط بين المهندسين في الشبكة المعلوماتية وتبادل الرسومات التخطيطية

الفرع الثاني : تحدي المنافسة

ان عالم اليوم عبارة عن خريطة تنافس جديد، فالمدن في ظل العولمة لم تعد تتنافس فيما بينها داخل

---

1)**مجلة الباحث**، العولمة وتقويض مبدا السيادة،الطاهر، زيدك والعربي، رزق الله بن مهيدي ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،العدد الثاني، 2003 ، ص:35.

2)**مجلة الباحث** ، العولمة وتقويض مبدا السيادة ، الطاهر، زيدك والعربي ، رزق الله بن مهيدي، المرجع السابق، ص: 35.

3)قاسم ،حجاج ، **العالمية و العولمة نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية** ، نشر جمعية التراث،غرداية ، 2003، ص:264.

4) Yasser، Elcheshtawy، **Planning midde estern cities an urban kaleidoscope in globalizing**، London :Routledge ،May 2004، p:17 .

الدولة الواحدة وانما اصبح العالم كله سوق كبير لجميع المدن، ومنه وفي ظل هذه المنافسة الجديدة كيف يمكن للمدينة ان تنافس غيرها من المدن؟

يمكن بداية ان نعطي مثالا على هذه التنافسية الجديدة ف الصناعة والتجارة في منطقة الدمام لن تكون منافستها محصورة في مدن السعودية، ولكن يتوجب عليها منافسة مدن اخرى كالمنامة ودبي بل مدن اسيوية واوروبية، هذا الوضع الجديد للتعاملات الاقتصادية والسياسية يفرض على المدن قدرا من التنافسية واكتساب المنافسة في مجال لايجاريها فيه احد، لان التبادل الدولي العام يقوم على مفهوم الميزات المقارنة،[1]وقد ادخل مفهوم الميزة التنافسية من خلال تكوين وتراكم مزايا من صنع الانسان في عصر الجودة والنوعيةو الكفاءة والابتكارو التطوير والتخصص،[2] وفي ظل التفوق الصناعي واقتصاد الخدمات يؤدي هذا المفهوم الى مفهوم الميزة المطلقة اي تحقيق المدينة التفوق في سلعة او خدمة او مجال، ويجب ان يؤسس تفوقها على مبدا النوعية وليس على السعر، وحسب **دينوفان ريبكيما** Denovan Repkima ان القرن 21 هو اقتصاد عالمي ومنافسة مفتوحة وان من سيتحمل التاثير الاكبر للعولمة هي المدن، و بالرجوع الى تخطيط المدينة والذي يحمل بين طياته مفاتيح تفعيل ميزات المدينة في اتجاه ان تصبح مطلقة من خلال :

-التوظيف الجيد للموارد الطبيعية و البشرية للمدينة

-العمل على التحول من اقتصاد الموقع الى اقتصاد المكان من خلال الاحساس بالمكان بتوظيف البيئة الطبيعية والعمرانية، لتعطي احساس بخصوصيته وتميزه بنكهة اقتصادية وهذا ما ادركه الفيلسوف الايطالي **جيريادانو بيونو** Guirrirdano Bruno الذي اشار الى انه عندما لايكون هناك اختلاف لا يكون تمايز في الجودة.

-التعرف على مقومات المدينة والعمل على الاستمرار في دعم هذه المقومات لخلق التميز ، ويظهر دورتخطيط المدينة في تفعيل بعض الميزات البسيطة اوخلق ميزات والعمل على تطويرها للدخول بها في منافسة.[3]

ومنه يتبن اهمية تميز المدينة في عصر العولمة، وضرورة اكتسابها الميزة المطلقة في مجال انتاج

---

1)عدنان، عبدالله الشيحة، **التنمية الحضرية للمدن السعودية وتحديات العولمة** ، مركز الامير سلمان للادارةالمحلية، **ت ز**:6\08\2010،**س**:8:12، انظر: http://www.psclg.org.sa/web/articles/more/29.pdf

2) رسلان، خضور ، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنعكساتها على سوريا** ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، **ت ز**:9\3\2011،**س**:13:12، انظر: www.mafhoum.com/syr/articles_06/khaddour.**pdf** – Pages similaires

3)عدنان، عبدالله الشيحة، **التنمية الحضرية للمدن السعودية وتحديات العولمة** ، مرجع سابق الذكر.

سلع او تقديم خدمات حتى تدخل بها السوق العالمي للمدن وتنافس للحصول على الريادة بين المدن.

الفرع الثالث : تحدي التمركز

ان ظاهرة العولمة ادت الى تحول البعد المكاني للمدن من الحدود المكانية الضيقة للدولة ليتسع ويشمل العالم كله، وهذه اشارة الى تراجع دور الدولة الامة والانتقال الى المدن الكبيرة[1]، وهنا يكمن تحد جديد للمدينة بعد ان دخلت المنافسة، في كيف تتمركز مع هذه المدن ؟

ان المدن الصغيرة الحديثة تواجه في سوق المدن تحدي المدن الكبيرة حسب **ارنست راذارفورد***، Ernest Rutherford (1871م–1937م)حيث ان المدن الكبيرة في العالم تشكل تحديا للمدن الاخرى بل وللدول لما تحويه من امكانات، ويمكن تعريفها بانها "وحدة معينة من المدن تتوفر فيها خصائص التفوق الاقتصادي والصناعي والاتصالي و الخدماتي، وكذلك

انها عبارة عن شبكة عنقودية من المدن يبلغ عدد سكانهاحوالي 10 مليون نسمة اواكثر"[2]، وتتوفر هذه المدن الكبيرة على :

–تركيز مقرات الاعمال و المداخيل الهامة مثل نيويورك ، طوكيو، لندن والتي تحوي على البنوك العملاقة المتحكمة في الاقتصاد العالمي والاقتصاديات الوطنية لعدة دول.

–تحكم استراتيجي عن طريق التسهيلات المالية .

–تعدد في وحدات الانتاج و مصادر المال وتشتتها عبر العالم.

–تعدد في التحويلات المالية مما فرض نوع من التركيز المحلي للانشطة ومصدر ا للقرارات العالمية حول المسائل الاقتصادية.

–التطور التكنولوجي حيث يكون في المدن الكوكبية ويتم التنفيذ في المدن الصغرى.[3]

ان هذا التركيز لهذه الجوانب المهمة في المدن الكبيرة وضمن الاقل منها يطرح اشكالات لبقية مدن العالم وقدرتها على اكتساب هذه الميزات، ومن ثمة كسر قاعدة التمركز التي تحاول هذه المدن ان تبقيها

---

1)عدنان، عبدالله الشيحة،**التنمية الحضرية للمدن السعودية وتحديات العولمة** مرجع سابق الذكر.

***ارنست راذار فورد :** هو من مدينة بريتش واتر في نيوزيلاندا الجديدة، اكتشف اشعة الفا وبيطا واكتشف ايضا النشاط الاشعاعي اكسبه هذا جائزة نوبل في الكيمياء في1908م، وهو الذي سلط الضوء على نواة الذرة، توفي في19اكتوبر 1937م في كامبريدج في بريطانيا.

2)Rutherford H،Platt **Megapolis:An enduring Enigma**، the tecnology and culture review ،The johns hopkins uneversity، usa، ،number1،january ،2010، p:223.

3) Rutherford H،Platt ،ibid، p: 224.

لتدور باقي المدن الاخرى في فلكها.

الفرع الرابع: تحدي تقلبات السوق العالمية

تعد الازمة المالية " حالة تمس اسواق البورصة واسواق الائتمان لبلد معين اومجموعة من البلدان، وتكمن اثارها على الاقتصاد مسببة ازمة اقتصادية ثم انحصارا في القروض وازمات سيولة"[1]، كل هذا يبين خطورة الازمات المالية ولكن اين تتموضع المدينة من الازمات المالية العالمية ؟

لقد ادرك الاقتصاديون اهمية المدن سواء كنقطة لانطلاق الهزات الاقتصادية العالمية لانها نقاط التداول المالي العالمي، ومن جهة اخرى كحزام واقي ضد هذه التقلبات ، هذا الحزام الذي تختلف درجة قوته وتحمله على مدركاتنا بأهمية تخطيط المدن في الجانب الاقتصادي ، وهنا دعى العديد من الاقتصاديي ن لإعادة النظر في المدينة من خلال رفع قدرة المدينة على التعامل مع المعطيات الجديدة، سواء على مستوى تقلبات السوق العالمي او على مستوى تحضيرها لمثل هذه المشاكل، من خلال الإدراك على ان دور المدينة في التنمية الاقتصادية تحول من أولوية الإسهام في التنمية الوطنية الى تنمية المدينة، وان التخطيط المركزي لم يعد مجديا وان على المدينة ان تكون أكثر نضجا وقدرة على استيعاب مايحصل في ثنايا الأسواق العالمية.[2]

المبحث الخامس : تخطيط المدن والبرامج الدولية

إن الإدراك الدولي بحقيقة أهمية تخطيط المدينة في الوقت الحالي أصبح واضحا لمتتبعي البرامج الدولية، وهذا بعد قضايا اعمار اوروبا والنموالسكاني والتلوث البيئي وموقع المدن من هذا كله، فبرزت انشطة وبرامج لمنظمات بشكل منفرد ثم تطورت الى شكل ثنائي، وبازدياد تعقد قضايا المدن تطور هذا الشكل لياخذ نمط متعدد بين منظمات دولية تهتم بالمدن وتعد لذلك برامج ومشاريع.

المطلب الأول : المنظمات الدولية المهتمة بالمدن

بازدياد اهمية المدينة على مستوى انها نقطة انطلاق وتجميع للعديد من المشاكل، وعلى مستوى ان الحلول تكمن في تخطيطها، فلم تعد المدينة شغل الدولة الوطنية ولا شغل الجهات المحلية، ولكن اصبحت شغل منظمات دولية تتخصص كل منها في مجال، وتعمل لاجل النهوض بالمدينة من خلال برامج

---

1)الشيخ ،الداوي ، **الازمة المالية انعكاساتها وحلولها** ، ورقة مقدمة لمؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي،جامعة الجنان ،طرابلس ،لبنان،13 مارس ،2009 ، ص:3.

2)عدنان، عبدالله الشيحة ، **التنمية الحضرية للمدن السعودية وتحديات العولمة** ، مرجع سابق الذكر.

ومشاريع، فماهي المنظمات الدولية المهتمة بالمدن ؟

الفرع الأول : البنك الدولي

بدا البنك الدولي نشاطاته باسم الانشاء والتعمير، وهذا يعبر عن الفترة التي عاشتها اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عمل البنك على اعمارها، ولكن بعد الخمسينيات تحولت اعمال البنك الى التنمية، واضحت البلدان النامية المستفيد من برامجه.[1]

بدا البنك الدولي اعماله في اعادة بناء اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي فكرة تبلورت في الحرب في بريتون وودز بولاية نيوهابشير الامريكية ، حيث قدم البنك لفرنسا قرضا بـ250 مليون دولار في 1947م، ويتركزعمل البنك اليوم في تخفيف الفقر في العالم وبرامج حول البيئة و التنمية والنوع الاجتماعي، ويتجه البنك الى التخصص في برامج استثمارية ومنح للمدن.

يساعد البنك طاقم من المتخصصين والخبراء الدوليين حيث يعمل 40% منهم في مكاتبه القطرية ، ويتالف البنك من خمس مؤسسات انمائية مرتبطة فيما بينها وهي:

البنك الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار و المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.[2]

الفرع الثاني : برنامج الامم المتحدة للبيئة

ان البيئة وكما جال الحديث عنها لامر مهم لايخص الاهتمام بها جهة بعينها، ولكن ونظرا للاحساس الدولي باهميتها بادرت الامم المتحدة الى برنامج متخصص بالبيئة والذي سيهتم بالبيئة من منظور عالمي ومنظور خاص بالمدينة.

شكل مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المنعقد في 1972م باستكهولم المرحلة الاولى لتناول البيئة العالمية وعلاقتها بالتنمية، وانشات الجمعية العامة بقرارها 2997 (د-27)المؤرخ في ديسمبر 1972م انشاء برنامج الامم المتحدة للبيئة، [3] ووضع البرنامج خطة عمل تقوم على مراحل، حيث يتم في مرحلة اولى تقييم الوضع البيئي، ثم كمرحلة ثانية تطوير سياسة دولية ومنه صياغة اتفاقات متعددة الاطراف

---

1)حازم،الببلاوي ، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الى نهاية الحرب الباردة** ، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،2000، ص :44.

2)البنك الدولي ، **تاريخ البنك الدولي**، البنك الدولي، **ت ز**:13\04\2010 ،**س** : 17:20 ،انظر:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/0,,contentMDK:20443393~menuPK:743814~pageP

3) تادونوري ،اينوماتا، **الاستعراض الاداري للادارة البيئية في منظومة الامم المتحدة** ، الامم المتحدة، 2008، ص:2.

ومن ثم تنفيذ هذه السياسات وتقيم السياسات العامة والتنفيذ والتنمية الميدانية، حيث يعمل البرنامج وفق نهجين الاول يصف فيه مختلف الامور المتعلقة بالبيئة، والثاني يصيغ من خلاله اتفاقيات دولية متعددة الاطراف تتعلق بحماية وتثمين البيئة الدولية[1].

ويهتم البرنامج بتعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة في العالم والمدن بشكل خاص ، وتعد قمة الأرض و اعلان مالمو ورزمة كارتاخينا المتعلقة بالإدارة البيئية من المرجعيات الهامة للبرنامج.[2]

الفرع الثالث : برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية

لعل المشكل السكاني لم يكن يناقش بالحدة التي هو عليها اليوم، ولكن ومع ازدياد عدد السكان القاطنين للمدن اصبح الامر غاية في الاهمية، واهتمام الامم المتحدة به كان سابقا لتحول المسرح الديمغرافي للمدن من خلال برنامج المستوطنات البشرية .

تاسس برنامج الموئل في 1978م بعد اجتماع في مدينة فانكوفر والذي عرف بالموئل الاول، حيث كان الموضوع على قدر بسيط من الاهمية في اجندة عمل الامم المتحدة لان ثلثي سكان العالم لايزالون يعيشون في الارياف، ولكن من1997م الى2002م تغيرت الصورة، حيث تحول نصف سكان العالم في المدن، وتاتي قمة الارض المنعقدة في اسطنبول في3و14حزيران1996م لتقويم عمل البرنامج والمعروفة بالموئل الثاني وقد اعتمدتها 171 دولة.[3]

يهدف البرنامج الى تعزيز تنمية المستوطنات البشرية المستدامة اجتماعيا وبيئيا وتوفير الماوى المناسب والحد من الفقر الحضري ، والاكثر من ذلك يقوم البرنامج بشراكات مع جميع الاصعدة وذلك من اجل :

-ادارة المعرفة وتقديم التقارير حول الادارك العالمي للتنمية الحضرية و الماوى والفقر.

-ترويج معايير التحضر المستدام والحد من الفقر الحضري.

-تنويع المصادر من خلال الشركات المتعددة لتوجيه نشاطات البرامج الدولية.[4]

هيكليا يتكون البرنامج من مجلس ادارة به 54 عضو تنتخبهم الجمعية العامة لمدة 3 سنوات على

---

1) **تادونوري ،ايناوماتا**، مرجع سابق الذكر، ص: 5.

2) **تادونوري ،ايناوماتا**، المرجع السابق ، ص: 3.

3) منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، **تاريخ البرنامج**، منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، **ت ز:**1\02\2011 ، **س:**18:00،انظر: http://www.unhabitat.org.jo/inp/view.asp?ID=42

4)منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، **الاستراتيجية** ،منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، **ت ز:**1\02\2011 ،**س:**18:10،انظر : http://www.unhabitat.org.jo/inp/view.asp?ID=43

النحو التالي :

16 مقعدا للدول الافريقية و13 مقعدا للدول الاسيوية و6 مقاعد لدول اوروبا الشرقية واخيرا 10 مقاعد لدول امريكا الشمالية.[1]

ومنه انشاء برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية سيكون له العديد من الانعكاسات على مستوى الاهتمام بالمدينة من خلال الدراسات والمشاريع .

المطلب الثاني : التعاون المشترك بين المنظمات في مجال المدن

يشكل التعاون في حذ ذاته خطوة من خطوات التقدم من خلال الاستفادة من الاخرين، ويوضح في منحى اخر صعوبة وتعقد الامر الذي تم التعاون من اجله، ومن هنا يمكن القول ان التعاون الثنائي والمتعدد بين كل من برنامج المستوطنات البشرية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة والبنك الدولي لهو دليل على صعوبة حل مشاكل المدن من خلال جانب احادي.

الفرع الاول : برنامج المدن المستدامة

ان الاصوات التي تعالت في اواسط الثمانينات والتي دعت الى النظر في استدامة المدن، وذلك بالتعامل مع الموارد بشكل اكثر عقلانية، وجدت صداها في التعاون الثنائي بين برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية و برنامج الامم المتحدة للبيئة .

تم في 19 ديسمبر1977م تحت القرار رقم 32 /162 المتعلق بالترتيبات المؤسسية للتعاون بين برنامج المستوطنات البشرية و برنامج الامم المتحدة للبيئة ، حيث كانت البداية اجتماعات طرحت فيها الاولويات، ثم دخلت الشراكة عهدا جديدا في 1996م في اطار برنامج المدن المستدامة على نحو ما اوصى به مجلس الادارة في ظل القرار رقم 18 / 15 المؤرخ في 26 مايو 1995 م، والقرار رقم 15 /8 المؤرخ في مايو 1995م الصادر عن لجنة المستوطنات البشرية ، حيث يتم اقتسام التكاليف مناصفة حتى انتهاء العمل في 2000م، ويعمل البرنامج لفترة خماسية جديدة ، وقد اصبح البرنامج اداة مهمة لدعم جدول اعمال القرن 21 ولتنفيذ البعد البيئي وتحقيق اهداف الانمائية الالفية المتفق عليها اثناء القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، وتشمل انشطة البرنامج في مدن افريقية وعربية واسياوية واوروبية ومدن امريكا اللاتينية، حيث قام البرنامج بخمسين مبادرة على مستوى المدن بالاضافة الى التعاون بشان الملفات البيئية في المدن[2]

---

1)منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، **تقرير حول الدورة الثانية والعشرون لمجلس الادارة** ، الامم المتحدة ،افريل 2009، ص، ص: 1،2.

2)منظمةالامم المتحدة للمستوطنات البشرية، **تقرير مرحلي مشترك بين المديرية التنفيذية لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية والمديرية التنفيذية للامم المتحدة للبيئة** ،منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، 5 مايو 2003، ص: 4.

الفرع الثاني : برنامج المؤشرات الحضرية

نظرا لكون السكن حقا من حقوق الإنسان وواحد من الخدمات التي يتزايد الطلب عليها في جميع أنحاء العالم وذلك للنمو السكاني وفق متتالية هندسية، ولكن هذا السكن لابد أن يطابق جملة من المعايير، وهنا يظهر أهمية التعاون الدولي في إيجاد مؤشرات عالمية تخص السكن.

بدا الاهتمام العالمي بتطوير مؤشرات في المجال الحضري منذ أوائل السبعينات، وتزامن مع الفترة التي أدرك فيها المجتمع الدولي تحديات التزايد السكاني المتركزة في المدن ، لتقر الأمم المتحدة في 1988م الإستراتيجية العلمية للمأوى والتي تنادي الحكومات بتبني سياسة في قطاع الإسكان وبتمكين القطاع الخاص من الاستثمار فيه، ولكن في 1990م تعاون البنك الدولي وبرنامج المستوطنات البشرية في إطار علمي، حيث تضمن هذا البرنامج مقارنة مفصلة لواقع الاسكان في 53 مدينة رئيسية موزعة في 52 دولة، فتم جمع 50 مؤشرا وفق اسس قابلة للمقارنة مثل : التعليم للمجتمع و البيئة والتنمية والارض و حقوق الانسان و السكان والتنمية الاجتماعية ، هذه بعض من المؤشرات التي تمخضت عن التعاون بين المنظمتين والتي ستشهد اضافات في قمة الارض بالمصادقة الدولية عنها.[1]

الفرع الثالث : برنامج استراتيجية تنمية المدن

عكس التعاون الثنائي بين البنك الدولي وبرنامج المستوطنات البشرية ولادة برنامج استراتيجية تنمية المدن ضمن منظمة تحالف المدن، والتي استقطبت المزيد من المنظمات لانجاح هذا البرنامج، والذي يعكس رؤية المدينة من منظور عصري وكذا الاهتمام بالفقراء كجانب انساني.

ياخذ هذا البرنامج شكلا اخر لانه نتاج تعاون دولي بين منظمات دولية متعددة ، وهذا لتزايد الادراك الدولي باهمية الانطلاق من المدينة ، ويدخل البرنامج كاحد الاستراتيجيات التي تسعى منظمة تحالف المدن تحقيقيها، والتي يرجع تاسيسها الى الاتفاق الاولي بين البنك الدولي وبرنامج المستوطنات البشرية في ايار1999م وتشكيل منظمة تحالف المدن، فالبرجوع الى برنامج المستوطنات البشرية اعتمدت لجنتها في دورتها 17 المنعقدة في نيروبي ماي 1999م الرؤية الجديدة للموئل، باعتماد اسلوب وشكل الوكالة الداعية والاستناد الى قواعد اوضح[2] منها :

---

1) امانة جدة ، **برنامج المؤشرات الحضرية، امانة جدة ، ت ز:9\2\2011،س:21:20**، انظر :
http://juo.jeddah.gov.sa/Content/159117261591159271015 91_159115928222159115911591159282301591_159115928222159115911592822159282301591592166571591.asp

2)منظمة الامم المتحدة، **تقرير المديرية التنفيذية لمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اعمال الموئل**، الامم المتحدة ،6حزيران 2001 ، ص،ص: 2،3.

-مساعدة الحكومات الوطنية والمحلية على تعزيز اعمال الموئل من خلال تنظيم حملتين عالميتين حول ضمان الحيازة والادارة الحضرية ، اما البنك الدولي فقد انكب على اعداد استراتيجية جديدة حول الادارة الحضرية والمحلية، وهي استراتيجية اعتمدها نهاية 1999م ليقر البنك وبرنامج المستوطنات التركيزعلى الحد من الفقر في المدن وينظم اليها الاتحاد الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة للبيئة في2000م وتتشكل منظمة تحالف المدن[1].

المطلب الثالث : منظمة تحالف المدن

ان التطرق لبرنامج استراتيجية تنمية المدن والذي يعد موضوع الدراسة، من دون التعريج على منظمة تحالف المدن التي من اهم اهدافها هو هذا البرنامج، يعد اغفالا على الميكانزمات الداخلية في المنظمة، والتي تدفع بهذا البرنامج نحو المزيد من التواجد في العالم، من خلال التمويل المحصل عليه من المنظمات الاعضاء، ومن خلال الادوار التي يلعبها الفاعلون في الهيكل التنظيمي.

الفرع الاول : المكونات المؤسسية لمنظمة تحالف المدن

يتشكل الهيكل التنظيمي لمنظمة تحالف المدن من هيئات تشكل فيما بينها ادارة المنظمة، والتي تهتم بالشؤون الادارية والمختصة اساسا بمشاريع المنظمة في دول العالم والموافقة عليها.

يتكون هيكل المنظمة من :

اولا: الفريق الاستشاري(The Consultative Group):

1)-اعضاء الفريق الاستشاري : يراس الفريق الاستشاري البنك الدولي و برنامج المستوطنات البشريةوتضم المجموعة أعضاء كاملي العضوية والأعضاء المنتسبين لتحالف المدن.

2)-اجتماعات الفريق الاستشاري: يعد الفريق الاستشاري الاول في اتخاذ القرارات ويجتمع الفريق على الأقل مرة في السنة. ويتشكل النصاب القانوني في عقد الجلسات من ثلثي اعضائه و يتم اتخاذ القرارات من قبل الأعضاء بتوافق الآراء و التوافق هنا يعني عدم وجود اعتراض على الاتفاق، ولكنه لا يحول دون القدرة على المعارضة.

3)-**ادوار الفريق الاستشاري :**

-اعتماد تعديل ميثاق منظمة تحالف المدن.

---

1)منظمة الامم المتحدة، **تقرير المديرية التنفيذية لمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية عن استعراض وتقيم التقدم المحرز في تنفيذ اعمال الموئل**، مرجع سابق الذكر، ص، ص : 2،3.

-التصديق على خطة العمل والميزانية السنوية لتحالف المدن، بما في ذلك الأمانة العامة، والمنتدى السياسي الاستشاري، بعد موافقة اللجنة التنفيذية.

-الموافقة على جملة من المعايير ليتم استخدامها في تقييم واعتماد أنشطة منظمة تحالف المدن.

-تحديد رسوم العضوية للجهات المنتسبة للمنظمة.

-المساعدة في جمع الموارد الاضافية.

-تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية.

-تعيين رئيس للمنتدى السياسي الاستشاري.

-الموافقة على طلبات أعضاء الفريق الاستشاري الجديد.

-اتخاذ قرار بشأن الموقع المادي للأمانة العامة في المنظمة.

-النظر في وضع الاستراتيجيات طويلة الاجل و الموافقة على البرامج

-التنسيق بين الجهات المانحة.

-منح الخبرة والمعرفة للمدن في معالجة بعض المشاكل.

-استعراض اداء تحالف المدن وتقيم اثرها حيث يجتمع الفريق اكثر من مرة في السنة.

ثانيا: **الامانة العامة** (The Secretariat)

1)اعضاء الامانة العامة: موظفي الأمانة العامة هم أعضاء وموظفين في البنك الدولي المعينين وتدار الامانة العامة وفقا لسياسات البنك الدولي واجراءاته ولكن يجوز للأمانة قبول لموظفين على سبيل الإعارة من منظمات الأخرى.

2)ادوار الامانة العامة :

-تنفذ الامانة أعمال برنامج تحالف المدن.

- وتتمثل المهمة الرئيسية للأمانة العامة هو تسهيل بنشاط مشاركة أعضاء في أنشطة المنظمة كما يوفر خدمات ملائمة لأعضائها.

-اي عمل شراكة يدار من قبل الامانة العامة.

تيسير مشاركة الأعضاء في أنشطة تحالف المدن.

-توفر الامانة العامة خدمات للجنة التنفيذية والفريق الاستشاري.

-إعداد وتقديم استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل، للنظر فيها من قبل اللجنة التنفيذية والفريق الاستشاري.

-دعم الفريق الاستشاري واللجنة التنفيذية في جمع الأموال نيابة عن منظمة تحالف المدن.

-الاحتفاظ بقاعدة بيانات مشاريع منظمة تحالف المدن.

-إعداد وتقديم تقارير عن حالات التقدم ومجمل النتائج.

-تقدم الامانة تقرير للفريق الاستشاري وتقوم بفحص وتقييم مقترحات المشاريع وفق للمعاييرالمعتمدة من الفريق الاستشاري.

-الحفاظ على علاقات فعالة مع الشركاء ودعم الفريق الاستشاري في جمع الاموال.[1]

-صياغة برنامج العمل والميزانية وادارة صرف الاموال.

- رصد تنفيذ المشاريع و الدروس المستفادة بشان افضل الممارسات[2]

ثالثا :اللجنة التنفيذية(The Executive Committe)

1)-اعضاء اللجنة التنفيذية : إن اللجنة التنفيذية تضم ممثلين من مجموعة من الأعضاء الدائمين والأعضاء المتناوبين ، وعضو بحكم المنصب.

ا)-**الاعضاء الدائمين :** يتمثل الاعضاء الدائمين كل من اعضاء من البنك الدولي و من برنامج الامم المتحدة للمستوطنات ومنظمة اتحاد المدن والحكومات المحلية(**united Cities and Local Governments**)

ب)الاعضاء غير الدائمين : يتمثل عدد اعضاء غير دائمين في واحد من الحكومات الوطنية التابعة في البلدان النامية و اثنان من الحكومات الوطنية من غير البلدان النامية و عضوان من الدول الأعضاء المنتسبين.

2)-اجتماعات اللجنة التنفيذية: تجتمع اللجنة التنفيذية كلما كان ذلك ضروريا ، ولكن ما لا يقل عن مرتين في السنة واحد من الاجتماعات تسبق اجتماع الفريق الاستشاري، و لديها السلطة لتكوين مجموعات عمل.

3)-ادوار اللجنة التنفيذية: يتمثل دور اللجنة التنفيذية فيما يلي:

-اللجنة التنفيذية مسؤولة المجموعة الاستشارية.

-توفير التوجيه للأمانة العامة بشأن مسائل السياسة العامة والاستراتيجية.

-رصد التقدم المحرز وتقديم توصيات إلى الفريق الاستشاري.

-المشاركة في اختيار مدير للأمانة العامة

-تحدي البلدان من أجل البرامج القطرية.

---

1) The Cities Alliance، **Charter** The Cities Alliance ، **ت ز:** 2012\08\01، 22:00 **س:** انظر، : http://www.citiesalliance.org/charter#intro

2) The Cities Alliance، **Charter**، **The Cities Alliance**، Ibid.

-الاستجابة للطلبات المقدمة من الفريق الاستشاري.

رابعا : المنتدى السياسي الاستشاري

1)-اعضاء المنتدى السياسي الاستشاري: يتكون المنتدى السياسي الاستشاري من :

الشركاء من البلدان الاعضاء في منظمة تحالف المدن-الجامعات ومؤسسات التدريب-المنظمات غير الحكومية-مؤسسات القطاع الخاص.

2)ادوار المنتدى السياسي الاستشاري: يقوم المنتدى السياسي الاستشاري فيما يلي:

-المنتدى السياسي الاستشاري هو النظام الأساسي في تحالف المدن للمناقشة العامة وتبادل المعارف.

- المنتدى يشجع الحوار بين أعضاء الفريق الاستشاري.

-ويدعو الشركاء في السياسات الرئيسية والقضايا الاستراتيجية المتعلقة بالمدينة، والتنمية الحضرية فيها.[1]

وكما سبق الذكر عن اعضاء تحالف المدن لدينا :

ا)_ المنظمات غير الحكومية : و تتمثل المنظمات غير الحكومية في :

_منظمة سكان الاحياء الفقيرة الدولية (Shack/Slum Dwellers International)المتاسسة في 1996م انضمت لمنظمة تحالف المدن في2007م.

-الموئل من اجل الانسانية الدولية (Habitat for Humanity International)

المتاسس في 1976م والذي يسعى للقضاء على السكن غير اللائق، انظم لتحالف المدن في2010م.

ب)السلطات المحلية في منظمة تحالف المدن(Local Authorities)

-المنظمة العالمية للمدن الكبرى(Metropolis) والتي تعمل لحل القضايا المؤثرة في المدن الكبيرة.

-منظمة اتحاد المدن والحكومات المحلية (United Cities and Local Governments) (UCLG) والتي أنظمت للمنظمة في2000م.

ج)-المنظمات الحكومية : بالنسبة للمنظمات الحكومية لدينا :

البنك الدولي -برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية-برنامج الامم المتحدة للبيئة-الاتحاد الاوروبي.

د)_ الاعضاء المنتسبون: بالنسبة للاعضاء المنتسبون لدينا :

-منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP).

هـ) _الحكومات : وهنا لدينا الحكومات التالية :

---

1) The Cities Alliance، **Charter** The Cities Alliance، op. cit .

– الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا –ألمانيا– فرنسا –ايطاليا–اسبانيا–السويد–استراليا–البرازيل– التشيلي– جنوب افريقيا –النرويج.[1]

***– معلومات حول طرق الاتصال بمنظمة تحالف المدن :**

واشنطن: D.C. 20433 U.S.A

رقم الهاتف: 473–9233 (202 1+)

الفاكس:522–3224 (202 1+)

البريد الالكتروني :info@citiesalliance.org

الموقع الالكتروني:http://www.citiesalliance.org/node/22 [2]

الفرع الثاني : اهداف منظمة تحالف المدن

تعد دراسة أهداف المنظمات من الأمر المهم لأنها مبرر تواجدها ونشاطها من جهة، ومن جهة أخرى معيار يقاس به مدى قيام المنظمة بالأمور التي تعهدت بها والتي تبلورها أهدافها.

تهدف منظمة تحالف المدن إلى :

–صياغة توافق واسع حول رؤية إستراتيجية تنمية المدن كأهم برنامج تموله المنظمة.

–الارتقاء بالبرنامج الثاني مدن بدون أحياء فقيرة في المستوطنات ذات الدخل المنخفض.

–إقامة شراكة عالمية.

–تحسين نوعية التعاون في مجال التنمية الحضرية و الإقراض.

–تعزيز تأثير المنحة التي يمولها التحالف.

–توسيع مستوى وصول الفقراء إلى الموارد في المدن.

–توفير وسيلة النمو الجماعي.

استخلاص وتبادل المعارف بشان الممارسات السليمة و الخبرات.

–تحديد أصحاب المصلحة رؤيتهم لمدينتهم ونموها الاقتصادي وبنيتها التحتية و كيفية الحد من الفقر.[3]

---

1) The Cities Alliance ،**Multi-lateral Organisations**، The Cities Alliance،**ت ز:**2\6\2010،00 : 00:انظر س :
http://www.citiesalliance.org/ca/local-authorities-page

2) The Cities Alliance، **Charter** ، op. cit.

3) The Cities Alliance ،**Multi-lateral Organisations**، op. cit.

الفرع الثالث : تمويل منظمة تحالف المدن

يعد التمويل الجانب المهم في المنظمات من جهات متعددة، فهو يبين مركز المنظمة من خلال ماتمتلكه من موارد وقدرتها على المباشرة بالمشاريع، ومن جهة أخرى يرتبط بمدى تدخل المانحين في رسم سياسات المنظمة.

يمكن تعريف **التمويل لغة:**" بانه مصدر من الكلمة مول وهو بمعنى اعطاء المال لمن يحتاجه في شان ماء"، اما **اصطلاحا فالتمويل** هو: "كافة الأعمال الإدارية التي يترتب عليها الحصول على النقدية من الجهات المختلفة واستثمارها في عمليات تساعد على تعظيم قيمةالنقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه."[1]

والاكيد ان تحصيل التمويل مهم للمنظمة وهو يخدم البرنامج وسيخدم الممولين لان هذا عبارة عن استثمار، ويتأتى تمويل منظمة تحالف المدن من ثلاث طرق هي :

ا_ **أموال أساسية :** والتي تضم مجموعة من الموارد التي تستخدم في أي نشاط داخل برنامج العمل المعتمد من الفريق الاستشاري حيث يطلب من الجهات المانحة تقديم مساهمة.

ب_**اموال غير اساسية :** و التي تشمل القيود المتعلقة بالانشطة بعد موافقة الامانة العامة.

ج_ **أموال موازية :** وهي أموال لدعم أهداف التحالف وتكون بشكل نقدي أو موارد عينية بموافقة الفريق الاستشاري.[2]

خاتمـــــة الفصل

ان تخطيط المدينة هو اكثر من نشاط سياسي او اقتصادي ومن ذلك التنافس بين القطاع الخاص والمصلحة العامة هو كيف نجعل المدينة اكثر جاذبية ونجلب المستثمرين [3]، ومنه يمكن القول ان تخطيط المدن هوالذي يبلور مختلف الأنشطة والعمليات والدراسات بين مختلف المختصين قصد العمل على تخطيط مشاريع في المدينة تحقق التنمية وتراعي الجانب البيئي، ومن جهة اخرى هذا التخطيط يرتبط بالمدينة التي تتطور وتزداد متحولة من بلدة الى مدينة حضرية فعاصمة [4]، ويواكب هذا التطور الحيوي تطورات تخلق مشاكل تمثلت بداياتها في الثورة الصناعية، مما دفع المهندسين والمفكريين للتنظير من اجل تخطيط المدينة

---

1)الياس،عبد الله ابو الهيجاء ، **تطوير اليات التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية دراسة حالة الاردن** ، مذكرة دكتوراء،(غير منشورة)، جامعة اليرموك ،اربد،الاردن، 2007، ص:19.

2) The Cities Alliance ،**Multi-lateral Organisations**، op. cit.

3)Arnold ،Maclaran،**Making space property development and urban**، London: Arnold، 2003، p:74.

4)ابراهيم، محمد عباس، **التنمية والعشوائيات الحضرية**، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2008، ص:30.

لتظهر العديد من نظريات تخطيط المدينة حاولت كل منها تخطيط المدينة لحل مشكل معين، ولكن وبازدياد مشاكل المدن سواء على مستوى الزيادة السكانية اوالتحديات البيئية ومع تحدي العولمة انتقل تخطيط المدينة من المستوى المركزي، الى المستوى المحلي فالمستوى الدولي من خلال المنظمات الدولية المتعددة، والتي ادركت ان عملها الفردي لن يؤتي ثماره لذا لجئت الى البرامج الثنائية، ومن ثمة الى برامج متعددة الاطياف وهو الامر الذي تجسده منظمة تحالف المدن باهم هدف تقوم عليه وهو برنامج استراتيجية تنمية المدن الذي يحمل رؤية خاصة في تخطيط المدينة.

الفصل الثانـي

رؤية برنامـج استراتيجية تنمية المدن ومستوى تطبيقها في مدينتي تطوان وصفاقس

تمهيـــــد

انتهى الفصل الأول بالوصول إلى الشراكة المتعددة بين المنظمات الدولية في مجال تخطيط المدن والمتمثلة في برنامج إستراتيجية تنمية المدن، هذا البرنامج في الوقت الذي يقدم فيه قروضا للمدن فهو يقدم أيضا رؤية لتخطيط المدينة، تقوم على مستويات متعددة يحمل كل مستوى مضامين معينة تخصه، حيث يفرض برنامج إستراتيجية تنمية المدن رؤيته المتعددة المستويات في تخطيط المدينة ، إلا انه يمنح حرية تطبيقها للمدينة كيفما تشاء ، وتخطيط مدينتي تطوان وسفاقس سيبين الحرية في تطبيق رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن ، وهذا الجانب مهم جدا حيث سيبين إمكانية تعميم هذا البرنامج على الجزائر، ولإيضاح ذلك تم وضع الخطة الآتية والمكونة من خمس مباحث كالأتي :

المبحث الأول : التعريف بمدينتي تطوان وصفاقس

المبحث الثاني : مستوى أهداف التخطيط

المبحث الثالث : مستوى التحليل الاقتصادي

المبحث الرابع: مستوى التحليل الخدماتي

المبحث الخامس: مستوى التحليل البيئي

المبحث السادس: مستوى مراحل الخطة والمقاربة التشاركية

المبحث الأول: التعريف بمدينتي تطوان وصفاقس

إن الولوج في تحليل تطبيق رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن في كل من تطوان وصفاقس دون التعريف بالمدينتين من نواحي جغرافية وتاريخية وإدارية، تعطي في النهاية الصورة الكاملة للمدينتين حيث ستؤثر هذه النواحي في تخطيط المدينتين من جهة، والتعرف عليهما من جهة أخرى يعد تقليلا في أهمية هذا الجانب.

المطلب الأول : التعريف الجغرافي للمدينتين

إن التعرف على جغرافيا المدينتين هي مقدمة كل تخطيط مدينة، حيث يتم الاستفادة من الموقع الجغرافي للمدينة، من خلال مجموع دراسات تعمل مجتمعة على تأهيل وحماية المكتسبات الطبيعية للاستفادة منها أكثر.

الفرع الأول : تطوان جغرافيا

تزخر مدينة تطوان المغربية بطبيعة متنوعة وذلك لاطلاها على البحر المتوسط، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال مسطحاتها المائية ومناخها ودرجات الحرارة بها، وفي الجانب الأخر ساهمت الإطلالة على المتوسط والقرب من أوروبا في تنوع الجغرافيا البشرية.

أولا: الجغرافيا الطبيعية

يمكن دراسة الجغرافيا الطبيعية لمدينة تطوان من خلال ما يلي:

1)-الموقع والمساحة

تطوان مدينة مغربية تقع في الجهة الشمالية المسماة طنجة- تطوان يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، وفي الجنوب محافظات القنيطرة وسيدي قاسم، ومن الشرق محافظات تاونات والحسيمة، وغربا المحيط الأطلسي وولاية طنجة. وتقع المدينة بالقرب من مدينة سبتة المحتلة من طرف اسبانيا، وتبعد حوالي 50 كم شرقا من مدينة طنجة القريبة من مضيق جبل طارق، ويحاصرها الجبلين درسة وغرغيز من الشمال والجنوب على التوالي. أراضيها تمتد على مساحة 10375 كيلومتر مربع، وتمثل المدينة 86 ٪ من المنطقة الاقتصادية طنجة-تطوان (211570كم)، و1.4٪من مجموع التراب المغربي (2710850 كم).

2)-المسطحات المائية

يخترق المدينة نهر وادي المحنش من خلال سلسلة جبال الريف ذو الأحجار الجيرية، والمنطقة يعبرها واديين هما: واد مرتيل و واد لو، ويوجد بالمنطقة سدين يغطيان حاجيات السكان من الماء الصالح

3)-المناخ ودرجات الحرارة :

تصنف تطوان واحدة من المناطق ذات المناخ المتوسطي، والتي تتميز بوجود موسمين مختلفين : موسم ممطر ورطب يمتد من أكتوبر إلى افريل، وموسم آخر جاف إلى حد كبير من مايو إلى شهر سبتمبر. وتسجل المنطقة هطول أمطار تراكمية تتجاوز 700 ملم في المتوسط في السنة، أما بالنسبة لدرجات الحرارة

فهي تتأثر من ناحية بعمل البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، ومن ناحية أخرى من خلال الارتفاع والرياح، اما درجات الحرارة تتفاوت بين 5.3° درجة في فترات البرودة، و32.9 في فترات الحر.

4)-تأثير طبيعة المدينة على شكل اقتصادها

تطوان هي مدينة ذات طابع تجاري منذ فجر التاريخ من خلال موقعها الجيواستراتيجي، حيث تبعد بـ14 كيلومترا عن أوروبا بأراضي خصبة للزراعة ليجعل هذا من المدينة مركز لتجارة المنتجات الزراعية[1]. إلا ان المدينة اليوم تتطلع الى اقتصاد اخضر واقتصاد معرفي بالمدينة يمكن اظهار ذلك من خلال الجدولين التاليين.

التجهيزات	العدد
دار الثقافة	1
مكتبة عامة	1
متحف الفن الحديث	1
المتحف الاثنوغرافي	3
المعهد الموسيقي	1
المعهد العالي للفنون الجميلة	1
مسارح وسنيما	5
معهد سيربانطيس	1
المعهد الثقافي الفرنسي	1
المعهد الامريكي	1
مكتبات عائلية	متعددة
رواق وقاعات عروض	2

الجدول رقم(6) : تجهيزات اقتصاد المعرفة في مدينة تطوان

المصدر : جماعة تطوان الحضرية ، **تراث وثقافة**، جماعة تطوان الحضرية، http://www.tetouan.ma/ar/culture.php

1)نادي مدينة تطوان،**تطوان الحمامة البيضاء**، نادي مدينة تطوان، **ت ز**:2012\07\12،**س**:3:00،انظر: http://www.tetouanclub.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2&Itemid=8&lang=ar

يظهر الجدول اعلاه عن مختلف التكوينات المعرفية في المدينة، وسيتم ادراج تجهيزات معرفية اخرى في مخطط المدينة الذي موله برنامج استراتيجية تنمية المدن.

ويظهر اهتمام المدينة بالاقتصاد الاخضر من خلال المساحات الخضراء فيها انظر الجدول التالي :

الرقـــــم الترتيبـــي	اسم المساحة الخضراء	المساحة بالمتر مربع
1	حديقة مولاي رشيد	20000
2	حديقة سيدي ادريس	10000
3	حديقة الشلال	6116
4	حديقة فاليسيانا	5000
5	حديقة السوق المركزي	2000
6	حديقة الشهداء	5000
7	حديقة الخوارزمي	2900
8	حديقة السيدة الحرة	1000
9	حديقة الفتوحات الاسلامية	900
10	حديقة 14غشت	500
11	حديقة محمد داوود	500
12	حديقة سوق المحنش الاول	400
13	حديقة سوق الجملة	2600
14	حديقة المحطة الطرقية القديمة	3000
15	حديقة السدراوي	800
16	حديقة طابولة	800
17	حديقة مولاي المهدي	900
18	حديقة ساحة العدالة	350
19	حديقة ساحة الجلاء	350
20	حديقة الحمامة البيضاء	1000
21	حديقة بوجنة	2000
22	حديقة المصلى	1600
23	حديقة زيانة	600
24	حديقة مولاي الحسن	9000
25	حدائق المدارات الحالية	2050

26	حدائق متنوعة	30000
27	المشتل الجماعي	10000

الجدول رقم (7) : عدد المساحات الخضراء في مدينة تطوان

المصدر: جماعة تطوان الحضرية ، **المساحات الخضراء**، جماعة تطوان الحضرية، ت ز:13\07\2012، س:22:12،انظر : http://www.tetouan.ma/ar/verte.php

يتبين من خلال الجدول اعلاه عن وجود ميزة اخرى لمدينة تطوان تتمثل في الحدائق، والتي تعيدنا لنظرية المدينة الحدائقية والتي تسعى لارضاء جمهور المدينة والزائرين، حيث تتوفر تطوان على 26 حديقة ومشتل جماعي وذلك بمساحة اجمالية تقدر ب 111266 متر مربع وسيتم اضافة حدائق جديدة وتأهيل اخرى في مخطط المدينة.

ثانيا: الجغرافيا البشرية لمدينة تطوان

يمكن التعريف بالجغرافيا البشرية لمدينة تطوان من خلال ما يلي:

1) المكونات العرقية والدينية

في المغرب يوجد ثلاث مجموعات بربرية رئيسية، حيث يتكلمون ثلاث أنماط متنوعة من اللغة البربرية، فالبرابرة من منطقة الريف وشمال المغرب يتكلمون الريفية، والبربر في منطقة الأطلس المتوسط يتحدثون الامازيغية، أما أهالي الأطلس الكبير وسوس جنوب المغرب فيتحدثون تاشلحيت[1]. ومدينة تطوان يوجد بها البربر المتحدثون باللغة الريفية، إضافة إلى نسبة من العرب والاندلسين واليهود، حيث شهدت المدينة هجرات عائلات أندلسية ويهودية عند سقوط غرناطة في 1492م. بالرغم من أن الدراسات تبين اختفاء بعض هذه العائلات من المدينة لأسباب عديدة قد يكون منها حسب المؤرخ الإسباني غوزالبيس بوسطو الطاعون الذي ضرب المدينة في 1677م، وهذه احداها : **بركاش- كراشكو- كليطو- البريبري- بريطل- بلامينو – الرندى**. اما العائلات التي بقيت فقد عملت في ميادين عديدة منها: المخزن المغربي والأدب والفلسفة وفي الجانب العسكري والتوثيق والقضاء والصناعة والتجارة والحرف اليدوية ...الخ، حيث بدأت تظهر الأسماء العربية بدلا من الاسم الاسباني، وهنا لدينا كمثال عائلة فدريكو التي امتهنت صناعة الورق ونجد من أفرادها عبد الرحمان بن أحمد فدريكو، وعائلة جنينيو الممتهنة للتجارة والتي من بين أفرادها الحاج العربي جنينو. يبين هذا انه قد حدث تمازج بين الأندلسيين والعرب التطوانيين بالإضافة إلى العنصر اليهودي فمن بين العائلات اليهودية المعروفة في المدينة نجد : طوليدانو-باريينطي -بينطو-مورينو –

---

1)*الموقع المغربي ، توذرا مغارات دادس المغرب، الموقع المغربي،ت ز:23\07\2012، س:21:00، انظر:* http://www.morocco.com/arabic/blog/cultural-diversity-in-morocco-an-omnipresent-history/

لاريدو...الخ.[1]

ومنه يمكن القول ان مدينة تطوان تمثل تمازجا عرقيا يمثله كل من العرب والبربر والاندلسيين، وتمازج ديني بين الإسلام واليهودية والمسيحية، وتمازج لغوي بين العربية والامازيغية الريفية والعبرية والاسبانية. إلا ان الواضح ان نسبة البربر أكثر من العرب في المدينة.

2)-التعداد السكاني

حسب أخر إحصاء أجرته المندوبية السامية للتخطيط المغربية في 2004 م[2] ، بلغ عدد سكان مدينة تطوان 320.539 نسمة وذلك في مقابل 227.516 نسمة في 1994 م بزيادة 93.023 نسمة، وتعود هذه الزيادة إلى النزوح الريفي للمدينة. وقد بلغت وتيرة النمو إلى 1.5% حيث هذه الوتيرة متفاوتة بين مناطق تطوان وهي : 4.5% بالفنيدق-5.4% بمارتيل-5.7 %بالمضيق.

2)التنمية البشرية : ويمكن هنا إظهار بعض المؤشرات تدخل في إطار التنمية البشرية وذلك حسب إحصاءات 2004م في مدينة تطوان وهي كالأتي :

-نسبة الأمية تصل إلى27.7% في المدينة مقارنة 29.4% بمناطق المغرب الحضرية.

-نسبة التمدرس في التعليم العالي وصلت إلى7.8% في المدينة مقابل 8% بمناطق المغرب الحضري.

-بلغ مؤشر التنمية البشرية في المدينة 37.2%وهي اكبر من نسبة الوسط الحضري بالمغرب والتي بلغت 36.8%.[3]

الفرع الثاني : صفاقس جغرافيا

تتمتع مدينة صفاقس كغيرها من مدن البحر المتوسط بطبيعة خاصة، والتي ستؤثر على مخرجات المدينة ووظائفها الاقتصادية، وفي الاتجاه الأخر تغذي الجغرافيا البشرية المتزايدة في المدينة سوق العمل في المدينة، وهي تدفع لفتح نشاطات اقتصادية جديدة.

أولا: الجغرافيا الطبيعية

يمكن دراسة الجغرافيا الطبيعية لمدينة صفاقس من خلال مايلي :

1)-الموقع والمساحة

تقع صفاقس بين الساحل والجنوب التونسي، يحدها شرقا البحر الأبيض المتوسط، و شمالا ولاية

---

1)سلوى،الزاهري، **البيوتات الأندلسية – الموريسكية بتطوان: الجذور والامتدادات**، موقع التاريخ العربي المغربي، ت ز:13\8\2012 ، س:12:20،انظر: http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Addad58/adaa58partie13.htm

2) حكومة المملكة المغربية، **الاحصاء العام لسنة 2004م**، حكومة المملكة المغربية، ت ز:18 \07\2012م،س: 4:00،انظر: http://www.maroc.ma/PortailInst/Ar/MenuGauche/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%87+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85+%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9+2004.htm

3) بلدية تطوان ، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان** ، بلدية تطوان ، ديسمبر 2005 م، ص: 6.

المهدية، وغربا ولايتي سيدي بوزيد و القيروان و جنوبا ولاية قابس.[1] وتقع على خط العرض 42.34 شمالا وعلى خط الطول 51.10 شرقا.[2] تبلغ مساحتها 7569 كيلومتر مربع وتمثل 6.4 % من المساحة الكلية للبلاد، وتتكون جهة صفاقس من سهول منبسطة لا يتعدى ارتفاعها 100م و يبلغ طول سواحلها 235 كلم وتربتها رملية وأحيانا تختلط بمواد طينية[3]، تنخفض فيها الأمطار من الجزء الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي من 300 مم إلى 150 مم كمعدل سنوي ، وتحظى المدينة بعناية فائقة مما جعلها السبب الرئيسي في ثراء الجهة وإحدى ركائز اقتصادها.

2)-المسطحات المائية

تتميز المدينة بمياه جوفية متباينة النوعية و تساهم في كثير من الحالات في تملح التربة، لذا فإن أغلبية الزراعات بعلية*. و يشق صفاقس شبكة من الأودية في غالبها قليلة العمق بسبب طبوغرافية الأرض التي تتميز بالانبساط، و من أهم هذه الأودية : واد ساقية الزيت– واد الحفارة – واد عقارب – واد المعو وهي بمثابة أحواض و مصبات لعديد من الأودية الفرعية الأخرى، على غرار واد لعشاش و واد العوابد و يساهم فيضان هذه الأودية في تدهور الترب من ناحية و إتلاف العديد من الأراضي الفلاحية من ناحية اخرى.

3)-المناخ :

تعرف جهة صفاقس بمناخ سباسبي ساحلي متذبذب إلى أقصى درجة يتميز بتتالي سنوات الجفاف من ناحية، و أهمية الأمطار الاستثنائية من ناحية أخرى ، و هكذا فان الزراعات البعلية منتشرة على اغلب الأراضي الزراعية، بسبب فقر الموارد المائية الجوفية و ملوحة مياهها النسبية، ما عدا في بعض المناطق القريبة من الساحل مثل: الأراضي الزراعية المحيطة بجبنيانة و صفاقس الجنوبية و المحرس و على اطراف الأودية.[4]

4)-تأثير طبيعة المدينة على شكل اقتصادها :

إن طبيعة المنطقة الغابوية ساهمت في احتلال المدينة المرتبة الأولى على مستوى تونس في زراعة الزيتون واللوز والأشجار المثمرة وسيبين الجدول التالي ذلك

---

1)حكومة صفاقس، **التعريف بجهة صفاقس**، حكومة صفاقس، ت ز:2012\7\12،س:4:00،انظر :
http://www.gouvernorat-sfax.gov.tn/include/indexara.htm

2)موقع الخرائط العالمي، **تونس**، موقع الخرائط العالمي،ت ز:2012\8\20،س:1:00،انظر :
/http://www.worldmapfinder.com/Ar/Africa/Tunisia/Sfax

3) حكومة صفاقس، **التعريف بجهة صفاقس**، مرجع سابق الذكر .

* **الزراعة البعلية او المطرية:** هي أحد أنواع الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار لتزويد المحاصيل باحتياجاتها المائية، بعكس الزراعة المروية التي تعتمد على المياه الجوفية، أو مياه الأنهار والمسطحات المائية في سقاية المزروعات.

4)محمد،الطرابلسي، **الاطراف الفاعلة وديناميكية المجال الفلاحي في جهة صفاقس**، موقع بوابتي، ت ز:2012\07\01، س:5:00،انظر :
http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=4340

توزيع الأراضي حسب المساحة (الوحدة هكتار)	إنتاج الأشجار المثمرة (الوحدة طن)	إنتاج الحبوب (الوحدة القنطار)
-مساحات الأراضي المحترثة: 519500. - المساحات السقوية : 13475 -مساحات غابات الزياتين : 334200. - مساحات غابات أشجار اللوز :78100. - غراسات مثمرة مختلفة : 18300.	- إنتاج الزيتون: 190000. - إنتاج اللوز : 11500. - إنتاج مختلف: 1980.	- القمح الصلب: 14640. - القمح اللين: 710. - الشعير : 9650.

جدول رقم(8) : الإمكانيات الزراعية في ولاية صفاقس حسب إحصائيات سنة 2009م.

المصدر:

موقع ولاية صفاقس،**الفلاحة و الصيد البحري**، موقع ولاية صفاقس،**ت** ز:12\07\2012،**س**:23:00، انظر: http://www.gouvernorat-sfax.gov.tn/

إن توفر تونس أيضا على ساحل بطول 235 كم فتح فيها أفاق النشاط الاقتصادي البحري المعتمد على ما يمنحه البحر ويمكن من خلال الجدول التالي إظهار ذلك.

الإمكانيات المادية لأسطول ولاية صفاقس	كمية الأسماك المنتجة(الوحدة طن)
-يتوفر أسطول صفاقس على 3361 مركب صيد ساحلي منها 1204 بمحرك. -ويتوفر الأسطول أيضا مركب صيد بالجر. -34 مركب لصيد التن. -4 مراكب لصيد السمك الأزرق. - يوجد 294مراكب صيد الأعماق.	- بلغ إنتاج الصيد البحري 12092 . - بلغ الصيد الساحلي : 4691 . - الصيد بالجر القاعي: 6522. - صيد التن: 239. - صيد السمك الأزرق: 448. - صيد أسماك مختلفة: 192.

جدول رقم (9): الإمكانيات المادية والحيوانية للأسطول البحري لمدينة صفاقس في سنة2009م.

المصدر : موقع مدينة صفاقس، **الفلاحة و الصيد البحري**، موقع ولاية صفاقس،**ت** ز:12\07\2012،**س**:23:00، انظر: http://www.gouvernorat-sfax.gov.tn/

يبن الجدول أعلاه أن مدينة صفاقس بها إمكانيات مادية مناسبة من عدد المراكب تؤهلها لزيادة كمية الأسماك وبالتالي تحسين قطاع صناعة الاسماك في المدينة.

ثانيا: الجغرافيا البشرية لمدينة صفاقس

يمكن تحليل الجغرافيا البشرية في مدينة صفاقس من خلال ما يلي :

1)-التعداد السكاني :

بلغ عدد سكان ولاية صفاقس 937900 نسمة من مجموع 2473000 نسمة في منطقة الوسط الشرقي وذلك في أخر إحصاء للسكان والذي تم في 01 جانفي 2011م[1] ، في مقابل 900530 نسمة حسب تقديرات سنة 2008م[2] أي بزيادة تقدر37370نسمة.

الكثافة السكانية :

بلغت الكثافة السكانية في المدينة 124 ساكن/كم[2] وذلك في سنة2011م[3] مقابل 120 ساكن/كم[2] في سنة 2008 م[4] أي بزيادة مقدرة ب4 ساكن/كم[2].

الاهتمام بالتنمية البشرية : يمكن رصد الاهتمام بالتنمية البشرية في المدينة من خلال :

ا)-الصحة العمومية :

-تهيئة المستشفى الجامعي الهادي شاكر والمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة.

-إحداث 3مستشفيات جهوية بكل من المحرس وجبنيانة وقرقنة.

-انجاز مركزين وسيطين وإحداث مركز جهوي لنقل الدم.

-إحداث 51مركزا للصحة الأساسية.

ب)التربية والتكوين والتعليم العالي :

-إحداث 71مدرسة إعدادية و معهد ثانوي و 75 مدرسة ابتدائية.

-إحداث وتكوين 4مراكز للتكوين المهني.

-إحداث 15مؤسسة جامعية و3 احياء جامعية و6مطاعم جامعية.

- العمل على إحداث القطب التكنولوجي المتخصص في الإعلام و الميلتميديا.

إن هذين القطاعين يشهدان تطورا في العدد وفي المنتوج المقدم للمواطن وبالتالي تحسين التنمية البشرية في المدينة.[5]

---

1) المندوبية العامة للتنمية الجهوية بتونس، **أهم المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية بالولاية** ، المندوبية العامة للتنمية الجهوية بتونس، **ت ز**:7\07\2012، **س:** 08:00،انظر:
http://www.cgdr.nat.tn/ar/index1.php?id=80

2)حكومة صفاقس، **التعريف بجهة صفاقس**، حكومة صفاقس، مرجع سابق الذكر .

3) المندوبية العامة للتنمية الجهوية بتونس، **أهم المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية بالولاية**، مرجع سابق الذكر .

4) حكومة صفاقس، **التعريف بجهة صفاقس**، حكومة صفاقس، مرجع سابق الذكر .

5) حكومة ولاية صفاقس، **الإنجازات**، حكومة ولاية صفاقس ،**ت ز**:12\7\2012، س: 4:15،انظر:
http://www.gouvernorat-sfax.gov.tn/

-تضم 20 مؤسسة جامعية يؤمها حوالي 43 ألف طالب.[1]

المطلب الثاني : التعريف التاريخي للمدينتين

بعد التطرق لدراسة جغرافيا المدينتين يتم التعريج على الجانب التاريخي لهما، وذلك لاتصال هذا الجانب بشكل المدينتين، حيث الثراء والتنوع والقدم أهم العناصر التي يجب الحفاظ عليها وتثمينها في ظل أي مخطط يتم وضعه للمدينتين، فالحداثة أمر مطلوب ولكنها يجب أن تراعي الجانب التاريخي والذي يمثل ذاكرة الشعوب.

الفرع الأول : تطوان تاريخيا

إن الجدير بالذكر أن مدينة تطوان تمثل في حد ذاتها تراثا عالميا، فهي مدينة عرفت قبل الميلاد وهذا ما تبينه الآثار والحفريات، ومن جهة أخرى هي نقطة تلاقي حضارات وديانات عاشت معا وامتزجت لتشكل فسيفساء عملت على قبول الأخر، وتجسيد لفكرة حوار الحضارات من خلال التعامل اليومي لأهالي المدينة المختلفين.

يمكن دراسة الجانب التاريخي لمدينة تطوان من خلال ما يلي:

1)-اصل تسمية المدينة :

إن اصل كلمة تطوان في لغة بربر الريف تعني عين أو مصدر [2]، وتتمتع المدينة بعدة تسميات فقد أطلق عليها الأندلسيون اسم **غرناطة الصغيرة** وأيضا **أخت غرناطة** أما اليهود فأطلقوا عليها اسم **ارشليم الصغيرة**[3] وتسمى المدينة أيضا **بالحمامة البيضاء** نسبة الى تمثال الحمامة في مدخل المدينة و **بالقدس الصغيرة**[4].

2)-تاريخ المدينة

لقد بنيت تطوان على أنقاض مدينة كانت تسمى **بتمودة** والتي يعود تاريخها إلى القرن الثالث قبل الميلاد، والتي دمرت عام 42 ق.م من طرف الجيوش الرومانية، وفي أوائل القرن الرابع عشر وتحديدا عام 1307 م، اعاد السلطان المريني أبو ثابت بناء المدينة كقلعة محصنة بهدف الانطلاق منها لتحرير مدينة سبتة، وفي خضم تلك الحروب دمر الملك الإسباني هنري الثالث المدينة عن آخرها سنة 1399 م. ويبدأ تاريخ المدينة الحديث منذ أواخر القرن الخامس عشر عند سقوط غرناطة سنة 1492م على يد ملوك الكاثوليك، ليتم بناء تطوان على يد الغرناطي سيدي علي المنظري، حيث خرج آلاف المسلمين وكذلك اليهود من الأندلس ليستقروا في مدينة تطوان فعرفت هذه المدينة مرحلة مزدهرة من الإعمار والنمو في شتى

---

1) المندوبية العامة للتنمية الجهوية بتونس، **أهم المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية بالولاية** ، مرجع سابق الذكر.

2) نادي تطوان ،**تطوان الحمامة البيضاء** ، نادي مدينة تطوان، **ت ز**:12\07\2012،**س**:3:00،انظر:
http://www.tetouanclub.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2&Itemid=8&lang=ar

3) سلوى،الزاهري، **البيوتات الأندلسية – الموريسكية بتطوان: الجذور والامتدادات**، مرجع سابق الذكر.

4)المخطط الجهوي لمدينة تطوان، مرجع سابق الذكر، ص:5.

الميادين، وأصبحت مركزا لاستقبال الحضارة الإسلامية الأندلسية[1] وأصبح سكان المدينة في الثلث الأول من القرن 17 يعرفون زيادة هامة في العدد، فقد وصلت نسبة الاندلسيين من المهاجرين إلى المغرب حوالي 000 ربعهم توجه لتطوان ومن بينهم اليهود.[2]

3)-الآثار التاريخية في المدينة

لقد صنفت منظمة اليونسكو مدينة تطوان تراثا عالميا سنة 1997م، ويضم هذا التراث أسوار المدينة وأزقتها وساحاتها ومآثرها التاريخية، وكلها توجد بالمدينة العتيقة وتعتبر جزءا منها وتضم المدينة أثارا [3]عديدة أهمها :

-**كهف تحت البحر**: يقع هذا الموقع جنوب شرق مدينة تطوان وقد تم اكتشافه منذ سنة 1955م، أثبتت الدراسات أن الموقع عرف الاستقرار خلال فترات ما قبل التاريخ.[4]

-**مدينة تمودة** : تقع تمودة وسط سهل خصب على الضفة اليمنى لوادي مارتيل، وعلى بعد 5 كلم جنوب غرب تطوان بجانب الطريق المؤدية إلى شفشاون، وتبرز البقايا الأثرية التي عثر عليها في هذا الموقع المستوى الحضاري الرفيع الذي بلغته هذه المدينة خلال القرنين الثاني والأول قبل الميلاد، ويبدو ذلك جليا من خلال تصميم المدينة ما قبل الرومانية ذات الطابع الهلينستي المنتظم.[5]

-**القصر الصغير**: يقع القصر الصغير بساحل البحر الأبيض المتوسط، على بعد 35 كلم من الطريق الرابطة بين طنجة وتطوان، وقد عرف القصر الاستقرار في الفترة الرومانية، إلا أن أهميته لم تظهر إلا خلال العهود الإسلامية، إذ يزخر الموقع ببقايا أثرية تتمثل في مسجد، وحمام، ومركز تجاري تعود إلى فترات تاريخية تمتد من القرن 12 الميلادي إلى غاية القرن 14 الميلادي، وهي تشهد على عظمة الدولة المرينية.[6]

---

1)جماعة تطوان الحضرية، **تاريخ تطوان**، جماعة تطوان الحضرية، **ت ز**:10\07\2012،**س**:9:00،انظر:
http://www.tetouan.ma/ar/histoire.php

2) سلوى،الزاهري، **البيوتات الأندلسية – الموريسكية بتطوان: الجذور والامتدادات**، مرجع سابق الذكر.

3)LA Association Tétouan Asmir Maroc ، **Tétouan, Reflets souterrains de l'histoire d'une cité**، LA Association Tétouan Asmir Maroc، ت ز : 2012\07\19 ، س : 12:10 ، انظر : **http://www.tetouanasmir.org/asmir/reflet.html**

4) حكومة المملكة المغربية ، **مواقع ما قبل التاريخ** ، حكومة المملكة المغربية، **ت ز**: 19\07\2012م، س: 11:40،انظر:
http://www.maroc.ma/PortailInst/Ar/MenuGauche/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9+%D9%88+%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9+%D9%88+%D9%85%D8%A2%D8%AB%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%8A%D8%A9+%D9%84%D9%85%D8%A7+%D9%82%D8%A8%D9%84+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE.htm

5) حكومة المملكة المغربية، **مواقع ماقبل الاسلام**، حكومة المملكة المغربية ، **ت ز**: 19\07\2012م، س: 11:45،انظر:
http://www.maroc.ma/PortailInst/Ar/MenuGauche/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9+%D9%88+%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9+%D9%88+%D9%85%D8%A2%D8%AB%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%8A%D8%A9+%D9%85%D8%A7+%D9%82%D8%A8%D9%84+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85.htm

6) حكومة المملكة المغربية، **موقع القصر الصغير**، حكومة المملكة المغربية ،ت ز : 19\07\2012م، **س**: 11:50،انظر:
http://www.maroc.ma/PortailInst/Ar/MenuGauche/المجتمع+و+الثقافة/مواقع+و+مآثر/المواقع+الأثرية+الاسلامية.htm

-**سور المدينة:** هو جدار دفاعي بطول 5 كلم وبسمك 1,20 متر أما علوه فيتراوح بين 5 و7 أمتار، وبه عدة دعامات وأجهزة دفاعية محصنة مثل : قصبة جبل درسة في الشمال و يخترق السور من كل الجوانب سبعة أبواب، وقد بني على عدة مراحل ما بين القرنيين 15 و18م.

-**قصبة سيدي المنظري:** تقع هذه القصبة في الزاوية الشمالية الغربية للمدينة، الشيء الذي يمكن من مراقبة كل الممرات انطلاقا من المرقاب الذي يعلو أحد الأبراج ، وقد بنيت خلال القرن 15 أثناء فترة إعادة بناء المدينة. وهي تتكون من قلعة ومسجد جامع ودار وحمام صغير.

إضافة إلى أثار أخرى تزخر بها المدينة مثل: جامع القصبة-حصن الاسقالة-الجامع الكبير-سقاية باب العقلة-مدرسة جامع لوكش-القلعة...الخ[1]

إن هذه الآثار تعتبر مقصدا للسياح وزوار المدينة حيث الاهتمام بها ينمي قطاع السياحة فيها بصفة خاصة والمغرب بصفة عامة.

الفرع الثاني : صفاقس تاريخيا

تعتبر صفاقس واحدة من المدن التي تشهد نموا وتطورا كبيرا، نتيجة للاهتمام السلطات بها في قطاعات عديدة سواء كانت سياحية أو تعليمية أو صناعة غذائية، لكن يبقى قطاع السياحة المميز للمدينة وهذا راجع لتراثها التاريخي.

يمكن دراسة تاريخ مدينة صفاقس من خلال ما يلي :

1)-اصل تسمية المدينة :

سميت مدينة صفاقس نسبة إلى القائد الأمازيغي **صيفاكس**، وهو بطل من الميثولوجيا الأمازيغية كإبن للربة **تينجا** أو **تينجيس** هذه الأخيرة كانت في البدء زوجة للبطل الأسطوري **آنتايوس** أو **عنتي** بالأمازيغية، الذي تكفل بحماية أرض الأمازيغ، ولم يكن ليهزم إلا بالحيلة كما يروي الشاعر **بينداس** معلقا على هزيمة عنتي من طرف هرقل البطل الأغريقي[2]

2)- تاريخ المدينة:

شهدت مدينة صفاقس الحياة البشرية منذ عصور ما قبل التاريخ، وقد تركت الحضارات البونية

---

1) موسوعة المعرفة، **تطوان**، موسوعة المعرفة، ت ز:2012\07\20،س: 15:00،انظر:
http://www.marefa.org/index.php/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%86

2)ويكيبديا الموسوعة الحرة،**صفاقس**، ويكيبديا الموسوعة الحرة، ت ز: 2012\7\29،س:10:00،انظر:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%B3

والرومانية والبيزنطية والعربية الإسلامية آثارا لا تزال شاهدة على ازدهارها[1]، لتأسس المدينة سنة 849 م على أنقاض قريتين رومانيتين قديمتين هما (تبرورة وطينة) [2]، وفي منتصف القرن التاسع الميلادي أقيمت مدينة صفاقس مركز الولاية على يد علي بن سالم البكري الوائلي جد أبي إسحاق الجبنياني، وذلك بأمر من الأمير أحمد بن الأغلب[3]، وبحلول القرن العاشر أصبحت صفاقس دولة مدينة وأصبحت من ممتلكات ملك صقلية روجر عندما احتلها عام 1148 م وبقيت محتلة إلى أن حرر ها السكان المحليون عام 1156م، ليحتلها الأسبان لمدة قصيرة من الزمن في القرن السادس عشر ، ثم حاولت مدينة البندقية احتلالها عام 1785 م إلا أن تلك المحاولة باءت بالفشل، وفي 1804م دخلت المدينة مع دول الساحل البربري في حرب ضد الولايات المتحدة الأميريكية ، لتحتلها فرنسا في النصف الأول من القرن العشرين ، وفي الحرب العالمية الثانية اتخذت دول المحور من صفاقس قاعدة رئيسية حتى هزمتهم قوات بريطانيا. وبعد الحرب العالمية الثانية عادت تونس للاستعمار الفرنسي حتى استقلالها عام1956م.[4]

3)-الآثار التاريخية في المدينة :

-**مدينة طينة** : هي مدينة رومانية أثرية تبعد عن صفاقس بنحو 11 كلم في اتجاه قابس، ازدهرت في القرن الثاني والثالث للميلاد.

-**مدينة بطرية** : هي مدينة رومانية على بعد 40 كلم من صفاقس في اتجاه الشابة، شيدتها أسرة مهاجرة من مالطا.

-**سور مدينة صفاقس** : أسسه علي بن سالم البكري الوائلي سنة 242 هـ- 856 م في وقت الأمير أحمد بن الأغلب كان له دور فعال في الدفاع عن المدينة من الاعداء.

-**الجامع الكبير** : أسسه علي بن سالم البكري الوائلي سنة 242 هـ- 856 م في عهد الأمير احمد بن الأغلب. يحتل الجامع الكبير قلب المدينة العتيقة. تطور على مرتين، خلال القرن 12، و القرن 18.

-**فسقيتي باب الجبلي و الأغالبة** : تقع الفسقية الأولى بجانب السور، في حين تقع الثانية شمال المدينة، على بعد 200 م من سور المدينة شمالا. و تعتبر الفسقيتان من أوائل مخازن الماء التي انتفعت بها العامة من الناس، وقد بنيت هذه الفساقي وفق نموذج فساقي القيروان.

---

1)حكومة ولاية صفاقس، **التعريف بجهة صفاقس**، مرجع سابق الذكر .

2) ويكيبيديا الموسوعة الحرة،**صفاقس**، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **ت ز**: 29\7\2012،**س**:10:00،انظر : http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%B3

3) حكومة ولاية صفاقس،**التعريف بجهة صفاقس**، مرجع سابق الذكر .

4) ويكيبيديا الموسوعة الحرة،**صفاقس**، مرجع سابق الذكر .

-**برج يونقة:** هو حصن بيزنطي جدد في العهد الأغلبي. له قيمة أثرية كبيرة، يقع على بعد 10 كلم من مدينة المحرس في اتجاه قابس.[1]

إن هذه المكونات الأثرية والتاريخ الضارب في القدم كلها عوامل ساهمت مجتمعة في تميز مدينة صفاقس بطابع سياحي يجب تطويره من خلال مجموع مشاريع تدخل في إطار مخطط المدينة.

المطلب الثالث : التعريف الإداري للمدينتين

تعتبر الإدارة المحلية وتقسيماتها إحدى النظم التي توصلت إليها اللامركزية في إطار منح الأقاليم والمقاطعات حرية في إدارة شؤونها، وبتطور الوقت امتلكت هذه الإدارة اختصاصات عديدة بفضل زيادة التقسيم من جهة، ونمو الأفكار الديمقراطية الداعية لمزيد من الحرية في إدارة هذه الأقاليم دون الرجوع للمركز، ومن بين الاختصاصات الموكلة لهذه الإدارة المساهمة في وضع تخطيط للمدينة وهذا ما سيتم تحليله من خلال الإدارة المحلية في تطوان وصفاقس.

الفرع الاول : تطوان ادرايا

تتميز الإدارة المحلية في المغرب بخصوصية تقسيماتها من الجهة والعمالة والإقليم، وفي اقل مستوى نجد الجماعات الحضرية والقروية والتي تتكون من مجموع أجهزة تؤطر اختصاصاتها قوانين وهذا ما سيتم إظهاره.

تقع تطوان في الجهة السادسة عشر المسماة طنجة –تطوان **TANGER-TETOUAN** والمكونة من عمالة طنجة أصيلة وأربع أقاليم هي على التوالي: شفشاون – العرائش– الفحص أنجرة– تطوان حيث تتكون كل عمالة وإقليم من جماعات حضرية وقروية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

العمالات والاقاليم في جهة طنجة تطوان	النوع Type	الجماعات الحضرية Les Communes Urbaines	الجماعات القروية Les Communes Rurales	مجموع الجماعات Total Communes

1)حكومة ولاية صفاقس ، **التعريف بجهة صفاقس**، مرجع سابق الذكر.

طنجة – أصيلة TANGER ASSILAH	عمالـــة (PREFECTURE)	2	8	10
شفشاون CHEFCHAOUEN	إقليـــم (PROVINCE)	1	33	34
العرائش LARACHE	إقليـــم (PROVINCE)	2	17	19
الفحص- أنجرة FAHS ANJRA	اقليـــم (PROVINCE)	0	8	8
تطوان TETOUAN	اقليـــم (PROVINCE)	5	21	26

الجدول رقم(10) : عدد الجماعات القروية والحضرية في جهة طنجة- تطوان

المصدر : الجمعية الوطنية للجماعات المحلية المغربية، **عدد الجماعات الحضرية والقروية حسب العمالات والأقاليم**
،الجمعية الوطنية للجماعات المحلية المغربية، **ت ز**:1\8\2012،**س**:16:10،انظر،
http://www.anclm.ma/spip.php?article530

يتبن من خلال الجدول إن جهة طنجة- تطوان مكونة من 10 جماعات حضرية ومن 87جماعة قروية، ويحتل إقليم تطوان المرتبة الثانية من حيث العدد بخمس جماعات حضرية و21 جماعات قروية وبمجموع 26جماعة حضرية وقروية.

يمكن تحليل العمل على مستوى جماعة تطوان من خلال :

1)- القوانين المنظمة للجماعة: يؤطر العمل على مستوى جماعة تطوان بقوانين تنظم الجماعات الحضرية في المغرب ككل حيث :

-يحدد عدد أعضاء المجلس الجماعي حسب مدونة الانتخابات رقم 64.02. [1]

-انتخاب المجلس الجماعي يخضع لمدونة الانتخابات رقم 64.02. [2]

-اختصاصات المجلس الجماعي ضمنها الميثاق الجماعي رقم 78.00. [3]

---

1) **قانون مدونة الانتخابات رقم 64.02**، وزارة الداخلية واعداد التراب المغربية، الصادر في 24\3\2003،المادة: 198.

2) **قانون مدونة الانتخابات رقم 64.02**، ،المرجع السابق ، المادة 200.

3) **قانون الميثاق الجماعي رقم 78.00** ، وزارة الداخلية واعداد التراب المغربية،الصادر في 3\10\2002، المواد:36،37،38،39،40،41،42،43،44.

-تشكيل مكتب الجماعة يؤطره القانون رقم 78.00. [1]

-كل ما يتعلق باللجان يؤطره القانون رقم 78.00. [2]

2)-مجلس جماعة تطوان: مجلس جماعة تطوان يتكون من 45عضوا منقسمين بين ثلاث أحزاب ومستقلين انظر الجدول أدناه

عدد الأعضاء	الانتماء الحزبي
26	التجمع الوطني للأحرار
20	حزب العدالة والتنمية
07	حزب الاتحاد الاشتراكي
02	مستقلين

جدول رقم (11) : أعضاء مجلس جماعة تطوان بانتماءاتهم الحزبية

المصدر : الجماعة الحضرية لتطوان ،**المكتب**، الجماعة الحضرية لتطوان ، **ت ز**:10\07\2012، **س: 9:15**،**انظر :** http://www.tetouan.ma/ar/bureau.php

يظهر الجدول أن مجلس جماعة تطوان متنوع من خلال الأحزاب، والتي تعبر عن مرجعيات فكرية واقتصادية وسياسية والتي سيتشكل منها مكتب الجماعة ولجانها، والتي ستساهم بوضع رؤية لتخطيط المدينة.

3)-مكتب الجماعة : ينبثق من مجلس الجماعة مكتب الجماعة، حيث يتكون مكتب الجماعة الحضرية لتطوان من 13عضوا، يترأسهم رئيس مجلس الجماعة السيد محمد ادعمار عضو في حزب العدالة والتنمية.[3]

4)- لجان جماعة تطوان: يتشكل من مجلس الجماعة اللجان حيث تتكون جماعة تطوان من ثلاث لجان هي :

-**اللجنة المكلفة بالتخطيط والشؤون الاقتصادية والميزانية والمالية:** يترأسها السيد دانيال زيوزيو و ينوب عنه السيد عبد السلام الرقيوق إضافة إلى 22عضوا ، و هي تعمل على دراسة جميع النقط التي تتعلق بالشؤون الاقتصادية و بدراسة القضايا المالية للجماعة كالميزانية الجماعية و الحساب الإداري و التحويلات و غيرها...الخ.

---

1) **قانون الميثاق الجماعي رقم 78.00** ،مرجع سابق الذكر،المادة: 6.

2) **قانون الميثاق الجماعي رقم 78.00** ،المرجع السابق،المادة:5.

3) الجماعة الحضرية لتطوان ،**المكتب**، الجماعة الحضرية لتطوان، مرجع سابق الذكر.

- **اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة** : يترأسها السيد عبد المالك الخطابي و ينوب عنه السيد عبدالكريم زكرياء بالإضافة الى 21عضوا ، وتهتم بمجال التعمير و إعداد التراب و البيئة حيث تعمل هذه اللجنة على تنظيم عملية البناء داخل المدينة، و كل ما يدخل في هذا النطاق.

-**اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية:** رئيسها السيد مصطفى الدامون و ينوب عنه السيد حميد البكاي بالاضافة الى19عضوا تهتم هذه اللجنة بكل ما يتعلق بالمرافق العمومية. [1]

4)-الخلايا العملية في جماعة تطوان : تتكون تطوان من 5خلايا عمل في الجماعة هي كالأتي:

ا)-خلية الدراسات : تقوم خلية الدراسات بما يلي:

-إعداد و صياغة دفاتر للدراسات.

* دراسة التنقلات الحضرية و إعادة تنظيم النقل العمومي الحضري.

* الدراسة التقنية وتتبع أشغال تهيئة التجهيزات الحضرية الكبرى.

* الدراسة التقنية لتهيئة و بناء المنشآت الفنية.

* الدراسة التقنية و تتبع أشغال تهيئة الطرق الحضري.

* دراسة و إبداء الرأي في مشاريع التجزئة و المجموعات السكني.

* تتبع الدراسات الموكلة لمكاتب الدراسات.

* تتبع سير الدراسات المتعلقة ببرنامج التأهيل الحضري التي تم إسنادها لمكاتب الدراسات الخاصة في إطار صفقات عمومية.

ب)-خلية البرمجة : تقوم خلية البرمجة بما يلي :

* المشاركة في إعداد الحصص السنوية لبرنامج التهيئة الحضرية بتنسيق مع باقي المصالح التابعة لقسم الشؤون التقنية و حماية البيئة.

* إعداد عروض حول مراحل إنجاز عملية التأهيل الحضري للمدينة.

ج)-خلية الشراكة و التعاون: تعمل خلية الشراكة والتعاون ما يلي:

* إعداد اتفاقيات المساعدة و الاستشارة التقنية.

* إعداد اتفاقيات الشراكة في مجال التعاون الدولي.

* إعداد المؤشرات السوسيو اقتصادية و البيئية لمدينة تطوان.

---

1) الجماعة الحضرية لتطوان، **اللجان**، الجماعة الحضرية لتطوان، الجماعة الحضرية لتطوان، **ت ز**:10\07\2012، **س**: 20:9،انظر : http://www.tetouan.ma/ar/commissions.php

د)-خلية المنجزات : تعمل خلية المنجزات مجموع النقاط التالية:

* التتبع التقني لأشغال إنجاز التجهيزات الحضرية الكبرى.
* إعداد التقرير الفصلي حول تقدم تنفيذ برنامج التأهيل الحضري .
* المشاركة في أشغال لجان تقييم العروض المقدمة في إطار إبرام الصفقات الخاصة.
* إعداد مذكرات حول تقارير مكاتب الدراسات.[1]

إن هذا التحليل لمكونات الإدارة المحلية في تطوان، يبين أن تخطيط المدينة سيشارك فيه مجلس الجماعة ومختلف اللجان وخلايا العمل أيضا، لأنها ستكون حاضرة في إطار خلية الشراكة والتعاون والتي ستلتزم بالاتفاقية المبرمة مع منظمة تحالف المدن، وستعمل باقي الخلايا على تقديم دراساتها المختلفة للمنظمة في إطار إعداد مخطط للمدينة، وستعمل خلية المنجزات على تتبع تنفيذ المشاريع

الفرع الثاني : صفاقس إداريا

إن التقسيم الإداري لولاية صفاقس من معتمديات وبلديات ومجالس قروية يبين أن كل تخطيط للمدينة يجب أن يراعي المساواة في توزيع المشاريع من جهة، وفي الجهة الاخرى يظهر الدور الذي سيقوم به كل به من والي الولاية والمجلس الجهوي واللجان في وضع هذا المخطط.

تنقسم الجمهورية التونسية إداريا إلى 6 مناطق إدارية كبرى ، تتوزع عليها 24 ولاية وتقع ولاية صفاقس في منطقة الوسط الشرقي والتي تتكون من أربع ولايات هي : ولاية سوسة- ولاية المنستير - ولاية المهدية-ولاية صفاقس.[2]

وبالرجوع لتحليلنا والخاص بمدينة صفاقس والتي أحدثت حسب الأمر المؤرخ في 21 جوان 1956م فهي متكونة مما يلي :

---

1)الجماعة الحضرية لتطوان، **الخلايا**، الجماعة الحضرية لتطوان، **ت ز**:2012\07\10،**س**:9:30،انظر :
http://www.tetouan.ma/ar/technique.php

2)موقع افريقيا المسلمة،**تونس**، موقع افريقيا المسلمة، **ت ز**: 2012\07\21،**س**:3:00،انظر :
www.african-muslim.com/.../About-Tunisia.doc

المعتمديات	صفاقس المدينة– صفاقس الغربية– صفاقس الجنوبية– ساقية الدائر– ساقية الزيت– بئر علي بن خليفة– طينة– جبنيانة – الحنشة– عقارب– منزل شاكر – المحرس– الصخيرة – العامرة –الغريبة – قرقنة
البلديات	صفاقس– العين– قرمدة–ساقية الزيت– ساقية الدائر – الشيحية– الصخيرة– طينة – المحرس– الحنشة – جبنيانة– منزل شاكر – الغريبة–قرقنة–عقارب–بئر علي بن خليفة.
المجالس القروية	الحاجب بمعتمدية طينة–الخزانات بمعتمدية صفاقس الجنوبية – العوابد بمعتمدية صفاقس الجنوبية– بقرقور بمعتمدية عقارب – الشفار بمعتمدية المحرس– بالقنيطرة بمعتمدية الصخيرة– يصبيح بمعتمدية الصخيرة– ببوجربوع بمعتمدية منزل شاكر – ببوثدي بمعتمدية منزل شاكر – الغرابة بمعتمدية الحنشة– بالحزق بمعتمدية جبنيانة– اللوزة
	بمعتمدية جبنيانة– بالعامرة بمعتمدية العامرة – بليانة بمعتمدية العامرة– سيدي صالح بمعتمدية ساقية الزيت–

الجدول رقم(12): مختلف تكوينات الإدارة المحلية في ولاية صفاقس.

المصدر: حكومة ولاية صفاقس، **المعتمديات**، حكومة ولاية صفاقس ، **ت ز**:12\7\2012،**س**:4:30،انظر: http://www.gouvernorat-sfax.gov.tn/

يظهر الجدول أعلاه أن ولاية صفاقس مكونة من 16معتمدية و16بلدية و15مجلسا قرويا، يتم تنظيم الولاية و تدبير شؤونها إلى الجهات التالية :

1)–والي الولاية: بالرجوع إلى الأمر عدد 1476 المؤرخ في 9 جويلية 1993 المتعلق بتنظيم مصالح الولاية يقوم الوالي بما يلي :

يدير الوالي الشؤون العامة للولاية تحت سلطة وزير الداخلية و التنمية المحلية، وبمساعدة كل من المعتمد الأول و الكاتب العام و3 معتمدي مركز الولاية و 16 معتمدا إضافة إلى رؤساء دوائر الولاية للشؤون السياسية و الشؤون الاجتماعية و المجلس الجهوي و الشؤون البلدية.

2)–المجلس الجهوي: هو جماعة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والإستقلال المالي، ويتكون من أعضاء مجلس النواب المنتخبين بدائرة الولاية، ورؤساء البلديات و رؤساء المجالس القروية و المستشارين البلديين ويرأسه الوالي و يخضع إلى إشراف وزير الداخلية، وذلك بالرجوع الى القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 مؤرخ في 4 فيفيري 1989م.

يجتمع المجلس الجهوي كل سنة في أربع دورات عادية و في دورات إستثنائية كلما دعت الحاجة لذلك.

وتتمثل أهم أعماله في ما يلي :

-إعداد المخطط الجهوي للتنمية و متابعة إنجازه.

-إعداد أمثلة التهيئة العمرانية في المناطق غير البلدية.

-إبداء الرأي في المشاريع التي ستنجز بالولاية من طرف الدولة و المؤسسات العمومية.

-البت في مختلف البرامج الجهوية للتنمية و السهر على إنجازها.

-السهر على إنجاز المشاريع ذات الصبغة الجهوية التي تضبطها الوزارات.

-التنسيق بين البرامج الجهوية و البرامج الوطنية و برامج البلديات بالولاية.

-إدارة المناطق غير البلدية بالولاية و خاصة التصرف في مصالح الحالة المدنية و التراتيب المتعلقة بالبناء والنظافة والصحة وتنظيم الطرقات.

-التصرف في أملاك المجلس الجهوي.

3)-لجان المجلس الجهوي يتكون المجلس الجهوي من اللجان التالية و هي:

-لجنة التخطيط و المالية- لجنة الشؤون الإقتصادية-لجنة الفلاحة و الصيد البحري-

لجنة التجهيز و الإسكان و التهيئة الترابية- لجنة الشؤون الإجتماعية و الصحة- لجنة التربية والثقافة و الطفولة و الشباب- لجنة التعاون و العلاقات الخارجية- لجنة مكافحة التصحر- لجنة التنمية المستديمة- لجنة التشغيل و الإستثمار.[1]

يبين تحليل المكونات الإدارة المحلية لولاية صفاقس على التنوع والكثرة في المعتمديات والبلاديات، والتي يجب أن تحظى بسلة مشاريع معتبرة، إضافة إلى الدور الذي يجب أن تلعبه الإدارة المحلية من خلال مكوناتها في المساهمة في وضع مخطط مناسب للمدينة.

1)حكومة ولاية صفاقس،**ادارة الولاية**، حكومة ولاية صفاقس **ت ز**:2012\7\12،**س**:4:40،انظر :
http://www.gouvernorat-sfax.gov.tn/

المبحث الثاني : مستوى أهداف التخطيط

تعد الأهداف من الجوانب المهمة في تخطيط المدينة، لذا يضع برنامج استراتيجيه تنمية المدن ثلاث أهداف مهمة وهي: التنمية المحلية الاقتصادية والحكم المحلي وتخفيف الفقر، ويحمل كل هدف منها مضامين خاصة، حيث تم الأخذ بها في تخطيط مدينتي تطوان وسفاقس ولكن بمضامين مختلفة وهذا ما سنبينه من خلال مبحثنا هذا.

المطلب الأول : التنمية المحلية الاقتصادية

يرى برنامج إستراتيجية تنمية المدن أن التنمية المحلية الاقتصادية تحقق في المدينة من خلال النمو الاقتصادي على المستوى المحلي، ومن خلال الإدارة الإستراتيجية للتنمية المحلية، حيث وضع مؤشرات لقياس تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية، وهذا ما لم يوضع في تخطيط مدينتي تطوان وسفاقس بالرغم من تناول التنمية المحلية الاقتصادية.

الفرع الأول:التنمية المحلية الاقتصادية في برنامج إستراتيجية تنمية المدن

اهتم برنامج إستراتيجية تنمية المدن بالتنمية المحلية الاقتصادية في المدينة، لذا نظر لها من ثلاث جوانب مهمة تشكل معا رافدا يصب في خدمة التنمية المحلية في المدينة، حيث يدعو شركاءهمن المدن المستفيدة إلى ضرورة الإطلاع برؤيته الخاصة في هذا الجانب.

وقد قسم برنامج إستراتيجية تنمية المدن التنمية المحلية الاقتصادية إلى فرعين مهمين هما :

1) نمو اقتصادي على المستوى المحلي :

يرى البرنامج أن مستقبل المدن يعتمد على ما لديها من قدرات اقتصادية وميزات أفضلية، فيجب تحديد أساليب لتحسين أداء المدينة الاقتصادي، وكفاءاتها بشكل عام ولتعزيز قدرة المدينة على المنافسة وطنيا ودوليا، وخلق فرص جديدة للعمل وسيشمل القطاع الاقتصادي غير الرسمي، وإشراك المنشاءات الاستثمارية خاصة الصغرى والقطاع الخاص، وتامين زيادة مشاركتهم واستثماراتهم، وهنا تتشكل أهمية تحقيق النجاح بشكل عام حيث النمو الاقتصادي يتشكل محليا بواسطة تفعيل جهات مدعمة للاقتصاد المحلي لتدفع به للمنافسة وطنيا ودوليا.[1]

---

1)معهد إنماء المدن العربية، **ملخص ندوة إستراتيجية تنمية المدن بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، معهد إنماء المدن العربية ،ت ز:4\4\2010 ،س: 11:00 ،انظر:

http://www.araburban.org/AUDI/Arabic/Right/01Conferences/RS2912081038MH.htm

2) الإدارة الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية :

في هذا الجانب يرى البرنامج أن على المدينة استيعاب ما لديها من ميزات أفضلية والاستفادة منها إلى أقصى حد، وان تركز على السلع والخدمات التي تتوافق معها، وان تزيد فرص التوظيف لقاعدة واسعة من العمالة، وان عملية صيانة التنمية الاقتصادية المحلية المعززة بأنظمة حكومية مالية سليمة ، تكون مفيدة لتحسين قدرة المدينة للحصول على التمويل من القطاع الخاص للاستثمارات المطلوبة، ونجاح الإستراتيجية مرهون بوجود قاعدة ايرادية متينة لدى حكومة المدينة، وهذا ما يعطيها الحرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تبلور إلى مشاريع.[1]

وقد وضع البرنامج مؤشرات لقياس تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية وهي:

تحسين الشروط وطرق الحصول على القروض في البلديات _ تدفق أفضل للإيرادات _ تحسين مستوى تقديم الخدمات _ مشاركة القطاع الخاص_ مشاركة القطاع غير الرسمي _ تقليل ديون البلديات_ النشاط الاقتصادي للمرأة _تحسن شروط الحصول على قروض في إطار القطاع غير الرسمي.[2]

الفرع الثاني : التنمية المحلية الاقتصادية في مدينة تطوان

لقد شمل مخطط مدينة تطوان على التنمية المحلية الاقتصادية كهدف يجب تحقيقه، ولكنه لم يتناول مضامين التنمية المحلية الاقتصادية التي يدعو لها البرنامج بشكل كبير، وهذا ما سنوضحه من خلال التطرق للتنمية المحلية الاقتصادية المطبقة في تطوان الكبرى.

كان الهدف الأول من إعداد المخطط الاستراتيجي لمدينة تطوان الكبرى هو إعادة تنظيم الاقتصاد المحلي، من خلال عمليات تحويله وتوجيه بالأخذ بعين الاعتبار متطلبات الاقتصاد الجديد، وذلك باعتماد سياسة تشجيع القطاعات الاقتصادية القادرة على إفراز الثروات ومناصب الشغل، وقد أدرجت العديد من النقاط المهمة لتحقيق التنمية المحلية الاقتصادية وهي :

_ إنعاش الاقتصاد ليكون اقتصاد إنتاجي تنافسي ليحل محل اقتصاد الريع القائم.

_ الانطلاق مما هو موجود وضمان إشعاع استقطابي للمدينة.

_ توفير مناخ جذاب وتوجيه الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية الواعدة.

---

1)معهد إنماء المدن العربية، **ملخص ندوة إستراتيجية تنمية المدن بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، معهد إنماء المدن العربية ،**مرجع سابق الذكر**.

2)معهد إنماء المدن العربية ، **الرقابة على إستراتيجية تنمية المدن**، معهد إنماء المدن العربية ، **ت ز**:4\4\2010، **س**: 11:10،انظر: http://www.araburban.org/cds/Arabic/about04.html

_ تحويل المدينة إلى فضاء لإنعاش الأنشطة المنتجة واستقبال وحدات اقتصادية تنافسية.

_ إنعاش وتطوير إشكال الشراكة للاستفادة من ايجابيات التفاعل واقتصاد الوفرة.

_ تحويل العقار من فضاء للريع والمضاربة إلى أداة للتنمية وجذب الاستثمارات.

_ تعزيز الهوية السياحية وتحويل القطاع السياحي بعد تعزيز مكانته والذي له انعكاسات ايجابية على القطاعات الأخرى وتقوية وظائف التنشيط الاقتصادي وإنعاش المنتوجات الجهوية.[1]

ومنه لم يتم تطبيق هدف التنمية المحلية الاقتصادية في برنامج إستراتيجية المدن كاملا في مخطط تطوان، ولم يتم تقسيمه إلى هدفين وهما النمو الاقتصاد المحلي والإستراتيجية الاقتصادية، ولم يتم الحديث عن القطاع غير الرسمي، ولم توضع مؤشرات لقياس التنمية المحلية الاقتصادية، ولكن تم وضع مجموعة مجموعة من النقاط التي تصب في التنمية المحلية الاقتصادية والتي تتناسب والطبيعة الاقتصادية لمدينة تطوان السياحية.

الفرع الثالث : التنمية المحلية الاقتصادية في مدينة صفاقس

تم تناول التنمية المحلية الاقتصادية كهدف في تخطيط مدينة سفاقس الكبرى، ولكن بمضامين مختلفة تماما عن ما جاء في رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن.

اهتم مخطط مدينة صفاقس بالتنمية المحلية الاقتصادية، ووضعت كأهم هدف يجب تحقيقه عن طريق تعزيزها، من خلال التنمية الاجتماعية والديمقراطية المحلية، وكذا الدور الذي يجب أن يلعبه القطاع الخاص في هذا المضمار، ومن خلال تعزيز المشاركة المحلية والدولية لصياغة رؤية مستقبلية للتنمية المحلية المستدامة، فلذا اهتمت مجمل مراحل تنفيذ الخطة بالتنمية المحلية الاقتصادية فنجد في المرحلة الأولى التشخيص الأولي للتنمية المحلية في مدينة سفاقس الكبرى، ثم المرحلة الثانية وضع أفاق التنمية المحلية لمدينة سفاقس إلى غاية 2016م، أما المرحلة الثالثة فتضمنت أولويات التنمية المحلية والنقاط التي يجب الانطلاق منها لتفعيل التنمية الاقتصادية المحلية، وأخيرا المرحلة الرابعة والتي حملت تعريفا لإستراتيجية التنمية المحلية ضمن مخطط عمل يجب تنفيذه واحترامه والالتزام به[2].

ومنه لم يطبق مخطط سفاقس ما جاء كاملا في هدف التنمية المحلية الاقتصادية لبرنامج إستراتيجية تنمية المدن، حيث تم ربطها بجوانب ديمقراطية واجتماعية وغاب القطاع غير الرسمي والمؤشرات.

---

1) بلدية تطوان ، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان** ، بلدية تطوان ، مرجع سابق الذكر،ص،17.

2)La Commune de Sfax، **stratégie de développements du grand sfax2016** ،La commune de Sfax، 26janvier، 2008،p،p:26، 31.

المطلب الثاني : الحكم المحلي

يعد الحكم المحلي من الأمور التي أصبحت حديث المنظمات الدولية، وبرنامج إستراتيجية تنمية المدن يرى ضرورة تحقيقه من خلال ثلاث جوانب، ورغم أن هدف الحكم المحلي كان حاضرا في تخطيط مدينتي تطوان وسفاقس، إلا أن الجوانب التي يدعوا لها البرنامج لم تكن حاضرة في تحقيق هذا الهدف.

الفرع الأول : الحكم المحلي في برنامج إستراتيجية تنمية المدن

يرى برنامج إستراتيجية تنمية المدن أن تحقيق الحكم المحلي يكمن في ثلاث جوانب وهي: فاعلية اتخاذ القرار وإعداد الميزانية والأطر المؤسسية العامة، بالإضافة إلى جملة من المؤشرات تخدم مجتمعة تعزيز الحكم المحلي في المدينة.

حسب برنامج إستراتيجية تنمية المدن أن الحكومة المحلية تمثل المصلحة العامة في المدينة، وهي دافع للابتكار في المناطق الحضرية والمسؤولة عن تقديم الخدمات الأساسية، وقد تضمن تحقيق هذا الهدف حسب البرنامج ما يلي :

أولا : فاعلية اتخاذ القرار والإدارة

يرى البرنامج أن هذه النقطة هي احد عناصر الحكم المحلي الجيد، حيث طريقة اتخاذ القرار عن طريق الإجماع وممارسة المساءلة والمحاسبة يؤدي هذا إلى العدالة والكفاءة في تخصيص الموارد.[1]

ثانيا : إعداد الميزانية

بداية لابد من توفير دراسات حول ميزانية الحكومة السابقة وهي تتخذ الشكل التالي:

كيف تغيرت ميزانية الحكومة المحلية في حجمها وعناصرها مع مرور الوقت؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب جداول الإيرادات والنفقات على مدار خمس سنوات أو الدورة الاقتصادية الأخيرة، وأيضا بناء سيناريوهات للنفقات والإيرادات المتوقعة والتميز بين القروض الجديدة وسداد الديون ويجب إرفاق ذلك بالمعايير المحاسبية المستخدمة.ثم الإجابة عن التساؤل حول الكيفية التي تقوم بها الحكومة المحلية للتعزيز من مواردها ؟هل تقوم بذلك من خلال آليات تمويل مبتكرة (نظام البناء والتملك والتنازلBOTأونظام التملك والبناء والتشغيل أو المشروعات المشتركة بين القطاع العام والخاص .ثم الإجابة حول خطط تحسين رأسمال الحكومة المحلية والسياسة الاستثمارية والى أي مدى نفذت خطط تحسين راس المال في وقت سابق؟[2].

---

1)معهد إنماء المدن العربية ، **ما هي إستراتيجية تنمية المدن**، معهد إنماء المدن العربية، **ت ز**: 12 \04\2010، **س**: 10:00، انظر: http ://www.araburban.org/AUDI/Arabic/Right/05CDS/

2)منظمة تحالف المدن، **دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن**، ط1، منظمة تحالف المدن، يونيو 2006م، ص:103.

ثم يتم اعتماد الميزانية الجديدة لدى برنامج إستراتيجية تنمية المدن وهي بهذا الشكل:

-كيفية اختيار الأولويات في ميزانية الحكومة المحلية وكيفية تطوير نمو الإيرادات.

-ضرورة دعم الميزانية للفقراء في المدينة.

-ضرورة المساءلة المالية والسياسية.

ثالثا: الأطر المؤسسية العامة

بالنسبة للأطر المؤسسية العامة، رأى البرنامج ضرورة تحديد واضح للأدوار والحقوق والواجبات ليس فقط للحكومة المحلية بل للقطاع الخاص، والحاجة إلى إصلاح البلديات ووضع مؤشرات لقياس مدى تحقيق الحكم المحلي في المدينة.[1] وهنا التساؤل حول صلاحيات الحكومة الوطنية (الرقابة المالية -الإشراف على الديون -توفير الخدمات -إصدار سندات الدين-الخصخصة- الاستقلالية المالية) الموجهة للحكومة المحلية وأيضا التساؤل حول ماهية الحكومة المحلية؟ وكيف تتخذ القرارات ؟ والى أي مدى تحدد القوانين الوطنية هذا الهيكل ؟ وهل ينسجم هذا الهيكل المحلي مع المتطلبات العاصرة للمدينة؟[2]

ويطرح البرنامج بعض المؤشرات منها :

تحسين المشاركة _ إمكانية الحصول على المعلومات _تخفيف حدة النزاعات الاجتماعية_ إدارة مستقرة بتوجيهات واضحة _تقليل التمييز _تحسين مستوى مشاركة المرأة _بناء القدرات بانتظام _ تبني المؤسسات العامة لما فيه مصلحة الفقراء.[3]

رابعا : علاقة الحكومة المحلية بالقطاع الخاص والمجتمع المدني

تعتمد رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن على مفهوم الحوكمة، لذا رأت ضرورة تدعيمها في الحكومة المحلية، وذلك من خلال الدراسة الأولية والتي تجيب عن طبيعة علاقة الحكومة المحلية بالقطاع الخاص، ثم مهارات الأخيرة في حل مختلف المشاكل في المدينة. والانطلاق أيضا في إعداد دراسة حول المجتمع المدني في المدينة، وكيف يتفاعل ويتعاون مع الحكومة المحلية على تشكيل مستقبل المدينة؟وكيف هي علاقة المجتمع المدني بالحكومة المحلية؟ فهل هي عدائية أو تمكينية؟[4]

---

1) معهد إنماء المدن العربية ، **ما هي إستراتيجية تنمية المدن**، معهد إنماء المدن العربية ،مرجع سابق الذكر.

2) منظمة تحالف المدن، **دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص:107.

3) معهد إنماء المدن العربية ، **الرقابة على إستراتيجية تنمية المدن**، معهد إنماء المدن العربية ، مرجع سابق الذكر.

4) منظمة تحالف المدن، **دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص: 110.

الفرع الثاني : الحكم المحلي في تخطيط مدينة تطوان

تطابق مخطط مدينة تطوان في هدف الحكم المحلي مع برنامج إستراتيجية تنمية المدن، ولكن تم التطرق إلى هذا الهدف وفق مضامين مختلفة مع ما يدعو له البرنامج.

رأى مخطط مدينة تطوان أن الارتقاء بالحكامة الجيدة هي إشكالية مركزية بالنسبة للتنمية المحلية، ويتوقف هذا الهدف على تحسين التدبير المؤسساتي للمصالح العمومية، وتحسين التنسيق بين مختلف الفاعلين في المدينة، وتقوية قدرات الموارد البشرية المتخصصة في تدبير شان المدينة، حيث انطلقت مدينة تطوان في عملية تحسين قدرات الفاعلين في المدينة من خلال تنظيم دورات تكوينية للمنتخبين، وإطارات البلدية في المجالات التالية :

التخطيط الاستراتيجي _التواصل_ اتخاذ القرار _ التفاوض _ تركيب المشاريع والمالية وإعادة تنظيم المصالح الجماعية والموارد البشرية ونظام المعلومات.[1]

إن الحديث عن الحكم المحلي في البرنامج كان يخص فاعلية اتخاذ القرار وإعداد الميزانية وأيضا الأطر المؤسسية،وعلاقة الحكومة المحلية بالقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث أغفلت في تطوان واستبدلت بدورات تكوينية للمنتخبين المحليين، وكان المشكل هو تأهيل الموارد البشرية دون وضع سياسة معينة لتنفيذ رؤية البرنامج في هذا الإطار، حيث قوانين الجماعات الحضرية والقروية التي تضبط العملية وتتعارض في جوانب عديدة ورؤية البرنامج مازالت قائمة، ولم يتم التطرق لمؤشرات القياس ايضا .

الفرع الثالث: الحكم المحلي في تخطيط مدينة صفاقس

هدف تخطيط مدينة سفاقس إلى تحقيق الحكم المحلي في المدينة، ولكن ومثل تخطيط مدينة تطوان اختلف مع برنامج إستراتيجية تنمية المدن في الجوانب الداخلة لتحقيق هذا الهدف.

لقد وضع الحكم المحلي في مخطط مدينة سفاقس مقترنا ببعض النقاط المهمة، منها ما يتعلق بالإدارة المحلية وأخر بوصول المعلومات حول تخطيط المدينة لجموع المواطنين فيها، فقد جعل مخطط مدينة سفاقس الكبرى الحكم المحلي مشروع المدينة، ولتحقيقه تم وضع ما يلي :

1)-**أهداف خاصة** وتتجلى في : وضع آليات تنفيذية تراقب وضعية الحكم المحلي في صفاقس، وتحديث الإدارة المحلية، وتنفيذ إستراتيجية ناجعة للاتصال البلدي.

2)-**أهداف عامة** وتتمثل في : تعزيز الحكم المحلي في سفاقس، وشملت أيضا نتائج منظرة تمثلت في :

---

1)بلدية تطوان، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان**، مرجع سابق الذكر، ص: 37.

-تحسين وتحديث الإدارة المحلية.

-إجراء مسح يدوي للإجراءات والخدمات.

-إضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة المحلية.

-نشر الخطة في كتاب الأطلس ووضعها على شكل فيلم صغير، وفي أقراص مضغوطة وتوزيع عشرين ألف منشور على سكان سفاقس ليكونوا مدركين بخطة المدينة.[1]

لقد تم الحديث عن الحكم المحلي في مخطط سفاقس بشكل فضفاض وغير دقيق، ولم يتم التطرق لإعداد الميزانية ولا للمؤشرات ولا لطبيعة التحديث الذي ستقوم به سفاقس في مجال الإدارة المحلية، واختزل الحكم المحلي في المنشورات الموزعة على المواطنين التي تخص تخطيط المدينة.

المطلب الثالث : تخفيف الفقر

يسعى برنامج إستراتيجية تنمية المدن إلى هدف تخفيف الفقر في المدن، لذا يقترح جانبين مهمين بالإضافة إلى مؤشرات قياس تخفيف الفقر، ولقد تم وضع هذا الهدف في تخطيط مدينتي تطوان وسفاقس ، ولكن لم تؤخذ كل المضامين التي وضعها برنامج إستراتيجية تنمية المدن.

الفرع الأول: تخفيف الفقر في برنامج إستراتيجية تنمية المدن

يعتمد برنامج إستراتيجية تنمية المدن في تحقيق هدف تخفيف الفقر في المدينة من خلال حيازة الأراضي، وتحسين قدرة الوصول للخدمات، مع وضع بعض المؤشرات والتي يراها مهمة.

يرى برنامج إستراتيجية تنمية المدن أن تخفيف الفقر لابد أن يكون من أكثر المخرجات لأي إستراتيجية تنموية في مدينة ما، ويجب معالجة القضايا التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على الفقراء، ومستوى جودة حياتهم مثل : توصيل الخدمات الأساسية، ووضع تسعيرة عادلة للخدمات الأساسية، والاستفادة من القروض بإيجاد بنية تهمين عليها سياسات لصالح الفقراء.

ويدخل في نقاط تخفيف الفقر ما يلي :

أولا : حيازة الأراضي

يرى البرنامج في هذا الإطار أن يتم الاعتراف الرسمي للفقراء في المدن بالسكن على أساس قدراتهم، وكذا الحق بحيازة الأراضي بطريقة منظمة ومدروسة من قبل الجهات المختصة في المدينة، لتكون عملية بناءها بصفة منظمة أيضا.

---

1) **La Commune de Sfax** op. cit،p:47 .

ثانيا : تحسين قدرة الوصول للخدمات

وهنا يرى البرنامج ضرورة توفير الخدمات الأساسية في مناطق الفقراء، لأنهم يدفعون أسعار مرتفعة للخدمات التي توفرها الجهات الخاصة[1].وذلك في الصحة والتعليم وفي البنية التحتية (المياه والصرف الصحي –تمويل الإسكان لصالح الفقراء–فتح البرامج الاجتماعية المستدامة–تسهيل الوصول للمدينة جغرافيا)

تركز إستراتيجية البرنامج في مجال الفقر على علاج أسباب الفقر وليس الأعراض والتركيز الاستراتيجي على التنمية المناصرة للفقراء.[2]

ووضع البرنامج جملة من المؤشرات لقياس تخفيف الفقر في المدينة وهي :

تحسين تقديم الخدمات_ سياسات لأسعار عادلة _ ترقية المستوطنات العشوائية _تقليل النفايات في مناطق الفقراء_ تحسين شروط القروض للأسر الفقيرة.[3]

الفرع الثاني : تخفيف الفقر في تخطيط مدينة تطوان

اهتم تخطيط مدينة تطوان بتحقيق هدف التخفيف من الفقر، واقترب مع البرنامج في تحسين القدرة للوصول للخدمات مع إغفال جانب حيازة الأراضي والمؤشرات التي وضعها البرنامج.

لقد وضع مخطط مدينة تطوان الكبرى تخفيف الفقر من الأهداف الأولية لخطته، بحيث ارتكز على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها العاهل المغربي حيث وضع المخطط تحت هذا الإطار ما يلي :

–محاربة أشكال الهشاشة والإقصاء الاجتماعي وتعزيز الارتباط بالشبكات ذات الصبغة الاجتماعية (الماء والكهرباء).

–تحسين ولوجيه السكان المعوزين للخدمات الاجتماعية وإنعاش الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الفقراء.

–إعادة هيكلة الأحياء الناقصة للتجهيز وقد اعتمدت العديد من المشاريع لصالح الفقراء منها :

–مركز استقبال أطفال الشوارع وقاعة للترويض الطبي لدار العجزة بالعنوسة ودار للطلبة بسانية الرمل، وكذا تجهيز محترفي الحلاقة بأدوات عمل في شارع الجزائر وإنشاء فضاءات للألعاب الترفيهيه بالقرب من مناطق السكن العشوائي.[4]

---

1)معهد إنماء المدن العربية ، **ملخص ندوة برنامج إستراتيجية تنمية المدن بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، معهد إنماء المدن العربية، مرجع سابق الذكر.

2) منظمة تحالف المدن، **دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص، ص:31،34.

3)معهد إنماء المدن العربية ،**الرقابة على إستراتيجية تنمية المدن** ،معهد انماء المدن العربية، مرجع سابق الذكر .

4) بلدية تطوان، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان**، مرجع سابق الذكر، ص، ص:32 ،33 .

لقد عالج مخطط تطوان بعض المشاكل التي يعاني منها فقراء المدينة، ولكن لم يتم تناول رؤية في جانب منح القروض للفقراء وفي حيازة الأراضي التي ستساهم في اكتساب الفقراء للسكن، وأيضا لم يتم وضع مؤشرات لقياس مدى نجاح هذه الإستراتيجية في معالجة تحدي الفقر.

الفرع الثالث : تخفيف الفقر في تخطيط مدينة صفاقس

ضمن تخطيط مدينة سفاقس تم الحديث عن تخفيف الفقر من خلال وضع أهداف ومشاريع، ولكنه لم يتم التطرق للهدف بجميع جوانبه كما جاء في برنامج إستراتيجية تنمية المدن، حيث اغفل جانب حيازة الأراضي، وتحسين القدرات للوصول للخدمات، وجانب المؤشرات.

لقد تجلت مظاهر تخفيف الفقر في تخطيط مدينة سفاقس في بعض الأهداف وهي :

-تعزيز الأحياء الفقيرة بمرافق عامة والالتزام بثلاث مشاريع للحد من الفقر الحضري والبطالة.

-القيام بعمليات دمج للأحياء الحضرية القديمة والفقيرة.

- إعادة تنمية المراكز القديمة لمدينة سفاقس.

-القيام بمشروع تنسيق عمليات ترميم المشهد الحضري المستدام[1].

يمكن القول أن مدينة صفاقس التزمت بهدف تخفيف الفقر الذي ينشده برنامج إستراتيجية تنمية المدن، ولكنها كمدينة تطوان لم تطبق رؤية البرنامج في وضع سياسات لصالح الفقراء ضمن قطاع السكن والعمل، واهتمت بوضع مشاريع لتحسين واجهة المدينة جلبا للسياحة وغاب عن المخطط المؤشرات.

المبحث الثالث : مستوى التحليل الاقتصادي

يعد التحليل الاقتصادي من المستويات الهامة في تخطيط المدينة بصفة عامة، وفي برنامج إستراتيجية تنمية المدن بصفة خاصة، حيث يضع ثلاث جوانب وكل جانب به جملة من الدراسات، ولكن الظاهر بالنسبة لتخطيط مدينتي تطوان وسفاقس هي تبني التحليل الاقتصادي ولكن عدم القيام بتلك الدراسات التي يراها برنامج إستراتيجية تنمية المدن.

المطلب الأول : التحليل الاقتصادي في برنامج إستراتيجية تنمية المدن

إن التحليل الاقتصادي الذي يتبناه برنامج إستراتيجية تنمية المدن يقوم على جانب تحليل مناخ الأعمال في المدينة، وتحليل القدرة التنافسية، وأخيرا التحليل المالي، وهي الجوانب التي يدعمها البرنامج ولكنها غابت في تخطيط مدينتي تطوان وصفاقس.

---

1) **La commune de Sfax** op.cit،p :54.

الفرع الأول : تحليل مناخ الأعمال في المدينة

إن تحليل مناخ الأعمال في المدينة هو أمر جديد يحسب لصالح برنامج إستراتيجية تنمية المدن، والذي أدرجه في تخطيط المدينة نظرا لما يلعبه هذا الجزء في المدينة من أهمية بالغة.

يعتمد التحليل الاقتصادي لبرنامج إستراتيجية تنمية المدن في تحليله لمناخ الأعمال في المدينة على نقاط اقتصادية مهمة وهي :

5) **الحوافز التي تقدمها السلطات المحلية** : وهنا الحديث عن مختلف الحوافز سواء للشركات التجارية أو الخدماتية وهل هي ترقى لطموح الشركات للمواصلة في تقديم الأحسن للمدينة ؟ أم هناك نقائص لابد من تداركها ؟

2) **نظام الضرائب** : إن نظام الضرائب مهم جدا للاقتصاد الوطني بشكل عام وللمدينة بشكل خاص، هذا إن كان يخدم المدينة، فقد لا يخدم نظام الضرائب المسطر على مستوى الدولة المدينة.

3) **سهولة الأعمال المبتدئة** : وهنا دراسة إذا كان هناك تسهيل إداري من ناحية الحصول على القروض للنشاطات الصغيرة، لان هناك علاقة بين النجاح الاقتصادي في المدن ومقدار الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري[1]. وهنا قد بذل البنك الدولي ومحللون اقتصاديون أمثال هرناندو دي سوتو **Hernando De Soto**جهودا كبيرة، فيما يتعلق بجهود إنشاء المؤسسات والمشروعات، حيث جل الروتين تفرضه الحكومة المركزية إلا أن عواقبه تلقى على عاتق الحكومة المحلية[2].

4) **طبيعة الموافقة على استثمارات الشركات المالية** : هنا أيضا الحديث عن الوقت الذي يتطلبه الأمر لقبول شركة أجنبية، لأنه حسب البرنامج في الصين يتطلب الوقت اقل من يوم وفي مناطق أخرى تتعطل الموافقة، مما يؤدي إلى رحيل الشركة وفقدان فرصة تنمية اقتصادية، وتوفير مناصب عمل وما إلى ذلك.

5)**بنية التشغيل في القطاع غير الرسمي** : وهنا دراسة مختلف القوانين واللوائح التي تؤثر على العمليات الصغيرة، وأيضا مواقف الحكومة تجاه القطاع غير الرسمي.[3]

الفرع الثاني: تحليل القدرة التنافسية

تعتمد خطوة تحليل القدرة التنافسية في المدينة حسب برنامج إستراتيجية تنمية المدن، على مجموعة من الجوانب والمستويات تحوي كل منها على تحليل خاص، تشكل معا الدراسة الكاملة لتحليل القدرة

---

1)Douglas Webster and Larissa Muller ، **City développement strategy guidelines driving urban performance** ، The Cities Allianc ، 2006 ، p:55.

2) منظمة تحالف المدن، **دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص:89.

3)Douglas Webster and Larissa Muller ،idem، p:55 .

التنافسية.

تحلل القدرة التنافسية للمدينة في برنامج إستراتيجية تنمية المدن من خلال ما يلي :

1)**الاتجاهات الاقتصادية الأساسية في المدينة** : وهنا توضيح مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الرئيسية في المدينة عن طريق البيانات والسلاسل الزمنية وما إلى ذلك.

2)**درجة التنوع مقابل التخصص** : هنا على المدينة أن تستفيد من التنوع الاقتصادي الموجود فيها بكيفية دعمه، وكذا يجب التخصص في أنشطة معينة للدخول بها للسوق العالمي.

3)**دراسة إنتاجية كل قطاع في المدينة** : يجب على المخطط أن يعطي مدى إنتاجية كل قطاع داخل المدينة، وهل يقدم الأحسن ويسير بخطى جيدة ؟ أم يجب دعمه لتحسين مخرجاته ؟

4)**التغير الاقتصادي** : بمرور الوقت تظهر نشاطات وتختفي أخرى، فيجب دراسة درجة هذا التغير وهل يخدم المدينة ؟ أم يخدم فئة معينة فقط ؟

5) **نسبة الشركات** : وهنا تقديم مفصل عن عدد الشركات في المدينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه.

6) **الاستثمار الأجنبي المباشر**: وهنا دراسة الأنشطة التي يتجه لها المستثمرين الأجانب في المدينة، وكيف ندفعهم للاستثمار في نشاطات أخرى ؟

7)**أداء الشركات** : وهو عنصر مهم بدا يأخذ في التنامي بعد التقلبات الاقتصادية العالمية وما أحدثته من إفلاس لشركات، وتعطل لنسبة من نشاطاتها، وكذا تسريح عمالها، وهنا دراسة مخاطر الهزات الاقتصادية وربطها بالشركة ومستوى التأثير في المدينة، وهل أداء الشركات الموجودة مطمئن نوعا ما ؟

8)**احتياجات سوق العمل** : وهنا البحث في نوعية اليد العاملة التي يحتاجها سوق العمل ، وما الذي يمكن توفيره من مناصب عمل في المشاريع التي ستسطر على ابعد حد ؟[1]

9)كفاءة سوق العمل: وهنا يجب تحديد حول كيفية نشر المعلومات المتعلقة بفرص العمل، وهل هناك مراكز تمنح معلومات حول العمالة؟ وكم عدد الأفراد الذين يضمنهم القطاع الخاص سنويا كنسبة من قوة العمل؟[2]

10) **الابتكار** : وهنا يتم دراسة أنواع الإبداع والابتكار في المدينة على مستوى التصنيع بكل قطاعاته كالأجهزة والتكنولوجيا العالية، وصناعة الدواء، والملابس وحتى الصناعة البيئية، وكيفية دعمها أكثر، سواء

---

1)Douglas Webster and Larissa Muller ،op.cit، p:56 .

2) منظمة تحالف المدن، **دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص:92.

بمعارض دولية أو غيره من النشاطات المروجة.[1]

11)التسويق والترويج: وهنا كيف تسوق المدينة وتروج نفسها إذا أخذنا في الحسبان أن10 % تمثل نسبة الإنفاق على الإعلانات في الدول متوسطة الدخل، أما الدول الكبرى فالنسبة اكبر من ذلك بكثير.[2]

الفرع الثالث : التحليل المالي

يقوم البرنامج في هذا المجال بتقسيم التحليل المالي إلى جزأين مهمين، يتضمن كل جزء مجموعة مستويات تدخل في تخطيط المدينة، ويراها البرنامج ضرورية لأنها تدخل في الجانب المالي.

إن التحليل المالي في تخطيط المدينة حسب البرنامج يقوم على ما يلي :

1)- **ميزانية الحكومة المالية** : يتم هنا دراسة جداول الإيرادات و النفقات للسنوات الخمس الماضية، وهنا يجب التفريق بين القروض الجديدة وراس المال المحلي، وتتضمن أيضا ما يلي :

ا-الإيرادات المحلية والنفقات : هنا يتم دراسة التغير في النفقات مع مرور الزمن، وما هي مصادر الإيرادات (الضرائب، الرسوم، مبيعات الأصول، عمليات الخصخصة).

ب- خطط تحسين راس المال المحلي : وهنا التطرق إلى سياسات الاستثمار، وهل تخدم تحسين راس المال؟

ج- حجم الإيرادات من خارج الميزانية : مثلا مبيعات الأراضي والتي لم تدرج في الميزانية الرسمية.

د- التحويلات : وهنا دراسة أهمية وحجم ونسبة هذه التحويلات، سواء كانت من الحكومة الوطنية أو من جهات أخرى.

هـ- خدمة الدين : وهنا دراسة مفصلة لديون المدينة، وما هو أداء المدينة في تسديد ديونها ؟

و- الحصول على الائتمان: هنا يجب التطرق للسندات وإذا كانت الحكومة المحلية لديها أموال مجمعة أو أموال في إطار تنمية البلديات، ودراسة ما تم اقتراضه من قبل المدينة ومدة السداد.

2) **تعبئة راس المال غير الحكومي** : وهنا يجب القيام ببعض الدراسات تتلخص فيما يلي :

ا-اثر التعديلات على الأرض : وهنا كيف يمكن جذب رؤوس أموال كبيرة، إذا كان التعديل على مستوى الأرض اجري بطريقة جيدة.

ب-التبرعات المالية للمنظمات : دراسة لهذه الأموال وهل يتم استخدامها بشكل فعال ؟

ج-تدفقات القطاع الخاص المالية : وهنا دراسة لتدفقات الشركات المالية الأجنبية والاستثمار المحلي وكميته في كل قطاع .

---

1)Douglas Webster and Larissa Muller ،idem، p:56.

2) منظمة تحالف المدن، **دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص:92.

د-الحالة المالية للمصارف التجارية بالمدينة : وهنا قدرة المصارف على تمويل مشاريع المدينة المختلفة.[1]

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي في تخطيط مدينة تطوان

لم يتم التطرق في التحليل الاقتصادي لمدينة تطوان على مجمل النقاط التي يحث عليها برنامج إستراتيجية تنمية المدن، والمتمثلة في مناخ الأعمال المبتدئة وتحليل القدرة التنافسية والتحليل المالي، ولكنها تطرقت إلى نقاط أخرى تضمنت حيثيات مختلفة عما يراه البرنامج.

الفرع الأول: تحليل نقاط القوة والضعف

انطلق التحليل الاقتصادي لمدينة تطوان من تحليل نقاط القوة والضعف في اقتصاد المدينة، لتكون نقطة انطلاق إلى المراحل القادمة، وهذه النقطة غير موجودة في التحليل الاقتصادي لبرنامج إستراتيجية المدن.

شمل مخطط مدينة تطوان على دراسة لما اسماه لنقاط القوة والضعف ويمكن اعتبارها الدراسة الأولية في الجانب الاقتصادي حيث توصل إلى ما يلي :

أولا : نقاط القوة في مدينة تطوان

توصلت الدراسات الخاصة بمخطط تطوان إلى وجود جملة من نقاط القوة تتمثل في :

-المدينة مركز لإنتاج الثروات وشبكات المبادلات.

-المدينة قريبة من أوروبا وهي تحتل مكانة مرموقة في المبادلات الاقتصادية.

-المدينة ذات طابع تراثي عريق وهو خليط بين الحضارة الأندلسية و العثمانية وتصنف مدينة تطوان كتراث عالمي[2].

ثانيا: نقاط الضعف في مدينة تطوان

بعد تحديد نقاط القوة تم تحديد نقاط الضعف في المدينة والتي تتمثل في :

- سكان مدينة تطوان حسب إحصائيات 2004م وصلوا إلى 320.539 نسمة بوتيرة نمو 1.5 %، وهذا النمو في ازدياد مستمر.

- النزوح الريفي والذي يغذي الضغط على سوق العمل.

---

1) Douglas Webster and Larissa Muller ، op.cit ،p،p :65.66.

2)بلدية تطوان، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان**، مرجع سابق الذكر، ص، ص :4 ،5.

-مشكل استحقاقات 2010م وهي نهاية تفكيك الحواجز الجمركية، والذي سيخلق تحدي لمدينة تطوان وهي السنة التي سيحرم منها الاقتصاد المحلي من المداخيل المرتبطة بالتهريب.

-هناك تناقض بين مستوى تنمية المدينة مع مؤهلاتها كحاضرة قطبية جهوية، فالتنمية الاقتصادية ضعيفة يطغى عليها القطاع السياحي ذو الصبغة الموسمية، بالرغم من عدد الزوار السياح والمقدر ب **950.000** زائر فهي لا تستفيد منهم.

- ضعف في التجارة ومشكل التهريب وأنشطة أخرى غير مهيكلة، والصناعة لا تلعب إلا دورا ضئيلا في خلق الشغل.

-اقتصاد المدينة ريعي يرتكز على المضاربة العقارية، ونظام مالي متردد في تمويل الاستثمارات.[1]

الفرع الثاني: الإستراتيجية الاقتصادية

بعد الانتهاء من تحديد نقاط القوة والضعف في اقتصاد مدينة تطوان، تم التطرق إلى وضع الإستراتيجية الاقتصادية والتي تقوم على ثلاث مستويات وكل مستوى يحمل نظرة معينة.

هنا تم وضع إستراتيجية تقوم على أساس ثلاث مستويات مهمة وهي :

1) توظيف القرب من أوروبا لخدمة التنمية

وهنا تم التطرق إلى كيفية استفادة تطوان من القرب من اوروبا وكيف يمكنها أن تتفادى وتقلل الانعكاسات السلبية على المستوى الاقتصادي، والشغل بعد عملية الانفتاح على أوروبا.

-تحسين استغلال الموارد وكل الفوائد البشرية والمبادلات مع أوروبا.

-تحويل الاقتصاد بما يساهم بتقويته بالمنافسة المباشرة للسلع والبضائع الأوروبية.

-تحويل الاقتصاد بما يساهم بتقويته بالمنافسة المباشرة للسلع والبضائع الأوروبية.[2]

2) مواجهة المنافسة المتصاعدة بين المدن

إن المنافسة المتصاعدة مع باقي مدن المملكة النوع الثاني من التحديات الاقتصادية، وهنا الفوز للمدينة التي تنجح في تثمين مزاياها وموقعها، وعلى مدينة تطوان أن تؤهل اقتصادها بما تتوفر عليه، وان تحسن موقعها التنافسي بأكبر قدر من التجهيزات القاعدية.

3) اقتصاد محلي متنوع وتنافسي وقادر على إنتاج الثروات

بتحسين تطوان لبنيات استقبالها ولصورتها كمحطة سياحية متميزة، ستكون قد أفلحت في تطوير

---

1) بلدية تطوان، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان**، مرجع سابق الذكر، ص، ص :6،7.

2)بلدية تطوان ،**المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان**، المرجع السابق ،ص:12.

هويتها السياحية، وان التنمية يجب أن تكون موجهة نحو قطاعات توفر إمكانيات حقيقية للنمو والازدهار، والتي ستخضع لمعيار مدى مساهمتها في القيمة المضافة وخلق فرص عمل.[1]

الفرع الثالث : المشاريع المسطرة

إن الإستراتيجية التي تمخضت عن دراسة نقاط القوة والضعف، تم تطبيقها فعليا بمشاريع مسطرة، ستنفذ في القريب العاجل في مدينة تطوان، وهي المرحلة الأخيرة من التحليل الاقتصادي.

تم تسطير مشاريع متنوعة في تطوان وهي كالأتي :

-تأهيل المقاولات الموجودة وتقوية هيكلة الأنشطة الاقتصادية وانتقال أنشطة القطاع غير المهيكل إلى القطاع المنظم.

-خلق بنك للمشاريع ذات المصداقية وضبط فرص الاستثمار في المدينة.

-خلق منطقة صناعية في منطقة سادينا و خلق منطقة تجارية حرة.

-تثمين المتحف الاثنوغرافي والاركيولوجي لتطوان.

-إعادة تأهيل القصبة أو القلعة الاسبانية وإنشاء وكالات للأسفار متخصصة في بيع المنتجات السياحية في مدينتي القنص والاركيولوجية.

-خلق مدارات سياحية في المدينة العتيقة وإنشاء مناطق سياحية جديدة.

-تحسين الساحل التطواني ليستقطب ثلاث أسواق دولية وهي فرنسا واسبانيا وبريطانيا.

-إنشاء بنك البذور الفلاحية لتحسين جودة الأصول الفلاحية بالشراكة مع مختبر الجامعة ومصالح وزارة الفلاحة.

-إنشاء بنك للأصول الجينية لتحسين جودة قطعان الأبقار والأغنام.

-إنشاء مركز للترويح وصيانة الآلات الفلاحية.

-إنشاء مركز للتنشيط في ميدان التنمية القروية يخص جانب الملونات الغذائية و التصبير والحلويات والفواكه المقطرة.

-خلق منطقة لإيداع وتحويل المنتجات ذات القيمة المرتفعة كالورود والنباتات الموجهة لإنتاج العطور وغيرها من المشاريع التي تجلب السياح الأجانب.[2]

---

1) بلدية تطوان ،**المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان**، مرجع سابق الذكر،ص :13.

2)بلدية تطوان ،**المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان**، المرجع السابق ،ص، ص:19،20.

ومنه بالمقارنة بين التحليل الاقتصادي الذي ينظر له البرنامج وما تم تطبيقه في تطوان يبدو الاختلاف واضحا، حيث يضع البرنامج تحليلا مكونا من تحليل مناخ الأعمال في المدينة والتحليل المالي وتحليل القدرة التنافسية، حيث استبدلت في تطوان بنقاط القوة والضعف والإستراتيجية الاقتصادية.

المطلب الرابع : التحليل الاقتصادي في تخطيط مدينة صفاقس

كمخطط تطوان لم يتم التطرق في تخطيط مدينة صفاقس للنقاط الأساسية والفرعية في التحليل الاقتصادي لبرنامج إستراتيجية تنمية المدن، بل شمل جوانب أخرى وهي نقاط القوة الاقتصادية لمدينة سفاقس، ومن ثم المرور مباشرة إلى تسطير مشاريع اقتصادية، ومنه اختلف التحليل الاقتصادي في صفاقس عن البرنامج كليا وتطبيقيا.

الفرع الأول : نقاط القوة الاقتصادية في مدينة صفاقس

تحوي مدينة سفاقس على نقاط قوة مختلفة تدعم مجتمعة الاقتصاد المحلي للمدينة، ولذلك وضعت في بداية التحليل الاقتصادي، لتكونقطة انطلاق التحليل ولتوضيح مؤهلات المدينة.

خلص مخطط مدينة صفاقس إلى تحديد نقاط القوة في المدينة وهي كالأتي :

-87 % من سكان المدينة هم حضريون، وهذا عامل قوة سيوفر إقامة مناطق حضرية، و80 % من السكان يعملون بالصناعة وهي قاعدة جيدة يعول عليها في التنمية المحلية.

-تمتلك سفاقس ميناء يربط خمس قارات و40 دولة ويتم من خلاله تصدير 66 % من فوسفاط تونس و 52 % لاستيراد الحبوب والكبريت وأنشطة اقتصادية غنية ومتنوعة، ولديها راس مال بشري مهم وبنية تحتية متينة.[1]

الفرع الثاني : المشاريع الاقتصادية المسطرة

لقد بلورت نقاط القوة الاقتصادية لمدينة سفاقس إلى مشاريع اقتصادية، والتي رأى واضعو الخطة أنها ستفيد من رفع القدرة الاقتصادية للمدينة والتي غطت مجالات عديدة.

بعد التطرق لنقاط القوة في مدينة صفاقس تم تسطير مشاريع وهي كالأتي :

-قطب الزراعة والأغذية والتكنولوجيا الحيوية والصحة.

-تنمية السياحة والسياحة الصحية بأربع متنزهات للاستجمام.

-إقامة مجمع للإعمال الاقتصادية والهويات التجارية، والقيام بسياسات لدعم القطاع الزراعي والثروة

1) **La Commune de Sfax**،op. cit ،p: 6.

السمكية ومشروع تنمية قطب التكنولوجيا الحيوية.

-مشاريع اقتصاد المعرفة منها : مشروع مدن العلوم والثقافة، ومشروع المكتبة الكبرى ومشروع المتحف الجهوي، ووضع برنامج لتنمية الصناعات التقليدية والحرفية.

-تعزيز مداخيل مدينة سفاقس بواسطة مهرجانات موسيقية متوسطية.

-إنشاء مسلخ سفاقس الموحدة.

-مشروع دعم القطب التكنولوجي في سفاقس ومشروع هيكلة القطب الزراعي الصناعي ومشروع تنمية قطب التكنولوجيا الحيوي.[1]

يظهر من خلال التحليل الاقتصادي لمدينة سفاقس عدم مطابقتها لرؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن، لان البرنامج يتناول في تحليله الاقتصادي تحليل مناخ الأعمال والمنافسة والتحليل المالي، وفق دراسات خاصة لم يتم تطبيقها في تخطيط مدينة سفاقس .

المبحث الثالث : مستوى تحليل الخدمات

تعد الخدمات إحدى أهم الجوانب والمستويات التي يدعوا برنامج إستراتيجية تنمية المدن إلى الاهتمام بها من قبل الدول التي تستفيد من قروض لتخطيط مدنها، ولتحقيق التنمية لذا فالبرنامج لديه رؤيته الخاصة، ولذلك سيتم التطرق إلى رؤية البرنامج لهذا المجال ومقارنة ذلك مع تخطيط مدينة تطوان الكبرى وسفاقس.

المطلب الأول : الخدمات في برنامج استراتيجيه تنمية المدن

يعد قطاع الخدمات من القطاعات المهمة في المدن، ولذا يوليه برنامج استراتيجيه تنمية المدن أهمية بالغة، ويعطيه أيضا تحليلا خاصا، من خلال بعض الدراسات، والتي يراها مهمة أيضا، وان القيام بها سيضفي تحسين للقطاع وأهمية للتخطيط في المدينة.

الفرع الأول : الدراسة الأولية للبنية التحتية

يرى برنامج إستراتيجية تنمية المدن ضمن دراسة الخدمات في تخطيط المدينة انه لابد من دراسة البنية التحتية، ولكن وفق نقاط معينة يقترحها البرنامج ضمن هذا المستوى المهم في تخطيط المدينة.

يرى برنامج إستراتيجية تنمية المدن أن يتم دراسة البنية التحتية ضمن هذه النقاط:

1)**أداء البنية التحتية** : وهنا الحديث عن المؤسسات التي تعمل في مشاريع البنية التحتية العامة والخاصة

1) **La Commune de Sfax**،op.cit ، p: 26.

، وعن مستوى أدائها وفعاليتها وتكلفة تغطيتها لهذه المشاريع.

2) **تنظيم البنية التحتية** : وهنا الحديث عن مختلف الاستثمارات في مجال البنية التحتية، وهل هناك قطاع يأخذ حصص أكثر من قطاع أخر ؟

3)**البنية التحتية للطرق** : وهنا التطرق لمختلف التغيرات الحادثة في هذا القطاعوحالة تسليم المشاريع.

4)**الكفاءة في انجاز البنية التحتية** : وهنا الحديث عن التكنولوجيا المتوفرة في المدينة لانجاز مشاريع البنية التحتية.

5)**الصيانة** : وهنا دراسة كيف يتم الحفاظ على نظم البنية التحتية وقياس ذلك بالنسب المئوية[1]

6)موقع الاقتصاد الخدمي:وهنا معرفة تركز الخدمات في المدينة فهل هي في المركز كما الدول النامية او على الحواف كما الولايات المتحدة الامريكية. [2]

الفرع الثاني : الخدمات الأساسية في المدينة

بعد دراسة البينة التحتية من خلال جوانب الأداء والتنظيم وغيرها ، يرى البرنامج ضرورة دراسة الخدمات الأساسية في المدينة ولكن من خلال نقاط معينة أيضا يقترحها ويراها مهمة في التطبيق.

في هذا الإطار سيتم الحديث عن مختلف الخدمات التي تقدم في المدينة مثل:

1) **العرض والطلب للسكن** : وهنا كيف يتم انجاز العديد من الوحدات السكنية سنويا ، وفق بيانات وسلاسل زمنية، وكذا أسعار العقارات ورخص البناء.

2) **مدى العقلانية في أسعار الأراضي** : وهنا دراسة أسعار الأراضي في المدينة، وهل هي مشجعة أو غير مشجعة لاستثمارها في مجال السكن ؟ وما هي سياسات المدينة في هذا الإطار؟

3) **الإسكان والائتمان** : وهنا دراسة حالة الأسر البسيطة إذا كان بإمكانها شراء مسكن عن طريق النظام المصرفي في المدينة، وما هي الإجراءات التي تكفل لهم الحصول على السكن ؟

4) **شبكات النقل** : يجب إظهار مخطط شبكة النقل في المدينة وهي الطرق السريعة والمزدوجة ، وما هو شكل الطرق التي تناسب المدينة ؟

5) **مرافق النقل** : وهنا تحديد مرافق النقل الرئيسية في المدينة ، كالمطارات والموانئ ومحطات السكة الحديدية، وما هي حالتها ؟ وهل تحتاج إلى صيانة ؟ وما إلى ذلك.[3]

---

1) **Douglas Webster** and **Larissa Muller** ،op.cit،p:61.

2) منظمة تحالف المدن، **دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص:101.

3)Douglas Webster and Larissa Muller ، op.cit،p: 59.

6)**نقل البضائع** : وهنا هل يتم نقل البضائع من والى اقرب ميناء بطريقة سريعة وآمنة ؟ وهل يمكن للازدحام المروري أن يؤثر في القدرة التنافسية خاصة لشركات التصنيع الآني **just in time processe** حيث تكبدت مدينة كافيت لاجونا في مانيلا خسائر كبيرة جراء الازدحام المروري[1].

7) **خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية** : وهنا تحديد إذا كان هناك تنافسية في هذا القطاع أم استحواذ، وما هي القوانين المعتمدة لدى شركات الاتصالات سواء للمعتمدين أو الموزعين ؟

8) **الأماكن الترفيهية في المدينة** : هل هذه الأماكن متاحة للجميع ؟ أم هي لطبقة معينة فقط[2] ؟

المطلب الثاني : الخدمات في تخطيط مدينة تطوان

في تخطيط مدينة تطوان تم إدراج الخدمات، ولكن وفق معطيات جديدة تختلف وما يسعى البرنامج لترويجه في دراسة الخدمات ، حيث لم تتم دراسة البنية التحتية بالشكل الذي يطلبه البرنامج ، ولا حتى الخدمات الأساسية كما يراها أيضا، ومنه تم التطرق للخدمات في تخطيط مدينة تطوان ، ولكن كان هناك اختلاف في تطبيق رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن.

الفرع الأول : تحليل الجوانب الخدماتية في المدينة

بدأت دراسة الخدمات في تخطيط مدينة تطوان بتحليل الجوانب الخدماتية، والتي تكشف عن مختلف المشاكل التي تواجه قطاع الخدمات في مدينة تطوان الكبرى.

أظهرت الدراسة في ظل تخطيط مدينة تطوان إلى وجود مشاكل في قطاع الخدمات بشكل عام وهذه مختلف النقائص والمشاكل :

-اختناقات مرورية خلال ساعات معينة ضمن مفترقات الطرق.

-400بناية آيلة للسقوط وتوزيع عمراني فوضوي وأكثر من 500 أسرة من سكان الصفيح وهناك طلب متزايد

-الطابع الموسمي للسياحة يعمق المشكل المروري.

-طرق ازدواجية غير مؤهلة والطرق الداخلية تعاني من مشاكل تعبيد وصيانة.

-الساحات العمومية تحتاج إلى تهيئة سريعة وهناك مشكل نقص الإنارة العمومية في المدينة.

-400بناية آيلة للسقوط وتوزيع عمراني فوضوي وأكثر من 500 أسرة من سكان الصفيح وهناك طلب متزايد للسكن ونقص في المرافق الرياضية[3].

---

1) منظمة تحالف المدن، **دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن**، مرجع سابق الذكر، ص:100.

2)Douglas Webster and Larissa Muller ،idem، p: 59.

3)بلدية تطوان، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان**، مرجع سابق الذكر، ص: 11.

الفرع الثاني : الأهداف الإستراتيجية

بعد دراسة الجوانب الخدماتية في المدينة، والتعريج عن مختلف المشاكل التي تواجه القطاع انطلقت الدراسة الثانية في وضع أهداف إستراتيجية لقطاع الخدمات في المدينة.

لمعالجة الاختلالات والنقائص التي كشفتها الدراسة الأولية للخدمات تم وضع الأهداف الإستراتيجية التالية :

-**الهدف الأول** : إعادة تأهيل المجال الحضري ورفع مستوى التجهيزات القاعدية[1]

-**الهدف الثاني** : تأهيل النقل العمومي وانجاز تصميم مروري حضري.

-**الهدف الثالث** : التحكم في التعمير وضمان تثمين أهم فضاءات المدينة.

-**الهدف الرابع** : التعمير الملائم للمناطق ذات المؤهلات العالية.

-**الهدف الخامس** : إدماج الأحياء في مدينة ترفض الإقصاء.[2]

الفرع الثالث : المشاريع المسطرة

بعد تحليل جانب المشاكل التي تواجه قطاع الخدمات بتطوان الكبرى، وتحديد الأهداف الإستراتيجية والتي ستبلور إلى مشاريع فكل هدف استراتيجي يحمل مجموعة مشاريع.

وكما جاء الحديث فان كل هدف استراتيجي حمل جملة من المشاريع فمثلا :

بالنسبة **للمشاريع المسطرة لإعادة تأهيل المجال الحضري ورفع مستوى التجهيزات القاعدية** لدينا :

-مشاريع تنطلق لتهيئة الأرصفة والساحات العمومية كساحة مولاي المهدي وساحة اليمامة وملتقى طرق الأطلس.

-أشغال إعادة تأهيل الإنارة العمومية التي تنطلق بشارع الجيش وتصل بجميع المناطق.

بالنسبة **للمشاريع المسطرة لتأهيل النقل العمومي** لدينا :

-انطلاق الأشغال في شارع الجيش الملكي و تعبيد الطرق بمختلف الأحياء بطول 17 كلم.

-بناء طريق يربط تطوان بمارتيل وبناء طريق مزدوجة يربط تطوان بطنجة

-بناء الطريق الالتفافي المتوسطي بين تطوان والسعيدية[3]

بالنسبة **للمشاريع المسطرة للتحكم في التعمير** لدينا :

---

1)بلدية تطوان، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان**، مرجع سابق الذكر ،ص: 27.

2)بلدية تطوان، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان**، المرجع السابق ،ص، ص: 30 ،31.

3) نفسه، ص :28.

-رسم حدود التوسع العمراني وخلق مجالات خضراء وتحويل مدخل المدينة الواقع في مواجهة المحطة الطرقية، وانطلاق مشاريع بناء سكني مختلفة في كل من المدينة العتيقة لتطوان

بالنسبة **للمشاريع المسطرة للتعمير الملائم** لدينا ما يلي:

-إعداد دراسة حول الطلب المستقبلي على فضاءات التنمية ومنه تخصيص جزء من الأراضي لاستقبال المشاريع، ولتكميل المنظومة المستقبلية بإضافة ترام بين تطوان والفنيدق في أفق 2010 م، وتأهيل السكن التقليدي وتحويله إلى دور ضيافة.

-إنشاء منطقة جديدة للتعمير بمساحة 1500 هكتار بين تطوان ومارتيل ومنطقة بين تطوان وازلة بمساحة 2500 هكتار.[1]

يظهر من خلال هذا الجزء والذي يعالج جانب الخدمات، أن مخطط تطوان لم يطبق كليا ما تنص عليه رؤية البرنامج، حيث غاب الإسكان والائتمان وكذا أسعار الأراضي ولم يتم دراسة البنية التحتية وفق سلاسل الأداء والتنظيم والكفاءة والصيانة.

المطلب الثالث : الخدمات في تخطيط مدينة صفاقس

تم التطرق للخدمات في تخطيط مدينة صفاقس الكبرى، ولكن ليس كما ينظر لها برنامج إستراتيجية تنمية المدن من خلال البنية التحتية والخدمات الأساسية في المدينة، ولكن من خلال الدراسة الأولية، ومن ثمة المشاريع المسطرة، ومنه لم يتم الأخذ برؤية البرنامج في جانب الخدمات بالنسبة لتخطيط مدينة سفاقس

الفرع الأول : الدراسة الأولية للخدمات

إن الدراسة الأولية التي انطلقت منها مدينة سفاقس والتي تختلف عن منطلق برنامجإستراتيجية تنمية المدن، نظرت إلى تثمين قطاع الخدمات في مدينة صفاقس بصورة خاصة، من منطلق خصوصية مدينة سفاقس الكبرى.

كشفت الدراسات الأولية في مخطط مدينة سفاقس عما يلي :

- أن البنية التحتية هي إحدى نقاط القوة.
- أن المرافق العامة ومراكز التعليم والبحث العلمي والتكوين و التراث العمراني لمدينة سفاقس إحدى المؤثرات في التنمية المحلية، بالإضافة إلى النقل كعنصر هام في العملية.

-الجانب الرياضي يعاني من نقص نظرا للتطلعات الشبابية في مدينة صفاقس.

---

1)بلدية تطوان، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان**، مرجع سابق الذكر، ص: 32 .

-أن الشكل الحضري للمدينة احد أهم العوامل التي تخدم جماليتها، وان مشاريع السكن أكثر إدراجا ذلك لان مدينة سفاقس الثانية ديموغرافيا بعد العاصمة وهناك طلب متزايد على السكن.[1]

الفرع الثاني : المشاريع المسطرة

بعد الانتهاء من الدراسة الأولية في قطاع الخدمات ، تم الانطلاق في تحديد جملة من المشاريع الخدماتية، ومنه لم يتم التطرق لرؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن في محتوى دراسة الخدمات في تخطيط مدينة سفاقس الكبرى.

من بين المشاريع التي تم إطلاقها في مدينة سفاقس ما يلي :

-مجموعة مشاريع لحماية وتعزيز التراث العمراني للمدينة.

-مشاريع لتعزيز شبكة الاتصالات.

-إطلاق مشروع النقل في ممرات نظيفة، ومشروع تهيئة الطرق الازدواجية والتي تربط صفاقس بمدن أخرى.

-مشروع النقل الحضري لمدينة سفاقس والذي يتضمن النقل بالحافلات ، وتهيئة المطار والميناء والإشارات الحضرية التي تشير لمختلف المرافق في المدينة واتجاهاتها.

-إطلاق مشروع شارع منزل شاكر وشارع المطار بالإضافة إلى اتوروت سفاقس قابس.[2]

-إقامة مرصد تنفيذي للنظم الجغرافية، والذي سيسمح برؤية متكاملة حول كل المرافق العامة و البنى التحتية في المدينة.

-مشروع المدن الرياضية وهي مجموع مرافق رياضية.[3]

-مشاريع مختلفة بين حدائق حيوان ومتنزهات في المدينة.

-مشروع تنسيق عمليات ترميم المشهد الحضري المستدام(**HORTUS**).

-مشروع مخصص لبناء المساكن تحت اسم الأنشطة البشرية المستدامة في النظم الحضرية للبحر المتوسط **(SHAMS)**.[4]

---

1)**La Commune de Sfax**،op. cit ، p:5.

2) **La Commune de Sfax** ،ibid،p ،p:27، 28 .

3)Ibid،p:30 .

4) Ibid، p،p: 63، 64 .

المبحث الخامس : مستوى التحليل البيئي

يرى برنامج إستراتيجية تنمية المدن ضرورة إدماج البيئة في تخطيط المدينة، لما لها من أهمية على جميع المستويات، لذا يقترح دراسة مكونة من جانبين هما الجودة البيئية واستخدام الطاقة، وهذان الجانبين لم يتم التطرق لهما في تخطيط مدينة تطوان وسفاقس ، حيث تم التطرق إلى أربع نقاط تدخل في جودة البيئة بالنسبة لتطوان، أما مدينة سفاقس فلم يتم التعرض كليا لا للجوانب الأساسية ولا للجوانب الفرعية.

المطلب الأول : البيئة في برنامج إستراتيجية تنمية المدن

كما سبق الذكر بان برنامج إستراتيجية تنمية المدن يولي أهمية للبيئة والى حتمية إدراجها في تخطيط المدينة، لذا يقترح دراسة مكونة من جانبين هما الجودة البيئية وما تحويه من مستويات دراسية، وكذا استخدام الطاقة وما تحتويه أيضا من دراسات متعددة مهمة في المدينة.

الفرع الأول: الجودة البيئية

إن الحديث عن الجودة البيئية هو التطرق بالأساس إلى التلوث ومصادره وكذا الاخضرار في المدينة ونسبته، وكذا دراسة المخاطر الطبيعية كمحور أساسي أصبح يطرح بشدة في هذا الوقت.

بالنسبة للجودة البيئية يعطي البرنامج مجموعة من الدراسات تتضمن مايلي :

1) **تلوث الهواء** : يتم دراسة زيادة أو نقصان الجسيمات العالقة في الج و، وما هي الآثار الصحية التي تسببها للمدينة ؟ وما هي التدابير التي يمكن القيام بها ؟

2)**النفايات ونوعية المياه** : وهنا دراسة إذا كان هناك تحسن في نوعية المياه ، ومدى تغطية نظام الصرف الصحي للمدينة وكيفية ومعالجة النفايات وأماكن طرحها.

3)**مصادر التلوث** : وهنا تحديد نقاط انطلاق التلوث في المدينة سواء الهوائي أو المائي أوالأرضي.

4)**الاستدامة وسلامة إمدادات المياه** : هنا الحديث عن حالة إمدادات المياه، هل هي جيدة ؟ كذلك عن مصادر المياه الجوفية وغيرها، وهل ستكفي الزيادات الديموغرافية المستقبلية ؟

5)**فقدان الأراضي الزراعية** : وهنا تحديد أسباب فقدان الأراضي الزراعية في المدينة ، سواء بفعل الزحف العمراني أو الحرائق، وما هي الاستراتيجيات المتخذة لمعالجة ذلك ؟

6)**نسبة الاخضرار في المدينة** : وهنا دراسة إذا كانت المدينة جذابة للسياح وللمقيمين فيها، وكيف يمكن تحسين المناطق غير المخضرة بغطاء نباتي منظم وجذاب[1] ؟

---

1)**Douglas Webster** and **Larissa Muller**، op.cit،p:58.

وإستراتيجية المباني الخضراء* في المدينة.[1]

7)**المخاطر الطبيعية** : وهنا دراسة المخاطر التي تهدد المدينة مستقبلا، سواء كانت وديان أو زلازل أو براكين وغيرها، وما الذي يمكن فعله لخفض حدة تلك المخاطر والتأهب لحالة الطوارئ في المدينة[2]؟

الفرع الثاني : استخدام الطاقة

تعد الطاقة امرأ مها والحفاظ عليها واستهلاكها بنسب معينة يتقاطع و الحفاظ على البيئة، وعدم هدر ثرواتها واستهلاك طاقات صديقة لها، وهنا يضع برنامج إستراتيجية تنمية المدن أربع نقاط تتعلق بالطاقة.

وضع البرنامج أربع مستويات لدراسة الطاقة في تخطيط المدينة وهي :

-المستوى الأول يتحدث عن كفاءة استخدام الطاقة في المدينة، وستساعد السلاسل والبيانات تحديد ذلك.

-المستوى الثاني الشكل الحضري واستهلاك الطاقة، وهنا التطرق إذا كانت هناك محافظة للطاقة في المدينة.

-المستوى الثالث إدارة استهلاك الطاقة ، وهذه الدراسة تتجه إلى إظهار إذا كان هناك توازن بين العرض والطلب في مسالة الطاقة في المدن [3]، وهنا تتحدث المنظمة عن المولدات الكهربائية البديلة كطاقة الرياح والطاقة النووية، وعن النمط الحياتي الذي يوفر الطاقة في المدينة[4].

-المستوى الرابع نوع الطاقة وهنا الأمر الأكثر أهمية وهو تحديد إذا كانت الطاقة المستعملة في المدينة صديقة للبيئة أو مهددة لها. [5]

ومنه برنامج إستراتجية تنمية المدن وضح ضمن هذا المستوى جانب أخر في تخطيط المدينة وهو استهلاك الطاقة، وهو ينطلق من إحساس عالمي بأهمية الاستخدام الجيد للطاقة.

المطلب الثاني : البيئة في تخطيط مدينة تطوان

تناول مخطط تطوان البيئة ولكنه لم يتناولها كما يدعو لها البرنامج ، حيث لم يتم ذكر الجودة البيئية بالرغم من وجود بعض النقاط تدخل في الجودة البيئة ، ولم يتم التطرق للطاقة حيث تم وضع الصورة البيئية للمدينة، ومن ثم الاستراتيجيات البيئية وأخيرا المشاريع البيئية المسطرة.

---

* **استراتيجية المباني الخضراء** : ترى منظمة تحالف المدن في هذا المجال أن أول دولة استعملت هذه الإستراتيجية هي الولايات المتحدة الأمريكية.

1) The Cities Allianc، **Guide to City Development Strategies Improving Urban Performance**، The Cities Allianc، 2006، p:33.

2) Douglas Webster and Larissa Muller، idem، p: 58.

3)Douglas Webster and Larissa Muller، op.cit، p: 60.

4) The Cities Allianc، **Guide to City Development Strategies Improving Urban Performance**، idem، p، 33.

5) Douglas Webster and Larissa Muller،، idem، p:60.

الفرع الأول : الصورة البيئية لمدينة تطوان

لقد وضع تخطيط مدينة تطوان كبداية لدراسة البيئة في المدينة، الانطلاق من الاختلالات والمشاكل التي تهدد البيئة وتهدر مختلف الثروات الطبيعية دون التطرق الكامل لما يدعو إليه البرنامج.

كشف المخطط أن التوسع الفوضوي للسكن أدى إلى تدهور البيئة، ومن خلال المعاينات تم إظهار أشكال الاعتداءات على البيئة فيما يلي :

-التلوث المترتب عن عدم التحكم في التطهير السائل بسبب تفريغ المياه المستعملة المنزلية والصناعية دون معالجة في الوسط الطبيعي، حيث اغلب قنوات الصرف تصب في واد مارتيل مما يسبب روائح كريهة، وهي تسبب بانتقال العدوى الجرثومية إلى الفراشات المائية الجوفية ومن ثم إلى مياه الاستجمام في شواطئ مارتيل.

-هناك تسربات للماء الصالح للشرب في شبكات التوزيع تخلق بركا وهدرا للمياه، ومدينتي الصفيح وتطوان تشهد الكثير منها، والمعيار الثاني المساحات الخضراء لكل مواطن، فسكان مدينة تطوان لا يتوفرون إلا على 0.5 متر مربع، وهو رقم بعيد عن المعيار الدولي والذي يصل إلى 10 متر مربع، وتعاني المدينة أيضا من فضيان واد مارتيل.[1]

الفرع الثاني: الأهداف الإستراتيجية البيئية

بعد إظهار مختلف المشاكل البيئية التي تعاني منها مدينة تطوان ، تم الانطلاق كمرحلة ثانية إلى مختلف الأهداف الإستراتيجية، وهي ست أهداف إستراتيجية لتثمين البيئة والحفاظ عليها.

وضع المخطط مجموع من الأهداف الإستراتيجية تمثلت في :

1) المحافظة على البيئة وتثمينها.

2)ضمان تدبير عقلاني للموارد المائية[2].

3)إعداد مخطط اخضر للمدينة ومحاربة الاجتثاث الغابوي.

4)إعادة تأهيل ضفتي واد مارتيل.

5)ضمان تدبير عقلاني للنفايات الصلبة.

6)تحسين الوقاية وتدبير المخاطر.[3]

---

1)بلدية تطوان، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان**، مرجع سابق الذكر، ص: 9.

2) بلدية تطوان، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان** ،المرجع السابق ، ص:23.

3) نفسه ،ص، ص: 25 ،26.

الفرع الثالث : المشاريع البيئية المسطرة

كمرحلة أخيرة في الدراسة البيئية في تخطيط مدينة تطوان، وضع الفاعلون والمخططون لكل هدف بيئي استراتيجي مجموعة من المشاريع والتدابير.

وهنا سنذكر بعض الأهداف الإستراتيجية والمشاريع المسطرة لها :

1)**بالنسبة للتدبير العقلاني للموارد** تم وضع ما يلي :

_المراقبة المستمرة لجودة مياه الاستجمام في الشاطئ.

_انجاز محطة لمعالجة وتنقية المياه المستعملة، ومعالجة ومراقبة للحشرات باستعمال أساليب علمية.

_إعلام المواطنين بالقضايا المتعلقة بالماء واعتماد معايير الجودة بخصوص الأنابيب والصنابير، وتوسيع شبكة تطهير المياه المستعملة في جميع المناطق، وضبط المواد التي تلقيها المستشفيات.[1]

2)**بالنسبة للتدابير والمشاريع لإعداد مخطط اخضر للمدينة** لدينا :

_حملات تشجير لوادي مارتيل ، واعتماد الطابع الأخضر على جميع الفضاءات من ضمنها مواقف السيارات، وتشجيع السكان لتزين شرفات منازلهم بالورود والنباتات، وإنشاء مجالات خضراء كمتنزه تامودا.

3)**بالنسبة للتدابير والمشاريع لإعادة تأهيل ضفة واد مارتيل** لدينا :

_تهيئة وادي مارتيل كمتنزه، وإنشاء شاطئ جنوب مصب وادي مارتيل يخلو من البنيات والعمل على تقليص تلوثه.[2]

ومنه هذه هي بعض النقاط التي تناولها مخطط تطوان الكبرى، وكما تمت الإشارة لم يتم التطرق لجميع المستويات التي ينظر لها برنامج إستراتيجية تنمية المدن من الجودة البيئية واستخدام الطاقة.

المطلب الثالث: البيئة في تخطيط مدينة صفاقس

تم التطرق للبيئة في تخطيط مدينةصفاقس، ولكن لم يتم التطرق لها كما جاءت في برنامج إستراتيجية تنمية المدن، حيث لم يتم التطرق للجودة البيئية ولا لاستخدام الطاقة ولا حتى للجوانب الفرعية المنبثقة عن هذين الجانبين الأساسين كما يرى البرنامج.

الفرع الأول : الدراسة الأولية للبيئة

عمل تخطيط مدينة سفاقس على وضع حجر أساس في دراسته هذه من خلال الدراسة الأولية للبيئة،

---

1) بلدية تطوان، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان**، مرجع سابق الذكر،ص: 24.

2)بلدية تطوان ،**المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان**، المرجع السابق، ص:25.

والتي ستبين بعض النقائص وكذا بعض الجوانب التي يجب الحفاظ عليها وتثمينها.

خلصت الدراسة الأولية في مجال البيئة في مخطط مدينة صفاقس إلى ما يلي :

1)-أن هناك انتشار لنسبة من التلوث في المدينة

2)-اعتبار التلوث احد العوامل المعيقة للتنمية المحلية في المدينة

3)-لابد من تنمية السياحة البيئية.

4)-لابد من حماية السواحل الجنوبية لما تتعرض له من مشاكل.

5)- يجب المحافظة على الموارد البيئية.[1]

الفرع الثاني : المشاريع البيئية المسطرة

إن النقاط التي تمت مناقشتها من طرف الفاعلين في تخطيط مدينة سفاقس والتي تخص البيئة تم بلورتها في مشروعين كبيرين، وكذا الإعلان عن اليوم الوطني للوعي بالبيئة.

من بين المشاريع المسطرة لجانب البيئة في مدينة سفاقس لدينا ما يلي :

1)- القطب الطبيعي في ثاينة.

2)- مركز الطيور كذلك في ثاينة، حيث نظر للمشروع من جانب تنموي اقتصادي أكثر منه بيئي، حيث سيتم حماية هذه الطيور التي تجلب الكثير من السياح للتمتع بها

3)- تنظيم اليوم الوطني للوعي حول البيئة وفيه سيتم تذكير المواطن بواجباتهم حول التشجير وحماية المحيط والنظافة[2].

ومنه سفاقس أيضا لم تتناول رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن في جانب البيئة، حيث غابت دراسات الجودة البيئية واستخدام الطاقة، والتي توليها منظمة تحالف المدن وبرنامجها أهمية كبيرة حيث تضيف المنظمة في برنامجها دراسات لعالم ما بعد البترول، وهذا يخص الدول التي تعتمد على هذه المادة الناضبة في اقتصادها وتمويل قطاعاتها.

المبحث السادس: مستوى مراحل الخطة والمقاربة التشاركية

تعتبر مراحل إعداد الخطة والمقاربة التشاركية من الأمور التي يراها البرنامج مهمة ، ولكن المراحل التي حددها البرنامج مع مختلف ما تحويه لم يتم الأخذ بها في مخطط مدينة تطوان ولا مدينة سفاقس، في حين تم اعتماد المقاربة التشاركية التي يدعوا لها البرنامج ولكن بنوع من الاختلاف بين التخطيط المعتمد في

---

1)**La Commune de Sfax**،op.cit ،p: 26.

2)**La Commune de Sfax**،ibid ،p: 28

تطوان وبين صفاقس.

المطلب الأول : مستوى مراحل إعداد الخطة

يعتمد برنامج إستراتيجية المدن على ثمانية مراحل كل مرحلة تعبر عن مجموعة من التدابير، ولكن في مخطط مدينة تطوان وسفاقس تم الاعتماد على أربع مراحل مختلفة عن المراحل التي ينظر لها برنامج إستراتيجية تنمية المدن، وهذا ما سنتطرق إليه.

الفرع الأول : المراحل في برنامج إستراتيجية تنمية المدن

كما تم الحديث سابقا يعتمد برنامج إستراتيجية تنمية المدن على مجموعة من المراحل تبتدئ بالمرحلة الأولى وتنتهي بالمرحلة الأخيرة وهي مرحلة التنفيذ.

يقترح البرنامج ثمانية مراحل لإعداد خطة المدينة وهي:

-**المرحلة الاولى : بدا العملية** : تعبر عن بدا العمليات والإعلان عن انطلاقها.

-مرحلة الإنشاء الأولي: والتي يتم التعرف فيها على مجمل التغيرات الداخلية والخارجية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق المسح الضوئي والصور الفضائية والمقابلات[1]

-**المرحلة الثانية : وضع الحدود الاولية**

يتطلب وضع الحدود الاولية عاملين رئيسين هما :

1)-**التحديد المكاني** : يعد تحديد النطاق المكاني لإستراتيجية تنمية المدن مهما لوجود علاقة بين حجم المنطقة تغطيها الاستراتيجية وعمقها وينطوي التحديد المكاني على استخدام صور الاستشعار عن بعدremote-sensing imagery

2)-**مجالات التركيز الاساسية** : وهنا يجب ان يتم تحديد نطاق استراتيجية تنمية المدن ويجب ان تعتمد على استراتيجيات عالية الجودة.

-**المرحلة الثالثة : التقييم الاولي**

يتم تقيم المدينة عن طريق فريق يقوده مجموعة من المحللين الحضريين والباحثين في مجال المدن حيث يتم استخدام **منهجية الفحص وتحديد المدى** scan-scope methodology التي تركز على المساحات المكانية والقضايا الموضوعية ويجب ان تحدد هذه المرحلة تقييم برامج التغيير الاساسية مثل التركيبة السكانية والتقنية والبنية الاقتصادية الدولية ويجب هنا فهم الحجم الكلي للتغير واتجاهه ومعدله وتعد

---

1)The Cities Alliance، **Formulating a CDS: guidelines**، The workshop of ASCII Urban، Hyderabad، India،، 2006 ، p : 2.

للمقارنة. ويتم التقييم الاولي عن طريق :

1)-**المحركات:** اي مالذي يحدد اقتصاد المدينة وماهي ادوارها الوطنية والدولية وما لذي يحرك نموها والمحركات نوعان داخلية: تتمثل في قدرات الموارد البشرية المحلية اما الخارجية فتتمثل في : الاستثمار الاجنبي واطر السياسات الوطنية والطلب على الصادرات [1]

2)-المسح: تعتمد هذه المرحلة على مسح المدينة من حيث اقتصادها وتقديم الخدمات والبيئة والشكل المكاني والظروف الاجتماعية.

3)-**تحديد المدى(scoping)** :وهنا تحديد مدى مجالات القضايا المهمة فمثلا في الجانب الاقتصادي يتم تحديد المدى عن طريق المقابلات مع مديري الشركات سريعة النمو وآرائهم حول مستقبل المدينة الاقتصادي.[2]

-المرحلة الرابعة : صياغة الرؤية

ان الرؤية هي بيان المكانة التي تريد ان تصل اليها المدينة خلال مدة تتراوح بين10 الى 15 سنة ويجب ان تكون متسقة داخليا وواقعيا ولن تركز على السمات التي تنفرد بها المدينة وان تكون مرنة قادرة على التكيف في مواجهة عالم اليوم المتسم بالضبابية والتغير السريع.

-المرحلة الخامسة: تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات(swot)

عند انتهاء التقييم الاولي والاتفاق على الرؤية تبدأ جماعة المصلحة في تحديد نقاط القوة الضعف وتبين هذه النقاط خصائص المدينة الداخلية والمتمثلة في :

-مؤسسات القطاع الخاص والعام والقطاع الثالث في المدينة.

-العوامل الاقتصادية والسمات الطبيعية.

-حالة البيئة الطبيعية في المدينة.

اما الفرص والتهديدات فهي متعلقة بالبيئة الخارجية وما تتميز به من اتجاهات اقتصادية وتقنية وسياسية واجتماعية ومختلف الصدمات...الخ[3]

المرحلة السادسة : تحديد التوجهات الاستراتيجية

تتولى جماعة الاصحاب المصلحة بتحديد التوجهات الاستراتيجية حيث يعتمد التوجه الاستراتيجي على

---

1) The Cities Allianc، **Guide to City Development Strategies Improving Urban Performance**، op. cit، ،p،p: 45، 46.

2) The Cities Allianc، **Guide to City Development Strategies Improving Urban Performance**، ibid، ،p،p:47،48.

3) Ibid،p،p: 49، 51.

افتراض النتائج ولا يجب اختيار اكثر من 5استراتيجيات والا سوف تفقد التركيز ويقاس انجاز اهداف الاستراتيجية وفق مؤشرات.[1]

-**المرحلة السابعة : مرحلة بناء الوعي** : وهي عرض الرؤية على كل المقيمين في المدينة بكل الوسائل المتاحة، لتكون هناك فرصة التغذية الارجاعية.

-**المرحلة الثامنة : مرحلة التنفيذ** : والتي تحدد فيها خطة العمل و المسؤوليات ومصادر التمويل والجدول الزمني.[2]

الفرع الثاني : المراحل في تخطيط مدينة تطوان

كما سبق الذكر أنفا فان تخطيط مدينة تطوان شمل على أربعة مراحل، اعتبرت بمثابة محاور كبرى وشملت على مجموعة تدابير وأعمال، تختلف اختلافا واضحا عن المراحل التي يقترحها برنامج إستراتيجية تنمية المدن.

قسمت مراحل إعداد خطة مدينة تطوان إلى أربع مراحل عكست كل منها محورا وهي :

1) المحور الأول تناول **التذكير بالأهداف والالتزامات** : بالنسبة للأهداف العامة كانت ما يلي :

-وضع خطة تنموية لتطوان الكبرى

-تحديد برنامج ذي أولوية وانجاز برنامج للرفع من قدرات التدبير المحلي.

-تنفيذ أعمال بالشراكة مع الفاعلين المحلين، ثم الالتزام للشركاء في هذه العملية.

2)المحور الثاني تم فيه **وضع خطة تنموية لتطوان الكبرى:** من خلال ما يلي :

- التشخيص القبلي لتطوان في2003، ثم تنظيم مشاورات، وعرض النتائج ثم وضع خطة تنمية مدينة تطوان الكبرى الثانية.

3)المحور الثالث **برنامج عمل 2005** : والذي يحمل ما يلي :

- بناء القدرات والتنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر والتهيئة الحضرية وحماية البيئة ومخططات التنمية المحلية.

4)المحور الرابع **ضم الإجراءات المواكبة** : وهي ما يلي :

---

1) The Cities Allianc، **Guide to City Development Strategies Improving Urban Performance**، op. cit، ،p،p: 52، 53.

2)The Cities Alliance، **Formulating a CDS: guidelines**، The workshop of ASCII Urban، Hyderabad، India، 2006 ،idem، p : 2.

-المصادقة على مخطط العمل والتذكير بالخطة ونشرها على موقع جماعة تطوان.[1]

يضع البرنامج سبع مراحل اختزلت في أربع في تخطيط تطوان وتم وضع الخطة في مرحلة واحدة ضمن المحور الثاني ومنه عدم تطابق في رؤية البرنامج وما تم في تخطيط تطوان ضمن هذا الجانب.

الفرع الثالث : المراحل في تخطيط مدينة صفاقس

وكما كان الحال بالنسبة لمراحل إعداد تخطيط مدينة تطوان كان الحال على مدينة سفاقس، حيث مر إعداد تخطيط مدينة سفاقس بأربعة مراحل تختلف عن المراحل التي يتبناها برنامجإستراتيجية تنمية المدن.

قسمت مراحل إعداد مخطط لمدينة صفاقس إلى أربع مراحل على الشكل التالي :

1)**في المرحلة الأولى** تم ما يلي:

- التشخيص الاستراتيجي للتنمية في مدينة سفاقس الكبرى، وتم وضع مخطط لمجالات الدراسة والفاعلين ، والذي يتكون من تسع خانات كل خانة تمثل المجال الذي يهتم به المخطط وهم : اللجنة التوجيهية وفريق العمل والتنمية الحضرية وتسير البلديات والبيئة والاتصال والعلاقات معالإعلام والنقل والمرور والشباب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم تقييم 26 لجان قريبة، وتم الإطلاق الرسمي للإجراءات في 29 أكتوبر 2002م.

-تم تحديد نقاط القوة للمدينة وتحديد العوامل المؤثرة في التنمية الحضرية.

2) **إدماج المرحلتين الثانية والثالثة** وتم فيهما : تحديد الأهداف ومختلف الانجازات.

3) **المرحلة الرابعة** وتم فيها تحديد بعض الأنشطة حيث لكل نشاط مؤشرات ونتائج[2]

اختزل مخطط سفاقس المراحل وضمها في أربع مراحل فقط حيث التشخيص الاستراتيجي للتنمية في المرحلة الأولى وتحديد الأهداف ومختلف الانجازات في مرحلة ثانية ومرحلة أخيرة حددت فيها مؤشرات كل نشاط ومنه يظهر لنا الاختلاف يبن تخطيط مدينة سفاقس ويين ما ينظر له البرنامج.

---

1)الجماعة الحضرية لمدينة تطوان ، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان الكبرى الحصيلة المرحلية وبرنامج عمل 2005**، موقع الجماعة الحضرية لتطوان،ت ز:4\4\2010 ،س: 8:12، انظر: www.sdv-**tetouan**.ma/sdv-**tetouan**/produits/produit30/30.pdf

2)**La Commune de Sfax** ،op.cit، p:8.

المطلب الثاني : مستوى المقاربة التشاركية

يرى البرنامج أن نجاح تخطيط المدينة مرهون بمستوى اعتماد المقاربة التشاركية في التخطيط، وذلك من خلال مختلف الفاعلين في إعداد الخطة، من الجهات الرسمية والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص، وهذا ما تم اعتماده أيضا في تخطيط مدينة تطوان وسفاقس الكبرى.

الفرع الأول: المقاربة التشاركية في برنامج إستراتيجية تنمية المدن

أصبحت المقاربة التشاركية أداة مهمة مقترنة بالممارسات الديمقراطية في اتخاذ القرارات ، وبما أن تخطيط المدينة هو مجوعة قرارات تخص المدينة ، فلقد تطور تخطيط المدينة في هذا الإطار وأصبح يضم مختلف الفاعلين وهذا ما يدعو له البرنامج.

يصر البرنامج على منح أهمية للقطاع الخاص في وضع الخطة، لأنه حسب الدراسة التي يقدمها أن هناك ارتفاع في المشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص في البنية التحتية في العالم منذ 1991م[1]، إضافة إلى م ا يسميهم بأصحاب المصلحة ، وهم كل من ممثلي الحكومة المركزية وممثلي السلطات المحلية والجمعيات الأهلية، وكذا مشاركة الخبراء بمختلف تخصصاتهم، ويرى البرنامج أن هذا الأسلوب يسهل تدفق المعلومات في مختلف مراحل الخطة ، وهي أيضا وسيلة للتوصل إلى توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة، ويجب تسهيل وصول مجتمع المدينة إلى الخطة ، ويجب أيضا الاستثمار في بناء قدرات المنظمات الأهلية، لان الدراسات أثبتت أن هذه الأخيرة خطوط واضحة للمسؤولية لأنها أصلا تدافع من اجل قضايا مجتمعية[2].

الفرع الثاني : المقاربة التشاركية في تخطيط مدينة تطوان

تم تطبيق رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن على مستوى المقاربة التشاركية في تخطيط مدينة تطوان، غير أن الاختلاف الوحيد هو أن كل هدف استراتيجي لديه الفاعلون الخاصون به.

بداية يعد مبدأ التشاركية مهما في برنامج إستراتيجية تنمية المدن وفي المنظمة التي تموله فقد تشاركت جهات مختلفة في تمويل مدينة تطوان منها : الوكالة الأمريكية للتنمية الحضرية **(USAID)** وبرنامج المستوطنات البشرية**(UNHABITAT)** والمنتدى الحضري المغربي**(FUM)**[3] ولقد تم تطبيق ما ذهب إليه برنامج إستراتيجية تنمية المدن في المقاربة التشاركية، فقد تم بناء قدرات الجمعيات الأهلية لمدينة

---

1)The *world bank*، **linking cds with sustainable financing** ،The *world bank*، ز ت:3| 4|2010، س: 13:00 : انظر ، *info.worldbank.org/etools/library/latestversion_p.asp?objectID=238887*

2)، Douglas Webster and Larissa Muller ،op.cit، p:70 .

3)The Cities Alliance ،**Subissions of proposals: application frome** ، The Cities Alliance ،June 2002، P: 11.

تطوان من خلال تكوين حول التخطيط الاستراتيجي وكذا التكوينات التي تحصل عليها أعضاء المجالس المحلية في التسيير البلدي وما إلى ذلك، ليكونوا مستعدين لوضع خطة للمدينة، وتم أيضا إشراك الخبراء الدوليين لغياب متخصصين في المغرب ممثلين في الوكالة الدولية للتنمية الحضرية(**INTA**) وهي منظمة دولية تضم خبراء عالميين في الاقتصاد والبيئة وغيرها، ولكن طريقة إشراك هؤلاء في وضع تخطيط لمدينة تطوان كان مختلفا، حيث كل هدف في الخطة يتم مناقشته من قبل فاعلين معينين دون غيرهم مثلا:

-تقوية وظائف التنشيط الاقتصادي ناقشها كل من أعضاء بلدية تطوان ومندوبية وزارة الصناعة التقليدية والجمعيات المهنية.

-محاربة الفقر ناقشه كل من : أعضاء بلدية تطوان والوكالة الحضرية، ووزارة التربية الوطنية ووكالة التنمية الاجتماعية والممولون الوطنيون والدوليون، وممثلي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وجمعيات حماية الطفولة وجمعيات أخرى كجمعية القدس وجمعية دار موريسا [1] وغيرها.

-إعادة تأهيل ضفتي واد مارتيل فناقشها كل من : أعضاء بلدية تطوان ووكالة حوض اللوكس ، والمفتشية الجهوية لوزارة إعداد التراب والماء والبيئة، وشركة امانديس التابعة للقطاع الخاص.[2]

لقد تم تطبيق منهجية تشاركية في تخطيط مدينة تطوان شاركت فيها جهات مختلفة من أعضاء المجلس البلدي وممثلين عن الوزارات المعنية حيث كل هدف تشارك فيه الجهات المختصة فيه.

الفرع الثالث : المقاربة التشاركية في تخطيط مدينة صفاقس

إن تخطيط مدينة سفاقس حاول أن يكون أكثر اقترابا من رؤية البرنامج في المقاربة التشاركية، حيث تعدد الفاعلين في إعداد الخطة في كل مراحلها المختلفة.

حاول تخطيط مدينة سفاقس أن يعطي مجالا أوسع للمشاركة من ناحية العدد والجهة ، حيث شارك في المرحلة الأولى من إعداد الخطة 1749 مشارك، أما المرحلة الثانية والثالث 2363 مشارك، وفي المرحلة الرابعة 1026 مشارك، وتم عقد 12 اجتماع لفريق المشروع و 71 اجتماع لفريق العمل ، وتم مشاركة كل الفاعلين في كل مراحل إعداد الخطة منهم جامعة سفاقس وإطارها العلمي، ورؤساء سبع بلديات ولدينا المدراء الإقليمين لكل وزارة أما المجتمع المدني فكان حاضرا من خلال الجمعية التونسية للمخططين والاتحاد الوطني للنساء التونسيات وغيرها، أما الخبراء الدوليون لدينا : التعاونية الألمانية(**GTZ**) ، ورابطة المدن الأوروبية

---

1)بلدية تطوان ،**المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان** ، مرجع سابق الذكر،ص، ص: 44،43.

2)بلدية تطوان،**المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان**، المرجع السابق ، ص:48.

والتعاونية الدولية للمعدات والمستوطنات، ومدينة روما[1] ، ولدينا أيضا البنك الدولي ومدينة مرسيليا الفرنسية والوكالة الفرنسية للتنمية[2]، حيث ستشارك الجهات الأجنبية في مشاريع تخطيط مدينة سفاقس أما القطاع الخاص كان حاضرا من خلال مؤسسة لوتيكا.[3]

يبدو أن تخطيط مدينة تونس اتجه إلى تشاركية في العدد، حيث كل مرحلة يلاحظ فيها مشاركة واسعة من مؤسسات المجتمع المدني والجهات الأجنبية، وكمدينة تطوان ستمنح أغلبية صفقات إقامة المشاريع الكبرى للجهات الأجنبية المشاركة بالتخطيط والتمويل.

خاتمة الفصل

يظهر من خلال هذا الفصل والذي يناقش مستويات الحرية التي يمنحها برنامج استراتيجيه تنمية المدن للمدن المستفيدة من قروض للتنمية، أن البرنامج يفرض رؤية معينة في تخطيط المدينة تقوم على عدة مستويات، مثل الأهداف والتي تتضمن التنمية المحلية الاقتصادية والحكم المحلي وتخفيف الفقر، ولدينا التحليل الاقتصادي للمدينة، والتحليل البيئي ومستوى الخدمات وأخيرا مستوى مراحل إعداد الخطة والمقاربة التشاركية في التخطيط، ولكن البرنامج أيضا يمنح الحرية التامة للمدن المستفيدة من بلورة رؤيتها الخاصة في كل مستوى مع ما يتوافق وبيئة المدينة وخصائصها، وهذا ما تم إظهاره من خلال التعريج على تخطيط مدينتي تطوان وسفاقس، بمقارنة ما جاء في خطتي المدينتين وما يفرضه برنامج إستراتيجية تنمية المدن من رؤية معينة في تخطيط المدينة تقوم على مستويات عديدة ولكنه يمنح حرية في تطبيق تلك الرؤية بالرجوع إلى الخصوصية التي تتمتع بها كل مدينة، ومن هنا يمكن القول أن برنامج إستراتيجية تنمية المدن يفتح أفاق للمدن التي تريد تحقيق تنمية وتحتاج إلى قروض دون فرض رؤية معينة بكافة مستوياتها ومضامينها وهذا الأمر يبدوا مشجعا لدول المنطقة المغاربية للاستفادة من البرنامج وللجزائر بما أنها في المنطقة المغاربية بمساحة شاسعة و بها العديد من المدن التي تحتاج إلى تنمية وفق تخطيط ممنهج وتسيير جيد للموارد.

---

1)La Commune de Sfax، op. cit ، p:6 .

2)The world bank ، **The cities alliance greater Sfax development strategy C S** ، The world bank، March 2008 ، P: 7 .

3) **La Commune de Sfax**، Idem ، p:6 .

الفصل الثالث

اليات تفعيل البرنامج في الجزائر

تمهيـــــد

إن تخطيط المدينة انتقل وكما اشرنا من مسؤولية تخص الدولة إلى مسؤولية تخص المدينة وجهازها المحلي، فمسؤولية تخص المنظمات الدولية، في إطار برامج ومشاريع منفردة وثنائية ومتعددة الأطراف تمثلت في برنامج إستراتيجية تنمية المدن، الذي تتبناه منظمة تحالف المدن، حيث يمنح البرنامج وكما تم إثباته في تخطيط مدينتي تطوان وصفاقس حرية تطبيق رؤيته، وهذا يبين إطارا جديد تتعامل به المنظمات الدولية مع الدول المقترضة خاصة من دول العالم الثالث، والتي كانت تأخذ ببرامج ومشاريع من المنظمات الدولية، حيث كانت تفرض هذه الأخيرة الرؤية وتطبيقها، مما انجر عليه فشل هذه الرؤى والتي تتمثل في برامج لأنها لا تتماشى تطبيقيا والواقع الخاص لتلك الدول، وبما أن برنامج إستراتيجية تنمية المدن يمنح حرية تطبيق يعتبر هذا ميزة مهمة، ومع استفادة كل من مدينة تطوان المغربية وصفاقس التونسية تبقى مدن في الجزائر لم تستفد من البرنامج، وهذا يبن أن هناك معوقات لتعميم تجربة البرنامج فيها، وعلى الجزائر ان تفعل مجموعة من الاليات لتجاوز هذه المعوقات في اتجاه الاستفادة من البرنامج. لذا سيتم التعريج على ذلك من خلال هذا الفصل والذي تم تقسيمه إلى خمس مباحث وهي :

المبحث الأول : اختيار الشريك الانسب في منظمة لتحالف المدن

المبحث الثاني : الاستفادة من موارد الاقتصاد في تفعيل استراتيجية تعامل القطرية

المبحث الثالث : تفعيل دور مؤسسة التمويل الدولية لمعالجة معوقات القطاع الخاص الجزائري

المبحث الرابع : معالجة معوقات المجتمع المدني في الجزائر

المبحث الخامس : معالجة مكامن الضعف في مجال تخطيط المدن الجزائرية

المبحث الأول : اختيار الشريك المناسب المشكل لمنظمة تحالف المدن

بالرغم من تمرير برنامج استراتيجية تنمية المدن في كل من تطوان وصفاقس لم يتم استفادة الجزائر منه، بالرغم من ان لها علاقات مع منظمات مشكلة لتحالف المدن، إلا انها لا تقوم بتفعيل هذه العلاقة خدمة في تمرير البرنامج، لذا سيتم التطرق الى المنظمات التي تتعامل معها الجزائر والمشكلة لتحالف المدن، من خلال نوع المشاريع وعددها وذلك لإظهار اهمية هذه العلاقة في دفع سبل التعاون الجزائري الى مجال جديد هو تخطيط المدينة، من خلال الاستفادة من برنامج استراتيجية تنمية المدن.

المطلب الاول : تعاملات الجزائر مع البنك الدولي

لقد تعاملت الجزائر مع البنك الدولي، وهو احد اكبر المانحين في منظمة تحالف المدن، والمؤسس الاول لها، وتجسد ذلك التعاون من خلال مشاريع مولها البنك الدولي في الجزائر خصت مجالات متعددة، ولكن الاكيد انها لم تعالج مجال تخطيط المدينة وبما ان للجزائر علاقة مع البنك الدولي فهذا سيسهل تمرير برنامج استراتيجية تنمية المدن فيها.

الفرع الاول : الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

لقد تم التطرق في الفصل الاول الى البنك الدولي من حيث النشأة ومجموعته التمويلية بشكل مختصر، لذا سيتم ضمن هذا الفرع تحليل الهيكل التنظيمي للبنك الدولي، وذلك لمعرفة هذه المنظمة والتي تتعامل معها الجزائر، حيث سيبين تحليل الهيكل الاطراف الفاعلة في عملية ادارة البنك ومجمل مشاريعه.

هيكليا يتكون البنك الدولي مما يلي :

أولا : الادارة العليا

الادارة العليا في البنك الدولي تتكون مما يلي:

1)-رئيس البنك والنواب: تتكون الادارة العليا للبنك الدولي من الرئيس جيم يونغ كيم (Jim Yong Kim) وثلاث مدراء منتدبين و 24 نائب رئيس متخصصين في قطاعات ومناطق عديدة من العالم ، والمدير العام بالإنابة لمجموعة التقييم المستقلة.

2)-مؤسسة التمويل الدولية : تتكون مؤسسة التمويل الدولية من 8 نواب، والقائم بأعمال نائب الرئيس والرئيس التنفيذي للمؤسسة.

3)-الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تتكون الوكالة الدولية من نائبين و4 مدراء متخصصين في(الجانب القانوني-الاستثمار في اسيا-الجانب الاقتصادي والسياسي و مجموعة عمليات)، و رئيس الخبراء الماليين ومدير مجموعة التمويل وإدارة المخاطر.[1]

ثانيا: مجلس المحافظين

يمكن تحليل مجلس المحافظين من خلال ما يلي :

1) تكوين مجلس المحافظين : وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي، و يتألف مجلس المحافظين من محافظ ومحافظ مناوب واحد، يتم تعينهما من قبل كل بلد من البلدان الأعضاء بالبنك الدولي، وعادة ما يشغل هذا المنصب وزير المالية أو محافظ البنك المركزي بذلك البلد، أو أي مسؤول رفيع المستوى، وتستمر مدة خدمة كل من المحافظين والمحافظين المناوبين خمس سنوات.

2)-دور مجالس المحافظين : وفقا لاتفاقية إنشاء البنك الدولي تخول جميع صلاحيات البنك لمجالس المحافظين، وتعتبر الهيئة العليا لاتخاذ القرار بالبنك، إلا أن مجالس المحافظين تفوض جميع صلاحياتها إلى المديرين التنفيذيين، عداما احتفظت به اتفاقية إنشاء البنك الدولي له وتتضمن هذه الصلاحيات:

-الموافقة على دخول أعضاء جدد أو إيقاف عضويتهم.

-زيادة أو تخفيض رأس مال البنك المصرح به.

-تحديد أوجه توزيع صافي دخل البنك.

-البت في الاستئنافات المقدمة من المديرين التنفيذيين عن تفسير أحكام اتفاقية إنشاء البنك الدولي.

-اتخاذ ترتيبات شاملة رسمية للتعاون مع منظمات دولية أخرى.

-إيقاف عمليات البنك نهائيا.

-زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين.

-الموافقة على تعديلات اتفاقية الإنشاء[2]

ثالثا: مجلس المدريين التنفيذيين سيتم دراسة مجلس التنفيذيين من خلال :

1)-تكوين مجلس المدريين التنفيذين:

يتألف مجلس المديرين التنفيذيين من رئيس مجموعة البنك الدولي و25 مديرا تنفيذيا يعملون كوحدة واحدة، ويرأس الرئيس مجلس المديرين التنفيذيين ولا يجوز للمديرين التنفيذيين بصفتهم الفردية مباشرة أية صلاحيات، أو إلزام البنك أو تمثيله ما لم تخولهم مجالسهم بالقيام بذلك تحديدا، ويتمتع المديرون التنفيذيون

---

1)موقع البنك الدولي، **الادارة العليا** ،موقع البنك الدولي،**ت ز**:4 \08\2012، **س**:5:00،انظر:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/0,,contentMDK:23066731~menuPK:8385488~pagePK:50004410~piPK:36602~theSitePK:676331,00.html

2)موقع البنك الدولي، **مجلس المحافظين** ،موقع البنك الدولي ،**ت ز**:3\08\2012،**س**:12:36،انظر :
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/0,,contentMDK:20442159~hlPK:751550~menuPK:743947~pagePK:50004410~piPK:36602~theSitePK:676331,00.html

المناوبون بكامل الصلاحية للتصرف في حالة غياب المديرين التنفيذيين المعنيين، ويقوم مستشارون ومستشارون أوائل بمساعدة المديرين التنفيذيين في مباشرة أعمالهم، ويمكنهم إلى جانب المديرين التنفيذيين المناوبين حضور معظم اجتماعات المجالس بصفة استشارية دون التمتع بحق التصويت.

2)-قوة التصويت في مجلس المديرين التنفيذيين:

اعتمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نظام التصويت المرجح ، وبموجب اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فإن عضوية البنك مفتوحة لجميع البلدان الأعضاء بصندوق النقد الدولي ويشترط على أي بلد يتقدم بطلب عضوية في الصندوق اعطاء بيانات عن اقتصاده، تتم مقارنتها مع بيانات البلدان الأعضاء الأخرى التي تتماثل اقتصاداتها معه من حيث الحجم ومن ثم تخصص حصة لهذا البلد، ويحدد ذلك قوته التصويتية في الصندوق ،حيث يخصص لكل بلد عضو 250 صوت، يضاف إليها صوت واحد عن كل سهم يملكه من أسهم رأس مال البنك.

يتم تعيين خمسة من المديرين التنفيذيين من قبل البلدان الخمسة الأعضاء التي تملك أكبر عدد من أسهم رأس المال (حاليا لدينا : الولايات المتحدة -اليابان -ألمانيا -فرنسا -المملكة المتحدة)، كما تختار الصين والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية مديرا تنفيذيا ممثلا لكل منها ، أما المديرون التنفيذيون الآخرون فيتم انتخابهم من قبل البلدان الأعضاء الأ خرين، ويتفاوت توزيع القوة التصويتية من مؤسسة إلى أخرى داخل مجموعة البنك الدولي. وتتولى الامانة العامة للبنك مسؤولية تنسيق إجراءات الزيادة الدورية لرأس مال البلدان الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.[1]

الفرع الثاني : مشاريع البنك الدولي في الجزائر

لقد تعاملت الجزائر مع البنك الدولي، وهو احد اكبر المانحين في منظمة تحالف المدن، وتجسد ذلك التعاون من خلال مشاريع مولها البنك الدولي في الجزائر خصت مجالات متعددة، فما هي المجلات التي مولها البنك الدولي في الجزائر ؟

لقد تعاملت الجزائر مع البنك الدولي حتى قبل الاستقلال وذلك بالرجوع إلى قاعدة مشاريع البنك حيث وصلت حافظة مشاريع الجزائر إلى 70 مشروعا، ضمن خمس قطاعات يوضح كل هذا الجدول الأتي : يبدأ المجال الزمني لمشاريع البنك الدولي في الجزائر من 26 اغسطس 1955 م الى 17 فيفري 2009 م

1)موقع البنك الدولي، **مجالس المديرين التنفيذيين**، موقع البنك الدولي ، ت ز:3\08\2012،س:12:00،انظر:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/0,,contentMDK:23064874~menuPK:8385473~pagePK:50004410~piPK:36602~theSitePK:676331,00.html

القطـــــاع	عـــــدد المشـــاريع	طبيعـــــة المشـــــروع	محاور التركيز
الزراعـــــــــــة	16	1 جاري التنفيذ و15 منجزة	الإرشاد والبحوث الزراعية –إدارة الكوارث –التنوع البيولوجي–إدارة الموارد المائية – التنمية الريفية –إدارة وتنظيم شؤون الأراضي
الصناعة والتجارة والبتروكمياويات	15	كلها منجزة	السياسات والمؤسسات البيئية –سياسة التنظيم والمنافسة –تسهيل التجارة والنفاذ إلى الأسواق –سياسة الضرائب وإدارتها – إعادة هيكلة المؤسسات وخصخصتها
خدمـــــــــــات	24	كلها منجزة	إتاحة الخدمات في المناطق الحضرية –خدمات البنية الأساسية –الرعاية الصحية –التعليم –المعلومات والاتصالات
تمويل الإسكان وأسواق العقارات	5	كلها منجزة	تمويل أنظمة الدفع ومقاصة الأوراق المالية–تنمية القطاع المالي
الإدارة العامة والعدالة (إدارة الحكومةالمركزية)	10	كلها منجزة	–المؤسسات القانونية –إصلاح أجهزة الخدمات–سياسة التنظيم –إدارة القطاع العام

جدول رقم (13) : مشاريع البنك الدولي في الجزائر

المصدر : البنك الدولي ، **كافة مشروعات الجزائر**، البنك الدولي، **ت ز:** 12\04\2010 ، **س**:10:14،انظر:

http://web.worldbank.org/external/default/main?menuPK=490231&pagePK=141143&piPK=51567010&theSitePK=490195

يتبين من خلال الجدول عن وجود 5 قطاعات مهمة استفادت من مشاريع مولها البنك الدولي في الجزائر وهي : الزراعة و الصناعة والتجارة والبتروكمياويات و الخدمات و تمويل الإسكان وأسواق العقارات و الإدارة العامة والعدالة (إدارة الحكومة المركزية)، حيث اكبر نسبة مشاريع استفاد منها قطاع الخدمات ب 24 مشروعا، اما الاسكان استفاد من 5 مشاريع، وهي بداية مشجعة لاستفادة الجزائر من برنامج استراتيجية تنمية المدن الخاص بتخطيط المدينة، وذلك لوجود ارادة بالاهتمام بقطاعات مهمة في المدينة.

المطلب الثاني : تعاملات الجزائر مع الاتحاد الاوروبي

يعتبر الاتحاد الاوروبي من المشكلين لمنظمة تحالف المدن، وفي الوقت نفسه شريك تنموي للجزائر وذلك من خلال اهميتها كموقع جغرافي قريب من أوروبا وبالتالي سهولة تصدير ازماتها الاجتماعية والأمنية إليها وبالتالي ضرورة تقديم برامج لسد تلك الثغرات من جانب، ومن جانب اخر الارتباط التاريخي بين اوروبا والجزائر، كل هذه الامور تؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة للطرف الاوروبي والجزائري، وبذلك ستبين قيمة مشاريع الاتحاد الاوروبي وعددها امكانية استفادة الجزائر من برنامج استراتيجية تنمية المدن من خلال الشريك الاوروبي.

الفرع الأول: التعريف بالاتحاد الاوروبي

قبل الولوج الى تحليل برامج الاتحاد الاوروبي في الجزائر لابد من التطرق الى تعريف الاتحاد الأوروبي واهم المحطات التاريخية التي ساهمت مجتمعة الى وصوله للاندماج الاقتصادي والسياسي والعسكري الى حد ما، وكذا التطرق الى المؤسسات الفاعلة في هذا الاتحاد لمعرفة مراكز الثقل الحقيقية.

أولا: تأسيس الاتحاد الاوروبي:

يعود انشاء الاتحاد الاوروبي الى خمسينيات القرن الماضي بعد الحرب العالمية الثانية لما شهدته الدول الاوروبية من دمار، لتأتي دعوة فرنسا كل من دول البينولوكس (**BENELUX**) وألمانيا وايطاليا، وقد سبقتها دعوة وينستون تشرشل(**Winston churchill**) في جامعة زيوخ الى اقامة شكل من اشكال اتحاد اوروبا وكان ذلك في 19 سبتمبر 1946م، لتأسس منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي (**OEEC**) في 16افريل 1948م للتنسيق في مشروع مارشال، ثم ليعمل مؤتمر الحركات العامة من اجل توحيد اوروبا في 11ماي 1948م المنعقد في لاهاي، على فكرة انشاء جهة تشاورية اوروبية (**DELIBERATIVE ASSEMBLY EUROPEAN**)، وتأسيس مجلس اوروبي خاص للتحضير للتكامل السياسي والاقتصادي بين الدول الأوروبية لتدخل اتفاقية المجموعة الاوروبية للحديد والفحم (**EHTY**) حيز التنفيذ في 23يونيو 1953م، بعد هذا الشوط ظهر العلم الازرق باثني عشر نجمة ذهبية كشعار للاتحاد الاوروبي في 08 ديسمبر 1955م، ومن ثم تدخل معاهدة روما حيز التنفيذ في جانفي 1958م، وبموجبها تأسس المجموعة الاقتصادية الاوروبية (**ETY**) ، ونتيجة لبعض التطورات تتحول منظمة التعاون الاقتصادية (**OEEC**)الى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(**OECD**) في14 ديسمبر 1960م، ليتفق

اعضاء الاتحاد الاوروبي منذ 11 ديسمبر 1991م على بروتوكولات معاهدة الاتحاد الاوروبي والاتحاد الاقتصادي والنقدي[1]، وقد صادقت البرلمانات الاوروبية على نصوص معاهدة ماستريخت في 01نوفمبر 1993م ليحل الاتحاد الاوروبي(**EU**) مكان المجموعة الاوروبية من حيث التسمية، [2] ويتكون الاتحاد الاوروبي اليوم من 27 دولة.[3]

ثانيا: مؤسسات الاتحاد الاوروبي

يوصف النظام المؤسساتي للاتحاد الأوروبي بأنه فريد من نوعه في العالم، حيث تتنازل الدول الأعضاء للاتحاد عن بعض سلطاتها السيادية لمؤسسات مستقلة، تمثل مصالح الاتحاد الأوروبي ككل والدول الأعضاء فيه[4] ومواطنيها وهذه المؤسسات هي :

1)–المفوضية الأوروبية : تسهر المفوضية الاوروبية على المصالح العامة للاتحاد، وتقوم الدول الأعضاء بتعيين رئيس المفوضية وأعضائها بعد مصادقة البرلمان الأوروبي عليهم، والمفوضية هي القوة الدافعة في نظام الاتحاد المؤسساتي، ومقر المفوضية الأوروبية هو بروكسل وهي تتكون من 20 عضوا منهم رئيس ونائب و17 عضوا وتقوم المفوضية بما يلي :

–للمفوضية حق تقديم اقتراحات التشريعات والقوانين للبرلمان والمجلس الأوروبي.

–المفوضية هي جهاز الاتحاد التنفيذي وهي مسؤولة عن تطبيق التشريعات الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوروبي (توجيهات، تعليمات، قرارات)، وتشرف على الميزانية والبرامج التي يوافق عليها البرلمان. وتشرف المفوضية على الإتفاقيات والمعاهدات، وذلك بالإشتراك مع محكمة العدل، لضمان التطبيق بشكل صحيح.

–وتمثل المفوضية الاتحاد الاوروبي على المسرح الدولي، وتفاوض نيابة عنه في الإتفاقيات الدولية وخاص في مجالي التجارة والتعاون. [5]

2)–مجلس الإتحاد الأوروبي : يعتبر مجلس الاتحاد الأوروبي أهم جهاز لاتخاذ القرارات في الاتحاد الاوروبي، ويتكون مجلس الاتحاد من اجتماع ممثلي أعضائه الدوري على مستوى الوزراء، ويمثل كل دولة من أعضاء الاتحاد وزير واحد في الاجتماع وشكليا يوجد مجلس واحد ولكنه عمليا يختلف عدد أعضائه

---

1)موقع الاتحاد الأوروبي **تاريخ الاتحاد الاوروبي** ،موقع الاتحاد الأوروبي ،**ت ز**:2\08|2012، **س**: 21:15،انظر: http://www.eu-arabic.org/history.html

2) الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ،**المجال الجغرافي للاتحاد الاوروبي** ،الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ،**ت ز**: 2\08\2012، س: 22:00،انظر: http://www.djalia-algerie.dz/geographie/niveau%2010/env2/env2_geo_02.pdf

3) موقع الاتحاد الأوروبي، **دول الاتحاد الاوروبي**، موقع الاتحاد الأوروبي ، **ت ز**:2\08\2012، **س**: 21:00،انظر: http://www.eu-arabic.org/members.html

4)موقع الاتحاد الأوروبي **مؤسسات الاتحاد الأوروبي**، موقع الاتحاد الأوروبي ،**ت ز**:2\08|2012، **س**: 21:10،انظر: http://www.eu-arabic.org/institutions.html

5) موقع المفوضية الأوروبية ،**المفوضية الاوروبية** ،موقع المفوضية الأوروبية ، **ت ز**:2\08|2012، **س**:21:20،انظر: ***http://www.eu-arabic.org/commission.html***

باختلاف الأمور المطروحة للتداول، رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي دورية، ويتداول عليها أعضاء الاتحاد كل ستة أشهر، ومقر مجلس الاتحاد الأوروبي هي بروكسل، وبها تعقد اجتماعات المجلس ولكن في الشهور ابريل –يونيو– اكتوبر تعقد الاجتماعات في لوكسمبورغ.

مهام مجلس الاتحاد الأوروبي الرئيسية : يقوم مجلس الاتحاد الاوروبي بما يلي :

–مجلس الاتحاد الأوروبي هو الهيئة التشريعية لمجموعة واسعة من قضايا الإتحاد الأوروبي ويمارس سلطته التشريعية بالاشتراك مع البرلمان الأوروبي.

–ينسق السياسات الإقتصادية ما بين الدول الأعضاء.

–يبرم نيابة عن الإتحاد الأوروبي الإتفاقيات مع دولة او مجموعة دول أو منظمات دولية.

–يشترك المجلس مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية وميزانية الاتحاد.

– يقوم باتخاذ القرارات التطبيقية للسياسة الخارجية والأمنية العامة، وذلك على أساس التعليمات العامة المتخذة بالمجلس الأوروبي.

–ينسق نشاطات الدول الأعضاء، ويتّخذ الإجراءات فيما يتعلق بالشرطة والتعاون القضائي في الأمور الإجرامية. [1]

3)–البرلمان الأوروبي : ظهر البرلمان الاوروبي للوجود في معاهدة روما عام 1957، وأول إنتخابات برلمانية أوروبية مباشرة أجريت في يونيو عام 1979م، أي بعد 34 سنة من نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذه الإنتخابات كانت أقوى اعلان عن المصالحة الأوروبية ، و يستمد البرلمان الأوروبي شرعيته من الاقتراع العام المباشر الذي يصوت فيه مواطنو الدول الأوروبية، حيث ينتخبون ممثليهم لمدة خمسة سنوات، وقد زادت المعاهدات الأوروبية اللاحقة البرلمان الأوروبي قوة في التأثير، وخاصة معاهدة ماستريخت 1992 م ومعاهدة امستردام عام 1997م، اللتان حولتا البرلمان الأوروبي الى مؤسسة تشريعية تقوم بدور مشابه لدور البرلمانات الوطنية.

مهام البرلمان الأوروبي الرئيسية : يقوم البرلمان الاوروبي بما يلي :

– يشترك البرلمان مع مجلس الاتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة التشريعية، اي التصديق على القوانين الأوروبية (توجيهات، تعليمات، قرارات).

---

1)موقع الاتحاد الأوروبي **مجلس الإتحاد الأوروبي**، موقع الاتحاد الأوروبي ، **ت ز:**2\08\2012،**س:**21:30، انظر :
http://www.eu-arabic.org/council.html

– البرلمان يشترك مع مجلس الاتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة المالية والميزانية، ويمكنه أن يقوم بتغييرات على الإنفاق العام للإتحاد الأوروبي، وهو الذي يعطي الموافقة النهائية على الميزانية.

– ويقوم البرلمان بالإشراف على اعمال مجلس الاتحاد الأوروبي، ويصدق على ترشيح المفوضين ويمتلك حق سحب الثقة من مجلس الاتحاد، ويمارس إشراف سياسي أيضا على كلّ مؤسسات الاتحاد.

4)–أعضاء البرلمان الأوروبي: يتم انتخاب اعضاء البرلمان الاوروبي بموجب نظام التمثيل النسبي، وتجرى الانتخابات اما على مستوى إقليمي أو وطني، فالانتخابات على المستوى الإقليمي تجرى في دول مثل بريطانيا وإيطاليا وبلجيكيا، وعلى مستوى وطني كما في فنلندا وفرنسا وإسبانيا والدنمارك والنمسا ولوكسمبورغ، وتجرى الانتخابات في بعض الدول بطريقة تجمع ما بين الطريقتين كما في ألمانيا، وفي كل الدول الاوربية يعطى حق الاقتراع لكل من بلغ سن 18 سنة، والمساواة التامة بين الذكور والإناث، مع تطبيق مبدأ الاقتراع السري، ومنذ دخول معاهدة ماستريخت 1993م حيز التنفيذ، اصبح بإمكان جميع المواطنين الأوروبيين الترشيح للبرلمان أو التصويت حتى من خارج وطنهم.[1]

5)–الهيئات الإدارية في الاتحاد : تتمثل الهيئات الادارية في الاتحاد الاوروبي في:

ا)– اللجنة الإقتصادية والإجتماعية الأوروبية : تمثل مؤسسات المجتمع المدني في القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

ب)– هيئة المناطق : تقوم الهيئة تمثيل الإدارات المحلية في السياسة الاقليمية والبيئية والتعليم.

ج)– المحقق الأوروبي: يشرف المحقق الاوروبي على شكاوى المواطنين المتعلقة بسوء الإدارة في مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

د)– مصرف الاستثمار الأوروبي: يساهم مصرف الاستثمار في أهداف الإتحاد الأوروبي وذلك في تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل العامة والخاصة

هـ)–المصرف المركزي الأوروبي : يشرف عن السياسة النقدية والتبادل النقدي.[2]

يظهر من خلال التحليل ان قوة الاتحاد الاوروبي تكمن في مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبي، ذلك انهما يمثلان السلطة التشريعية في الإتحاد ولهما دور كبير في ابرام الاتفاقيات مع الدول، وكذا الجانب المالي وغيره من الاختصاصات.

---

1)موقع الاتحاد الاوروبي،**البرلمان الاوروبي** ، موقع الاتحاد الاوروبي ، **ت ز**:2\08\2012، **س**:20:00،انظر : http://www.eu-arabic.org/parliament.html

2)موقع الاتحاد الأوروبي **نظرة عامة حول الاتحاد الأوروبي**، موقع الاتحاد الأوروبي ، **ت ز**:2\08\2012، **س**:21:40،انظر : http://www.eu-arabic.org/overview.html

الفرع الثاني : مشاريع الاتحاد الأوروبي في الجزائر

إن اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 2005م، والذي ينص على إقامة منطقة تجارة حرة بحدود 12 سنة، قد سبق بالعديد من الاتفاقات، تدخل في إطار برامج ومشاريع طرحها الاتحاد الأوروبي لمنطقة المتوسط، فما هي المشاريع التي استفادت منها الجزائر من الاتحاد الأوروبي ؟

أولا: مشاريع الاتحاد الاوروبي لبلدان اوروبا الشرقية

وضع الاتحاد الاوروبي العديد من البرامج لعل اهمها برنامج (**PHARE**) ، والبرنامج الخاص للزراعة والتنمية (**SAPARD**)، وبرنامج الية السياسة الهيكلية لمرحلة ما قبل الانضمام (**ISPA**) ولكن هذه المشاريع قدمت لبلدان اوروبا الشرقية المنظمة للاتحاد الاوروبي.

ثانيا : مشاريع الاتحاد الاوروبي لمنطقة حوض البحر المتوسط

استفاد حوض البحر المتوسط من برنامج ميدا 1(**MEDA1**) الذي تم تعديله في 2000 م تحت اسم البرنامج المتوسطي الثاني ميدا 2(**MEDA2**)، حيث تزايد حجم المساعدات المقدمة من الاتحاد الاوروبي الى البلدان المتوسطية من 3.5مليار يورو بموجب ميدا1 الى 5.4 مليار يورو بموجب ميدا2.[1]

ثالثا: برنامج ميدا1 وميدا2 في الجزائر

استفادت الجزائر كدول حوض المتوسط من برنامج ميدا1الممتد من 1995 م إلى 1999 م، وميدا 2 الممتد من2000 م إلى 2006 م، حيث يدخل هاذين البرنامجين ضمن جملة من أولويات الاتحاد الأوروبي في حماية دوله من خطر الهجرة والإرهاب، بمجموعة مشاريع لدول تلك المناطق، فبرنامج ميدا 1 ركز فيه الاتحاد الأوروبي على تطوير القطاع الخاص والقطاع الاجتماعي والاقتصادي، مع إحداث توازن، حيث استفادت الجزائر من 6.5% من الأموال المقترضة، وقد صعب إيصال المعونات كل من الجانب الأمني، وضعف القدرة الاستيعابية الإدارية، وتأخر الإصلاحات الاقتصادية.[2]

ولفهم الميزانية التي خصها الاتحاد الاوروبي في برنامج ميدا 1للجزائر انظر الجدول ادناه

---

1) مركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، **توسيع الاتحاد الاوروبي**، مركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، **ت ز:**5\08\2012،**س**: 10:12، انظر: http://www.sesric.org/files/article/204.pdf

2) 1)The union Europien organization، **European neighbourhood and partnership instrument Alegria**، The Union Europien Organizatin، 2007، p:12 .

السنـــــــــة	الالتزام(بالمليون يورو)	الدفع(بالمليون يورو)	الدفع: الالتزام(%)
1995	_	_	_
1996	_	_	_
1997	41	_	0
1998	95	30	31.6
1999	28	0.2	0.7
المجموع	164	30.2	18.4

الجدول رقم (14) : برنامج ميدا1(MEDA1) في الجزائر

المصدر :

The union Europien organization، **European neighbourhood and partnership instrument Alegria** ، op. cit ، p:13 .

يبين الجدول ان قيمة الالتزام المالي لميدا 1 بلغت 164مليون اورو، حيث شهدت في جانب الالتزام نوعا من التذبذب، حيث اكبر قيمة للالتزام خصت بها سنة 1998م والتي وصلت الى 95مليون يورو، واقل قيمة شهدتها سنة 1999م بقيمة 28مليون يورو، وقد يرجع هذا الى تراجع الحالة الامنية في الجزائر نتيجة الارهاب، أما قيمة الدفع فوصلت إلى 30.2مليون يورو وهي نسبة ضعيفة تعاز الى حالة الشلل التي اصابت تنفيذ المشاريع في هذه الفترة الحرجة من تاريخ الجزائر.

واستكمالا لبرنامج ميدا 1 خص الاتحاد الاوروبي الجزائر ببرنامج ميدا 2، والذي شمل الجيل الثالث من برامج التعامل مع الحكم الراشد(إصلاح القضاء، دعم المنظمات غير الحكومية، وسائل الإعلام،إدارة الاقتصاد)، وعملت شركة سونطراك البترولية مع الحكومة الجزائرية على تسديد الديون.[1] ولمعرفة مجمل الميزانية المخصصة من قبل الاتحاد الاوروبي للجزائر انظر للجدول الاتي :

السنـــة	الالتزام (بالمليون يورو)	الدفع (بالمليون يورو)	الدفع: الالتزام(%)
2000	30	0.4	1.3
2001	60	5.5	9
2002	50	11	22
2003	41.6	15.8	38
2004	51	42	82.4
2002	50	11	22

2003	41.6	15.8	38
2004	51	42	82.4
2005	4.0	39.4	98.5
2006	66		
المجموع	338.8		

الجدول رقم (15): برنامج ميدا 2 (MEDA2) في الجزائر

المصدر :

The union Europien organization، **European neighbourhood and partnership instrument Alegria**، idem، p:13 .

يبين الجدول ان قيمة الالتزام المالي بلغت حولي 338مليون اورو في برنامج ميدا2 وهي ا كبر من قيمة الالتزام المالي في ميدا 1 ب174.8مليون اورو، وتعزى هذه الزيادة الى الضمانات التي تعهدت بها الحكومة الجزائرية الجديدة في تحسين الوضع الامني وبناء المؤسسات الديمقراطية، اما قيمة الدفع فبلغت 114.1مليون يورو بزيادة مقدرة بـ83.9مليون اورو عن قيمة الدفع في برنامج ميدا1.

الفرع الثالث : المشاريع المستقبلية للاتحاد الاوروبي في الجزائر

ان برنامج ميدا 1 وميدا2 والتي استفادت منهما الجزائر فتح الطريق امامها الى مشاريع جديدة مع الطرف الاوروبي، وهي نقطة مهمة تبين امكانية استفادت الجزائر من برنامج استراتيجية تنمية المدن، لان الجزائر لم تتوقف عن المضي في طريق الاستفادة من المشاريع والبرامج التي يطرحها الاتحاد الاوروبي.

لقد أعلنت وحدة تسيير برنامج دعم تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عن تحضير ثلاثة مشاريع توأمة في مجالات الطاقة وتربية المائيات والعدل، وتبلغ الميزانية الإجمالية للمشاريع ب 3.5 مليون أورو تستهلك على مدى 24 شهرا وهذه المشاريع تتمثل في :

1)–مشروع التوأمة الأول : رصد لمشروع التوأمة الاول مبلغ 1.23 مليون أورو، ويهتم المشروع بتعزيز هياكل وصلاحيات لجنة ضبط الكهرباء والغاز التابعة لوزارة الطاقة والمناجم، كما سيستفيد من هذا الدعم مديرية المنافسة لوزارة التجارة وكذا مجلس المنافسة الذي يجب تجديدة قبل نهاية السنة.

2)–مشروع التوأمة الثاني : يتعلق مشروع التوأمة الثاني بتعزيز قدرات المركز الوطني للبحث وتطوير تربية المائيات التابعلوزارة الصيد البحري ، وقد دعم بـ1.13مليون أورو، و يهدف المشروع بالأساس إلى تعزيز التنظيم والتسيير العملي للمركز الوطني للبحث، وتطوير تربية المائيات بصفته أداة أساسية للمساعدة على اتخاذ القرار.

3)- مشروع التوأمة الثالث : يهدف مشروع التوأمة الثالث الى تعزيز هياكل مركز البحث القانوني والقضائي التابع لوزارة العدل، قصد ضمان تطبيق أقصى لمهامه، ليتسنى له التشريع بشكل أفضل وبميزانية تقدر بـ1.14 مليون أورو، ويرمي المشروع ايضا إلى تقديم الدعم اللازم إلى النظام القانوني والقضائي الجزائري في مجال صياغة وتنفيذ القانون وتعزيز دولة الحق والقانون والأمن القضائي.

كما يتم حاليا تحديد مشاريع توأمة أخرى لفائدة العديد من الوزارات والهيئات الجزائرية من طرف برنامج الشراكة الثالث.[1]

ان برنامج ميدا 1وميدا 2 التي استفادت منهما الجزائر سهلا الطريق لمشاريع اخرى هي مشاريع التوأمة الثلاث، وبالتالي ان هذه العلاقة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي العضو في منظمة تحالف المدن ستسهل من استفادة الجزائر من برنامج استراتيجية تنمية المدن، من خلال تفعيل علاقتها مع الاتحاد الاوروبي والاستفادة من البرنامج ضمن اطار يناسب الطبيعة السياسية والاقتصادية في الجزائر.

المطلب الثالث : تعاملات الجزائر مع برنامج الامم المتحدة الانمائي

تتعامل الجزائر مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ويعتبر الان شريك تنموي مهم، وهذا راجع للعديد من النقاط لعل اهمها منحه للجزائر سلة مشاريع مختلفة، بالإضافة الى العمل على وضع مشاريع جديدة في مجالات اخرى، كتخفيف الفقر وصياغته لأهداف التنمية في الجزائر والتي تبنتها الحكومة، وبما ان برنامج الامم المتحدة الانمائي عضو مهم في منظمة تحالف المدن، فان هذا سيسهل من تمرير المشروع عن طريق برنامج الامم المتحدة الانمائي.

الفرع الأول: التعريف ببرنامج الامم المتحدة الانمائي

قبل تحليل برامج ومشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي في الجزائر، لابد من التطرق بهذه المنظمة، والتي تتعامل معها الجزائر من خلال التعرف عليها من حيث التأسيس والأهداف والهيكل التنظيمي لها حتى تكتمل صورة التحليل.

أولا : تأسيس برنامج الامم المتحدة الانمائي

تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1965 م بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 2029، ويعد البرنامج أكبر مصدر للعون الدولي متعدد الأطراف، وتشمل أنشطته إجراء البحوث

---

1)جريدة الجزائر الجديدة، **الجزائر تحضر ثلاث مشاريع توامة مع الاتحاد الاوروبي** ،جريدة الجزائر الجديدة ، ت ز:2\08\2012،س:22:13 انظر: http://www.eldjazaireldjadida.dz/spip.php?page=article&id_article=3319

ودراسات الجدوى الإقتصادية والفنية ومسح الموارد الطبيعية وتوفير التسهيلات لتطبيق أساليب البحوث والتكنولوجيا الحديثة، وتقديم الخدمات الإستشارية والتشغيلية والتدريبية ودعم أجهزة التخطيط والتنمية ، يتم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

ثانيا: اهداف برنامج الامم المتحدة الانمائي

يضع برنامج الامم المتحدة الانمائي على لائحة أولوياته مساعدة البلدان في إيجاد الحلول للتحديات التالية والتي :

- الحوكمة الديمقراطية.
- تخفيض الفقر.
- الوقاية من الأزمات ومعالجة آثارها.
- الطاقة والبيئة.
- تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- منع إنتشار مرض نقص المناعة المكتسب والتخفيف من وقعه[1]

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي

يتكون الهيكل التنظيمي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي مما يلي :

1)- المكتب التنفيذي: يتكون المكتب التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي من :

مكتب المدير والذي تراسه **هيلين كلارك** (Helen Clark) وهي الوزيرة الأولى السابقة لنيوزيلاندا، تتولى هذه المهمة منذ 2009م لمدة أربع سنوات[2]، ومن مجموعة دعم العمليات ومكتب دراسات التنمية.

2)-مكاتب الدول : تتكون مكاتب الدول من خمس مكاتب هي: برنامج الامم المتحدة في افريقيا وبرنامج الامم المتحدة في الدول العربية، وبرنامج الامم المتحدة في اسيا والمحيط الهادي وبرنامج الامم المتحدة في اوروبا ودول الكومنولث، وبرنامج الامم المتحدة في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ويرتبط مكتب المدير في الجهاز التنفيذي بكل هذه المكاتب.

---

1)وزارة الخارجية اللبنانية، **منظمات دولية واقليمية**، وزارة الخارجية اللبنانية ، **ت ز**: 3\08\2012، س: 5:30،انظر :
www.ministryinfo.gov.lb/.../منظمات%20اقليمية%...

2) The United nation development program، Helen Clark، The United nation development program؛ **ت ز**:
، **س: 13:00** ،2012\08\2
انظر http://www.undp.org/content/undp/en/home/operations/leadership/administrator/biography

3)-الوحدات الخاصة :

يوجد ثلاث وحدات خاصة مرتبطة بمكتب المدير والجهاز التنفيذي وهي : صندوق الامم المتحدة لراس المال والتنمية، وبرنامج الامم المتحدة للمتطوعين والوحدة الخاصة للتعاون جنوب جنوب.

4)-المكاتب الخاصة بالطبيعة النشاط الداخلي في المنظمة : وهي متكونة من مستويين حيث :

ا)-**المستوى الاول** : يتكون هذا المستوى والمرتبط هو الاخر بالجهاز التنفيذي من: مكتب الامم المتحدة لعمليات التنمية والتنسيق ومكتب تقارير التنمية البشرية و مكتب التقييم ومكتب التحقيق ومراجعة الحسابات ومكتب الاداب المهنية.

ب)-المستوى الثاني : يتكون هذا المستوى من : مكتب الشراكة و مكتب التنمية ألسياسية و مكتب ازمات المنع والانتعاش و مكتب الإدارة وتقدم هذه المكاتب مجمل دراستها ومعلوماتها للجهاز التنفيذي مباشرة.[1] وللمزيد من فهم الهيكل التنظيمي راجع الملحق الاول في الصفحة رقم (218)

الفرع الثاني: اهداف برنامج الامم المتحدة الانمائي في الجزائر

ان التطرق الى دراسة اهداف برنامج الامم المتحدة الانمائي في الجزائر، سيبين مجالات العمل التي سيتدخل فيها البرنامج، من خلال مشاريع ضمن مستوى معين، اما في المستوى الاخر سيتبين المجال الزمني الافتراضي الذي يجب ان يأخذه البرنامج ليكمل جميع نشاطاته في الجزائر.

يهدف برنامج الامم المتحدة الانمائي في الجزائر الى تحقيق الاهداف التالية :

1)تقليص حالات الفقر القسوة و المجاعة :

يرى البرنامج انه من خلال السنوات الأخيرة و بفضل انعاش التطور الاقتصادي في الجزائر، فقد تم القضاء على حالات الفقر القسوة المؤشر عليها بمعيار دولار يوميا، حيث نسبة الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر قسوة انتقل من 9.1%في سنة 1988 إلى 8.0% في سنة 2000 م، اما باستعمال مؤشر معيار دولارين يوميا فان حجم الفقراء ينخفض بحوالي نصف، ما بين السنة 2000 م و 2004 م بالانتقال من 12.1% إلي 6.8% ،غير أن بعض المؤشرات الاجتماعية بقيت محل انشغال منها : نسبة البطالة خاصة في أوساط الشباب والمرشحين الجدد للعمل تبقى مرتفعة، لذا فان برنامج الأمم المتحدة للتنمية سيساهم في تحقيق أهداف التنمية للألفية من خلال جملة من المشاريع من أجل تخفيض الفقر ورفع مستوى التنمية البشرية في الجزائر.

---

1)برنامج الامم المتحدة الانمائي ، **الهيكل التنظيمي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي** ، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ت ز:2\08\2012 ،س:11:00،انظر: http://www.undp.org/content/undp/en/home/operations/about_us/organisational_chart/

2)-ضمان الدراسة في الطور الابتدائي للجميع :

يرى البرنامج ان الجزائر استطاعت ضمان الدراسة لكل الأطفال في الطور الابتدائي، فبالنسبة للسنة الدراسية 2003م- 2004م فان النسبة الحقيقية للتمدرس بلغت 97 %، حيث 99% للذكور و 94% للإناث، ويعمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر على تلبية حاجيات التربية والتكوين، من خلال جملة من المشاريع من أجل تخفيض الفقر وتحسين التنمية البشرية و في إطار نظام الأمم المتحدة.

3)-ترقية العدالة بين الجنسين و استقلالية المرأة :

يرى البرنامج ان هناك نتائج معتبرة في مجال وضيعة المرأة في الجزائر نتيجة التزام سياسي مدعم لصالح حقوق المرأة ، يظهر من خلال إعادة النظر الأخيرة في قانون العائلة و الجنسية، والذي نتج عنه تقدم ملموس لصالح حقوق المرأة، وسيساهم برنامج الأمم المتحدة من خلال جملة من المشاريع من أجل الانصاف بين الجنسين و استقلالية المرأة.

4)-تخفيض نسبة وفيات الطفولة :

تشير دراسات برنامج الامم المتحدة الانمائي في الجزائر الى ان صحة الطفولة فيها شهدت تطورات محسوسة، لكن تبقى غير كافية، حيث من سنة 1990م إلى 2004م، فإن نسبة الوفيات للأطفال (أقل من سنة واحدة) تقلص بـ 16 نقطة، فقد انتقل من 89.46% إلى 4.30% ، ويرجع هذا الإنخفاض حسب المنظمة إلى تراجع في عدد الوفيات بعد الولادة، بينما تبقى الوفيات قبل الولادة أو شهر واحد بعدها محل قلق، وهنا ستظهر جهود برنامج الامم المتحدة الانمائي لتحقيق هدف تقليص ثلثي وفيات الأطفال الذين أعمارهم لا تتجاوز خمس سنوات في إطار نظام الأمم المتحدة.

5)-تخفيض وفيات الأمهات

حسب تقارير المنظمة في الجزائر انه لا تزال وفيات الأمومة و الطفولة مشكلا عويصا للصحة العمومية فيها، فبالرغم من الجهود التي بذلت منذ 1970م في ميدان صحة الأم و الطفل، فإن نسب وفيات الأمهات في مرحلة بعد الولادة تبقى مرتفعة بصفة غير عادية، رغم أن هناك إتجاه نحو التحسن، حيث أنه في 2004م تم تسجيل 99 وفيات بالنسبة 100.000 ولادة حية، بينما 90% من الولادات تتم في وسط مدعم بوسائل طبية، وفيات الأمهات تشكل لوحدها 10% من مجموع وفيات النساء اللواتي أعمارهن يتراوح ما بين 15 إلى 49 سنة، لذا سيعمل برنامج الامم المتحدة على تقليص النسبة.

6)-القضاء على داء السيدا

في هذا الاطار يرى البرنامج ان هناك ضعف في نظام مراقبة الأمراض الجنسية و داء السيدا في الجزائر، في ظل وجود مؤشرات تؤكد على ارتفاع نسبة انتشار فيروس فقدان المناعة فيها، حسب توقعات منظمة الأمم المتحدة للسيدا و المنظمة العالمية للصحة العمومية يتضح أن نسبة تواجد فيروس السيدا في الجزائر عند الكهل تصل الى 1.0% ، هذا ما يوضح بأن 09.50 شخص مصاب بداء السيدا، في ظل وجود مؤشرات مساعدة منها : الانتقال المحلي بنسبة 08.43% و عن طريق العلاقات الجنسية بنسبة 63.40%، اضافة الى التزايد المتواصل لعدد النساء الحاملات لداء السيدا، وسيلعب برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر دورا فعالا في مكافحة السيدا.

7)-ضمان بيئة مستدامة:

حماية البيئة و الكوارث الطبيعية تشكل تحديات كبير لتطور الجزائر حسب برنامج الامم المتحدة الانمائي، في ظل نوع من الإنقراض في التنوع البيئي و شح في الموارد المائية، كما ان محيط الحياة في الوسط الحضري يفتقد إلى قلة التحكم في السكن و مشاكل التلوث،حيث ان التعاون مع البرامج الأممية يصب في تحقيق و إنجاز أهداف التنمية الألفية التي توجد بصفة دقيقة في مجالات الطاقة البيئة والوقاية من الكوارث الطبيعية.

8)-وضع شراكة عالمية للتنمية :

حسب البرنامج لا يمكن تحقيق أهداف التنمية للألفية إلا إذا تم وضع شراكة عالمية للتنمية داخل كل بلد و بين البلدان، حيث ان صندوق الأمم المتحدة للتنمية بمعية الوكالات الأخرى لنظام الأمم المتحدة المعتمدة في الجزائر، تعمل من أجل ترقية أهداف التنمية للألفية لدى أصحاب القرار فيها
و كذلك السكان، وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في متابعة أهداف التنمية، لهذا فإن برنامج الأمم المتحدة للتنمية ساهم في إعداد التقرير الأول حول أهداف الألفية في الجزائر والذي نشر في 2006م من طرف الحكومة الجزائرية.[1]

ان هذا التحليل الخاص بأهداف برنامج الامم المتحدة الانمائي في الجزائر يبين عن وجود مجالات واسعة سيعمل فيها البرنامج داخلها، منها الطفولة والأمومة وقضايا النوع الاجتماعي وقضايا فيروس نقص المناعة، بالإضافة الى وضع رؤية عامة حول التنمية والشراكة العالمية بين الجزائر وباقي دول من جهة،

---

1)برنامج الامم المتحدة الانمائي، **مساهمة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية للألفية**، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ت ز:03\08|2012 ،س: 11:10،انظر: http://www.dz.undp.org/arabe/energie/energie.html

ومن جهة اخرى يظهر التحليل ايضا فترة افتراضية طويلة لتحقيق هذه الاهداف.

الفرع الثالث : مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة، يقترح التغيير ويربط الدول بالمعارف والتجارب والموارد، من اجل تحسين ظروف حياة السكان، أما في الجزائر فقد بدا البرنامج نشاطاته فيها بعد اتفاق المقر سنة 1997م فما هي المشاريع التي قام بها البرنامج في الجزائر ؟

يقدم البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر بتقديم خدمات الخبرة والاستشارة والتكوين العالي، لدعم التنمية المستدامة ولتحقيق أهداف الألفية، حيث يعمل البرنامج بالشراكة مع الهيئات الوطنية والجماعات المحلية وجمعيات المجتمع المدني[1].

ولمعرفة طبيعة وعدد مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي في الجزائر انظر الجدول التالي :

القطـــــــــــــاع	عدد المشاريـــــــــــــع	حالـــــــــــــــة المشروع
الحكـــــم الراشد	5	1 جاري التنفيذ و 4منجزة
حماية الخصائص الطبيعية	2	1جاري التنفيذ و1منجز

جدول رقم (16) : مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر

المصدر:

The United nation development program in Algérie، **Domaines prioritaires** ، The United nation development program in Algérie، 2\4\2011، انظر: http://www.dz.undp.org

من خلال الجدول يتبين استفادت الجزائر من سبع مشاريع ضمن قطاعي الحكم الراشد وحماية الخصائص الطبيعية، منها 5 مشاريع للحكم الراشد ومشروعين لحماية الخصائص الطبيعية، ولكن بالنسبة للتمويل هناك تشاركيه بين الجزائر والبرنامج في هذا الاطار،ان هذه المشاريع تبين ان هناك تعامل بين الجزائر وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، والذي يمثل عضوا في منظمة تحالف المدن، وهذا سيسهل من استفادت الجزائر من برنامج استراتيجية تنمية المدن من خلال الشريك التنموي والمتمثل في برنامج الامم المتحدة الانمائي.

يظهر من خلال تحليل هذا المبحث ما يلي :

اولا : ان الجزائر تملك مفاتيح الاستفادة من برنامج استراتيجية تنمية المدن، من خلال شركائها التنمويين

1)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر ،**الصفحة الرئيسية للبرنامج**،ت ز:2011\10\17 ، س: 9:00،انظر: http://www.dz.undp.org/arabe/index0.html

سواء البنك الدولي او الاتحاد الاوروبي او برنامج الامم المتحدة الإنمائي.

ثانيا : ان استفادة الجزائر من البرنامج تحتاج الى ارادة سياسية و التعرف على جديد البرامج الدولية.

ثالثا : يظهر التحليل في شقه العملي ان انسب شريك يمكن للجزائر من الاستفادة من برنامج استراتيجية تنمية المدن هو البنك الدولي وذلك راجع للعديد من النقاط تتمثل في :

-علاقة الجزائر مع الاتحاد الاوروبي تدخل في اطار تدرك فيه الجزائر استفادة الطرف الاوروبي من برامجها لديه من خلال توفير الامن على الضفة الجنوبية للمتوسط.

-طبيعة المشاريع والبرامج التي يصيغها الاتحاد للجزائر تخرج عن نطاق المدينة و مشاكلها.

-كذلك ان مجموع المشاريع التي تدخل في اطار التنمية الاجتماعية وقضايا الجندر التي يصيغها برنامج الامم المتحدة الانمائي في الجزائر، تعيق نوعا ما من تمرير برنامج استراتيجية تنمية المدن عن طريقه في الوقت الحالي.

-ان البنك الدولي صاحب اكبر قدر من المشاريع في الجزائر والذي انهى الجزء الاكبر منها، يمثل الشريك التنموي المناسب الذي يمكن الاعتماد عليه في تمرير برنامج استراتيجية تنمية المدن.

المبحث الثاني : الاستفادة من موارد الاقتصاد في تفعيل استراتيجية التعامل القطرية

ان طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يشكل فيه قطاع الهيدروكوربونات الممول الاساسي، وذلك بفضل مداخيل النفط جعل من اي تحسن او تراجع لبورصة تداول هذه المادة ينعكس بالإيجاب او السلب على الاقتصاد ككل، ولكن وبعد ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية انتعش الاقتصاد الجزائري وتحسنت حالة الخزينة، هذا الواقع الجديد دفع بصانع القرار الى تبني استراتيجية جديدة مع اكبر شريك تنموي وهو البنك الدولي .

المطلب الاول : اهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

تظهر اهمية النفط بالنسبة للجزائر في اوجه عديدة، لعل اهمها ان اي مشكل يصيب اسعار هذه المادة سينعكس على كل الاقتصاد، وذلك بالرجوع الى ازمة انهيار اسعار النفط في 1986 م والتي انعكست على الميزانية العامة والاستثمار العمومي وعلى زيادة حجم البطالة وغيرها من النتائج السلبية، لذا اصبح هناك تخوف من البرامج الدولية من قبل صانع القرار السياسي لعدم القدرة على تسديد مستحقاتها المالية، وبالتالي رهن السيادة الوطنية لصالح دول اجنبية هي عضو مانح في هذه المنظمات.

الفرع الأول : طبيعة الاقتصاد الجزائري

إن الاقتصاد في الجزائر يقوم على أساس مورد النفط أو البترول، وكما جاءت الإشارة فهذا المورد ذا الطبيعة الخاصة يعد عاملا مهما في التعاملات الاقتصادية الدولية ، حيث أن النفط يعتبر من الموارد الناضبة.

يدخل الاقتصاد الجزائري في إطار اقتصاد الموارد الناضبة، والموارد الناضبة هي: التي يستحيل تشكيل وتكوين أرصدة منها، أو يحتاج هذا التكوين لفترات زمنية طويلة قد تصل إلى مئات السنين أو أكثر، ومن أمثلتها الفحم والغاز والبترول ...الخ، غير انه ومهما حاولنا إعادة تدوير تلك المواد فلا يمكن أن تسترجع الكمية المستخدمة، وبالتالي فان رصيدها يتناقص باستمرار.[1]

وبالرجوع إلى الجزائر يقوم اقتصادها على مادتين ناضبتين هما البترول والغاز الطبيعي، الذي يتزايد استهلاكهما في العالم، ويوفران مداخيل كبيرة للدول المنتجة للمادتين، حيث يمثل البترول والغاز 66%من الطاقة الكلية المستخدمة في العالم انظر الجدول :

مصادر الطاقـــــــة	نسبة الاستخدام العالمي بـ%
البترول الخـــــام	42.1
الغاز الطبيعـــــي	23.8
الفحم الحجـــــري	23.3

جدول رقم (17) : نسبة الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة

المصدر: مساعد، ناصر جاسم العواد، **نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط**، ورقة مقدمة لمؤتمر البترول والطاقة هموم عالم واهتمامات امة ، جامعة المنصورة ، مصر ، 2افريل 2008، ص:5.

الفرع الثاني: ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط

إن ارتباط الاقتصاد في الجزائر بالبترول يبين أن اقتصاد الدولة هو اقتصاد قائم على هذه المادة، أما باقي القطاعات فهي غير مدرة من جهة، وأكثر استهلاكية ويصرف عليها من الريع النفطي.

هناك العديد من المؤشرات التي تبين ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط والغاز منها :

أ)-انهيار أسعار المحروقات يؤدي إلى زعزعة الاقتصاد :

-إن أزمة انهيار أسعار النفط في 1986م كشفت عن ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات، فبمجرد حدوث

1)عاشور، كنوش، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني** ، مذكرة دكتوراء، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2004 ، ص:12.

الأزمة انخفضت أسعار الصادرات البترولية، وكان لها تأثير على الميزانية العامة وعلى حجم الاستثمار العمومي، وعلى الدخل الخام والبطالة والتضخم وانخفضت مداخيل الدولة التي كان يعتمد في تحصيلها بنسبة 95% من البترول.[1]

-تباطؤ النمو عام 2006م حيث وصل إلى 1.8% راجع إلى تدهور قطاع المحروقات، والتباطؤ في إجمالي الناتج المحلي إلى3 % بسبب هبوط أسعار النفط في الربع الأخير من2008م[2].

ب)-دور قطاع المحروقات في الحياة الاقتصادية :

-يمثل قطاع المحروقات الأكثر جلبا للنقد الأجنبي حيث جلب في 2009م 98 % من إيرادات النقد الأجنبي، ويمول بنسبة كبيرة الإنفاق العمومي، حيث بلغ في2009م 79%.

- تم تسديد الديون الجزائرية من خلال الريع النفطي، حيث تراجعت من28.1مليار دولار سنة 1991م إلى 15.7مليار دولار في 2006م فهي في تراجع مستمر.[3]

- اغلب مداخيل الصادرات الجزائرية هي من قطاع المحروقات وتبقى القطاعات الأخرى تشكل نسبا ضئيلة حسب الجدول الأتي :

(الوحدة مليار دولار)

	السنـــــــــــــــــــــــــوات			
	1996	1997	1998	1999
الصادرات	793,3	835,5	645,4	882,4
المحروقات	691,9	762,1	4,567	801,5
سلع أخرى	49,3	31,7	25,4	27,7
الخدمات	52,1	41,7	52,6	53,2

جدول رقم (18) : مقارنة إحصائية بين مختلف الصادرات الجزائرية (مليار دولار)

المصدر: عاشور، كنوش ، مرجع سابق الذكر، ص:275.

ومنه وبالرجوع للجدول فان الصادرات الجزائرية سارت في طريق إلى أن أصبح قطاع المحروقات ما

---

1) **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، ،تقيم إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ، كمال،رزيق، وسمير،عمور ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،العدد5، جانفي 2008 م، ص: 321.

2)البنك الدولي ، **موجز إعلامي عن الجزائر**، البنك الدولي،2009 ، ص: 1.

3)بوعلام،غمراسة،**بوتفليقة : الجزائر لن تلجا للاستدانة من الخارج وسنسرع في تسديد الديون** ،جريدة الشرق الأوسط، لندن،العدد 9950، 24فبراير 2006. .

يميزها وذلك سنة 1999م، حيث 882مليار دولار تقريبا مجمل الصادرات الجزائرية منها: 801 مليار دولار مداخيل محروقات حيث تشكل ما نسبته أكثر من 90 % من نسبة الصادرات.

-إن معدل النمو خارج المحروقات لا يتعدى 3.9% مما يدل على أن أي تحسن أو تدهور للاقتصاد راجع لقطاع النفط[1].

الفرع الثالث: دور الريع النفطي في تمويل المشاريع الكبرى

إن مداخيل النفط في الحالات العادية بعيدا عن الأزمات الحادة حين تتذبذب أسعاره، توفر عائدات ضخمة لخزينة الدولة، مما يسمح بالقيام بمشاريع كبرى، وهذا يغني الدولة اللجوء للاقتراض.

يستغل الريع النفطي في الجزائر ضمن ما يسمى المشاريع الكبرى في كل سنة مالية، حيث تستفيد منها كل وزارة بمبالغ مالية ضخمة جدا تقدر بمليارات الدينارات، وهذه دلالة كافية بان خزينة الدولة الجزائرية قادرة وبدون مساعدة من أطراف آخرين أي منظمات أو دول بتمويل مشاريع معينة تخص أي قطاع أو وزارة انظر الجدول : (الوحدة مليار دينار جزائري)

البرنامـــــــــــج	المخصصات المالية	محتـــــــوى البرنامـــــــج
التنميـــة البشريـــــة	10000	852 مليار دينار لقطاع التربية الوطنية- 868 مليار دينار للتعليم العالي - 178 مليار دينار للتكوين المهني -619 مليار دينار لقطاع الصحة ...الخ
تحسين الخدمة العمومية	379	لصالح قطاع العدالـــــــة
الـــــري	21214	انجاز 35 سدا و 25 نظام لتحويل المياه واستكمال محطات تحلية مياه البحر
البرنامج العمومي للتنمية	895	يخص قطاع الجماعات المحلية والأمن ألولائي والحضري
السكـــــن	3700	انجاز مليوني وحدة سكنية

جدول رقم(19): بعض المخصصات المالية في برنامج التنمية الخماسي2010 م -2014 م

المصدر: مجلس الوزراء الجزائري، **برنامج التنمية الخماسي 2010م-2014م** ، مجلس الوزراء الجزائري ، 2010م.

1) **مجلة البحوث الاقتصادية العربية** ،التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مراد، ناصر ، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر،العدد 46،2009 ،ص:117.

ومنه يتبين لنا من خلال الجدول لبعض البرامج فقط أن هناك مخصصات مالية كبيرة جدا، فقطاع الجماعات المحلية والذي يمول بعض البلديات خصص له 895 مليار دينار، أما قطاع السكن فقد خصص له 3700 مليار دينار، وهذا دليل على أن الجزائر في غنى عن أي تمويل من برامج تابعة لمنظمات، وفي حقيقة الأمر هي تابعة لمجموعة دول تسمى بالدول المانحة ومن جهة أخرى إن اقتصاد الدولة يقوم على الريع النفطي، ومنه الخوف من عدم قدرة التسديد أيضا وهنا التخوف من تقلبات أسعار النفط، حيث أن سعر البترول الخام يتبع متغيرين هما: المتغيرات في السياسة الدولية والتقلبات المناخية، فيزداد الطلب على البترول شتاء ويقل صيفا، وتشكل الحروب والتهديدات العسكرية قرب منابع النفط حالة تهديد خاصة، أما المتغير الثاني فهو سياسة العرض والطلب والمضاربات في البورصة الدولية.[1]

المطلب الثاني : استراتيجيات التعامل مع البنك الدولي

تتعامل المنظمات الدولية مع الدول المستفيدة من برامجها ومشاريعها عن طريق جملة من الاستراتيجيات التمويلية، وبما ان البنك الدولي الشريك التنموي الاكبر تعامل مع الجزائر بسبعين مشروعا،سيتم التركيز على هذه المنظمة ومختلف استراتيجياتها التمويلية، وأيضا الاستراتيجية التي تتعامل بها الان مع الجزائر، وذلك للدفع بهذه الاستراتيجية نحو الاستفادة من برنامج استراتيجية تنمية المدن من خلال الشريك التنموي المتمثل في البنك الدولي.

الفرع الأول : تمويلات البنك الدولي حسب المناطق والقطاعات

قبل معرفة الاستراتيجيات التي يتعامل بها البنك الدولي مع كافة الدول بصفة عامة وإستراتيجيته الجديدة مع الجزائر بصفة خاصة، يجب معرفة مختلف التمويلات التي يقدمها سواء على مستوى المناطق في العالم او على مستوى القطاعات والمجالات، وهذا سيبين اهتمامات البنك الدولي الجغرافية

أولا : تمويلات البنك الدولي حسب المناطق

يتعامل البنك الدولي مع دول عديدة في العالم من خلال منح قروض لمشاريع تنموية مختلفة، حيث اعلى نسبة قروض تعود لقارة افريقيا بنسبة 24% وتعود هذه النسبة الى استفادة القارة من مشاريع الحد من الفقر والنوع الاجتماعي والتنمية، فالقارة تتميز بتنوع جغرافي وبثروات معتبرة وفي الوقت نفسه تعاني من الفقر والجوع والأمية والبطالة، اما المرتبة الثانية فتعود الى جنوب اسيا بنسبة 23%وهي ترجع الى حيوتها الاقتصادية، وترجع المرتبة الثالثة لمنطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة18% وهذا راجع لان دول

1)مساعد، ناصر جاسم العواد، مرجع سابق الذكر، ص:3.

المنطقة من الاعضاء الاوائل في البنك،[1] حيث انظمت الى البنك كل من بوليفيا في: 1945م – المكسيك في: 1945م –كولومبيا في :1946م –اورغواي في :1946م –الارجنتين في : 1956م[2]. اما النسبة الرابعة فتعود الى منطقة شرق اسيا بنسبة 18% وهذه قد يفسر للتعداد السكاني في هذه المنطقة، وبالتالي ضرورة الاستفادة من مشاريع لمواجهة متطلبات الزيادة السكانية، اما المرتبة الخامسة هي من نصيب اوروبا واسيا الوسطى بنسبة 15% ، وأخيرا المرتبة السادسة تعود لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بنسبة4% ، وهنا الجزائر عضو مهم لانتمائها لمنطقة شمال افريقيا ولاستفادتها من مشاريع البنك الدولي حتى قبل الاستقلال وبعد الاستقلال،[3] حيث اصبحت الجزائر عضوا في البنك الدولي في: 26سبتمبر 1963 م[4] وهذا لحاجة الجزائر في اعادة بناء اقتصاد الدولة بعد رحيل الاستعمار .

الفرنسي الذي خلف وراءه بنية تحتية ضعيفة وقطاعات هشة، فكان على الجزائر العمل للاستفادة من مشاريع البنك وفي قطاعات متعددة. ولفهم مجمل التمويلات التي يقدمها البنك الدولي حسب المناطق راجع الشكل التالي :

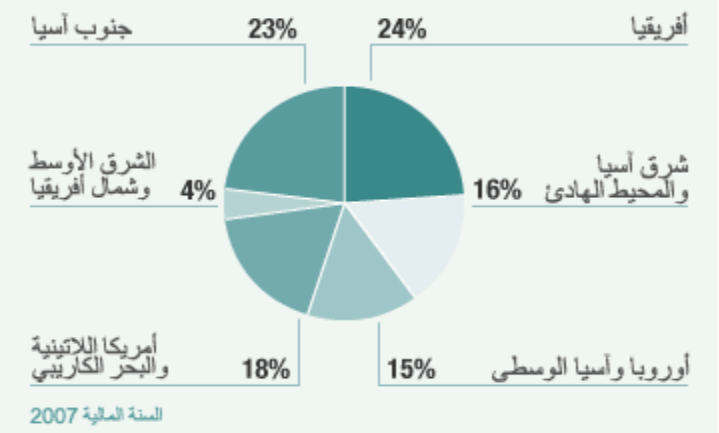

الشكل رقم (3) : تمويلات البنك الدولي حسب المناطق للسنة المالية2007م

المصدر: البنك الدولي، **القروض التي يقدمها البنك الدولي** ،البنك الدولي ، مرجع سابق الذكر.

---

1)البنك الدولي، **القروض التي يقدمها البنك الدولي** ،البنك الدولي ،26\06\2012 ،انظر:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/PROJECTSARA/0,,contentMDK:21955842~pagePK:41367~piPK:51533~theSitePK:3319423,00.html

2)البنك الدولي ،**البلدان الاعضاء** ،البنك الدولي ،4\08\2012، انظر :
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/0,,contentMDK:22714472~pagePK:51123644~piPK:329829~theSitePK:676331,00.html

3)البنك الدولي، **القروض التي يقدمها البنك الدولي**، البنك الدولي ،مرجع سابق الذكر .

4)البنك الدولي ،**البلدان الاعضاء** ،البنك الدولي ، مرجع سابق الذكر.

ثانيا: تمويلات البنك الدولي حسب القطاعات

يقدم البنك الدولي تمويلات لقطاعات عديدة لعل اهم قطاع هو القانون و العدالة والإدارة العامة بنسبة 22% ، وهذا لأهمية اصلاح منظومة القانون والإدارة والتي تدخل في اطار اضفاء الحكم الراشد، اما النسبة الثانية من التمويلات فتعود لقطاع النقل بنسبة 20% ، وذلك لإدراك البنك بأهمية منظومة النقل في تفعيل التنمية وتحتل الرعاية الصحية والخدمات ما نسبته 11% وهي جوانب يهتم بها البنك ويدخلها في اطار التنمية البشرية وهو يقدم في كل سنة تقاريره حولها، اما التعليم فيستفيد من 8%من تمويلات البنك وهو يدخل ضمن خطته العالمية في محاربة الامية وتحسين مستويات التكوين والتعليم العالي، اما مجال الزراعة والصيد البحري وكذا الطاقة والتعدين فهي تستفيد من 7%من تمويلات البنك ولمعرفة باقي النسب انظر الشكل التالي:

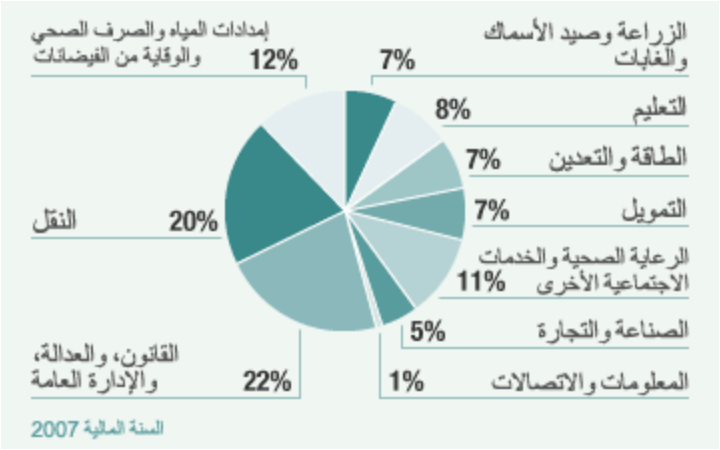

الشكل رقم(4) : تمويلات البنك الدولي حسب القطاعات للسنة المالية 2007م

المصدر:البنك الدولي، **القروض التي يقدمها البنك الدولي** ،البنك الدولي ، مرجع سابق الذكر.

يظهر من خلال الشكل اتجاه البنك الدولي الى تمويل المشاريع التي تدخل في اطار الحوكمة المحلية، والمتمثلة في القانون والعدالة والإدارة العامة بنسبة 22% ،يليها قطاع النقل لما يشكله من اهمية في تحقيق التنمية بنسبة20% ،ثم قطاع امدادات المياه وهو احد اهم القطاعات الحيوية والضرورية للمجتمعات بنسبة 12% ، ويلي قطاع المياه التعليم بنسبة 8% وهو ادراك دولي جديد بقيمة تحسين اداء الموارد البشرية، والقضاء على الامية والجهل وباقي النسب يبينها الشكل اعلاه.

الفرع الثاني : استراتيجيات البنك الدولي الاقتراضية

يتعامل البنك الدولي بالعديد من الاستراتيجيات في اطار منح قروض تنموية للدول المستفيدة من برامجه، حيث تتعد هذه الاستراتيجيات وتختلف من حيث المدة الزمنية والجهة المانحة داخل البنك، وقد

تعاملت الجزائر في السابق مع البنك الدولي وفقها لأنها كانت تستفيد من قروض تنمية، فما هي استراتيجيات البنك الدولي الاقتراضية ؟

تتمثل استراتيجيات البنك التنموية في الجانب الاقراضي فيما يلي :

1)-عمليات سياسات التنمية والاستثمار:

يدور محور تركيز عمليات الاستثمار حول السلع والأعمال الخدماتية التمويلية الطويلة الأجل (5 – 10 سنوات) التي تساند مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن هذه المشروعات الاستثمارية نطاقا واسعا من القطاعات منها: الزراعة – التنمية الحضرية– البنية الأساسية في المناطق الريفية–التعليم –الرعاية الصحية، وفي العادة تستغرق عمليات سياسات التنمية من سنة إلى 3 سنوات، وتتيح تمويلا خارجيا يصرف على وجه السرعة لمساندة إصلاحات السياسات الحكومية والمؤسسية، ونظرا لأن قروض سياسات التنمية والاعتمادات والمنح، يتم تصميمها في الأساس لتقديم المساندة لإصلاحات سياسات الاقتصاد الكلي، فهي تركز في الوقت الراهن بصورة أكبر على الإصلاحات الهيكلية، وإصلاحات القطاع المالي والسياسات الاجتماعية ، الأمر الذي يؤدي على سبيل المثال إلى تحسين إدارة الموارد العامة

و تفعيل النظام القضائي و تشجيع الحكم الرشيد.

وفي كافة المشروعات التي يقوم البنك بتمويلها، فإنه يتحمل مسؤولياته أمام المساهمين والمانحين والمستثمرين بصورة جادة.

2)- المنتجات المصرفية :

يشجع البنك الدولي استخدام الموارد المالية بصورة تتسم بالكفاءة من خلال الخدمات المالية التقليدية والمبتكرة، ويتضمن ذلك استخدام أدوات كافية للتخفيف من حدة المخاطر، و يتيح البنك لدولي للإنشاء والتعمير للبلدان الأعضاء المؤهلة فرص الحصول على كافة المنتجات والخدمات المصرفية لإدارة المخاطر، كما يقدم الحلول المرنة لإدارة مخاطر تقلبات أسعار العملات وأسعار الفائد ومخاطر السلع،

وتتيح هذه المنتجات المصرفية مرونة كافية لتعديل جداول السداد واختيار العملات، ويتضمن ذلك العملة المحلية وتثبيت سعر الفائدة.

3)-الصناديق الاستئمانية والمنح :

تمثل الصناديق الاستئمانية ترتيبات مالية وإدارية يتخذها البنك الدولي مع جهة مانحة خارجية لتقديم منح، أو اعتمادات أو قروض أو ضمانات من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية القصوى، مثل: المساعدة الفنية، والخدمات الاستشارية، والتخفيف من أعباء الديون، وعمليات التحول بعد الصراعات، والتمويل

المشترك، وتتم المحاسبة في هذه الصناديق بصورة مستقلة ضمن موارد البنك ، كما يقدم البنك منحا يتم تمويلها بشكل مباشر أو من خلال شراكات، ويتم تصميم معظم المنح لتشجيع الأفكار والنهج والحلول الجديدة للمشكلات الإنمائية؛ حيث تعمل المنظمات والجهات المختلفة بصورة متعاونة مع بعضها البعض لمشاركة أصحاب المصالح المباشرة على الصعيدين الوطني والمحلي.

4)-الضمانات:

يلبي برنامج ضمانات البنك الدولي الحاجة المتزايدة لكثير من المقرضين التجاريين إلى منتجات تقلل من المخاطر السياسية، عند التفكير في الاستثمار المالي في بلدان نامية تتزايد فيها عناصر المخاطر، ويتمثل الهدف الأساسي للبنك من تقديم الضمانات في جذب رأس المال الخاص من أجل المشروعات الاستثمارية على أساس **(جهة الملاذ الأخيرة للإقراض)**، وينظر المستثمرون إلى وجود البنك الدولي في هذا المعاملات على أنه عامل الاستقرار، نظرا لعلاقة البنك الطويلة مع البلدان، ومساندة السياسات التي يتيحها البنك للحكومات.[1]

الفرع الثالث : استراتيجيات البنك الدولي غير الاقتراضية

في الوقت الذي يقدم فيه البنك الدولي قروضا للبلدان المستفيدة من برامجه ومشاريعه التنموية باستراتيجيات مختلفة، يمنح ايضا مشاريع تدخل في اطار الجانب العلمي والمعرفي، ولكنها تأخذ بالجانب الغير اقراضي وهو منحى بدا يلقى اهتمام الدول خاصة النامية.

تتمثل استراتيجيات البنك الدولي غير الاقراضية في :

1)-العمل الاقتصادي والقطاعي :

تبنى القاعدة المعرفية للبنك في بلد ما محدد من خلال العمل الاقتصادي والقطاعي والتحليل الذي يتأتى من هذا العمل، ويعني العمل الاقتصادي والقطاعي قيام الموظفين العاملين في البلد المعني بجمع وتقييم معلومات (بيانات وإحصاءات) عن الأوضاع الاقتصادية وأنظمة الخدمات الحكومية و الاجتماعية القائمة. وتتيح البيانات والإحصاءات الاقتصادية التي يتم جمعها نقطة انطلاق للمناقشات الخاصة بالسياسات مع البلدان المقترضة، كما تساعد في بناء قدرة البلد المعني على تقييم سياساته الاقتصادية والاجتماعية وأنظمته المالية وأنظمة الإدارة وتقديم البرامج لديه، واحتياجات البنية الأساسية

1)البنك الدولي، **المنتجات والخدمات** ، البنك الدولي ، **ت** ز:26\07\2012، س:14:30،انظر :
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/PROJECTSARA/0,,contentMDK:21978870~menuPK:7696925~pagePK:41367~piPK:51533~theSitePK:3319423,00.html

المادية والبشرية، وممارسات إدارة الحكم في هذا البلد. وتساعد الدراسات والتقارير التحليلية للبنك في تجميع وتنفيذ برامج الإقراض الفعالة، والتأثير على أعمال البلدان المقترضة منه وأعمال شركائه في مجتمع التنمية.

2)-المساعدة الفنية :

تندرج المشورة الفنية المهنية التي يقدمها البنك الدولي والتي من شأنها مساندة إصلاحات القوانين، والسياسات والإدارة وإدارة الحكم وغيرها من الإصلاحات المطلوبة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر في البلد المعني تحت فئة المساعدة الفنية غير الإقراضية، وتتم الاستعانة

بدائرة المعارف والمهارات الواسعة النطاق التي يتمتع بها البنك، لمساعدة البلدان في بناء مؤسسات قطاع عام تتسم بالكفاءة وتخضع للمساءلة، وهي قادرة على استخدام المساعدات المالية التي يقدمها البنك والمساعدات المالية الأخرى لضمان تحقيق تنمية على أساس مستدام، بما يعود بالنفع للمواطنيها على

المدى الطويل، ويقدم موظفو البنك المشورة ويساعدون الحكومات في إعداد الوثائق، مثل مسودات التشريعات، وخطط التنمية المؤسسية والإستراتيجيات على مستوى البلد المعني، وخطط إجراءات التنفيذ، كما يمكنهم أيضا مساعدة الحكومات في صياغة أو تطبيق السياسات أو البرامج الجديدة.

3)-تقييمات الأثر:

تعد تقييمات الأثر أحد الطرق التي يستخدمها البنك لقياس نتائج أعماله في مجال الحد من الفقر، وتقيم هذه التقارير التغير الذي طرأ على مستوى: رفاهية الأفراد، الأسر المعيشية، الشركات، المجتمعات المحلية ، أي التغير الذي يمكن أن يدفع لمشروع ما محدد أو سياسة أو برنامج يسانده البنك، وتتيح تقييمات الأثر آراء تساعد البنك في تحسين تصميم برامجه وسياساته، كما تحدد الأساس الواضح لتحسين البرامج الجارية التي يمكن استخدامها كأداة تعلم ديناميكية من جانب شركاء التنمية، وواضعي السياسات داخل وخارج البنك.

4)-تقارير عن التنمية في العالم :

في إطار بحوث اقتصاد التنمية، يصدر البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم، وهو مطبوعة رئيسية سنوية تمثل اتجاهات التنمية في العالم، ويركز هذا التقرير في كل سنة على جانب مختلف من التنمية. ويحتوي ملحق كل تقرير على مؤشرات عن التنمية في العالم، وهي مجموعة من البيانات المجمعة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أكثر من 120 بلدا.

5)-خدمات البحوث :

يقوم خبراء البنك الدولي أيضا بدراسة قضايا التنمية الأطول أمدا والأكثر أهمية مقارنة بالاحتياجات البحثية الخاصة بعملية إقراض محددة للبنك أو لبلد أو قطاع محدد، وتتيح منتجات أبحاث التنمية مثل: التنمية

الريفية والحضرية المستدامة، وأبحاث التمويل والقطاع الخاص، وأوراق عمل أبحاث أوضاع الفقر وأبحاث السياسات، وغيرها على موقع البنك الدولي في شبكة الإنترنت للجمهور، لتبادل الأفكار بشأن قضايا التنمية التي يستفيد منها كل من يعمل في اتجاه النمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء في البلدان النامية.

6)-تنسيق معونات المانحين

يمثل تنسيق معونات المانحين تنظيم التفاعل المطرد بين المانحين (الحكومات، وهيئات المعونة، وجماعات العمل الخيري، والمؤسسات الخيرية، وبنوك التنمية) ،الذين يقدمون مساعدات مالية ومساعدات أخرى إلى بلدان مستفيدة، وعملية التنسيق العام لعلاقات المانحين. وتهدف إلى المشاركة في تمويل مشروع معين، وإعداد برامج إستراتيجية مشتركة في بلد أو منطقة ما، كما تتضمن أيضا إعداد الفعاليات الخاصة بتنسيق المانحين مثل: اجتماعات المجموعة الاستشارية التي تركز على قضية معينة. [1]

المطلب الثالث : علاقة موارد الاقتصاد بالإستراتيجية الحالية للجزائر

ان الحالة الجيدة التي تمر بها الخزينة الجزائرية خاصة بعد ارتفاع اسعار المحروقات، والتي كان لها اثر ايجابي من حيث تسديد الديون الجزائرية، والقيام بمشاريع كبرى ضمن جميع القطاعات، كان لها اثر اخر في تبني الجزائر لإستراتيجية تعامل جديدة مع اكبر شريك تنموي وهو البنك الدولي، ومنه بإمكان الجزائر الاستفادة من برنامج استراتيجية تنمية المدن عن طريق البنك الدولي.

الفرع الأول : تعريف إستراتيجية التعامل القطرية

تتعامل مؤسسات البنك الدولي باستراتيجيات عديدة مع الدول المقترضة ومن بين الاستراتيجيات الحديثة والتي أصبحت تنال اهتمام الدول النامية و المفتقرة للخبرة الفنية، إستراتيجية التعامل القطرية والتي تبنتها الجزائر كإطار جديد تتعامل به مع البنك الدولي، فما هي إستراتيجية التعامل القطرية ؟

يعد البنك **إستراتيجية المساعدة القطرية** (CAS) للمقترضين من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتنطلق إستراتيجية المساعدة القطرية من رؤية البلد الخاصة بشان سبل تنميتها كما هو محدد في إستراتيجية الحد من الفقر، ويتم وضع إستراتيجية المساعدة القطرية الموجهة نحو تحقيق نتائج ملموسة بالتشاور مع سلطات البلد، ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين وفرقاء التنمية الآخرين، ويكمن الغرض من وضع هذه الإستراتيجية من خلق برنامج انتقائي للدعم الذي تقدمه

1)البنك الدولي، **أنشطة غير إقراضية**، البنك الدولي ، ت ز:2012\07\26،س: 14:40،انظر:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/PROJECTSARA/0,,contentMDK:21971959~pagePK:41367~piPK:51533~theSitePK:3319423,00.html

مجموعة البنك الدولي، من خلال الارتباط مع إستراتيجية البلد الإنمائية، كما يتم وضع إستراتيجية التنمية القطرية بغية تعزيز التعاون والتنسيق بين الشركاء الإنمائيين في البلدان.

تتضمن إستراتيجية المساعدة القطرية تشخيصا شاملا لتحديات التنمية التي تواجه البلد، بما في ذلك الفقر وتداعياته وأسبابه، استنادا إلى العمل التحليلي الذي أجراه البنك مع الحكومة والشركاء وتضع هذه الإستراتيجية في اعتبارها أداء وأعمال المشاريع التنموية للبنك في البلد وجدارة هذا الأخير الإنمائية والإطار المؤسساتي والقدرة التنفيذية والحكم الجيد إلى جوانب أخري وبناء على هذا التحليل يحدد الدعم المالي الاستشاري أو التقني.

إن إستراتيجية المساعدة القطرية ترتكز بصورة متزايدة على النتائج لتتبع تنفيذ برامجها، كما أنها تشتمل على إطار من الأهداف والمؤشرات الواضحة لتتبع أداء مجموعة البنك والبلد من اجل تحقيق النتائج المذكورة.[1]

الفرع الثاني : إستراتيجية التعامل الحالية للجزائر

لقد تعاملت الجزائر فعلا مع البنك الدولي ضمن مشاريع كان يمولها هذا الأخير، ولكن الواقع الجديد للجزائر بعد ارتفاع اسعار النفط وتسديد الديون تطلعها الى شراكة في مجال نقل الخبرة الفنية، ومنه ستتيح هذه الشراكة مع البنك المانح الاكبر في منظمة تحالف المدن استفادت الجزائر من برنامج استراتيجية تنمية المدن وبتمويل خاص منها.

وقعت الحكومة الجزائرية مع البنك الدولي في 2005م على إستراتيجية المساعدة القطرية، وهي عبارة عن تعاون بين البنك الدولي والجزائر، على أساس رؤية الجزائر الخاصة بشان سبل تنميتها وبالتشاور معها، وهنا يدخل ما يسميه البنك الاستشارة الفنية فقط، وتقوم الدولة الجزائرية بصياغة مشاريع على اثر دراسة البنك الدولي بتمويلها الخاص [2]، وهنا يقوم البنك الدولي بدراسة التحديات التي تواجه الجزائر وكيف يمكن استغلال مخزونها من النفط والغاز، فبالاعتماد على استشارات البنك الدولي مع الحكومة الجزائرية توصل إلى مجموع من التحديات يمكن إجمالها في :

- كيف يمكن لها استعمال مخزونها من النفط والغاز لما يعود عليها بالخير على المدى البعيد.

---

1)البنك الدولي ،**إستراتيجية المساعدة القطرية للجزائر**، البنك الدولي ، **ت ز**:2010\04\12 ، س:22:14، البنك الدولي ،انظر:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/ALGERIAINARABICEXTN/0,,contentMDK:20398437~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:490195,00.html

2)البنك الدولي ، **موجز إعلامي عن الجزائر** ، البنك الدولي ، مرجع سابق الذكر ، ص: 2.

- كيف يمكن لها خلق النمو وفرص الشغل في الاقتصاد غير النفطي، للاستفادة من الارتفاع في أعداد اليد العاملة خلال العقد القادم، وفي الوقت نفسه لتفادي الضغوط الاجتماعية التي تنجم عن ارتفاع البطالة.
- كيف يمكن لها توفير أفضل الخدمات العمومية.

وتعكس أولويات الدعم الاستراتيجي لمجموعة البنك الدولي لهذه التحديات في :

–دعم الاستدامة المالية وتدبير مداخيل الهيدروكاربون من أجل بناء قاعدة كفيلة بتحقيق النمو المستدام.

–الدعم من أجل إزالة العوائق التي تقف في وجه النمو الذي يحفزه القطاع الخاص، ولاسيما تلك العوائق التي تؤثر على محيط الأعمال التجارية، والمقاولات الصغرى والمتوسطة والقطاع المالي، وتطوير البنيات التحتية.

–دعم جهود الحكومة من أجل وضع وتنفيذ إستراتيجية لتوفير الخدمات بشكل أفضل، وخاصة التزويد بالمياه والسكن والخدمات البيئية (تدبير النفايات العمومية) والتنمية البشرية[1].

ومنه يمكن القول ان استراتيجية التعامل القطرية والتي وقعتها الجزائر مع البنك الدولي، تمكنها الاستفادة من الجانب المعرفي والفني لديه من جهة، ومن جهة اخرى بما ان البنك الدولي المؤسس الاول لمنظمة تحالف المدن واكبر مانح فيها، ستتمكن الجزائر من خلال تفعيل استراتيجية التعامل القطرية من الاستفادة من برنامج استراتيجية تنمية المدن وبامتياز تمويلي حصري لها.

المبحث الثالث : تفعيل دور مؤسسة التمويل الدولية لمعالجة معوقات القطاع الخاص الجزائري

يعد القطاع الخاص احد أهم أبعاد العملية التخطيطية في برنامج إستراتيجية تنمية المدن، نظرا للمشاريع التي أصبح يقوم بها خاصة في مجال البنية التحتية، فيشارك القطاع الخاص برؤيته في خلق مشاريع في المدينة، ومن ثمة تنفيذها وكلما كان القطاع الخاص المحلي متمتعا بمزايا مالية وفنية وقدرة على التحكم، يزداد معه دقة خطة المدينة ونجاعة مشاريعها، ولكن القطاع الخاص في الجزائر مازال يعاني من العديد من المعوقات، لذا وقعت الحكومة الجزائرية مؤخرا مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي على اتفاقية تهدف لمعالجة معوقات القطاع الخاص فيها وتحسين ادائه.

---

1) البنك الدولي ، **إستراتيجية المساعدة القطرية للجزائر**، البنك الدولي ، مرجع سابق الذكر.

المطلب الاول : معوقات القطاع الخاص الجزائري

يعاني القطاع الخاص في الجزائر من معوقات عديدة تشمل الجانب الاداري والمالي وغيرها من الجوانب، لذا لابد من التعرف على هذه المعوقات لمعرفة جدول الحلول التي ستصيغها الحكومة الجزائرية بالتشاور مع شركائها في الداخل والخارج، وهذا حتى يتمكن القطاع الخاص الجزائري بمباشرة جل المشاريع في المدينة، اذا تم الاستفادة من برنامج استراتيجية تنمية المدن، ولا يتم اعادة السيناريو الذي حصل في تطوان وصفاقس، حيث شارك القطاع الخاص الاجنبي في القيام بالمشاريع المهمة في المدينتين.

الفرع الأول : لمحة تاريخية عن القطاع الخاص الجزائري

إن الدراسة التاريخية تفيد في معرفة اصل الأشياء والقطاع الخاص في الجزائر لم يأتي من عدم فلهذا القطاع تاريخ ومراحل مر بها أدت به إلى ما هو علية اليوم، فهل القطاع الخاص في الجزائر حديث يعود إلى مرحلة استقلال الجزائر أم يسبق هذا التاريخ ؟

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في الجزائر إلي فترة الاستعمار، حيث لعبت دورا فرعيا ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى وابتداء من 1958م وفي إطار

المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة، كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات و الوحدات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات والأرباح على اقتصاديات فرنسا منها :

- الحصول على الأرباح بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة
- توفير بعض السلع و المنتجات محليا بأقل تكلفة
- الإبقاء على تبعية اقتصاد الجزائر المتمثل في هذه الوحدات أو المؤسسات فقط اتجاه الاقتصاد الفرنسي.

« وبعد الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا ضعيفا، ومحولا إلى الخارج ومتكونا اساسا من بعض الوحدات الصغيرة التي تعمل في القطاع الاستخراجي، التي ربطت حقول إنتاجها بموانئ التصدير البحرية، ومن فروع الصناعات الاستهلاكية الصغيرة والمتوسطة التي تتركز حول المدن الكبرى (المناطق العمرانية)، وهو من حيث العلاقات الإنتاجية قطاع رأسمالي، يكاد يكون خاضعا كله إلى ملكية الشركات الأجنبية التي أنشئت في الجزائر فروعها المتعددة خصوصا في الصناعات الضخمة مثل: الصناعات الاستخراجية بما في ذلك شبكة التوزيع المتصلة بها كمحطات التوزيع البترولية. أما الجزء الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كانت تابعة للخواص من المستوطنين الفرنسيين ، حيث تتوكز نشاطها غالبا في التجارة والصناعات الاستهلاكية، وقد كان لمغادرة ملاك هذه الوحدات الصناعية إبان الاستقلال أثرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري، حيث أحدث ذلك فراغا كبيرا في الحركة الاقتصادية والاجتماعية، لذا لجا العمال إلى إعادة تشغيلها في إطار قرارات مارس 1963 المتعلقة بنظام التسيير الذاتي، وهو العمل الذي يمثل المظهر الأول لتدخل الدولة المباشر في إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي، أما المظهر الثاني لهذا التدخل الذي مارسته الدولة، والذي كان يمثل ضرورة عملية لبناء القاعدة الاقتصادية الوطنية التي رسمتها الدولة ووضعت أسسه إستراتجية التنمية مع بداية التخطيط ضمن الإطار الاشتراكي ، حيث يظهر هذا التخطيط في: تدعيم إنشاء قطاع الدولة الذي توسع عن طريق تأميم الأملاك الشاغرة و رأس المال الأجنبي الصناعي أو عن طريق الاستثمارات الاقتصادية الجديد، وقد اتخذ هذا المظهر اتجاهين:

الأول : يرتكز على تدعيم إنشاء المؤسسات الكبيرة التي تنشط في الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج وتلك المنتجة لأدوات العمل، وقد حظيت بالأولوية، أو المنتجة لسلع الاستهلاك، وكلاهما خضعتا للإشراف المباشر للوزارة و الوزارات الوصية.

الثاني : فيرتكز على الاستثمار في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي اعتمدت بشأنها سياسة اللامركزية المتمثلة في وضعها تحث إشراف المجموعات المحلية سواء كانت الولاية أو البلدية، وتدعيم دورها بجانب القطاع الخاص في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

وقد بقيت هذه الوضعية تساير التوجه الاقتصادي في البلاد لمدة عشريتين كاملتين، لتعرف تحولا كبيرا مع بداية التسعينيات حيث عرف القطاع الخاص اهتماما، تجسد عمليا من خلال الإطار التنظيمي والتشريعي الذي وضع من أجل ترقيته وتدعيمه.[1]

الفرع الثاني : دراسة تحليلية لمعوقات القطاع الخاص الجزائري

يعاني القطاع الخاص في الجزائر من معوقات عديدة تساهم مجتمعة في عرقلة مسيرته نحو تمتعه بالصدارة في الداخل أمام القطاع الخاص الأجنبي، المسيطر على أغلبية المشاريع الوطنية، وهذه المعوقات ستقف أمام مساهمته أيضا في تخطيط مدينته وانجاز المشاريع المسطرة في خطتها، ويمكن هنا أن نتساءل حول أهم المعوقات التي يعاني منها القطاع الخاص الجزائري.

يعاني القطاع الخاص الجزائري العديد من المعوقات منها :

---

1) عثمان، لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراء(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص،ص:115،116.

أولا: المعوقات الإدارية و التقنية

يعد الجانب التنظيمي والإداري لأي نشاط احد الركائز المهمة، لأنها تعبر عن التعامل اليومي الذي يقوم به القطاع الخاص في مواجهته الدائمة مع للإدارة بمختلف تعقيداتها، والتي تدفعه في كثير من الأحيان لترك مشاريعه، ويركز برنامج إستراتيجية تنمية المدن على هذا الجانب بشكل كبير.

يواجه القطاع الخاص في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية لعل أهمها ما يلي :

1) – تعقد وطول الإجراءات اللازمة لإنشاء مشروع :

حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بأربعة عشرة إجراء، وتستغرق أربعة وعشرين يوما وتكلف 21.5 % من دخل الفرد، مقارنة بتونس والتي لا تتعدى عشرة إجراءات، وتستغرق 11 يوما وتكلف 9.3 % من دخل الفرد[1].

2)–ضعف البنية التحتية :

وهنا يظهر لنا عدم توفر للخدمات الأساسية للقطاع الخاص، حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في2001 م ضمن 12 ولاية جزائرية، إلى عدم توفر خدمات الماء والكهرباء والهاتف وقنوات الصرف الصحي في مواقع الاستثمار.

3) – ارتفاع سعر العقار :

تمثل الأرض من المشاكل التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر، حيث يتبين من خلال الدراسات عن توقف العديد من المشاريع المهمة بسب ذلك، فعدم توفر أراضي استثمارية من جهة، وارتفاع أسعارها بسبب المضاربة، إضافة إلى تعدد الإجراءات الإدارية والقضائية من جهة أخرى احد الأسباب المعيقة للقطاع الخاص.[2]

ويهتم برنامج إستراتيجية تنمية المدن بالأرض وسعرها لهدفين، الأول لتسهيل إقامة المشاريع خدمة للقطاع الخاص، وثانيا لتنعكس كخدمات اجتماعية بسعر اقل لفائدة ذوي الدخل المحدود في المدينة.

4) – ضعف نظام المعلومات :

إن ضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات واليات التسيير، تجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة، لان القطاع الخاص في الجزائر يوجد في محيط معلوماتي يتميز بالضعف

---

1) **مجلة الباحث** ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر ، لخضر عبد الرزاق، مولاي و شعيب، بونوة، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، العدد 7، 2009، ص:146.

2) **مجلة الباحث** ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر ، لخضر عبد الرزاق، مولاي و شعيب، بونوة، المرجع السابق ، ص:147.

وغير قادرة على المنافسة، فينعكس هذا سلبا على أفاق تنميته وتطوره.

5) – عدم توفر فرص التكوين الجيد :

إن عدم توفر التدريب والتكوين الجيد لإعداد الموارد البشرية اللازمة للعاملين والإطارات في القطاع الخاص، مشكلة يعاني منها هذا الأخير حيث يتميز عماله بتعدد التخصصات، وذلك لارتفاع تكلفة التكوين.

6)– غياب ثقافة مؤسسية

إن التطور الذي حصل في الغرب يعود إلى نهضته العلمية والفكرية، وإدارة المشاريع والأنشطة الاقتصادية إطار فكري مستوحى من العلوم المختلفة، حيث ثقافة المؤسسة احد أهم المحاور والتي لم تتنقل للجزائر ولا لدول العالم الثالث بعد.[1]

ثانيا : المعوقات المالية

يعد المال عصب الحياة الاقتصادية ككل، فينتقل بدورة توازنية اقتصادية محققا أرباحا وفوائدا لمستثمريه، سواء من القطاع العام أو الخاص بيدا أن الجانب المؤسساتي وغيره المتحكم في العملية يشوبه الكثير من العراقيل في الجزائر وتتمثل في :

1)–الائتمان: يواجه القطاع الخاص صعوبات في مجال التمويل اللازم للقيام بالمشاريع وهذا يعود لعدة أسباب تتمثل في :

–البحث عن الاستقلالية المالية حيث نجد صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية باستقلالية اتخاذ القرار وان التبعية عائق.

–ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط والفضاء الاقتصادي الجديد، وهنا نقص الدعم المالي طويل الأجل، والمركزية في منح القروض.

–تمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى العاصمة، وهذا يؤدي إلى التماطل وتعطيل ملفات المتعاملين بنقلها إلى العاصمة.

–غياب الشفافية في عملية منح القروض، ومحدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان بسب عدم الاستقلالية النسبية، وغياب البنوك الخارجية التي تشجع على التنافس، ولدينا مشكل ارتفاع الفائدة.[2]

---

1) شريف، غياط ومحمد ، بوقموم، مرجع سابق الذكر، ص،ص: 139،138.

2) شريف،غياط ومحمد ،بوقموم ، المرجع السابق ، ص،ص: 138،137.

2)- أرقام أعمال صغيرة مقارنة بالقطاع الخاص الأجنبي :

إن ضعف القاعدة المالية للقطاع الخاص الجزائري، جعل من القطاع الأجنبي يقتنص العديد من المشاريع الوطنية، حيث أن 200 ألف شركة وطنية تابعة للقطاع الخاص أقصيت من تنفيذ البرنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.[1]

3) ثقل النظام الضريبي

ويظهر هذا الجانب في تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وقد عبر المستجوبون في دراسة قام بها البنك الدولي في 2003م حول مناخ الاستثمار في الجزائر، أن معدل الضرائب يقع في المرتبة الرابعة من بين 18 عاملا مقيدا للاستثمار.[2]

ثالثا : المعوقات الخاصة بالفساد

إن بيئة القطاع الخاص ومدى نزاهتها تعد عاملا مهما في دفع وتيرة القطاع الخاص لمستويات متقدمة، لدى تهتم المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي بهذا العامل.

يعاني القطاع الخاص في الجزائر من مشاكل الفساد بشكل كبير يمكن إدراكه أكثر من خلال التحليل التالي:

-صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007م، أما تونس فقد احتلت المرتبة 63 والمغرب 73.

-أشار البنك الدولي في دراسة قام بها حول مناخ الاستثمار في الجزائر، أن 34.3 % من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوى لتسريع معاملاتهم.

-لقد قدرت وزارة الصناعة الجزائرية أن حجم العقار الصناعي يصل إلى 180 مليون متر مربع، وقد تم قبول 80 مليون متر مربع، وهذا دليل أن العملية يعتريها فساد لقبول الطلبات.

ولهذه العوائق التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر اتجهت العديد من الدراسات والبحوث العلمية لمحاولة إيجاد بعض الحلول للخروج من هذه الحالة والتي أدرجت بعض النقاط لعل من بينها :

-تطوير نظام الإعلام الاقتصادي عن طريق بنك المعلومات الاقتصادي والمعلومات الإحصائية.

-الإسراع في تبسيط تدابير صرف القروض مع إمكانية استبعاد الشروط التي تفرضها البنوك كالضمانات

---

1) ليلى،س، **المقاولون الجزائريون يشتكون احتكار الأجانب لمشاريع برنامج بوتفليقة** ، جريدة صوت الأحرار الجزائرية ، **ت ز**:12\11\2010 ،س: 12:05 ،انظر:
www.sawt-alahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=387

2)لخضر عبد الرزاق، مولاي و شعيب، بونوة، مرجع سابق الذكر، ص،147.

والتحليلات المالية واستبدال ذلك بطاقة تصنيف الائتمان.

– توفير مناخ استثماري مناسب وذلك من خلال إجراءات ملموسة في اتجاه تحفيز الإنتاج[1].

كل هذه الإجراءات وغيرها تدخل في سبيل تقوية القطاع الخاص، حتى يتمكن من إعطاء رؤية لمدينته وانجاز مشاريعها بنجاعة وفعالية، ولكن ادراك الحكومة الجزائرية اتجه الى طلب الحلول من المنظمات الدولية، وهذا لصعوبة ما يواجهه القطاع الخاص بها، وبما ان البنك الدولي احد اهم اطراف العملية التنموية في الجزائر، فقد لجاءت هذه الاخيرة الى احد مؤسساته والمهتمة اصلا بالقطاع الخاص وهي مؤسسة التمويل الدولية.

المطلب الثاني : مؤسسة التمويل الدولية والقطاع الخاص الجزائري

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية واحدة من مجموعة البنك الدولي، والتي تتخصص في الاهتمام بالقطاع الخاص من خلال تقديم خبرات للرفع من قدرات هذا الاخير الفنية والإدارية والمالية، حتى يتمكن من تقديم مشاريع ناجحة، وبما ان القطاع الخاص الجزائري يعاني من عدة معوقات، لذا لجأت الحكومة الى هذه المؤسسة في اطار تعاملها مع البنك من ناحية، وضمن استراتيجية المساعدة القطرية من ناحية أخرى حتى سيستفيد القطاع الخاص من استراتيجية تضعها المؤسسة الدولية للرفع من قدراته.

الفرع الاول : لمحة عامة حول مؤسسة التمويل الدولية

ان التطرق الى التعاون بين الحكومة الجزائرية ومؤسسة التمويل الدولية، يجب ان يسبق بالتعريف على هذه الاخيرة من حيث شكلها ومجمل الخدمات التي تقدمها والقطاعات التي تهتم بها، وهذا كتمهيد لمعرفة الخدمات والإدارات التي سيرتبط بها القطاع الخاص الجزائري وسيستفيد منها.

يمكن تقديم لمحة عامة عن مؤسسة التمويل الدولية من خلال ما يلي :

اولا : التعريف بمؤسسة التمويل الدولية

تعد مؤسسة التمويل الدولية أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، وهي مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم المشورة، وهي ملتزمة بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء بها، والتي تتميز بفائدتها الاقتصادية وسلامتها المالية والتجارية واستدامتها بيئيا واجتماعيا، وهي تؤمن بأن النمو الاقتصادي السليم هو المفتاح لتخفيض أعداد الفقراء، بحيث يقوم على تنمية روح المبادرة بالمشاريع الخاصة والاستثمار

1) شريف ،غياط ومحمد، بوقموم ، مرجع سابق الذكر، ص، 140.

الناجح في القطاع الخاص، و بضرورة توفر بيئة أعمال مواتية لكي يزدهر القطاع الخاص ويساهم في تحسين أحوال الناس المعيشية، وتسعى المؤسسة إلى مواصلة تحسين أدائها من خلال الاستجابة السريعة للعملاء وتبادل نجاحاتها والتعلم من خبراتها.[1]

ثانيا : القطاعات والإدارات ذات الصلة في مؤسسة التمويل الدولية

تتولى قطاعات مؤسسة التمويل الدولية (أو الإدارات المعنية بشؤون الصناعات) مسؤولية تجهيز جميع معاملات فيها، كما تزود أيضا بالخبرة والمعرفة اللازمتين لتجهيز المشاريع الجديدة. انظر الجدول التالي :

القطاعات في مؤسسة التمويل الدوليـــــــة	الادارات ذات الصلة في مؤسسة التمويل الدولية
–الإدارات المعنية بشؤون المناطق – الأعمال التجارية الزراعية – الأسواق المالية العالمية – الصناعات التحويليةوالخدمات العالمية –الصحة والتعليم –تكنولوجيات المعلومات والاتصالات –البنية الأساسية –صندوق البلديات –النفط والغاز والتعدين والكيماويات –صناديق الاستثمار الخاصة والاستثمار في أسهم رأس مال الشركات الخاصة.	– التنمية البيئية والاجتماعية. – الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي. – تنمية القطاع الخاص. – مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. – الخزانة وتعبئة الموارد.

الجدول رقم (20): القطاعات والادارات ذات الصلة في مؤسسة التمويل الدولية

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية، **القطاعات** ،مؤسسة التمويل الدولية ، **ت ز**:2012\07\26،**س**: 13:14، انظر: http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/Sectors

يظهر الجدول عن وجود 10قطاعات في منظمة التمويل الدولية تهتم بمجالات مختلفة، وكذلك وجود 5ادارات ترتبط اثنين منها بالقطاع الخاص مباشرة وهي : ادارة تنمية القطاع الخاص وادارة مؤسسات الاعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ثالثا: الحصول على التمويل من مؤسسة التمويل الدولية

يتضمن الحصول على التمويل من مؤسسة التمويل الدولية نقاط عديدة منها :

1)مؤسسة التمويل الدولية، **رسالتنا** ،مؤسسة التمويل الدولية ، **ت ز**:2012\07\26، **س**: 13:17،انظر: http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/Mission

1)-شروط الحصول على التمويل من مؤسسة التمويل الدولية :

تقدم مؤسسة التمويل الدولية مجموعة واسعة التنوع من الأدوات المالية لخدمة مشاريع القطاع الخاص في البلدان النامية، و لكي يصبح المشروع مؤهلا للحصول على تمويل من مؤسسة التمويل الدولية يجب أن يستوفي عددا من المعايير لذا يجب أن يتوفر في المشروع ما يلي :

- أن يقام في أحد البلدان النامية العضو في مؤسسة التمويل الدولية.
- أن يكون تابعا للقطاع الخاص.
- أن يكون سليما من الناحية الفنية.
- أن تتوفر فيه إمكانيات جيدة لتحقيق الأرباح.

-أن يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي.

- أن يكون سليما من الناحية البيئية والاجتماعية و مستوفيا للمعايير البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية وكذلك معايير البلد المضيف.

2)-مقترحات الاستثمار:

يمكن لأي شركة أو صاحب مشروع يسعى إلى إقامة مشروع جديد أو توسيع مؤسسة أعمال قائمة أن يتصل مباشرة بالمؤسسة، من خلال إرسال مقترح استثمار، بعد هذا الاتصال المبدئي وبعد إجراء استعراض أولي، من الممكن أن تمضي مؤسسة التمويل الدولية قدما بطلب دراسة جدوى تفصيلية أو خطة عمل ما إذا كانت ستجري تقييما للمشروع أم لا.

3)-الاسعار وأسقف التمويل:

لكي تضمن مؤسسة التمويل الدولية مشاركة المستثمرين وجهات الإقراض من القطاع الخاص، فإنها تضع حدودا للمبالغ الإجمالية التي تقدمها لأي مشروع فردي من حسابها الخاص، حيث تقدم للمشاريع الجديدة ما لا يتجاوز 25 %من التكاليف الإجمالية المقدرة للمشروع، اما في الحالات والاستثنائية يصل إلى 35 % للمشاريع الصغيرة، كما يمكن أن تقدم مؤسسة التمويل الدولية لمشاريع التوسع ما يصل إلى 50 %من تكلفة المشروع، شريطة ألا تتجاوز الاستثمارات 25 %من مجموع رأس مال الشركة المقدمة للمشروع، كما تقدم مؤسسة التمويل الدولية مجموعة واسعة التنوع من الأدوات والخدمات المالية لعملائها، ويمكن أن تقدم مزيجا من التمويل والمشورة المعدة خصيصا لتلبية احتياجات كل مشروع، إلا أن معظم مسؤولية التمويل اضافة الى

مسؤولية القيادة والإدارة تقع على عاتق أصحاب المشروع من القطاع الخاص.[1]

يظهر هذا التحليل كل ما يتعلق بأمور التمويل التي ستقدمها مؤسسة التمويل الدولية سواء لصالح الحكومات او القطاع الخاص بشكل مباشر .

الفرع الثاني : مبادئ مؤسسة التمويل الدولية

ان التعرف على مؤسسة التمويل الدولية من جوانب مختلفة، دون التطرف الى عامل المبادئ وهو الامر الاكثر اهمية في عقد الاتفاقيات والمعاهدات بين الأطراف، سواء كانوا من الحكومات او القطاع الخاص، حيث يبين هذا المستوى المساحة التي ستشغلها اعمال المؤسسة، وأيضا مدى التزامها بالاتفاقيات التي ستبرمها.

لقد وضعت مؤسسة التمويل الدولية لنفسها العديد من المبادئ حيث يتم استذكارها عند كل بداية تعامل مع طرف جديد وتتمثل هذه المبادئ في :

اولا : القيمة المضافة

ترى مؤسسة التمويل الدولية بأنها ستضيف قيمة إلى أعضائها من البلدان النامية من خلال :

- خوض غمار المخاطر المدروسة التي لا يستطيع القطاع الخاص خوضها بمفرده.

-إتاحة الفرص على نحو تجريبي في البلدان والقطاعات الجديدة، لتعظيم الأثر الإيضاحي والدور التحفيزي لمشاريعها.

- الابتكار من خلال تنمية أدوات وخدمات جديدة تلبي احتياجات عملائها بصورة أفضل.
- تقديم المشورة جيدة النوعية عندما لا يكون القطاع الخاص راغبا أو قادرا على تقديمها.
- تبادل المعارف من أجل تعزيز الاستثمار الناجح للقطاع الخاص، وروح المبادرة بالأعمال الخاصة، وتعزيز بيئات الأعمال التجارية.
- الإدماج الكامل لأفضل الممارسات البيئية والاجتماعية، وتلك المتعلقة بنظام إدارة الشركات في جميع أعمالها.
- أن تتسم المؤسسة بالاستجابة لاحتياجات تلك البلدان والقطاعات الخاصة المتعاملة معها في التوقيت الملائم.

---

1)مؤسسة التمويل الدولية، **كيفية التقدم للحصول على تمويل**، مؤسسة التمويل الدولية،**ت ز**: 7\07\2012،**س**: 17:00 ،انظر : http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/HowtoApplyforFinancing

ثانيا: النزاهـــة

تحاول المؤسسة ان تتصرف بنزاهة في تعاملاتها وفي عملها اليومي من خلال:

-تطبيق أعلى المعايير المهنية والأخلاقية في المؤسسة وعلى الجهات المتعاملة معها.

-تقدير أهمية وقيمة نظام الإدارة المؤسسية الجيد في كل من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة.

-السعي إلى تحقيق الشفافية، والمساءلة، والإنصاف.

- تسعى المؤسسة الى ان تكون اكثر أمانة وصراحةو انصاف في تعاملاتها مع جميع الاطراف.

ثالثا : الاستدامة البيئية والاجتماعية

تلتزم المؤسسة الدولية بالتنمية المستدامة من خلال :

- ضمان أن تحقق مشاريعها أعلى المعايير البيئية والاجتماعية.

-التشاور مع المجتمعات المحلية حول الآثار والفرص البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشاريع.

- العمل مع العملاء وغيرهم من جهات الإقراض والمنظمات المحلية غير الحكومية ممن يتحلون بروح المسؤولية.

- الإصغاء باهتمام إلى أصحاب المصلحة المباشرة وإلى انشغالاتهم والاستجابة لها.[1]

الفرع الثالث : نشاطات مؤسسة التمويل الدولية المتعلقة بالقطاع الخاص الجزائري

ان حالة القطاع الخاص في الجزائر وما يعانيه دفعت بصانع القرار السياسي فيها الى البحث عن حلول علمية لا ترقيعية، تعالج النتائج و تبحث في الأسباب لذا فكرت في جهات مختصة لها خبرة في هذا المجال من جهة، ومن جهة اخرى امكانية التعامل معها وفق استراتيجية التعامل الحالية للجزائر، لذا كانت مؤسسة التمويل الدولية الخيار الافضل بالنسبة لصانع القرار الجزائري.

لقد توصل البنك الدولي الى أن الجزائر مازالت في المرحلة الأولى من التحول من اقتصاد مركزي التخطيط إلى اقتصاد مدفوع باعتبارات السوق، وبالرغم مما حققه الاقتصاد في الفترة القريبة نتيجة تحسن عائدات النفط إلا انها تواجه تحديات ثلاث تحديات انمائية كبرى تحاول التصدي لها وهي تتمثل في :

- استخدام احتياطيات النفط والغاز بما يخدم النفع الطويل الأمد للشعب الجزائري.

-خلق النمو وفرص العمل في النشاط الاقتصادي غير النفطي للاستفادة من قوة العمل المتزايدة وتفادي التوترات الاجتماعية التي تثيرها البطالة.

---

1)مؤسسة التمويل الدولية، **رسالتنا**، مؤسسة التمويل الدولية ، مرجع سابق الذكر.

–تحسين الخدمات العامة بما يمكن الجزائريين من المشاركة في اقتصاد السوق في القرن الحادي والعشرين.

وسيعمل البنك الدولي بمساعدة الحكومة الجزائرية في وضع وتنفيذ استراتيجية محسنة من أجل تقديم الخدمات في مجالات إمدادات المياه والإسكان والخدمات البيئية والتنمية البشرية، وذلك للوفاءباحتياجات السكان، كما سيساند الحكومة في إزالة العقبات من أمام النمو الذي يقوده القطاع الخاص، ولاسيما العقبات التي تؤثر في كل من: بيئة أنشطة الأعمال التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع المالي، وتطوير البنية والأساسية ، والمهم هنا ان مؤسسة التمويل الدولية والتي هي ذراع البنك الدولي العامل في الاستثمار في القطاع الخاص، ستقوم بتكميل المساندة التي يقدمها البنك للجزائر وذلك من خلال: تطوير القطاع المالي، ومساندة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في البنية الأساسية، ومساندة جهود الخصخصة التي تقوم بها الحكومة الجزائرية.[1]

وبالتالي يمكن للجزائر الاستفادة من خبرات مؤسسة التمويل الدولية لمعالجة اهم المعوقات التي تحد من تطور القطاع الخاص الجزائري، وبالتالي ستمهد الطريق لإمكانية الاستفادة من برنامج استراتيجية تنمية المدن، والتي تفرض ضرورة وجود قطاع خاص قوي وناجح يمكنه تخطيط مدينته والمشاركة في تنفيذ مشاريعها بشكل فعال وبجودة عالية.

المبحث الرابع : معالجة معوقات المجتمع المدني في الجزائر

يدعو برنامج إستراتيجية تنمية المدن بإشراك المجتمع المدني، وانه من الذين يقومون بوضع تخطيط المدينة، وهذا الأمر مهم فالمقاربة التشاركية تقوم على هذا الأساس في الوقت الحاضر، ولكن البرنامج يتحدث عن مجتمع مدني واعي ومتحضر على الشاكلة الغربية، فهل هذا المجتمع المدني بنفس هذا القوام الفكري والعملي موجود في والجزائر ؟

المطلب الأول : مدخل عام للمجتمع المدني

لقد اخذ المجتمع المدني اهتمامات عدة من قبل المفكرين والباحثين، غير أن هذا المفهوم الواسع المتعدد لم يظهر حديثا، بل وجدت له إرهاصات، حيث ارتبط بأفكار فلسفية وسياسية ميزت بعض التيارات، والتي مهدت لآخرين أن ينطلقوا إما من نفس مبادئها، أو يغيروا اتجاه التحليل باعتبار المجتمع المدني احدى

---

1)البنك الدولي، **خطة عمل جديدة بشأن الجزائر للتركيز على محاربة الفقر ومساندة برنامج الإصلاحات** ،البنك الدولي، ت ز:2\08 \2012، ،س: 10:50، انظر:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:20115780~menuPK:64261015~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:4607,00.html

أهم المستويات التي تشهد جدلا فكريا سواء لدى علماء الاجتماع أو السياسة.

الفرع الأول : الاتجاهات الفكرية المؤسسة للمجتمع المدني

إن المفاهيم على اختلافها وتعددها لم تظهر اعتباطيا، فقد وجدت ضمن تيارات فكرية نظرت من وجهتها لهذا المفهوم، والمجتمع المدني إحدى المفاهيم التي جال الحديث عنها من أرسطو إلى غاية العصر الحالي.

تتعدد الاتجاهات التي نظرت لمفهوم المجتمع المدني ويمكن أن نلخصها فيما يلي :

أولا : المجتمع المدني في نظريات العقد الاجتماعي

لقد جاء مفهوم المجتمع المدني في هذه النظريات ملازما لمفهوم المجتمع السياسي، ولكن بناء على العقد الاجتماعي، ومن ابرز مفكري هذا الاتجاه لدينا **توماس هوبز**(1588م–1679م)، الذي يرى المجتمع المدني انه ثمرة مصطنعة لميثاق اختياري قائم على المنفعة، حيث كل واحد من الناس الطبيعيين يكون مجتمعا مدنيا، ومنه المجتمع المدني عنده هو المجتمع السياسي.[1]

أما **جون لوك** (1630م–1704م) فيرى أن أفراد المجتمع الطبيعي تخلو عن حقهم في إدارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة، قامت برضاهم والتزم الأفراد بطاعتها، ومن حق الأفراد الثورة عليها إذا أخلت بالاتفاق[2].

أما الجديد الذي قدمه **جان جاك رسو**(1712م–1778م) هو أن عملية التعاقد هي بحد ذاتها تحول الإنسان الطبيعي إلى إنسان مدني.[3]

ثانيا : المجتمع المدني عند هيغل

انطلق جورج وليام هيغل من مفهوم العام والخاص، لان العام يتطور من الخاص حيث يتوسط الانتقال من الفرد للدولة العائلة، وهو ما يخلق مؤسسات المجتمع المدني، والمجتمع المدني لا يتطابق ومفهوم الدولة، ولا حتى المجتمع السياسي، بل هو يدل على المجال المتوسط بين الآسرة والدولة.[4]

ثالثا : المجتمع المدني عند كارل ماركس

---

1)جهيدة، شاوش إخوان،**المجتمع المدني والتنمية المحلية جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا** ، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص:3.

2) جهيدة ، شاوش اخوان ، المرجع السابق، ص: 4.

3) نفسه، ص:5.

4) نفسه ، ص:6.

إن المجتمع المدني عند ماركس هو ذلك المجال الذي يحدث فيه الصراع الطبقي، وهو مرحلة قبل ظهور الدولة، وقد رأى ماركس أن المجتمع المدني هو البؤرة و المسرح الحقيقي للتاريخ.[1]

رابعا : المجتمع المدني عند انطونيو غرامشي

لقد أعاد غرامشي مفهوم المجتمع المدني ثانية بعد الحرب العالمية الأولى، ولكنه قام بصياغته ضمن نظريته الشهيرة السيطرة والهيمنة الطبقية، فهو يرى أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية كنظيره هيغل وماركس، ولكنه مجال للتنافس الأيدلوجي، فيرى أن المجتمع المدني هو الهيمنة الثقافية والسياسية، حيث تمارس الطبيعة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة، إذن فالمجتمع المدني عنده هو فضاء للهيمنة الثقافية و الايدولوجية.[2]

الفرع الثاني : مؤسسات المجتمع المدني

من الأمور المهمة معرفة المؤسسات التي تمثل المجتمع المدني لأنه وفي الوطن العربي مازال المفهوم ذا إشكالية، بين من يمنح المفهوم مجالات واسعة بحيث تشمل المؤسسات التقليدية والحديثة معا وبين من يحصرها في المؤسسات الحديثة.

يرى البعض أن مؤسسات المجتمع المدني تشمل المؤسسات التقليدية والحديثة، وذلك باعتبار المجتمع المدني مجموع المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين الأسرة والدولة، كما يحصر البعض الأخر مؤسسات المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة (البرلمان –القضاء المستقل – الأحزاب–النقابات –الجمعيات)، وينفي البعض الأخر الأحزاب الإسلامية على أساس فصل الدين عن الدولة.[3]

وحسب سالم ساري يصنف مؤسسات المجتمع المدني إلى :

أولا : مؤسسات تخص التنظيمات المدنية الكبرى **(MACRO)** وهي تمارس عملها على مستوى واسع مثل النقابات والاتحادات والأحزاب والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والروابط العلمية.

ثانيا : مؤسسات تخص التنظيمات المدنية الصغرى **(MICRO)** وهي التي تنشط على نطاق محلي يضيق نوعا ما، ويتعدد بتعدد المصالح والجماعات، وتمثلها المنظمات غير الحكومية كالمؤسسات

---

1) جهيدة ، شاوش إخوان ،مرجع سابق الذكر ، ص:8.

2) جهيدة ، شاوش إخوان ،المرجع السابق ، ص:9 .

3) نفسه، ص:17.

التنموية والجمعيات الخيرية والمنتديات الثقافية ونوادي أصحاب المال والأعمال[1].

بالرغم من الاختلاف الدائر حول مؤسسات المجتمع المدني تبقى الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات ومختلف النوادي الثقافية والعلمية من ابرز مؤسسات المجتمع المدني والتي تدخل في وضع خطة المدينة حسب برنامج إستراتيجية تنمية المدن.

المطلب الثاني : معالجة مكامن الضعف في مؤسسات المجتمع المدني الجزائري

إن المجتمع المدني في الجزائر كغيره من الشاكلات في الوطن العربي، رغم وجود مؤسسات تمثل هذا الكيان المهم إلا أن تواجده فعليا يكاد يكون غائبا أو مغيبا، فنستطيع القول أن هناك مشاريع لمجتمع مدني تعاني من عدة مشاكل تخصه بالذات، وتخص تركيبة المجتمع والنظام السياسي الذي ينظم تحركاته القليلة بقوانين مقيدة.

الفرع الأول : الأحزاب السياسية

تشكل الأحزاب السياسية مؤسسة غير رسمية في أنظمة الحكم الديمقراطية، نظرا لما تتمتع به من قدرة على التاطير والتجنيد والمراقبة، وهي أكثر المؤسسات علاقة بنظام الحكم والدولة، فهي إما حكومتها أو حكومة الظل فيها[2]، والأحزاب في الجزائر مازالت تعاني العديد من المعوقات تجعلها تراوح مكانها.

تدعم الحكم الديمقراطي في الجزائر بقوانين الجمعيات ذات الطابع السياسي في 5جويلية 1989م وقانون الأحزاب السياسية لسنة 1997م، كبداية تقرها الحكومة الجزائرية تجاه النشاط الديمقراطي، [3]وبالرغم من كل التجربة المعتبرة للأحزاب السياسية في الجزائر، والتي تعود للحقبة الاستعمارية إلا أن هناك العديد من المعوقات يمكن تصنيفها إلى :

أولا : معوقات داخلية

تتمثل المعوقات الداخلية التي تعاني منها الأحزاب السياسية فيما يلي :

-غياب التسيير الديمقراطي (أزمة قيادة-احتكار صنع القرار الداخلي ...الخ)

-ضعف العضوية والقدرة على التغلغل في القاعدة الشعبية.

-عدم الاستقرار الداخلي (الصراعات -الانشقاقات الداخلية ...الخ).

---

1)جهيدة ، شاوش إخوان ،مرجع سابق الذكر ، ص:19.

2) **مجلة المفكر** ،دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر : (دراسة حالة الأحزاب السياسية) ، عبد النور،ناجي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،العدد 3 ، فيفري 2008م، ص:113.

3) **مجلة المفكر** ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر : (دراسة حالة الأحزاب السياسية) ، عبد النور، ناجي، المرجع السابق، ص:116.

-ضالة المنتوج الفكري وضعف المبادرات لتقديم الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا : معوقات خارجية

تتمثل المعوقات الخارجية التي تعاني منها الأحزاب في الجزائر فيما يلي :

-القيود القانونية والإدارية والسياسية والتي تلغي استقلاليتها.

-توسع صلاحية المؤسسة التنفيذية على حساب البرلمان[1]

فالبرغم من وجود العديد من التشكيلات الحزبية في الساحة السياسية الجزائرية، وهي تمثل مرجعيات مختلفة لها افكارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا ان ذلك لا يظهر بشكل فعال سواء على مستوى البرلمان او المجالس البلدية والولائية، وحتى في باقي النشاطات اليومية للأحزاب مازالت هذه الاخيرة تعاني من مشاكل في الداخل وأخرى من الخارج.

الفرع الثاني : النقابات

بالرغم من اعتراف الدستور بتشكيل نقابات مهنية يدافع من خلالها المواطن عن مصالحه ويشارك في تسيير الأمور المتعلقة بالشأن العام، إلا أن هذه النقابات لم ترقى كلها لتكون مشاركا في عملية التفاوض مع السلطة.

لقد صدر القانون الرئيسي المنظم للعمل النقابي والمعترف به في 2 جوان 1990م تحت رقم 90-14، ثم التعديل الذي حصل في 10 جوان 1996م تحت رقم 96-12، فالبرغم من هذا الاعتراف[2]، والذي سمح بتكوين حوالي 70 نقابة على المستوى الوطني إلا أنها مازالت تعاني من العديد من العوائق تتمثل فيما يلي :

-لم تتحول اغلب النقابات إلى شريك مفاوض، فتجربة الثنائية والثلاثية بينت ذلك حيث مازال الاتحاد العام للعمال الجزائريين **(UGTA)** يحتكر هذا النوع من التفاوض.

-لازالت باقي النقابات لا تستفيد من امتيازات لهياكلها و إطاراتها كالاتحاد العام للعمال الجزائريين وأيضا تعاني من مشاكل تنظيمية ومادية.

-بالرجوع إلى أحداث 2003م التي شهدتها الجزائر، حيث عرفت 128 احتجاجا صنفت بين46%إضراب و23.43 % تجمع و 14.84% اعتصام و9.4 مسيرات و6.25 % مظاهرات، حيث تحولت

---

1) **مجلة المفكر**، عبد النور، ناجي ، مرجع سابق الذكر، ص: 117 .

2)عبد الناصر، جابي ، **تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر** ، برنامج إدارة الحكم المحلي في الوطن العربي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006، ص:17.

64.5 % منها إلى حالات عنف فحصل تخريب في الأملاك العمومية وغابت النقابات عن تاطير العملية[1].

الفرع الثالث : الجمعيات

كباقي مؤسسات المجتمع المدني فالبرغم من وجود الجمعيات في الجزائر، وإقرارها قانونيا مازالت تعاني العديد من المعوقات، تجعل من إمكانية مساهمتها في المجتمع ككل برؤية عامة محل نقاش لما تعانيه من مشاكل.

بعد اعتماد دستور 1989م ظهرت حوالي 80000 جمعية بما فيها 890 جمعية وطنية إلا أنها تعاني العديد من المعوقات يمكن إجمالها في :

-ضعف التاطير.

-قلة الإمكانيات المادية فقد بينت الدراسات أن 74% من الجمعيات النشطة في مجال البيئة لاتملك وسائل العمل بالإعلام الآلي.

-صعوبة تحديد الأهداف.

-سيطرة العمل الموسمي حيث تظهر في الاستحقاقات الانتخابية.

-ضعف الحياة الديمقراطية داخل الجمعيات.

-لا توجد لكثير من الجمعيات مقرات دائمة .

-يمنع على الجمعية قبول الهبات والإعانات من الخارج.

-يمكن حل الجمعية بناء على طلب من السلطة العمومية، وذلك إذا خالفت الجمعية القوانين المعمول بها وان تقوم بأنشطة غير واردة في قانونها الأساسي.

-خضوع الجمعية لسيطرة السلطات العمومية فيجب عليها تقديم جميع المعلومات الخاصة بعدد المنخرطين ومصادر الأموال وجميع التغيرات على مستوى القيادات حسب المادتين (17) و(18).

-تتدخل الإدارة العمومية في الجمعية في قضايا التحكيم التي تطرأ بين قيادات الجمعية وهذا يفتح المجال للإدارة في الضغط عل الجمعية.

-إن أي تغيير أو إعادة تسجيل لرئيس الجمعية أو أمين المالية يحتاج لتأشيرة مطابقة من الإدارة العمومية ومنه مساحة جديدة لضغط الإدارة العمومية على الجمعية.

يمكن القول أن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تعاني أيضا من :

-ضعف انخراط المواطن فيها.

---

3)عبد الناصر، جابي، مرجع سابق الذكر، ص، ص: 18،20.

-ظهور مؤسسات المجتمع المدني في الاستحقاقات السياسية وغيابها في باقي أيام السنة وهناك جمعيات تؤسس ولكنها غائبة أصلا.

-لا تملك هذه المؤسسات أي إحصائيات أو رؤى معينة.[1]

-حسب الإحصاءات هناك 33 منظمة لكل مليون نسمة في الجزائر ولكنها منشغلة بمصالحها الخاصة.[2]

بالرغم من الخطوات التي قامت بها الحكومة الجزائرية في إعطاء هامش حرية للمجتمع المدني، من خلال التقنين إلا أن مختلف القوانين المعيقة مازالت، ومنه تخطيط المدينة حسب برنامج إستراتيجية تنمية المدن يتحدث عن مجتمع مدني واعي مستقل، يملك إحصاءات دقيقة حول الاقتصاد والبيئة، وليس مؤسسات مجتمع مدني تنعدم فيها هذه الخصائص، ومازالت تعتمد على الدولة في جميع المجالات إضافة إلى مجتمع لا يؤمن بالعمل الطوعي، ومنه بأي رؤية ستشارك مؤسسات المجتمع المدني الجزائرية في تخطيط المدينة ؟

المبحث الخامس : معالجة مكامن الضعف في مجال تخطيط المدن الجزائرية

إن نجاح أي مبادرة أو مشروع خارجي لابد أن لا يخرق القانون الذي أعده المشرع، حتى تكون العملية صحيحة ومشروعة، وفي حال عدم تطابق رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن قانونيا مع ما هو متعارف عليه في الجزائر، فهذا يعني إما عدم قبول البرنامج أو صياغة قوانين جديدة تتلاءم والبرنامج لان تخطيط المدينة فيها ذا طبيعة خاصة، سواء على مستوى تراث المدينة التاريخي والذي يجب المحافظة عليه أو وطبيعة التخطيط عموما.

المطلب الأول : مدخل عام حول المدينة الجزائرية

إن النسيج الحضري المكون للمدينة الجزائرية في العصر الحالي، لم يكن بهذه الصورة التي عليها ألان، ولكنه طبع بنماذج تخطيطية مختلفة ميزت الحقبة التي تعيشها، سواء كانت رومانية أو إسلامية أو عثمانية أو فرنسية، لتبرز المدينة الجزائرية بعد الاستقلال وتفرض التوجهات الاقتصادية في مجال الاستثمارات شكل المدينة الجزائرية من جديد.

الفرع الأول : لمحة تاريخية حول المدينة الجزائرية

إن روح المدينة تكمن في تاريخها، حيث يتجسد هذا التاريخ في أبنية المدينة والتي تحكي حقبا زمنية وشعوبا مرت، لتتحول المدينة بعد ذلك لمتاحف من الحجر والجبس على المسرح الطبيعي، ويأتي دور

---

1)عبد الناصر، جابي، مرجع سابق الذكر، ص: 15.

2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية** ، الأمم المتحدة ،2005 ، ص:40.

الأجهزة الإدارية في الحفاظ على هذا التراث.

شهدت الجزائر حقبا تاريخية مختلفة ميزت كل منها المدينة وهي تتمثل في :

أولا: المدن الرومانية

وهنا الحديث عن مدن شيدها الرومان على شاكلتهم تحت أغراض عسكرية لمواجهة مقاومة الأهالي، وقد شيدوا عدة مدن على الشريط الساحلي أهمها هيبوريجيوس (عنابية)، صالداي (بجاية)، ايكوسيوم (الجزائر)، ولدينا مدن في الداخل كسيرتا (قسنطينة) وبوماريا(تلمسان) وسيتيفيس(سطيف)، كل هذه المدن وغيرها تحوي بقايا الحقبة الرومانية سواء المسارح أو المكاتبات وشكل الطرق المتعامدة والأقواس...الخ.

ثانيا : المدن الإسلامية

مع الفتوحات الإسلامية أنشئت مدن على النمط العربي الإسلامي، مستمدة مضمونها من هذه الرؤية الجديدة ومتناغمة مع الرؤية الإسلامية للعمران، من مساجد وامن وتجارة وفن وحرف ...الخ، وقد ساهم كل من الرستميين والزيانيين والاغالبة والصنهاجيين والحماديين في المدينة الإسلامية في الجزائر ومن أمثلة ذلك تيهرت، تلمسان، بجاية ، تنس وغيرها من المدن.

ثالثا : المدينة الجزائرية في الفترة العثمانية

في ظل الحكم العثماني شهد الطابع الحضري نشاطا متميزا وذلك لسقوط غرناطة، [1]وهجرة عدد من المهندسين والحرفين والأدباء الاسبانيين إلى الجزائر، حيث ساهموا بما لديهم في تقوية ذلك الطابع الحضري للمدينة الجزائرية، وجاء التقسيم الإداري للجزائر على الشكل التالي، فقد اتخذ الباي الجزائر مقرا له وقد قسمت الجزائر إداريا إلى أربعة أقسام وهي : دار السلطان (مدينة الجزائر) ، إقليم التيطري في الوسط عاصمته المدية، بايلك الشرق يديره بأي مدينة قسنطينة، بايلك الغرب عاصمته تناوبت عليها كل من مدينة معسكر ثم وهران.

رابعا : المدينة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية

قام المستعمر الفرنسي بكسر الاكتفاء الذاتي واللامركزية في علاقة المدينة بالأقاليم المجاورة، حيث عمل على جعل النسيج الحضري ووسطه الريفي خدمة لاقتصاد فرنسا، وقد أوجدت فرنسا مخططات عمرانية لمختلف المدن الساحلية و الداخلية والمدن الجديدة، والتي كانت مراكز عسكرية على النمط الغربي كمدينة

1) أمال، لبعل،**آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية** ،مذكرة ماجستير ،(غير منشورة)، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص:9 .

سطيف وباتنة...الخ.[1]

الفرع الثاني : أنواع المدن الجزائرية

بعد استقلال الجزائر ورثت نمطا فرنسيا لخدمة الآلة الاستعمارية، وقد أوجبت الاستراتيجيات الصناعية في المدن كنهج اقتصادي ضمن الثورة الصناعية والزراعية شكلا جديدا للمدينة الجزائرية.

تعددت المدن في الجزائر بعد الاستقلال وتمثلت فيما يلي :

أولا : المدن الكبرى

لقد نالت المدن الكبرى حصصا مهمة من الاستثمارات المخصصة للتصنيع، حيث تم إنشاء مركبات صناعية بالقرب منها، مثل المحور الصناعي ارزيو وهران، والمتخصص في البتروكيمياء وتمييع الغز، ولدينا الحزام الصناعي المنشأ بضواحي مدينة الجزائر والمتخصص في صناعة وسائل النقل والمحركات، و مركب الحجار للحديد والصلب بضواحي عنابة، وقد ساهمت الهياكل الأساسية المتوفرة في هذه المدن من موانئ وطاقة كهربائية وموارد مائية من جلب الاستثمارات الصناعية لتنشا مناصب شغل فيها.[2]

ثانيا : المدن المتوسطة

هذه المدن اقل حجما من سابقتها، ولقد استفادت من الاستثمارات الصناعية كمدينة تلمسان، سعيدة، سيدي بلعباس، البليدة ،سطيف ...الخ، فاغلبها كان مراكز حضرية لأقاليم ذات طابع زراعي، فسطيف مثلا كانت من أهم الأقاليم المنتجة للحبوب، والذي حصل في هذه المدن هو زيادة للتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وأيضا التلوث الصناعي وهجرة مركزة لسكان أرياف هذه المدن مما أدى إلى إهمال الأرض.

ثالثا : المدن الصغرى

ادمج في الشبكة الحضرية العديد من المستوطنات البشرية الصغيرة الحجم، والتي أصبحت تتمتع بمزايا حضرية وإدارية متميزة، وهي متواجدة بين المدن المتوسطة والمستوطنات الريفية، ويزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة، وقد أصبح العديد منها بلديات ودوائر، ولها وظائف اقتصادية وثقافية استفادت منها عن طريق الاستثمارات كمدينة السانية بوهران، والتي تضم ثلاث مناطق صناعية مهمة في الجزائر وثاني اكبر جامعة. [3]

---

1) أمال لبعل، مرجع سابق الذكر، ص: 10.

2) أمال لبعل، المرجع السابق، ص:11.

3)نفسه، ص: 12.

المطلب الثاني : طبيعة تخطيط المدن في الجزائر

يتحدث برنامج إستراتيجية تنمية المدن عن عملية لتخطيط المدينة بشكل متكامل حيث الجانب العمراني والاقتصادي والاجتماعي و ألخدماتي والبيئي، كلها مستويات متكاملة ومتناسقة غير أن العملية في الجزائر مازالت تهتم بجانب واحد، وتترك باقي الجوانب لإدارات تابعة لوزارات تشكل المركزية الإدارية.

الفرع الأول : تعريف التسيير الحضري

يتحدث البعض عن وجود تهيئة عمرانية للمدينة الجزائرية، في حين يرى آخرون أن ما يحدث نظريا وتطبيقيا لا يغدوا إلا أن يكون تسييرا حضريا للمرافق العمرانية، والمهم في هذا كله انه سواء كانت تهيئة عمرانية أو تسييرا حضريا، فلا وجود لتخطيط المدينة كما تم التطرق إليه سابقا في الجزائر.

بداية ننطلق في تحليلنا من تعريف لمفهوم التهيئة" وهي تعني الاستخدام الأفضل للوسط أو المجال ، أي التصرف الانجح للإنسان في وسطه من خلال نشاطه المنظم في مختلف المجالات، وتحقيق أهداف التنمية الشاملة وتحقيق الصحة الاقتصادية عبر مختلف نقاط أو حيز الوسط[2].

والتهيئة العمرانية هي : نوع من أساليب التدخل المباشر سواء بالأفكار أو القرارات أو الدراسات لتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية، وهي أسلوب حديث لتطوير الشبكة العمرانية بصفة عامة والاستيطان البشري بصفة خاصة.[3]

–وهي ضبط قواعد استعمال الأرض وتحديد جملة من العناصر كالمناطق الترابية والأنشطة السائدة وكثافة البناء ورسم الطرقات.[4]

–أما التسيير الحضري فهو: "ترجمة فعلية لنظام مراقبة العمران في حدود سياسة حضرية وعمرانية مبنية على أساس حقائق معطاة، وهو يمثل أساس التوازن العمراني بل أكثر من هذا فهو العنصر الأكثر أهمية في السياسة الحضرية لأنه ينظم عملية التخطيط العقاري".

–وهو أيضا: إستراتيجية أو مجموعة استراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات، لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسيع البناءات الحضرية، بحيث يتاح لأنشطة الخدمات أفضل توزيع جغرافي وللسكان اكبر الفوائد من

---

1) أمال، لبعل ،مرجع سابق الذكر، ص: 19.

2) امال ، لبعل، المرجع السابق ، ص:20.

3) إشراق، شبيل **مثال التهيئة العمرانية في القانون التونسي**، الرسالة الاخبارية لمدينة القيروان، ت ز :10\01\2012، س:18:00،انظر: انظر:-http://kcb.kairouan-tn.net/index.php?option=com_content&view=article&id=174%3A2009-02-11-01-33-12&catid=75%3Aurbanisme&Itemid=151&lang=fr

الأنشطة الحضرية".[1]

إن تحسين ظروف المعيشة في المستوطنات هو اكبر من المرافق العمومية، هو عبارة عن دراسات اقتصادية تهتم بتوفير العمل، ووضع قوانين تؤطر الطبيعة الاقتصادية للمستوطنة، والاهتمام بالبيئة الطبيعية ضمن عمل متناسق ومنه ما يحدث في الجزائر ليس تهيئة عمرانية بل تسييرا حضريا.

الفرع الثاني : المخططات العمرانية في الجزائر

شهدت الجزائر مراحل مهمة في إطار اهتمامها بالمدينة وهذا بعد الاستقلال، حيث توجهت بالنظرة الكلية في رؤيتها لهذا الجزء المهم، وضمت ذلك في مخططات سميت بالمخططات العمرانية.

عرفت الجزائر أربع مخططات عمرانية كبرى وهي :

أولا : المخطط العمراني الموجه

استمر العمل بهذا المخطط إلى غاية 1990م، وقد وضع هذا المخطط للمدن الكبرى والمتوسطة، حيث يأخذ هذا المخطط بعين الحسبان النسيج العمراني وتوسعه ولكن وفق المدى المتوسط، وأيضا يحدد شغل الأرض حسب احتياجات السكان المحلين، ويضع أفاق التهيئة العمرانية في المدينة ويتم المصادقة عليه من قبل الوزارة الوصية.[2]

ثانيا: مخطط العمران المؤقت

هو يشبه مخطط العمران الموجه من حيث التهيئة العمرانية وأهدافها، ولكنه خاص بالمناطق الحضرية الصغيرة، ويعتمد أيضا على مدى قصير ولا يحتاج إلى مصادقة من الوزارة على المستوى المحلي.

ثالثا : مخطط التحديث العمراني

هو ملحق باعتماد مالي مخصص للمدن الكبرى والمتوسطة، بهدف ترقية وصيانة ممتلكاتها من مرافق ومساحات خضراء، وهو يهدف أيضا لحماية التراث العمراني في الأحياء القديمة.

رابعا : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)

يختلف هذا المخطط عن غيره من المخططات، لأنه يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للتجمع الحضري في إطاره الطبيعي والبيئي، وينظم مختلف العلاقات مع باقي نقاط الوسط المحلي والإقليمي، فهو وسيلة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، ويحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية

---

1)أمال، لبعل ، مرجع سابق الذكر ، ص، ص:20،19.

2)أمال، لبعل ،المرجع السابق، ص :21.

العمرانية لبلدية أو مجموع بلديات فيضبط الوضعية المرجعية لاستخدام الأرض.[1]

الفرع الثالث : قانون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

إن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والذي ينظم سير عملية العمرانية في الجزائر، لم يظهر للإدارة المحلية إلا من خلال قانون مصادق عليه ليتم تطبيقه على المستوى الوطني.

صدر قانون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتم المصادقة عليه في 1 ديسمبر 1990م ويقوم هذا القانون على أداتين مهمتين هما:

1 -المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والذي تم تعريفه سابقا.

2 -مخطط شغل الأراضي ويحدد هذا الأخير وبالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأرض.

ويهدف قانون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلى :

-تحديد القواعد العامة الرامية لتنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير.

-تكوين وتحويل المبنى في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي.

-الموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة.

-وقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي على أساس السياسة الوطنية للتهيئة والتعمير.[2]

المطلب الثالث : مكامن الضعف في التسيير الحضري الجزائري

بالرغم من عدم وجود تخطيط مدينة كامل في الجزائر وانحصار العملية في التسيير الحضري بأداتيه المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، إلا أن هذا الجانب لا يخلوا من معوقات عديدة ويحتاج للعديد من الإضافات والتعديلات في ظل القانون المعمول به حاليا.

الفرع الأول : الضعف في مكونات التسيير الحضري

إن عملية التسيير الحضري بالشكل الحالي تتضمن في مجملها دراسة عمرانية للمدينة بصفة كلية، ثم دراسة لطبيعة الأبنية فيها، وهذا يبن نقصا في مجالات أخرى ضرورية ويتحدث عنها برنامج استراتيجية تنمية المدن.

---

1) أمال، لبعل ،مرجع سابق الذكر، ص:21.

2)**قانون التهيئة والتعمير، رقم90-29** ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية، المادة (1)، الجريدة الرسمية رقم 52، 2ديسمر 1990م.

بما أن التسيير الحضري في الجزائر يقوم على أداتين مهمتين فيجب معرفة مكونات كل أداة حيث يؤطر التسيير الحضري ما يلي :

أولا : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU)

يحدد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما يلي :

-يحدد التخصيص العام للأراضي على مجموع بلدية أو بلاديات.

-يحدد توسيع المباني السكنية.

-يحدد تمركز المصالح والنشاطات وطبيعة مواقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية.

-يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها.

حيث يتم تقييم المنطقة حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلى:

قطاعات معمرة وقطاعات مبرمجة للتعمير وقطاعات غير قابلة للتعمير.[1]

ثانيا : مخطط شغل الأراضي (POS)

يحدد مخطط شغل الأراضي ما يلي:

-يحدد بصفة مفصلة بالنسبة للقطاع* أو المناطق الشكل الحضري وحقوق البناء واستعمال الأراضي.

-يعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به والمعبر عنه بالمتر مربع وأنماط البنايات المسموح بها.

-يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات.

-يحدد المساحات العمومية والمساحات الخضراء.

- يحدد الأحياء و الشوارع والنصب التذكارية والمناطق الواجب حمايتها.[2]

ولدينا مخطط تهيئة الولاية (**PAW**)، وعلى المستوى الجهوي لدينا التصميم الجهوي للتهيئة العمرانية (**SRAT**)، وفي القمة التصميم الوطني للتهيئة العمرانية (**SNAT**) ، حيث الأداتين الأخيرتين تستوحي منهما أدوات التهيئة والتعمير معظم توجهاتها وأهدافها، إلا أن الواقع يؤكد عكس ذلك، فمخططات التهيئة والتعمير وشغل الأرض تدرس ويصادق عنها في ظل غياب لهذه الأدوات المرجعية، لأنه وفي سنة 2001م تم صدور قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، والهيئات المختصة لم تصادق على مشروع التصميم

---

1)**قانون التهيئة والتعمير، رقم90-29** ، مرجع سابق الذكر، ا لمادة(18).

* **القطاع:** هو جزء ممتد من قطاع البلدية وهذا حسب تعريف قانون التهيئة والتعمير الجزائري رقم 90-29.

2) **قانون التهيئة والتعمير، رقم90-29** ، مرجع سابق الذكر، المادة(31).

الوطني للتهيئة العمرانية (**SNAT**)الموافق عليه من قبل مجلس الوزراء في 2007م، في حين أن التصميمات الجهوية (**SRAT**)لا تزال قيد الدراسة، أما مخططات تهيئة الولاية فلا يزال العمل يتم بالمخططات القديمة.[1]

ومنه عملية التسيير الحضري منحصرة في الجانب العمراني وطبيعة وشكل هذا العمران فقط، أي في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(**PDAU**) ومخطط شغل الأرض(**POS**)في ظل وجود مخططات مقننة ولا يعمل بها أصلا، ومنه عدم وجود توافق بين أدوات التهيئة والتعمير الجزائرية، فكيف يتم إدخال برنامج إستراتيجية تنمية المدن كمخطط جديد لتخطيط المدن؟ ومنه على السلطات العامة معالجة هذا المستوى اولا.

الفرع الثاني : الضعف في الجهات المكلفة بالتسيير الحضري

إن معرفة الجهات الموكل لها قانونيا عملية وضع مخطط ولو عمراني للمدينة والمصادقة النهائية على المخطط من الأمور المهمة، لان البرنامج يطرح جهات خاصة تقوم بالعملية وفي ظل عدم تهيئة الجهات التي يطرحها يبقى تطبيقه على المدينة الجزائرية يواجه أهم معوق.

اولا : دور البلادية في عملية التسيير الحضري

ان البلادية بصفتها احد اهم محاور الادارة المحلية في الجزائر، وذلك لأنها تمثل الجزء المنتخب والمعبر عن ارادة الشعب من ناحية، ومن ناحية اخرى تمثل مجالا مكانيا يمكن تحديده تحت مسمى مدينة، ولهذه الجهة دور في عملية التسيير الحضري التي تم الحديث عنها انفا من خلال ما يلي :

1)-اللجان المهتمة بالتسيير الحضري :

حسب القانون الجديد للبلادية هناك 6 لجان يتم تشكيلها حيث اللجان المهتمة بعملية التهيئة والتعمير تتمثل في :

-لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة.

-لجنة الري والفلاحة والصيد البحري

لجنة تهيئة الاقليم والتعمير والسياحة والصناعة التقليدية.[2]

2)-المواد المنظمة للتسيير الحضري :

حسب قانون البلادية الجديد يقوم المجلس البلدي باختيار العمليات التي تنجز في اطار المخطط الوطني

---

1)محمد الهادي، لعروق، **التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية** ، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية، مخبر المغرب الكبير للاقتصاد والمجتمع ، الجزائر ،9اكتوبر 2008، ص، ص: 38،37.

2) **قانون البلادية رقم 11-10** ،وزارة الداخلية والجماعات المحلية،الفصل الاول المجلس الشعبي البلدي، المادة (31)،3يوليو 2011م.

للتهيئة والتنمية المستدامة[1]، بالإضافة الى انه يشارك في اجراءات اعداد عمليات تهيئة الاقليم والتنمية[2]، كذلك يقوم المجلس بالمصادقة على ادوات التعمير [3] ويشارك المجلس البلدي المصالح التقنية التابعة للدولة في التأكد من تخصيصات الاراضي[4]، ومراقبة عمليات البناء[5] وأيضا يساهم في ترقية برامج السكن.[6]

ثانيا : الواقع العملي للتسيير الحضري على مستوى البلادية

يمكن تحليل واقع التسيير الحضري على مستوى البلادية في ما يلي :

1)-مسار عملية وضع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

يطرح مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من قبل رئيس البلدية خلال مدة خمس وأربعين يوما[7]، وتحت مسؤوليته[8]حيث يعلن أيضا عن مناقصة وطنية لمكاتب الدراسات في الجزائر لوضع مخطط للبلدية وتتابع مديرية التعمير والبناء في الولاية العملية، وبعد انجاز المخطط من قبل مكتب الدراسات ثم تتم المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وذلك ضمن ثلاث مستويات تتمثل في :

-بقرار من الوالي بالنسبة للبلديات التي يقل عدد سكانها عن200 ألف نسمة.

-بقرار من الوزير المكلف بالتعمير والجماعات المحلية بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 200 الف نسمة و500 ألف نسمة.

-بمرسوم تنفيذي بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتعمير والجماعات المحلية للبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 500 ألف نسمة.[9]

بعد هذه المصادقة الاولية تتم مصادقة المجلس الشعبي البلدي على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

---

1)**قانون البلادية رقم 11-10**،الفصل الثالث سلطة حلول الوالي، مرجع سابق الذكر ، المادة(107).

2) **قانون البلادية رقم 11-10**، المرجع السابق، المادة(108).

3)نفسه،المادة(113).

4)نفسه،المادة(114).

5) نفسه،المادة(115).

6) نفسه،المادة(119).

7) **قانون التهيئة والتعمير رقم 90-29**،مرجع سابق الذكر ، المادة (26).

8) **قانون التهيئة والتعمير رقم 90-29**،المرجع السابق ،المادة: 24.

9) نفسه ، المادة(27).

2)-مخطط شغل الارض :

يحدد مخطط شغل الارض في اطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حيث يطرح المشروع من قبل رئيس البلادية خلال مدة60 يوما وتتم المصادقة عليه من قبل المجلس الشعبي البلدي[1].

3)-اسباب ايعاز المخطط التوجيهي للبلادية لمكاتب الدراسات

قد يعزى إحالة صفقات التخطيط إلى مكاتب دراسات هندسية لعاملين هما :

الأول : متعلق بطبيعة المركزية الإدارية التي تحاول السلطات إبقائها، من خلال عدم منح المجالس البلدية حرية في التخطيط.

الثاني : فيتعلق بضعف القدرات الفنية والتقنية للموارد البشرية في البلدية، وفي هذا الجانب لدينا دراسة المركز الوطني لدراسات التخطيط والسكان (**CENEAP**)في 2000م حول الكوادر والفنيين في البلديات، وقد توصل المركز إلى وجود ما نسبته 0.2% يمثل نسبة التاطير الفني والتقني للمهندسين المعماريين، ونسبة 0.5% لمهندسي الدولة في التخصصات التقنية والفنية، و 0.1% للبياطرة وأخيرا 1.6%من حملة شهادة الليسانس، ومنه غياب الكفاءات يرغم المجلس البلدي على مصادقته للمخطط في اغلب الأحيان، مما يجعل العملية حبيسة مكاتب الدراسات الهندسية، وهذا يؤثر على نجاعة المنتج التخطيطي في النهاية، لضعفه في التعبير على تطلعات البلدية[2]

وتعاني مخططات التهيئة والتعمير ايضا مما يلي :

من ثقل الإجراءات الإدارية المرتبطة بالإعداد والموافقة ثم المصادقة والتي تأخذ في المتوسط 3سنوات، تضاف إلى مدة انجاز الدراسة والتي تصل إلى 2.5في المتوسط، مما يؤدي إلى فقدان هذه المخططات كفاءتها في الاستجابة للأهداف والخيارات الموضوعة وذلك بتغير واقع الأحداث الميدانية، وهنا لدينا مراجعة لوزارة السكن والتعمير لنحو 780مخطط تهيئة وتعمير (PDAU) من جملة 1541 على المستوى الوطني، أي مايقرب ل50%وهذا بين 2007م و2009م، لأنها أصبحت غير ملائمة وقد مولت الوزارة من جديد بحوالي 223مليار دينار الدراسات الجديدة بمتوسط 3مليار للمخطط. أما مخططات شغل الأرض فقد بلغت في 2007م نحو 12000 مخطط، منها 4109 مخطط أي بنسبة 34%فقط قيد الانجاز ولدينا 4747 مخطط أي بنسبة 40% لازالت قيد الدراسة وقد يعاد النظر فيها و3337 مخطط بنسبة 28 %صودق عليها

---

1) **قانون التهيئة والتعمير رقم 90-29**،المرجع السابق ، المادة(36).

2) محمد الهادي، لعروق، مرجع سابق الذكر، ص، ص: 35،36.

وتنتظر التطبيق».[1]

ومنه العملية محصورة في الجانب العمراني للمدينة، ومن يقوم بالعملية هم مكاتب دراسات هندسية فقط يتعاملون مع الأرض، و يغيب هنا المجلس البلدي والمجتمع المدني والقطاع الخاص لان العملية قانونيا مؤطرة بهذا الشكل.

ويغيب أيضا مكاتب تابعة للدولة تملك إحصاءات اقتصادية وبيئية لكل مدينة ويمكن هنا الحديث عن مصلحة التخطيط العمراني في ليبيا، وهي مصلحة عامة ذات طبيعة فنية متخصصة لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة،[2]ولها فروع ومكاتب داخل الجماهيرية سابقا،[3]وتقوم بإعداد المخططات الحضرية بمختلف مستوياتها ومتابعة تنفيذها، وهي تضم خبراء ومندوبين من الجهات ذات العلاقة ثم تقوم المصلحة بعرض المخطط على مجلس التخطيط بالشعبيات[4]، وتعتبر هذه المصلحة تجربة رائدة في الوطن العربي.

ومنه تطبيقيا البلدية ممثلة في المجلس البلدي لا تملك الحرية في التخطيط، والعملية محصورة في مكاتب الدراسات، إذن لابد من قوانين تمنح البلدية الحرية في التخطيط وليس المصادقة، وفي ظل غياب مراكز لتخطيط المدن تكون تابعة للدولة بها إطارات و اكاديمين متخصصين في الاقتصاد والبيئة سيوقع الجزائر في مشكلة الرجوع لمكاتب التخطيط الغربية كما حدث لسفاقس وتطوان.

خاتمة الفصل

بالرغم مما جاء في الفصل السابق حول الحرية التي يمنحها برنامج إستراتيجية تنمية المدن للدول التي تستفيد من برنامجه كمدينتي تطوان وصفاقس، إلا أن تعميم البرنامج في الجزائر يصطدم بالعديد من المعوقات، وحتى يتم استفادتها منه وبالطريقة التي تناسبها يجب عليها تفعيل مجموعة اليات ففي البداية يجب عليها اختيار شريك تنموي يمكنها من الاستفادة من البرنامج، حيث هذا الشريك التنموي يجب ان من الاعضاء المشكلين لمنظمة تحالف المدن، ومن جهة اخرى يجب ان يكون قد تعامل مع الجزائر سابقا من خلال مشاريع وبرامج وهنا لدينا كل من البنك الدولي والاتحاد الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، اما النقطة الثانية فتتمثل في استفادتها من البرنامج عن طريق استراتيجية المساعدة القطرية وهي استراتيجية

---

1) محمد الهادي، لعروق، مرجع سابق الذكر، ص: 37.

2) **قانون إعادة تنظيم مصلحة التخطيط العمراني** ، رقم (23)،اللجنة الشعبية الليبية العامة ،المادة (2)،العدد (6)،2003،ص:305.

3) **قانون إعادة تنظيم مصلحة التخطيط العمراني** ،المرجع السابق ، المادة (3)، ص:305.

4)مصلحة التخطيط العمراني الليبية، **أهداف مشروع الجيل الثالث للمخططات** ، مصلحة التخطيط العمراني الليبية ،ت ز: 2\1\2011 ،س: 12:24،انظر: http://upa.org.ly/ar/news-18.html

وقعت عليها الجزائر في 2005 م مع البنك الدولي تهدف الى الاستفادة من الجانب الفني والتقني، وقد تبنت السلطة السياسية هذه الاستراتيجية نتيجة الوفرات المالية التي تشكلت اثرى التحسن في اسعار النفط، وبالتالي يظهر البنك الدولي افضل شريك يمكن الجزائر من الاستفادة من برنامج استراتيجية تنمية المدن، اما المستوى الثاني فيجب معالجة معوقات القطاع الخاص الجزائري من خلال الاستفادة من الاتفاقية التي ابرمتها الجزائر مع مؤسسة التمويل الدولية، لان القطاع الخاص حسب برنامج استراتيجية المدن يشارك في التخطيط وفي التنفيذ، اما المستوى الثالث فهو معالجة معوقات مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، لان هذا الاخير يجدر به المشاركة في تخطيط المدينة ايضا حسب البرنامج، وأخيرا على السلطات السياسية النظر الى قوانين التخطيط في الجزائر، حيث ماهو موجود تسير حضري تقوم به مكاتب دراسات هندسية وليس تخطيط مدينة يشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والهندسية والبيئية وغيرها .

الخاتمـــــــة

حاولت الباحثة من خلال دراستها لهذا الموضوع والمتعلق أساسا بتخطيط المدن في إطار المنظمات الدولية بصفة عامة، وتخصصت في برنامج إستراتيجية تنمية المدن التابع لمنظمة تحالف المدن، حيث تنظر المنظمة لمنطقة المغرب العربي ككتلة واحدة يمكن تعميم هذا البرنامج على جميع دوله بعد استفادة كل من مدينتي تطوان المغربية وصفاقس التونسية، ولكن المنظمات المشكلة لتحالف المدن في تقاريرها تبين أن هناك اختلافات بين دول المنطقة، بيدا أن منظمة تحالف المدن عموما تعول على حرية تطبيق رؤية البرنامج، وبما أن الجزائر إحدى دول المغرب العربي ولم تستفد من البرنامج، لذا حاولنا معالجة إشكالية إمكانية تعميم برنامج إستراتيجية تنمية المدن فيها، على أساس حرية تطبيق الرؤية التي تمنحها منظمة تحالف المدن والتي صرحت بمنحها لكل من مدينتي تطوان وصفاقس.

كما انطلقت الباحثة في دراستها هذه من ان تدخل المنظمات الدولية في معالجة شؤون المدن المتعددة، اثر في تقاسم مسؤولية تخطيط المدينة مع كل من الحكومات المركزية والسلطات المحلية في الدول. وان النظرة الجديدة لمنظمة تحالف المدن في منطقة المغرب العربي، ادت الى منح كل من تطوان وصفاقس حرية في تطبيق رؤية برنامج استراتيجية تنمية المدن وهذا لفتح المجال لدول المغرب العربي الاخرى للاستفادة من البرنامج وان الارادة السياسية تؤثر بنسبة كبيرة في الجزائر كأهم الية في تمرير البرنامج فيها.

ومن خلال تحليل الموضوع توصلت الباحثة إلى :

إن تخطيط المدينة لم يعد مسؤولية الدولة وجهازها المركزي فقط بل أصبح مسؤولية عالمية تقوم بها منظمات دولية متعددة، كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،وهذا راجع من جهة الى قيام هذه المنظمات ببرامج تتعلق بالمدينة بشكل احادي وثنائي كبرنامج المؤشرات الحضرية وبرنامج المدن المستدامة وغيرها من البرامج المعدة لصالح المدن ومع زيادة تعقد المشاكل التي تطرحها المدينة على مستوى الزيادة السكانية وما تفرضه هذه الاخيرة من متطلبات، وعلى المستوى البيئي وهنا تدخل المدينة بنسبة كبيرة في التلوث البيئي العالمي، من خلال ما تطرحه من غازات وفضلات متعددة تؤثر حتى على صحة الإنسان وعلى البيئة، وأيضا على مستوى ما تحدثه العولمة من تقلبات في السوق العالمية من أزمات مالية والتي تكون انطلاقتها من مدن كبرى، تيقنت هذه المنظمات إلى ضرورة العمل المتعدد الأطراف والذي جسدته منظمة تحالف المدن وبرنامجها إستراتيجية تنمية المدن

تم التحقق من أن البرنامج قد منح حرية في تطبيق رؤيته لكل من تطوان وسفاقس ضمن جميع مستوياتها، من مستوى أهداف التخطيط ومستوى التحليل الاقتصادي وتحليل الخدمات والتحليل البيئي ومراحل الخطة وإعداد المقاربة التشاركية وهذا يعود الى وجود ارادة داخل منظمة تحالف المدن لتعميم

برنامجها في منطقة المغرب العربي لأنها منحت هذه الحرية لتطوان وصفاقس وحدهما من بين المدن المستفيدة في العالم.

ولكن وبالرغم من حرية تطبيق الرؤية التي منحها برنامج إستراتيجية تنمية المدن لكن من تطوان وصفاقس إلا أن معوقات أساسية تقف في عدم تعميمه في الجزائر لعل اهم معوق هو الارادة السياسية التي تمتلك لوحدها قرار الاستفادة من البرنامج من عدمه وهي تمثل في الان نفسة اهم الية لتمرير البرنامج من خلال اختيار الشريك التنموي الامثل والمشكل لمنظمة تحالف المدن ويظهر من خلال تحليل هذا المبحث الى ان البنك الدولي هو المناسب للحالة الجزائرية ولكن على الجزائر الانطلاق في معالجة معوقات القطاع الخاص فيها والذي يجدر به تخطيط المدينة حسب رؤية البرنامج من خلال الاستفادة من خبرات مؤسسة التمويل الدولية التي وقعت على نظام شراكة مع الجزائر بهدف تطوير القطاع الخاص فيها وكذا معالجة معوقات المجتمع المدني الذي يجدر به هو الاخر تخطيط المدينة حسب رؤية البرنامج وبالنظر الى طبيعة المجتمع المدني في الجزائر فهو يعاني من عدة معوقات تقف دون امكانيته في امداد المدينة برؤية فعالة تعكسها في الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وحتى السياسية، ولدينا طبيعة تخطيط المدينة في الجزائر او بالاخرى التسيير الحضري فيها يعاني من معوقات تخص ادوات التسيير واخرى تخص الجهات المكلفة بالتخطيط وبالتالي لكي تستطيع الجزائر تمرير البرنامج فيها عليها معالجة جملة من المعوقات عن طريق تفعيل اليات معينة.

ولقد توصلت الباحثة من خلال تحليلها لهذا الموضوع أيضا إلى النتائج التالية :

1)- أن بلدان المغرب العربي تشكل مجتمعة فسيفساء من الدول المختلفة التوجهات تجاه البرامج الدولية، فهناك شبه تنافس بين تونس والمغرب على اقتناص المشاريع الدولية واعتبارهما للشروط السياسية والاقتصادية الناجمة عن قبول مثل هذه المشاريع بالأمر الطبيعي ، أما الجزائر فهي في حالة عزوف نسبي عنها ، وهذا راجع لعامل طبيعة وشكل الاقتصاد والجانب السياسي ومن جهة أخرى مازال الحديث بين السياسيين حول السيادة الوطنية والحفاظ عنها بينما في الجزء الأخر في المغرب وتونس هناك تعاطي اقتصادي مصلحي مع مثل هذه البرامج.

2)- أن منظمة تحالف المدن منحت تطوان وصفاقس رؤية نظرية لتخطيط المدن، ولكنها في الوجه الأخر ساهمت في مشاركة منظمات تابعة لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها في الحصول على صفقات القيام بالمشاريع المسطرة.

3)-تسعى منظمة تحالف المدن إلى منح القطاع الخاص المحلي الأولوية في التخطيط وإقامة المشاريع، وما حصل في تطوان وصفاقس هو تدخل جهات أجنبية في التخطيط وتنفيذ المشاريع وهذا راجع لغياب مراكز

تخطيط مدن فيهما، لذا تم الاستعانة بجهات أجنبية للقيام بعملية التخطيط ومن ثمة زيادة الديون وفوائدها والتي هي احد أهم أوجه التبعية المتعددة.

4)- أن النفط في الجزائر يمول الخزينة ويسد ثغرة لجوئها للاقتراض كما تقوم المغرب وتونس، وهذا ما تبينه التخصيصات المالية لكل قطاع ومنه الجزائر بحاجة لرؤية البرنامج فقط.

5)أن عدم التطبيق الكلي لرؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن في المغرب وتونس، كما رأينا سابقا يطرح تساؤلا في أهداف المنظمة فهل هي تريد تحقيق التنمية في المدن برؤيتها؟ أم تريد التواجد أكثر في العالم ؟

6)- أن ما يشهده العالم سواء العربي أو العالمي من حراك شعبي في مدن بعينها من جهة، وأهمية المدينة من نواحي متعددة كالزيادة السكانية و مشاكل البيئة ومشكل العولمة ...الخ من جهة أخرى، يبين أن النظرة المركزية والمخططات العامة لتخطيط المدن لم تعد تساير الواقع الدولي سواء في الجزائر أو غيرها من الدول.

7)- إن ما حصل في تونس من سحب موارد مالية من البنك المركزي من قبل الرئيس السابق زين العابدين بن علي، سيوقع تونس في مشكل إرجاع الدين للمانحين في المنظمة، فلا يمكنها التراجع عن مواصلة المشروع ومنه المشاكل التي ستقع فيها تونس اخطر من مشكل تحقيق التنمية في صفاقس.

8)-أن المغرب وتونس في إطار تحقيق التنمية في المدن، اتجها إلى المناطق الشمالية كتطوان في الجهة الشمالية وصفاقس، حيث تهمش باقي المناطق الجنوبية الداخلية وهي رؤية أثبتت فشلها، حيث المناطق المهمشة هي بؤر التوتر وهذا ما حصل في تونس في منطقة سيدي بوزيد.

9)- إن التسيير الحضري في الجزائر يعاني من مشكل وجود أدوات غير مستغلة كالتصميم الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT) والتصميم الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT).

وعلى أساس النتائج التي تم التوصل إليها قدمت الباحثة بعض التوصيات :

- على الجهات المختصة في الجزائر إعادة النظر في قانون التهيئة العمرانية رقم 90\24 ومادته (24) والتي تفرض مسؤولية على رئيس البلدية في إطار تخطيط المدينة، مع انه ليس المسؤول عن وضع المخطط بل مكاتب الدراسات، ومنه ومن منطلق المسؤولية تجيب السلطة يجب منح رئيس البلدية والمجلس البلدي حرية في اختيار مخطط للمدينة يتم مناقشته مع الجمعيات ومواطني البلدية ومن ثم طرح مناقصة تخطيط البلدية لمكاتب الدراسات.

-ضرورة الانطلاق أكثر في الاستثمار البشري وإزالة كافة المعوقات التي تعترضه، ليصبح فاعلا في تخطيط المدينة، حتى يمكن الاستفادة من رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن، وهنا الحديث عن المجتمع المدني

والقطاع الخاص، وإعداد أعضاء البلديات في جانب التسيير المالي والتخطيط الاستراتيجي، والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في جانب إعداد مخططي مدن جزائريين.

-منح حرية للبلدية وفق الميزانية المخصصة لها في التخطيط على أساس الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فيها.

-إنشاء مراكز تخطيط عبر كامل الوطن، تكون بمثابة بنك معلومات حول ما يتعلق بالمدينة من مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك لتفادي النظرة المركزية لمعالجة تحديات المدن وتحسين التسيير وترشيد الانفاق من جهة ، ومن جهة أخرى عدم اللجوء لمراكز تخطيط عالمية بتسعيرة باهظة.

-إعادة النظر في **القانون رقم 06-06** المتعلق بتوجيه المدينة والمؤرخ في 2006م حيث وللمرة الأولى في الجزائر يتم تناول المدينة وفق هذا المنظور والذي يتقارب والرؤية الأمريكية، ولكن يحتاج القانون إلى مواد جديدة تهتم بتخطيط المدينة وتتناسق وقانون التعمير في الجزائر.

-الاهتمام اكثر في مجالات التعاون بين الجزائر ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، والتي تعمل لأجل تحسين القطاع الخاص في الجزائر والرفع من قدراته.

-الاستفادة من خبرات وتجارب المدن العالمية في مجال تخطيط المدن بشكل عام وبرنامج استراتيجية تنمية المدن بشكل خاص، وإنشاء خلية في وزارة الخارجية الجزائرية مكلفة مهمتها البحث في جديد البرامج الدولية.

هناك العديد من الجوانب لم يتسنى للباحثة دراستها والتي تعتبرها مواضيع لدراسات وابحاث لاحقة تود ان تشير لها كمواضيع مقترحة للباحثين المهتمين بالمظمات الدولية وبرنامج استراتيجية تنمية المدن بصفة عامة وتخطيط المدن والشان الجزائري بصفة خاصة.

-دراسة اثر برامج البنك الدولي في فترة التسعينيات عبى حرية القرار السياسي والاقتصادي في الجزائر.

-دراسة تحليلية في قانون ارساء العقود في البنك الدولي .

-دراسة امكانية اعادة تخطيط المدينة الاوروبية وفق نظريات تخطيط المدن المستقبلية.

-دور برنامج استراتيجية تنمية المدن في اعادة بناء اقتصاد المدن العالمية دراسة حالة مدينة سانتو اندريه البرازيلية.

-دراسة مقارنة بين منطقة جنوب شرق اسيا والمغرب العربي في اطار تطبيق برنامج استراتيجية تنمية المدن.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

ا-الكتب

1)إبراهيم، عبد الباقي ، **التراث الحضاري في المدينة العربية المعاصرة** مصر : مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ، ب ت.

2)إبراهيم، عبد الباقي، **تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة** ، مصر : مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، مصر، ب ت.

3)احمد، غريب سيد ، **علم الاجتماع الريفي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ،1998.

4)إسماعيل، قباري محمد ، **علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير و التغيير والتنمية** ، الإسكندرية: منشاة المعارف ،1985.

5)البلاوي، حازم،**النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية إلى نهاية الحرب الباردة**، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،2000.

6) البلاوي، حازم، **أصول الاقتصاد السياسي** ، ط1، الإسكندرية : منشاة المعارف، 2001.

7)البحيري، صلاح الدين، **قراءات في التخطيط الإقليمي وجهة نظر جغرافية** ، دمشق: دار الفكر، 1994.

8)الدليمي،خلف حسين علي ،**التخطيط الحضري أسس ومفاهيم**، ط1، عمان: الدار الجامعية العلمية للنشر والتوزيع ،عمان،2002.

9)الحسيني، السيد ،**المدينة:دراسة في علم الاجتماع الحضري**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2000.

10)الجوهري، عبد الهادي وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)** ، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق ،1986.

11)الجوهري، هناء محمد ،**علم الاجتماع الحضري** ، ط1 ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،2009.

12)الجيوسي، سلمى الخضراء، **الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس**،ج2، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1998.

13)الرواشدة، شاهر سليمان ،**الإدارة المحلية في المملكة الأردنية حاضرها ومستقبلها**، عمان: دار مجدلاوي 1987.

14)الزيات،السيد عبد الحليم ، **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي** ،ج1، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،2002.

15)السيد، السيدعبد العاطي ،**علم الاجتماع الحضري** ،ج1 ، الازاريطة : دار المعرفة الجامعية ،2004.

16)السيد، السيدعبد العاطي ،**علم الاجتماع الحضري** ،ج2، الازاريطة : دار المعرفة الجامعية ،2004.

17)السيد، السيدعبد العاطي وبيومي،محمد احمد ،**علم الاجتماع الاقتصادي**، الازاريطة : دار المعرفة الجامعية ،2004.

18)الشريعي، احمد البدوي محمد، **دراسات في جغرافيا العمران**، مصر : دار الفكر العربي ،1995.

19)الموسوي، مصطفى عباس ،**العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية**، العراق: دار الرشيد للنشر ،1982.

20) الموسوي، هشام وحيدر ،يعقوب ،**التخطيط والتصميم الحضري**، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2006.

21)جابر ،سامية محمد وآخرون ،**علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.

22)حبيب، وحيد حلمي ،**تخطيط المدن الجديدة** ، القاهرة : دار ومكتب المهندس ، 1991.

23)حجاج، قاسم ،**العالمية و العولمة نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية**، غرداية: نشر جمعية التراث ،2003.

24)حسان ،عماد حامد ، **دليلك لعالم التنفيذ**، القاهرة: دار الكتاب ،2005.

25) حسن، عاطف حمزة ، **تخطيط المدن أسلوب ومراحل** ،قطر: جامعة قطر ،1992.

26)حنفي، حسن والعظم، صادق جلال ،**ما العولمة حوارات لقرن جديد**، ط2، لبنان: دار الفكر المعاصر، ،2000.

27)حيدر ،فاروق عباس، **تخطيط المدن والقرى**، الإسكندرية: منشاة المعارف، 1994.

28)خاطر ،احمد مصطفى، **تنمية المجتمع المحلي**، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2000.

29)خاطر ،احمد مصطفى، **التنمية الاجتماعية(المفهومات الأساسية نماذج ممارسة)** ، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ،2002.

30)دره ،إسماعيل إبراهيم الشيخ ،**اقتصاديات الإسكان** ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب ،1988.

31) رشوان، حسن عبد الحميد احمد ،**مشكلات المدينة** ، الإسكندرية: المكتب العلمي للكومبيوتر والنشر والتوزيع ،1997.

32) زكي، رمزي ،**المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت، 1984.

33)زيدان، جرجي ،**تاريخ التمدن الإسلامي** ، بيروت :منشورات دار مكتبة الحياة، ، ب ت.

34)سراج، احمد ،**في التاريخ الروماني :نشأة الجمهورية** ، ط1 ، الدار البيضاء : دار إفريقيا الشرق ،2001.

35)سيد احمد، غريب ،**علم الاجتماع الريفي** ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 1998.

36) شروخ ،صلاح الدين ،**علم الاجتماع التربوي**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع ،2004.

37)شفيق، محمد ،**التنمية والمشكلات الاجتماعية** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،1999.

38)صباريني، رشيد الحمد محمد سعيد ،**البيئة و مشكلاتها**، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت، 1979.

39)عباس، إبراهيم محمد ،**التنمية والعشوائيات الحضرية**، الازاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2008.

40)عبد الحكيم ، محمد صبحي ، **دراسات الجغرافيا العامة** ، مصر : دار النهضة العربية ،1980.

41)عتريسي، نايف محمود ،**قواعد تخطيط المدن**، بيروت : دار الراتب الجامعية، ب ت،ص.

42)عثمان، محمد عبد الستار ،**المدينة الإسلامية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،1988.

43)علي،إسماعيل احمد ،**دراسات في جغرافية المدن**، القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع ،1993.

44)علام ،احمد خالد ،**تاريخ تخطيط المدن** ، القاهرة :مكتبة الانجلو المصرية ،1991.

45)علام ،احمد خالد ،**تخطيط المدن**، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ،1993.

46)عنيسى، نعمة الله، **مخاطر تلوث البيئة**، بيروت: دار الفكر العربي ،1998.

47)عوض، حنفي ، **سكان المدينة بين الزمان والمكان** ، الإسكندرية : المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ،1997.

48)عيسى، محمد عبد الشفيع ،**الاقتصاد السياسي للعولمة والتكنولوجيا نحو رؤية جديدة**، الشركة العالمية للكتاب، بيروت ،2004.

49)غنيم ،عثمان محمد، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ، ط1، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 1999.

50)غيث، محمد عاطف ،**علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)** ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ب ت.

51)غيث، محمد عاطف ،**علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)** ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2009.

52)فرح، نعيم ،**الحضارة الأوروبية في العصور الوسطى**،ط1 ، دمشق : منشورات جامعة دمشق، 2000.

53)فريد، قوت القلوب محمد ،**تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية**، ط1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، 2000.

54)فورستر،ام ،**الإسكندرية تاريخ ودليل**،ت : بيومي، حسن، مصر: المجلس الأعلى للثقافة ،2000.

55)كاتب، سيد وفهمي،محمد،**أساسيات الاقتصاد الإداري**،ط1، القاهرة : مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، 2009.

56) محمد ،سميرة كامل ،**التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية (رؤية واقعية)** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، ب ت.

57)منظمة تحالف المدن،**دليل إلى إستراتيجية تنمية المدن**، ط1، منظمة تحالف المدن، يونيو 2006.

58)موسى، مصطفى محمد ،**التكديس السكاني العشوائي والإرهاب** ،ط1 ، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2010.

59)يونس، فتحي علي ،**اثر العرب المسلمين في الحضارة الأوروبية**، القاهرة :المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996.

ب- المجلات والدوريات المتخصصة

المجلات

60) ***مجلة الباحث*** ، العولمة وتقويض مبدأ السيادة، زيدك، الطاهر وبن مهيدي، العربي رزق الله، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثاني،2003.

61)***مجلة الباحث*** ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، لخضر،عبد الرزاق و بونوة، شعيب، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد السابع،2009.

62)***مجلة البحوث الاقتصادية العربية*** ،التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مراد، ناصر ،مركز دراسات الوحدة العربية، مصر،العدد46،2009.

63)***مجلة العالم الحضري*** ،أفضل الممارسات، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، العدد الأول، ديسمبر2009.

64)***مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية***، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، غياط ،شريف، و بوقموم ،محمد ، دمشق ،المجلد 24،العدد الأول ،2008.

65)***مجلة العلوم الهندسية*** ،التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة ، ميا، رولا احمد ، جامعة دمشق، المجلد26،العدد الأول،2010.

66)***مجلة القطاع الهندسي***، دور التخطيط العمراني في الحد من المشاكل البيئية الناجمة عن حركة النقل ،إبراهيم، محمد عبد الباقي محمد ، المجلد الرابع ،العدد11،جامعة الأزهر،افريل 2009.

67) ***مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا***، تقيم إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية رزيق ،كمال وعمور، سمير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد5، جانفي 2008.

68) ***مجلة المفكر*** ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر : (دراسة حالة الأحزاب السياسية، ناجي، عبد النور جامعة محمد خيضر، بسكرة ،العدد3، فيفري 2008.

ج-المؤتمرات والملتقيات

المؤتـمرات

69) ابراهيم، محمد عبد الباقي محمد و الفقي ،عبد المنعم احمد ، **الإدارة البيئية للعمران الحضري**، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي الثاني للهندسة المعمارية والتخطيط العمراني، جامعة عين شمس، مصر ،25 أكتوبر 2008.

70) إبراهيم، محمد عبد الباقي محمد، **تطور عمران المدن الجديدة في عصر الاستهلاك المنخفض للطاقة**، ورقة مقدمة لمؤتمر بتمية المجتمعات العمرانية الجديدة قضايا وأولويات ،الإسكندرية ،28 مارس 2009.

71) احمد، محمد اسماعيل محمود ،**رؤية نقدية نحو مزج تجليات الطراز الاسلامي لحيز العمارة الداخلية المعاصرة** ،المؤتمر العلمي الدولي بعنوان ، الفن في الفكر الاسلامي ، كلية العمارة والفنون الاسلامية ،الاردن،26،25 نيسان2012م.

72)الداوي، الشيخ،**الأزمة المالية انعكاساتها وحلولها**، ورقة مقدمة لمؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان،13 مارس 2009،.

73)الطعاني، محمد ،**التخطيط الحضري والإقليمي**، ورقة مقدمة لمؤتمر العمل الهندسي الاستشاري الثالث ، فلسطين، 3 تشرين الثاني2009.

74) العواد، مساعد ناصر جاسم ، **نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط**، ورقة مقدمة لمؤتمر البترول والطاقة هموم عالم واهتمامات امة، جامعة المنصورة، مصر ،2افريل 2008.

الملتقيات

75)لعروق، محمد الهادي، **التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية** ، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية، مخبر المغرب الكبير للاقتصاد والمجتمع، الجزائر ،9اكتوبر2008.

د-الوثائق

76)بلدية تطوان ، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان** ،بلدية تطوان ، ديسمبر 2005.

77)مجلس الوزراء الجزائري، **برنامج التنمية الخماسي 2010م-2014م**، مجلس الوزراء الجزائري ،2010.

ذ-القوانين والمراسيم والأوامر

القوانين

78)**قانون إعادة تنظيم مصلحة التخطيط العمراني**،رقم(23)،اللجنة الشعبية العامة الليبية ،المادة (2)، العدد (6)،2003.

79)**قانون البلادية رقم 11-10**،وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية ، 3يوليو 2011م.

80)**قانون التهيئة والتعمير**، رقم90-29 ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية، الجريدة الرسمية رقم 52، 2ديسمبر 1990.

81) **قانون الميثاق الجماعي رقم 78.00** ،وزارة الداخلية والتعمير وإعداد التراب الوطني المغربية،الصادر في 3\10\2002.

82) **قانون مدونة الانتخابات رقم 64.02**، وزارة الداخلية والتعمير وإعداد التراب الوطني المغربية،24\3\2003.

ر-التقارير

83)البنك الدولي ، **موجز إعلامي عن الجزائر**، البنك الدولي،2009.

84)اينوماتا، تادونوري ،**الاستعراض الإداري للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة** ، الأمم المتحدة، 2008.

85)اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية**، الأمم المتحدة ،2005.

86)منظمة الأمم المتحدة، **تقرير المديرية التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن استعراض وتقيم التقدم المحرز في تنفيذ أعمال الموئل**،الأمم المتحدة ،6حزيران 2001.

87)منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،**تقرير حول الدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة**،الأمم المتحدة ،افريل 2009.

88)منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،**تقرير مرحلي مشترك بين المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمديرية التنفيذية للأمم المتحدة للبيئة** ،منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،5 مايو 2003.

89)جابي،عبد الناصر ، **تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر** ، برنامج إدارة الحكم المحلي في الوطن العربي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2006.

ز-الرسائل الجامعية

الاطـروحات

90)أبو الهيجاء، الياس عبد الله ، **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية دراسة حالة الأردن** ،مذكرة دكتوراء،(غير منشورة)، جامعة اليرموك ،اربد،الأردن،2007.

91) لخلف،عثمان ،**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها حالة الجزائر**ومذكرة دكتوراء،(غير منشورة) ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2003.

92)كنوش، عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني** ،مذكرة دكتوراء، (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2004.

المذكـرات

93)ادريخ، محمد عمر حافظ ، **استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام و المتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس** ،مذكرة ماجستير ،(غير منشورة) كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح، نابلس، فلسطين ،2005.

94)أبو حسان، صالح احمد ،**المخططات التنظيمية وواقع استعمالات الأرض في مدينة دورا (محافظة الخليل)** ،مذكرة ماجستير (غير منشورة)،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين، 2004.

95)الحبيشي، سلطان مقبل، **عوامل ضعف طلاب وطالبات المرحلة الثانوية في تحصيل المفاهيم الفيزيائية حسب رأي معلمي ومعلمات الفيزياء بمنطقة تبوك التعليمية** ،مذكرة ماجستير ،(غير منشورة) ،جامعة الملك سعود،2005.

96)العواودة، حسن محمود عيسى،**فلسفة الوسطية الإسلامية والتجريد في العمارة الإسلامية حالة دراسة(الوحدات الزخرفية الإسلامية)** ،مذكرة ماجستير ،(غير منشورة)،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2009.

97)بدارنة، يوسف عبدالله الفضيل ،**التبعية الاقتصادية وأثارها في الدول الإسلامية** ،مذكرة ماجستير ،(غير منشورة) ،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة اليرموك،الأردن ،1999،ص،291.

98)بالخير، محمد، **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست**مذكرة ماجستير ،(غير منشورة)،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،2005.

99)تفاحة، عمرو باسم احمد ، **اثر الأنظمة والقوانين على البيئة العمرانية في فلسطين حالة دراسية (المباني السكنية في مدينة نابلس)** ، مذكرة الماجستير ،(غير منشورة)،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ،نابلس، فلسطين،2009.

100) صقر، وليد سعيد حسين ،**الوضع البيئي في محافظة جنين** ،مذكرة ماجستير ،(غير منشورة)، كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية،نابلس، فلسطين،2005.

101)صلاح، علاء سليم اسعد ،**خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني و النمو الاقتصادي دراسة تحليلية لمدينة نابلس** ، مذكرة ماجستير ،(غير منشورة) ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية، نابلس ،فلسطين ،2006.

102)شاوش إخوان، جهيدة،**المجتمع المدني والتنمية المحلية جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا** مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.

103) عبد الحق، جمال عبد اللطيف احمد ،**توزيع وتخطيط الخدمات والمرافق السياحية في مدينة أريحا** ،مذكرة ماجستير ،(غير منشورة)،كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين ،2009.

104)عناني، معتصم يونس عبد الرزاق ،**التخطيط لتطوير إقليم الشعراوية وتنمية شمال محافظة طولكرم** ،مذكرة ماجستير ،(غيرمنشورة)،كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2000.

105)قرارية، منال عرسان سعيد ،**آليات تفعيل الوعي و المشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية**، مذكرة ماجستير ،(غيرمنشورة) ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح ، نابلس، فلسطين ،2004.

106)محمود، العزة بنت محمد ،**تقيم دور المرأة الموريتانية في التنمية المحلية تشخيص تعاونية الجعيزية للزرابي**،مذكرة ماجستير ،(غير منشورة)،كلية الآداب العلوم الإنسانية، جامعة المولى إسماعيل ،مكناس، المغرب،2004.

107)لبعل،أمال،**آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية** ، مذكرة ماجستير ،(غير منشورة)،كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2004.

108) يحياوي، نجاة، **معوقات التنمية الاجتماعية دراسة ميدانية في بلدية عين الناقة ببسكرة** مذكرة ماجستير ،(غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2004.

م-الصحف والجرائد

109)بوعلام ،غمراسة، **بوتفليقة : الجزائر لن تلجا للاستدانة من الخارج وسنسرع في تسديد الديون**،جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد9950، 24فبراير 2006.

ص-المواقع الالكترونية

110) افريقيا المسلمة، **تونس**، موقع افريقيا المسلمة، **ت ز**: 21\07\2012،**س**:3:00،انظر: www.african-muslim.com/.../About-Tunisia.doc

111) اكتشف سوريا، **الجامع الاموي في دمشق** ،موقع اكتشف سوريا ، **ت ز**: 27\07\2012، **س**: 15:00،انظر: http://www.discover-syria.com/bank/3541

112) الاتحاد الاوروبي،**البرلمان الاوروبي** ، موقع الاتحاد الاوروبي ، **ت ز**:2\08|2012، **س**:20:00،انظر: http://www.eu-arabic.org/parliament.html

113) الاتحاد الأوروبي، **دول الاتحاد الاوروبي**، موقع الاتحاد الأوروبي ، **ت ز**:2\08\2012، **س**: 21:00،انظر: http://www.eu-arabic.org/members.html

114) الاتحاد الأوروبي **مؤسسات الاتحاد الأوروبي**، موقع الاتحاد الأوروبي ،**ت ز**:2\08|2012، **س**: 21:10،انظر: http://www.eu-arabic.org/institutions.html

115) الاتحاد الأوروبي، مجلس الإتحاد الأوروبي، **موقع الاتحاد الأوروبي** ، ت ز:**2\ 08|2012** ،س:**21:30**، **انظر**: http://www.eu-arabic.org/council.html

116) الاتحاد الأوروبي **نظرة عامة حول الاتحاد الأوروبي**، موقع الاتحاد الأوروبي ، **ت ز**:2\08\2012، **س**:21:40،انظر: http://www.eu-arabic.org/overview.html

117) الاتحاد الأوروبي **تاريخ الاتحاد الاوروبي** ،موقع الاتحاد الأوروبي ،**ت ز**:2\08|2012، **س**: 21:15،انظر: http://www.eu-arabic.org/history.html

118) الامانة العامة لانساب السادة العباسيين ،**القبة التي تظم رفاة ثلاثة خلفاء عباسيين**، موقع الامانة العامة لانساب السادة العباسيين، **ت ز**:26\07\2012م، **س**: 9:10، انظر: http://www.bani-alabbas.com/articles.php?action=show&id=53

119) الامانة العامة لانساب السادة العباسين ،**مدينة العمادية** ،موقع الامانة العامة لانساب السادة العباسين ،**ت ز**:26\07\2012، **س**: 9:00،انظر: http://www.bani-alabbas.com/articles.php?action=show&id=226

120)البنك الدولي ، **تاريخ البنك الدولي**، البنك الدولي، **ت ز**:13\04\2010 ،**س** : 17:20،انظر: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/0,,contentMDK:20443393~menuPK:743814~pageP

121) البنك الدولي، **الإدارة العليا** ،موقع البنك الدولي **ت ز**: 4 \08\2012، **س**:5:00،انظر: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/0,,contentMDK:23066731~menuPK:8385488~pagePK:50004410~piPK:36602~theSitePK:676331,00.html

122) البنك الدولي، **مجلس المحافظين** ،موقع البنك الدولي ،**ت ز**:3\08\2012،**س**:12:36،انظر: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/0,,contentMDK:20442159~hlPK:751550~menuPK:743947~pagePK:50004410~piPK:36602~theSitePK:676331,00.html

123) البنك الدولي، **مجالس المديرين التنفيذيين**، موقع البنك الدولي ، **ت ز**:3\08\2012،**س**:12:00،انظر: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/0,,contentMDK:23064874~menuPK:8385473~pagePK:50004410~piPK:36602~theSitePK:676331,00.html

124)البنك الدولي ، **كافة مشروعات الجزائر**، البنك الدولي،**ت ز:** 12\04\2010 ، **س**:10:14،انظر: http://web.worldbank.org/external/default/main?menuPK=490231&pagePK=141143&piPK=51567010&theSitePK=490195

125)البنك الدولي ،**البلدان الاعضاء** ،البنك الدولي ،4\08\2012، انظر: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/0,,contentMDK:22714472~pagePK:51123644~piPK:329829~theSitePK:676331,00.html

126) البنك الدولي، **القروض التي يقدمها البنك الدولي** ،البنك الدولي ، ت ز: 26\06\2012،س:14:00انظر: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/PROJECTSARA/0,,contentMDK:21955842~pagePK:41367~piPK:51533~theSitePK:3319423,00.html

127)البنك الدولي، **المنتجات والخدمات**، البنك الدولي ،**ت ز**:26\07\2012، س:14:30،انظر: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/PROJECTSARA/0,,contentMDK:21978870~menuPK:7696925~pagePK:41367~piPK:51533~theSitePK:3319423,00.html

128)البنك الدولي، **أنشطة غير إقراضية**، البنك الدولي ، **ت ز**:26\07\2012،**س**: 14:40،انظر: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/PROJECTSARA/0,,contentMDK:21971959~pagePK:41367~piPK:51533~theSitePK:3319423,00.html

129)البنك الدولي ،**إستراتيجية المساعدة القطرية للجزائر**، البنك الدولي ، **ت ز**:12\04\2010 ، س:22:14 ،انظر:

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/ALGERIAINARABICEXTN/0,,contentMDK:20398437~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:490195,00.html

130)البنك الدولي، **خطة عمل جديدة بشأن الجزائر للتركيز على محاربة الفقر ومساندة برنامج الإصلاحات**، البنك الدولي، ت ز :2\08\ 2012، س: 10:50، انظر:

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:20115780~menuPK:64261015~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:4607,00.html

131) البنك الدولي ، **تنمية المناطق الحضرية**، البنك الدولي،**ت ز**: 6\6\2010 **س**: 13:10، انظر:

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22434442~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

132)الجامعة الاسلامية بغزة،**نظريات تخطيط المدن**، الجامعة الاسلامية بغزة، **ت ز**:22\ 08\ 2012 **س**:23:00، انظر: ttp://deplibrary.iugaza.edu.ps/Courses/453/Town_Planning_Theories.pdf

133)الجماعة الحضرية لتطوان ، **تراث وثقافة** ، جماعة تطوان الحضرية، ت ز :13\07\2012، س:22:30، http://www.tetouan.ma/ar/culture.php

134)الجماعة الحضرية لتطوان، **المساحات الخضراء**، جماعة تطوان الحضرية، ت ز :13\07\2012، س:22:12، انظر: http://www.tetouan.ma/ar/verte.php

135)الجماعة الحضرية لتطوان ، **تاريخ تطوان**، جماعة تطوان الحضرية، **ت ز** :10\ 07\2012 **س**: 9:00، انظر: http://www.tetouan.ma/ar/histoire.php

136)الجماعة الحضرية لتطوان ،**المكتب**، الجماعة الحضرية لتطوان، **ت ز**:10\07\2012، **س**: **9:15**، **انظر**: http://www.tetouan.ma/ar/bureau.php

137)الجماعة الحضرية لتطوان، **اللجان**، الجماعة الحضرية لتطوان، الجماعة الحضرية لتطوان، **ت ز** : 10 \07\2012، **س**: 9:20، انظر: http://www.tetouan.ma/ar/commissions.php

138)الجماعة الحضرية لتطوان، **الخلايا**، الجماعة الحضرية لتطوان، **ت ز** :10\07 \2012 **س**:9:30، انظر: http://www.tetouan.ma/ar/technique.php

139)الجماعة الحضرية لمدينة تطوان ، **المخطط الاستراتيجي لتنمية تطوان الكبرى الحصيلة المرحلية وبرنامج عمل 2005**، موقع الجماعة الحضرية لتطوان،ت ز 4\4\2010 **س**: 8:12، انظر:

www.sdv-**tetouan**.ma/sdv-**tetouan**/produits/produit30/30.pdf

140)الجمعية الوطنية للجماعات المحلية المغربية، **عدد الجماعات الحضرية والقروية حسب العمالات والأقاليم**، الجمعية الوطنية للجماعات المحلية المغربية**ت ز**:1\8\2012**س**:16:10، انظر، http://www.anclm.ma/spip.php?article530

141)الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ، **المجال الجغرافي للاتحاد الاوروبي**، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد **ت ز**: 2\08\2012، س: 22:00، انظر:

http://www.djalia-algerie.dz/geographie/niveau%2010/env2/env2_geo_02.pdf

142) الزاهري، سلوى ، **البيوتات الأندلسية – الموريسكية بتطوان: الجذور والامتدادات**، موقع التاريخ العربي المغربي، ت ز :13\8\2012 ، **س**:12:20، انظر:

http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Addad58/adaa58partie13.htm

143) الطرابلسي ، محمد، **الاطراف الفاعلة وديناميكية المجال الفلاحي في جهة صفاقس**،موقع بوابتي، **ت ز**:01\07\2012، **س**:5:00،انظر:
http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=4340

144) المفوضية الأوروبية ،**المفوضية الاوروبية** ، موقع المفوضية الأوروبية ، **ت ز**:2\08|2012، **س**:21:20،انظر:http://www.eu-arabic.org/commission.html

145)العلي النعيم ، عبدالله ،**الاحياء العشوائية وانعكاساتها الامنية**، معهد انماء المدن العربية ، **ت ز** :13 \6\ 2010، **س**: 11:30،انظر: http://www.araburban.org/AUDI/Arabic/Articles/Article12.htm

146) المندوبية العامة للتنمية الجهوية بتونس،**أهم المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية بالولاية** ، المندوبية العامة للتنمية الجهوية بتونس،**ت ز**:7\07\2012، **س**: 08:00،انظر:
http://www.cgdr.nat.tn/ar/index1.php?id=80

147) الموسوعة العربية ، **علم السكان** ، الموسوعة العربية ،**ت ز**: 6\03\2011،**س**:16:30، انظر :
www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=10756

*148)الموقع المغربي ، **تونزا مغارات دادس المغرب**، الموقع المغربي،**ت ز**:23\07\2012، **س**:21:00، انظر:*

/http://www.morocco.com/arabic/blog/cultural-diversity-in-morocco-an-omnipresent-history

149) امانة جدة ، **برنامج المؤشرات الحضرية**، **امانة جدة**، **ت ز**:9\2\2011،**س**:21:20، انظر :
http://juo.jeddah.gov.sa/Content/15911726159115927101591_15911592822215911591159159282301591_15911592822215911591159282221592823015921657159 1.asp

150) اورث ، مارتين، **تخطيط المدن في القرن 21** ، مجلة الارض الالمانية ،**ت ز**: 11 \02 \2010، **س** :16:00، انظر: www.magazin- deutschland.de/.../stadtplanung-im-21-jahrhundert.html

151) برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ،**التيارات المشتركة في ظاهرة التحضر العالمي**، موقع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية،**ت ز**:16\08\2012، **س**: 11:00،انظر:
www.unhabitat.org.jo/.../2225746_Pages%20fro..

152)برنامج الامم المتحدة الانمائي ،**الهيكل التنظيمي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي** ، برنامج الامم المتحدة الانمائي، **ت ز**:2\08\2012 ،س:11:00،انظر:
/http://www.undp.org/content/undp/en/home/operations/about_us/organisational_chart

153)برنامج الامم المتحدة الانمائي، **مساهمة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية للألفية**، برنامج الامم المتحدة الانمائي ،ت ز:03\08\2012 ،س: 11:10،انظر:
http://www.dz.undp.org/arabe/energie/energie.html

154)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر ،**الصفحة الرئيسية للبرنامج**،ت ز:17\10\2011 ، س: 9:00،انظر: http://www.dz.undp.org/arabe/index0.html

155)جريدة الجزائر الجديدة،**الجزائر تحضر ثلاث مشاريع توامة مع الاتحاد الاوروبي**،جريدة الجزائر الجديدة ، **ت ز**:2\08\2012،**س**:22:13 انظر:
http://www.eldjazaireldjadida.dz/spip.php?page=article&id_article=3319

156)جلال ألشيمي، هشام ،**دراسات الجدوى المتكاملة لتخطيط التنمية المتواصلة بالمجتمعات العمرانية بمصر الجديدة**، جامعة فاروس المصرية، **ت ز**: 9\9\2010، **س** :9:20، انظر:
http://www.pua.edu.eg/puasite/uploads/File/_.ppt%20%5BCompatibility%20Mode%5D.pdf

157) جواد، مصطفى، **آثار بني العباس في العراق**،موقع الامانة العامة لانساب السادة العباسيين، **ت ز**: 26\07\2012، س: 8:12،انظر: http://www.bani-alabbas.com/articles.php?action=show&id=223

158) حكومة المملكة المغربية، **الاحصاء العام لسنة 2004م**، حكومة المملكة المغربية، **ت ز**:18\07\2012م،س: 4:00،انظر:

http://www.maroc.ma/PortailInst/Ar/MenuGauche/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%87+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85+%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9+2004.htm

159) حكومة المملكة المغربية **مواقع ما قبل التاريخ** ، حكومة المملكة المغربية**ت ز: 19\07\2012م، س: 11:40،انظر:**

http://www.maroc.ma/PortailInst/Ar/MenuGauche/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9+%D9%88+%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9+%D9%88+%D9%85%D8%A2%D8%AB%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%8A%D8%A9+%D9%84%D9%85%D8%A7+%D9%82%D8%A8%D9%84+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE.htm

160) حكومة المملكة المغربية، **مواقع ماقبل الإسلام**، حكومة المملكة المغربية ، **ت ز: 19\07\2012م، س: 11:45،انظر:**

http://www.maroc.ma/PortailInst/Ar/MenuGauche/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9+%D9%88+%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9+%D9%88+%D9%85%D8%A2%D8%AB%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%8A%D8%A9+%D9%85%D8%A7+%D9%82%D8%A8%D9%84+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85.htm

161) حكومة المملكة المغربية،**موقع القصر الصغير**، حكومة المملكة المغربية ،ت ز: **19\07\2012م، س: 11:50،انظر:**

http://www.maroc.ma/PortailInst/Ar/MenuGauche/
المجتمع+و+الثقافة/مواقع+و+مآثر/المواقع+الأثرية+الاسلامية.htm

162)حكومة صفاقس،**التعريف بجهة صفاقس**، حكومة صفاقس، **ت ز**:12\7\2012،**س**:4:00،انظر:
http://www.gouvernorat-sfax.gov.tn/include/indexara.htm

163) حكومة ولاية صفاقس، **الإنجازات**، حكومة ولاية صفاقس،**ت ز**:12\7\2012، س: 4:15،انظر:
/http://www.gouvernorat-sfax.gov.tn

164)حكومة ولاية صفاقس، **المعتمديات**، حكومة ولاية صفاقس ، **ت ز**:12\7\2012،**س**:4:30،انظر:
/http://www.gouvernorat-sfax.gov.tn

165)حكومة ولاية صفاقس،**ادارة الولاية**، حكومة ولاية صفاقس **ت ز**:12\7\2012،**س**:4:40،انظر:
/http://www.gouvernorat-sfax.gov.tn

166) خضور، رسلان، ،**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنعكساتها على سوريا** جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، **ت ز**:9\3\2011،**س**:13:12، انظر:
www.mafhoum.com/syr/articles_06/khaddour.**pdf** - Pages similaires

167)ديوان السياحة الجزائري، **الآثار الرومانية في الجزائر**، ديوان السياحة الجزائري ،**ت ز**:9\10\2010 ،**س**:10:12،انظر:

http://www.ont-dz.org/site%20-%20arabe/pdf%20ar/Ruines%20Romaines.pdf

168) س، ليلى ، **المقاولون الجزائريون يشتكون احتكار الأجانب لمشاريع برنامج بوتفليقة** ، جريدة صوت الأحرار الجزائرية، **ت ز**:12\11\2010 ،**س**: 12:05 ،انظر:
www.sawt-alahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=387

169) سعيد ، خير الله ، **وصف بغداد في العصر العباسي**، موقع الامانة العامة لانساب السادة العباسيين،**ت ز**:26\07|2012 ،**س**:9:30،انظر:
http://www.bani-alabbas.com/articles.php?action=show&id=221

170) شبيل، إشراق ، **مثال التهيئة العمرانية في القانون التونسي**، الرسالة الاخبارية لمدينة القيروان، **ت ز**:10\01\2012، **س**:18:00،انظر:
http://kcb.kairouan-tn.net/index.php?option=com_content&view=article&id=174%3A2009-02-11-01-33-12&catid=75%3Aurbanisme&Itemid=151&lang=fr

170)عالم الخرائط ، **تونس**، موقع الخرائط العالمي،**ت ز**:20\8\2012،**س**:1:00،انظر:
/http://www.worldmapfinder.com/Ar/Africa/Tunisia/Sfax

171)عبدالله الشيحة، عدنان، **التنمية الحضرية للمدن السعودية وتحديات العولمة** مركز الامير سلمان للإدارة المحلية،**ت ز**:6\08\2010،**س**:8:12، انظر:
http://www.psclg.org.sa/web/articles/more/29.pdf

172)عبد الشفيع عيسى ، محمد ، **مفهوم ومضمون التنمية المحلية**، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي السودانية، **ت ز**: 12|10|2010،**س**:9:15، انظر:
www.welfare.gov.sd/workshop/tanmia/11.pdf

173)علماء الاثار،**الفن الإسلامي في العصر العباسي** ،موقع علماء الاثار ،**ت ز**:26\07|2012،**س**: 10:20، انظر : /http://www.aregy.com/forums/archaeology31926

174) محمد ، جراد خلف، **التفاعل الثقافي والحضاري في العصر العباسي**،26\07|2012، موقع الامانة العامة لانساب السادة العباسيين، **ت ز**:26\07|2012، **س**:9:20،انظر:
http://www.bani-alabbas.com/articles.php?action=show&id=232

175) مركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، **توسيع الاتحاد الاوروبي**، مركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، **ت ز**:5\08\2012،**س**:10:12، انظر:
http://www.sesric.org/files/article/204.pdf

176)معهد إنماء المدن العربية، **ملخص ندوة إستراتيجية تنمية المدن بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، معهد إنماء المدن العربية ،**ت ز**:4\4\2010 ،**س**: 11:00 ،انظر:
http://www.araburban.org/AUDI/Arabic/Right/01Conferences/RS2912081038MH.htm

177)معهد إنماء المدن العربية ، **الرقابة على إستراتيجية تنمية المدن**، معهد إنماء المدن العربية ، **ت ز**:4\4\2010، **س**: 11:10،انظر: http://www.araburban.org/cds/Arabic/about04.html

178)معهد إنماء المدن العربية ،**ما هي إستراتيجية تنمية المدن**، معهد إنماء المدن العربية، **ت ز**: 12\04\2010، **س**: 10:00، انظر: http ://www.araburban.org/AUDI/Arabic/Right/05CDS/

179) مكتبة القدس،**المسجد الاقصى** ، مكتبة القدس ، **ت ز**:26\07\2012م، **س** : 11:10،انظر:
http://www.foraqsa.com/content/aqsa.htm

180) منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ،**تاريخ البرنامج**، منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، **ت ز**:1\02\2011 ، **س**:18:00،انظر: http://www.unhabitat.org.jo/inp/view.asp?ID=42

181)منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، **الاستراتيجية** ،منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية،**ت ز**:1\02\2011 ،**س**:18:10،انظر : http://www.unhabitat.org.jo/inp/view.asp?ID=43

182) موسوعة المعرفة، **تطوان**، موسوعة المعرفة، ت ز:20\07\2012،س: 15:00،انظر:
http://www.marefa.org/index.php/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%86

183)نادي مدينة تطوان،**تطوان الحمامة البيضاء**، نادي مدينة تطوان، **ت ز**:12 \07 \2012 ،**س**:3:00،انظر:
http://www.tetouanclub.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2&Itemid=8&lang=ar

184)ولاية صفاقس،**الفلاحة و الصيد البحري**، موقع ولاية صفاقس،ت ز:12\07\2012،س:23:00، انظر:
http://www.gouvernorat-sfax.gov.tn/

185)ويكيبديا الموسوعة الحرة،**صفاقس**، ويكيبديا الموسوعة الحرة، **ت ز**: 29\7\2012،**س**:10:00،انظر:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%B3

186)مصلحة التخطيط العمراني الليبية**أهداف مشروع الجيل الثالث للمخططات**، مصلحة التخطيط العمراني الليبية ،ت ز:2\1\2011 ،س: 12:24،انظر: http://upa.org.ly/ar/news-18.html

187)مؤسسة التمويل الدولية، **القطاعات** ، مؤسسة التمويل الدولية ، **ت ز**:26\07\2012،س: 13:14، انظر: http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/Sectors

188)مؤسسة التمويل الدولية، **رسالتنا** ،مؤسسة التمويل الدولية ، **ت ز**:26\07\2012، **س**: 13:17،انظر:
http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/Mission

189)مؤسسة التمويل الدولية، **كيفية التقدم للحصول على تمويل**، مؤسسة التمويل الدولية**ت ز**: 7\07 \ 2012 ،**س**: 17:00،انظر:
http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/HowtoApplyforFinancing

190)وزراة الخارجية اللبنانية**منظمات دولية واقليمية**، 2 وزراة الخارجية اللبنانية ، **ت ز**: 3\08\2012، س: 5:30،انظر:
www.ministryinfo.gov.lb/.../منظمات%20اقليمية%

191) يعقوب ، محمد سعيد محمد ، **علم الخرائط** ، جامعة الامارات العربية ، **ت ز**:12\12 \2010، **س**: 12:20،انظر :
faculty.uaeu.ac.ae/.../Arabic_ Cartography%20%5BCompatibility%20Mode%5D.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

ا-الكتب

192)Blowers Andrew and Evans، Bob ،**Town planning into the 21 st contury** ،London: ،Routledg ،1997.
193)Capello Roberta، **Régional economics**، London and New York: Routledge،2007.
194)Cullingwor،Barry and، Nadin Vincent، **Town and country planning in uk** ،14ED، London And New york :Routledge،2006.
195)Elcheshtawy،Yasser ، **Planning midde estern cities an urban kaleidoscope in globalizing** ، London:Routledge ،May 2004.
196)Haverfied ،F،**Ancien town planning**، London:The Oxford university press ،1913.
197)Maclaran ، Arnold، **Making space property développements and urban** ، London: Arnold، 2003.
198) The Cities Allianc،**Guide to City Development Strategies Improving Urban Performance**، The Cities Allianc، 2006.
199)Webster Douglas and Muller Larissa، **City development strategy guidelines driving urban performance** ،The Cities Allianc ، 2006 .

ب- المجلات

200)Platt، Rutherford H ،**Megapolis:an enduring enigma** ، the technology and culture review ،the johns hopkins uneversity، usa، ،number1،January ،2010.

ج-الملتقيات

201)The Cities Alliance، **Formulating a CDS: guidelines**، The workshop of ASCII Urban ،Hyderabad، India،، 2006 .

د -الوثائـق

-باللغة الفرنسية:

202)la commune de Sfax، **Stratégie de développements du grand sfax2016** ،La commune de Sfax،26Janvier2008.

-باللغة الانجليزية:

203)The world bank ، **The cities alliance greater Sfax development strategy C S** ، The world bank، March 2008 .

ذ-التقـارير

204)The Cities Alliance ،**Subissions of proposals: application frome** ، The Cities Alliance ،June 2002.
205)The union europien organization، **European neighbourhood and partnership instrument Algeria** ،The Union Europien Organizatin، 2007.

ر-المواقع الالكترونية

باللغة الفرنسية:

206)LA Association Tétouan Asmir Maroc ، **Tétouan, Reflets souterrains de l'histoire d'une cité**، LA Association Tétouan Asmir Maroc، ت ز : 2012\07\19 ، س : 12:10 ، انظر : http://www.tetouanasmir.org/asmir/reflet.html

-باللغة الانجليزية:

207) Lahanas ،Michael ، **Own (or Urban) planning in ancient greece**، The hellineka websit **زت:** 13 \ 1\ 2011 9:15 **س:** انظر : www.mlahanas.de/Greeks/CityPlan.htm

208) Lasum Mykail Olayiwala andOlufemi Adesokan Adeleye ،**Town planning instruments as strategy for disaster** risk ، Obafemi Awolowo Universit of Nigeriay،**ت ز :** 12\ 09\ 2010 ،**س** : 00:00 ، انظر : http://www.fig.net/pub/accra/papers/ts07/ts07_01_adeleye_olayiwola.pdff

209) Polopolus، Leonidas C ، **Athens, Greece : a city-state that grew from optimaillty in the golden era century**، TheUniversityof Florida،**ت ز**: 12\12\2010، 14:20:**س**، انظر: http://web.clas.ufl.edu/users/kapparis/AOC/ATHENS.htm

210) TheAncient Greece ، **Knossos** ، TheAncient Greece، **ت ز :** 13\ 1 \ 2011، 12:15:**س**، انظر : http://www.ancient-greece.org/archaeology/knossos.htm

The Cities Alliance، **Charter** The Cities Alliance ، **ت ز :** 2012\08\01، 22:00:**س**، انظر : http://www.citiesalliance.org/charter#intro

211) The Cities Alliance، **Charter**، **The Cities Alliance** ،**ت ز:** 2\6\2010، 21:30:**س**، انظر : http://www.citiesalliance.org/ca/charter

212) The Cities Alliance ،**Multi-lateral Organisations**، The Cities Alliance،**ت ز:** 2\6\2010، **س** :00: 00 ، انظر : http://www.citiesalliance.org/ca/local-authorities-page

213) The quality assurancy agency for higher education، **town and country planning**، The quality assurancy agency for higher education ، **ت ز** :3\12\2010 ، 15:00 :**س**، انظر : http://www.qaa.ac.uk/academicinfrastructure/benchmark/honours/tcp.pdf

214)The social studies for kids، **The Ancient greek Olympics** ، The social studies for kids، **ت ز :** 2 \ 2\2011، 8:40:**س**، انظر : http://www.socialstudiesforkids.com/articles/worldhistory/ancientgreekolympics2.htm

215)The Tesugen websit **Le Corbusier's *The City of Tomorrow and its Planning***

http://tesugen.com/archives/04/06/corbus-city- of-tomorrow :انظر ، 12:10 :**س**، 2012\08\16 **ت ز:**

216) The United nation development program، **Helen Clark**، The United nation development program، **ت ز :** 2\08\2012، **13:00:س** ،

http://www.undp.org/content/undp/en/home/operations/leadership/administrator/biography **انظر:**

217)The United nation development program in Algérie، **Domaines prioritaires** ، The United nation development program in Algérie، 2\4\2011 ،انظر :http://www.dz.undp.org

219) The *world bank*، **linking cds with sustainable financing** ،The *world bank* ، *ت ز :3| 4 |2010*، **س** : 13:00 ، انظر : info.worldbank.org/etools/library/latestversion_p.asp?objectID=238887

220) Wy، Elvin ، **Renaissance Urbanization Urban Design and Urban Planning** ،The university of Colombia،**ت ز:** 13 \ 1\ 2011، 9:12:**س**، انظر : www.dkv.columbia.edu/vmc/learning/clemente_marconi.pdf

الملاحـــق

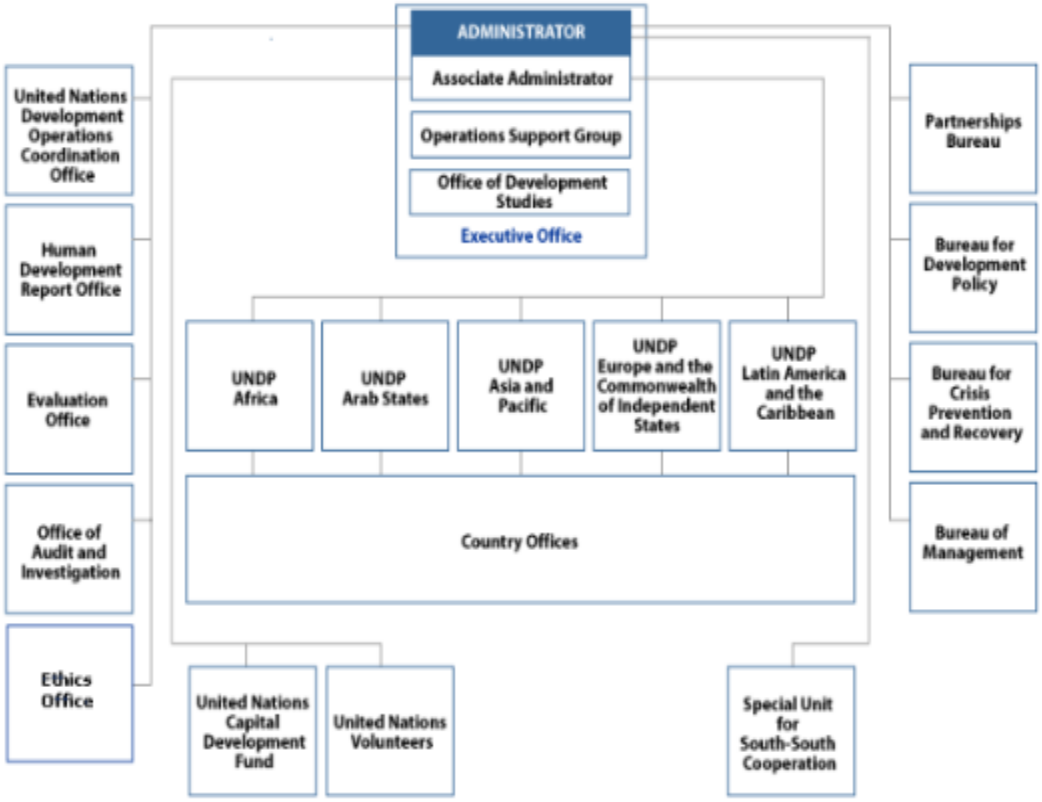

The structure regulatory in the united nations development programme

المصدر:

The united nations development programme، **The structure regulatory in the united nations development programme**، The united nations development programme، ت ز : 2012\07\12 ، س : 00: 00، انظر :
http://www.undp.org/content/undp/en/home/operations/about_us/organisational_chart

دليـــــل المقابلة الاولى

طبيعة المقابلة : مقابلة مباشرة

المكان : مقر السفارة التونسية في الجزائر

التوقيت : 2\01\2011، الساعة : 14:00

الشخص المقابل : الملحق الثقافي بالسفارة

اسئلة المقابلة

تم توجيه الاسئلة التالية للمحق الثقافي

السؤال الاول :

لماذا اتجهت تونس في 2007م اي بعد المغرب الى طرق باب منظمة تحالف المدن للاستفادة من مشروعها برنامج استراتيجية تنمية المدن؟

الاجابة:

ان تونس تسعى الى تحقيق التنمية وهي تتابع مايجري حولها في المغرب العربي وبرنامج استراتيجية تنمية المدن لم تستفد منه تونس والمغرب فقط لعلمك.

السؤال الثاني:

لماذا منحت تونس صفاقس دون غيرها فرصة الاستفادة من برنامج استراتيجية تنمية المدن؟

الاجابة

ان صفاقس حاضرة اقتصادية والعمل على تنميتها اكثر سيكون بأقل تكلفة من البدء في مناطق اخرى وتبقى العملية يحذوها جوانب كثيرة.

السؤال الثالث:

ماهي الجهات التي مولت البرنامج في صفاقس؟

الاجابة :

على حد علمي فرنسا طرف فاعل في العملية التمويلية وهناك دول وجهات من اوروبا ايضا؟

السؤال الرابع:

هل فعلا منح البرنامج صفاقس حرية في وضع الخطة؟

الاجابة:

اكيد هناك جانب من الحرية لان المنظمة تسعى للتواجد في المنطقة ونحن نسعى لتحقيق التنمية.

السؤال الخامس :

ماهي الاسباب برايك والتي تجعل الجهات الممولة للبرنامج في صفاقس تشارك في عملية التخطيط؟

الاجابة :

ان التخطيط العصري الموجود في الغرب من خلال المراكز الكبرى والدراسات الاقتصادية والبيئية وجوانب اخرى، نحن في تونس او غيرها من الدول المغاربية لا نملكها بعد، لذا الحل هو اللجوء الى الممول ليكون المسؤول ثانية عن المشروع.

السؤال السادس :

اذا كانت الجهات الاجنبية قد شاركت في التخطيط فهل ستمنح الاحقية في عملية اقامة المشاريع في صفاقس؟

الاجابة:

اكيد المشاريع الكبرى لا يستطيع القطاع الخاص التونسي اقامتها فهي ستعود للجهات الاجنبية.

السؤال السابع:

هل هناك اي شروط ضمن الاطار السياسي او الاقتصادي فرضها المانحين على تونس؟

الاجابة:

ان هذه الامور لا تكون اولا علانية فهي تكون مع من حضر اتفاقية الانشاء اولا ، والعملية لا تخلو من هكذا امور وهي من حقوق الممول للمشروع كي يضمن اعادة امواله.

انتهت المقابلة مع السيد الملحق الثقافي بالشكر على قبوله للمقابلة وسعة صدره، وكذا الملفات التي سيدعم بها المذكرة، وهو بدوره سعد بالمقابلة والاهتمام بمدينة صفاقس ، وأجاد بالجامعة الجزائرية والمجالات التي تطرقها خاصة المتعلقة بالمغرب العربي.

دليل المقابلة الثانية

طبيعة المقابلة: مقابلة مباشرة

المكان: مقر السفارة المغربية في الجزائر

التوقيت : 2\01\2011، الساعة : 15:30

الشخص المقابل: الملحقة الثقافية بالسفارة

اسئلة المقابلة

تم توجيه الاسئلة التالية للمحلقة الثقافية

السؤال الاول:

هل منحت منظمة تحالف المدن مدينة تطوان الاموال مباشرة او عن طريق وزارة الداخلية المغربية مثلا؟

الاجابة:

ان المنظمات العالمية لا تتعامل في جانب المنح مباشرة مع السلطات المحلية لمدينة معينة، بل مع السلطة المركزية وهنا لدينا خلية تنشط في جانب مشاريع المنظمات والبحث فيها، وهي من تساعد صانع القرار في معرفة الجديد في مجال المشاريع والبرامج التي تمنحها المنظمات.

السؤال الثاني:

ماهي الجهات التي مولت برنامج استراتيجية تنمية المدن في تطوان؟

الاجابة:

هناك العديد من الجهات ساهمت في التمويل وعلى حد علمي البنك الدولي و وكالة التنمية الامريكية.

السؤال الثالث:

لماذا منحت الجهات الرسمية المغربية تطوان بالذات دون غيرها فرصة الاستفادة من برنامج استراتيجية تنمية المدن؟

الاجابة:

تطوان مدينة عريقة سياحية وتراث عالمي وهي قريبة من اوروبا وتستحق ان تكون الاولى المستفيدة من البرنامج دون غيرها.

السؤال الرابع:

هل هناك اي شروط ضمن الاطار السياسي او الاقتصادي فرضها المانحون على المغرب؟

الاجابة:

نحن في المغرب تخطينا هذا الجانب لانه لدينا علاقات كثيرة مع المنظمات في تعاملات سابقة، وهذا الجانب غير مطروح امام تخطي مشاكل اقتصادية مثلا.

السؤال الخامس:

هل سيمنح المغرب مدن جديدة الاستفادة من برنامج استراتيجية تنمية المدن؟

الاجابة:

هذه الاجابة تعود لصانع القرار السياسي ولما ستحققه التجربة في تطوان على ما اظن.

في نهاية المقابلة تم شكر الملحقة الثقافية بالسفارة على قبولها الدعوة وإلغائها لمقابلات وانشغالات كانت مدرجة في جدولها، وكذا للملفات التي ستدعم بها المذكرة، وهي بدورها اعتبرت المقابلة بأنها لطيفة وأنها تصب في موضوع جديد تسعى الحكومة المغربية لتتبعه بشكل كبير.

دليل المقابلة الثالثة

طبيعة المقابلة: مقابلة غير مباشرة

المكان: في الشبكة المعلوماتية الافتراضية

التوقيت : 22\08\2010، الساعة : 15:30

الشخص المقابل: رئيس بلدية تطوان محمد ادعمار

اسئلة المقابلة

تم توجيه الاسئلة التالية لرئيس البلدية

السؤال الاول:

ما هي المستويات الايجابية التي منحها تخطيط مدينة تطوان وفق برنامج استراتيجية تنمية المدن؟

الاجابة:

هناك العديد من المستويات لكني اعتبر حماية المدينة من خطر الفيضانات اهم مخرج لان حياة الناس تأتي في المرتبة الاولى.

السؤال الثاني :

هل تعتبر ان حماية تطوان من الفيضانات التي اجتاحت المنطقة الشمالية اهم مخرج للعملية؟

الاجابة

اجل وكذا هناك مخطط اقتصادي وبيئي ومالي واداري اصبحت تتمتع به المدينة لم تكن تمتلكه من قبل.

السؤال الثالث:

من شارك بعملية وضع الخطة مدينة تطوان ؟

الاجابة

ان العملية كانت تشاركية بين الخبراء الدوليين والقطاع الخاص وأعضاء البلادية والجمعيات الاهلية.

السؤال الرابع:

لماذا شاركت جهات اجنبية في وضع الخطة برأيك؟

الاجابة

الجهات الاجنبية هي ممولة وتمتلك الخبرات العلمية المتنوعة.

السؤال الخامس

هل شاركت الجهات الاجنبية بمشاريع في المدينة؟

الاجابة:

اكيد شاركت الجهات الاجنبية في تنفيذ مشاريع متعددة بالمدينة.

تم شكر رئيس بلدية تطوان على المدة التي قضاها في الشبكة المعلوماتية للإجابة على الاسئلة، في وقت انه يجب ان يكون متواصل مع افراد المدينة على الشبكة، وهو بدوره قدم تحياته ودعوة لزيارة المدينة والإطلاع على المشاريع وانه مستعد لتقديم كل ما يلزم البحث .

دليل المقابلة الرابعة

طبيعة المقابلة: مقابلة غير مباشرة

المكان: في الشبكة المعلوماتية الافتراضية

التوقيت : 2010\08\22، الساعة : 15:30

الشخص المقابل: مسؤول المالية والميزانية في الجماعة الحضرية لتطوان

اسئلة المقابلة

تم توجيه الاسئلة التالية لمسؤول المالية والميزانية

السؤال الاول:

كيف كانت طريقة تمويل وضع خطة مدينة تطوان؟

الاجابة:

كان التمويل عن طريق مراحل تمت فيها تمويل كل مستوى من الدراسة.

السؤال الثاني :

ماهو مقدار المنح المالية لكل جهة مانحة؟

الاجابة:

ان لمعرفة اجابة هذا السؤال لابد للرجوع الى الوثائق وسنزودك بها.

السؤال الثالث:

هل تظن ان برنامج التكوين الذي خضع له عاملو البلادية وأعضاء في المجتمع المدني كان ضروريا وسخرت له الميزانية الكافية؟

ان البرنامج يسعى الى ادراج كل من اعضاء البلادية والجمعيات في عملية التخطيط، لذا كان لابد من برنامج يعمل على تأهيل هؤلاء، اما بالنسبة الى الشق المتعلق الميزانية فاضن ان العملية تحتاج الى اكثر من ذلك والى وقت اطول لتكون مستمرة ولتؤتي ثمارها.

انتهت المقابلة وتم شكر مسؤول المالية والميزانية في جماعة تطوان على هذه الاجابات، وعلى منحه للباحث جزء من وقته وعلى الوثائق التي سيدعم بها المذكرة ، وهو بدوره فتح المجال الى لقاءات اخرى اذا تطلب ذلك.

الفهـــــرس

العنـــــــــــــوان	رقم الصفحة
الإهداء	I
الشكر و العرفان	II
قائمة الجداول	III
قائمة الاشكال	V
قائمة الملاحق	VI
الملخص باللغة العربية	1
الملخص باللغة الفرنسية	2
الملخص باللغة الانجليزية	3
مقدمـــــة	5
مصطلحات الدراسة	14
الفصل الأول : الإطار النظري لتخطيط المدن	17
تمهيد	18
المبحث الأول : مدخل دراسي حول تخطيط المدن	19
المطلب الأول: المدينة ومداخلها النظرية	19
الفرع الأول : جوانب تعريف المدينة	19
الفرع الثاني : تعريف المدينة	20
الفرع الثالث: المداخل المفسرة لنشأة المدينة	22
المطلب الثاني: لمحة عن تخطيط المدينة	23
الفرع الأول : مفهوم تخطيط المدينة	23
الفرع الثاني: نشأة تخطيط المدينة في الدوائر الأكاديمية	24
الفرع الثالث: المتطلبات الأساسية لتخطيط المدن	25
المطلب الثالث:علاقة تخطيط المدن بالعلوم والنظريات والمفاهيم	26
الفرع الأول : علاقة تخطيط المدن بالعلوم	26
الفرع الثاني: علاقة تخطيط المدن بالنظريات	28
الفرع الثالث:علاقة تخطيط المدن بالمفاهيم	25
المبحث الثاني :التخطيط في التراث الأوروبي والإسلامي	31

المطلب الأول:التخطيط في التراث الغربي الأوروبي	31
الفرع الأول :تخطيط المدن الأوروبية قبل الميلاد	31
الفرع الثاني:تخطيط المدن الأوروبية في العصور الوسطى	34
الفرع الثالث:تخطيط المدن الأوروبية في عصر النهضة	34
المطلب الثاني:تخطيط المدن في التراث العربي الإسلامي	35
الفرع الأول : دور الرسول محمد عليه السلام في تخطيط المدينة الإسلامية	35
الفرع الثاني: تواصل تخطيط المدن الإسلامية على شاكلة المدينة المنورة	36
الفرع الثالث: اضافات العصر الاموي والعباسي للعمارة الاسلامية	37
الفرع الرابع: تبلور تخطيط المدينة الإسلامية	42
المطلب الثالث: التبادل بين الحضارتين الأوروبية والإسلامية	43
الفرع الأول: تأثير الحضارة الأوروبية في تخطيط مدن عربية	43
الفرع الثاني: التراث الإسلامي في المدن الأوروبية	45
المبحث الثالث: نظريات تخطيط المدن	46
المطلب الأول : نظريات على أساس الطابع الهندسي للمدينة	46
الفرع الأول : نظرية المدينة الشريطية	46
الفرع الثاني : نظرية التوسع الشبكي	49
الفرع الثالث : نظرية المدينة العضوية	50
المطلب الثاني: نظريات على أساس معالجة تحديات المدن	50
الفرع الأول : نظرية الخلايا السداسية	50
الفرع الثاني : نظرية المدينة النموذجية	51
الفرع الثالث : نظرية مدينة الغد	52
المطلب الثالث: نظريات على أساس جمالية المدن	53
الفرع الأول : نظرية المدن الحدائقية	53
الفرع الثاني : نظرية البلوك الكبير	
الفرع الثالث : نظرية المدينة الجميلة	55
المبحث الرابع :أهمية تخطيط المدن	56

المطلب الأول: معالجة تحديات المدن	56
الفرع الأول : التحدي السكاني	56
الفرع الثاني: التحدي البيئي	59
الفرع الثالث: تحدي المواصلات	61
المطلب الثاني :تحقيق التنمية المحلية في المدينة	64
الفرع الأول : مفهوم التنمية المحلية	64
الفرع الثاني: الاستفادة من الموارد المحلية في المدينة	64
الفرع الثالث: تفعيل المدينة كقطب للنمو	65
المطلب الثالث : مواجهة المدينة لتحديات العولمة	65
الفرع الأول : مفهوم العولمة	66
الفرع الثاني : تحدي المنافسة	66
الفرع الثالث: تحدي التمركز	68
الفرع الرابع : تحدي تقلبات السوق الدولية	69
المبحث الخامس : تخطيط المدن والبرامج الدولية	69
المطلب الأول :المنظمات الدولية المهتمة بالمدن	69
الفرع الأول: البنك الدولي	70
الفرع الثاني:برنامج الأمم المتحدة للبيئة	70
الفرع الثالث: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	71
المطلب الثاني :التعاون المشترك بين المنظمات الدولية في مجال المدن	72
الفرع الأول : برنامج المدن المستدامة	72
الفرع الثاني: برنامج المؤشرات الحضرية	73
الفرع الثالث : إستراتيجية تنمية المدن	73
المطلب الثالث: منظمة تحالف المدن	74
الفرع الأول: المكونات المؤسسية في منظمة تحالف المدن	74
الفرع الثاني: أهداف منظمة تحالف المدن	78
الفرع الثالث: تمويل منظمة تحالف المدن	79

خاتمة الفصل	79
الفصل الثاني : رؤية البرنامج ومستوى تطبيقها في مدينتي تطوان وسفاقس	80
تمهيد	81
المبحث الاول: التعريف بمدينتي تطوان وصفاقس	82
المطلب الاول : التعريف الجغرافي للمدينتين	82
الفرع الاول: تطوان جغرافيا	82
الفرع الثاني : صفاقس جغرافيا	87
المطلب الثاني: التعريف التاريخي للمدينتين	90
الفرع الاول : تطوان تاريخيا	91
الفرع الثاني : صفاقس تاريخيا	93
المطلب الثالث: التعريف الاداري للمدينتين	95
الفرع الاول : تطوان اداريا	95
الفرع الثاني : صفاقس اداريا	99
المبحث الثاني: مستوى أهداف التخطيط	102
المطلب الأول: التنمية المحلية الاقتصادية	102
الفرع الأول: التنمية المحلية الاقتصادية في برنامج إستراتيجية تنمية المدن	102
الفرع الثاني: التنمية المحلية الاقتصادية في مدينة تطوان	103
الفرع الثالث: التنمية المحلية الاقتصادية في مدينة سفاقس	104
المطلب الثاني: الحكم المحلي	105
الفرع الأول: الحكم المحلي في برنامج إستراتيجية تنمية المدن	105
الفرع الثاني: الحكم المحلي في تخطيط مدينة تطوان	107
الفرع الثالث: الحكم المحلي في تخطيط مدينة سفاقس	107
المطلب الثالث: تخفيف الفقر	108
الفرع الأول: تخفيف الفقر في برنامج إستراتيجية تنمية المدن	108
الفرع الثاني: تخفيف الفقر في تخطيط مدينة تطوان	109
الفرع الثالث: تخفيف الفقر في تخطيط مدينة سفاقس	110

المبحث الثالث: مستوى التحليل الاقتصادي	110
المطلب الأول: التحليل الاقتصادي في برنامج إستراتيجية المدن	110
الفرع الأول: تحليل مناخ الأعمال في المدينة	111
الفرع الثاني: تحليل القدرة التنافسية	111
الفرع الثالث: التحليل المالي	113
المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي في تخطيط مدينة تطوان	114
الفرع الأول: تحليل نقاط القوة والضعف	114
الفرع الثاني: الإستراتيجية الاقتصادية	115
الفرع الثالث : المشاريع المسطرة	116
المطلب الثالث : التحليل الاقتصادي في تخطيط مدينة سفاقس	117
الفرع الأول :نقاط القوة الاقتصادية في مدينة سفاقس	117
الفرع الثاني : المشاريع الاقتصادية المسطرة	117
المبحث الرابع : مستوى تحليل الخدمات	118
المطلب الأول : الخدمات في برنامج إستراتيجية تنمية المدن	118
الفرع الأول: الدراسة الأولية للبنية التحتية	118
الفرع الثاني: الخدمات الأساسية في المدينة	
المطلب الثاني: الخدمات في تخطيط مدينة تطوان	120
الفرع الأول: تحليل الجوانب الخدماتية	120
الفرع الثاني: الأهداف الإستراتيجية	121
الفرع الثالث: المشاريع المسطرة	121
المطلب الثالث: الخدمات في تخطيط في مدينة سفاقس	122
الفرع الأول: الدراسة الأولية للخدمات	122
الفرع الثاني: المشاريع المسطرة	123
المبحث الخامس: مستوى التحليل البيئي	124
المطلب الأول: البيئة في برنامج إستراتيجية تنمية المدن	124
الفرع الأول: الجودة البيئية	124

الفرع الثاني: إستخدام الطاقة	125
المطلب الثاني: البيئة في تخطيط مدينة تطوان	125
الفرع الأول: الصورة البيئية للمدينة	126
الفرع الثاني: الأهداف الإستراتيجية البيئية	126
الفرع الثالث: المشاريع البيئية المسطرة	127
المطلب الثالث: البيئة في تخطيط مدينة سفاقس	127
الفرع الأول: الدراسة الأولية للبيئة	127
الفرع الثاني: المشاريع البيئية المسطرة	128
المبحث السادس: مستوى مراحل الخطة والمقاربة التشاركية	128
المطلب الأول: مستوى مراحل إعداد الخطة	129
الفرع الأول: المراحل في برنامج إستراتيجية تنمية المدن	129
الفرع الثاني: المراحل في تخطيط مدينة تطوان	131
الفرع الثالث: المراحل في تخطيط مدينة سفاقس	132
المطلب الثاني: مستوى المقاربة التشاركية	133
الفرع الأول: المقاربة التشاركية في برنامج إستراتيجية تنمية المدن	133
الفرع الثاني: المقاربة التشاركية في تخطيط مدينة تطوان	133
الفرع الثالث: المقاربة التشاركية في تخطيط مدينة سفاقس	134
خاتمة الفصل	135
الفصل الثالث : اليات تفعيل برنامج استراتيجية تنمية المدن في الجزائر	136
تمهيد	137
المبحث الأول : اختيار الشريك الانسب في منظمة تحالف المدن	138
المطلب الأول : تعاملات الجزائر مع البنك الدولي	138
الفرع الأول : الهيكل التنظيمي للبنك الدولي	138
الفرع الثاني : مشاريع البنك الدولي في الجزائر	140
المطلب الثاني: تعاملات الجزائر مع الاتحاد الاوروبي	142
الفرع الاول : التعريف بالاتحاد الاوروبي	142

الفرع الثاني : مشاريع الاتحاد الاوروبي في الجزائر	146
الفرع الثالث : المشاريع المستقبلية للاتحاد الاوروبي في الجزائر	148
المطلب الثالث: تعاملات الجزائر مع برنامج الامم المتحدة الانمائي	149
الفرع الأول: التعريف ببرنامج الامم المتحدة الانمائي	150
الفرع الثاني : اهداف برنامج الامم المتحدة الانمائي في الجزائر	151
الفرع الثالث: مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي في الجزائر	154
المبحث الثاني : تفعيل موارد الاقتصاد للاستفادة من استراتيجية التعامل القطرية	155
المطلب الاول: اهمية النفط في الاقتصاد الجزائري	156
الفرع الاول : طبيعة الاقتصاد الجزائري	156
الفرع الثاني : ارتباط الاقتصاد الجزائري بالبترول	157
الفرع الثالث : دور الريع النفطي في المشاريع الكبرى	158
المطلب الثاني : استراتيجيات التعامل مع البنك الدولي	159
الفرع الاول : تمويلات البنك الدولي حسب المناطق والقطاعات	160
الفرع الثاني :استراتيجيات البنك الدولي الاقتراضية	162
الفرع الثالث : استراتيجيات البنك الدولي غير الاقتراضية	164
المطلب الثالث: علاقة موارد الاقتصاد بالإستراتيجية الحالية للجزائر	166
الفرع الاول: تعريف استراتيجية التعامل القطرية	166
الفرع الثاني : استراتيجية التعامل القطرية في الجزائر	167
المبحث الثالث : تفعيل دور مؤسسة التمويل الدولية لمعالجة معوقات القطاع الخاص الجزائري	168
المطلب الأول معوقات القطاع الخاص الجزائري	168
الفرع الأول : لمحة تاريخية حول القطاع الخاص في الجزائر	169
الفرع الثاني : دراسة تحليلية لمعوقات القطاع الخاص الجزائري	170
المطلب الثاني: تعامل الجزائر مع مؤسسة التمويل الدولية	174
الفرع الاول : لمحة عامة حول مؤسسة التمويل الدولية	174
الفرع الثاني : مبادئ مؤسسة التمويل الدولية	177

الفرع الثالث: نشاطات مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالقطاع الخاص الجزائري	178
المبحث الرابع : معالجة معوقات المجتمع المدني الجزائري	179
المطلب الأول : مدخل عام للمجتمع المدني	179
الفرع الأول : الاتجاهات الفكرية المؤسسة للمجتمع المدني	179
الفرع الثاني : مؤسسات المجتمع المدني	181
المطلب الثاني : معالجة مكامن الضعف في مؤسسات المجتمع المدني الجزائري	182
الفرع الأول : مكامن الضعف على مستوى الأحزاب السياسية	182
الفرع الثاني : مكامن الضعف على مستوى النقابات	183
الفرع الثالث : مكامن الضعف على مستوب الجمعيات	184
المبحث الخامس : معالجة مكامن الضعف في مجال تخطيط المدن الجزائرية	185
المطلب الأول : مدخل عام حول المدينة الجزائرية	185
الفرع الأول : لمحة تاريخية عن المدينة الجزائرية	185
الفرع الثاني : أنواع المدن الجزائرية	187
المطلب الثاني : طبيعة تخطيط المدن في الجزائر	188
الفرع الأول : تعريف التسيير الحضري	188
الفرع الثاني : المخططات العمرانية في الجزائر	189
الفرع الثالث : قانون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	190
المطلب الثالث : مكامن الضعف في التسيير الحضري الجزائري	190
الفرع الأول : الضعف في مكونات التسيير الحضري	190
الفرع الثاني : الضعف في الجهات المكلفة بالتسيير الحضري	192
خاتمة الفصل	195
خاتمـــة	197
قائمة المراجع	202
الملاحق	148